٢ - النظريات والسياسات النقدية

بحوث اقتصادية

الدكتور احمد محمد ابراهيم

أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة
بالجامعة المصرية

٢ - النظريات والسياسات النقدية

بحوث اقتصادية

تأليف

أحمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية التجارة العليا
وبكلية الحقوق سابقاً

١٣٥٤ - ١٩٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة افتتاحية

هذا الكتاب هو الحلقة الثانية فى سلسلة البحوث الاقتصادية ، التى اعتزمت أن أنشرها تباعاً كلما سنحت الظروف وتهيأت الأسباب . وأنا فى ذلك جدّ حريص على أن أهيء لطلاب الفرق المتقدمة من كلية التجارة مراجع عربية يرجعون إليها فى أهم موضوعات دراستهم الاقتصادية ، بحيث تكون مطابقة لمناهجهم . وأن أقدم للجمهور بحوثاً تجلو له غامض بعض الظواهر الاقتصادية ، وترشده الى مايتوق الى معرفته من أخص مسائل علم الاقتصاد التى تتصل بحياته اليومية ، والتى أصبح الالمام بها ضرورة لازمة فى كل ثقافة عامة .

ولقد عالجت فى أول هذه البحوث موضوع التجارة الدولية ، وهأنذا اليوم أعالج فى هذا البحث الثانى موضوع النظريات والسياسات النقدية ، وأنحو فيه مثلما نحوت فى البحث الأول ، فأجعل همى منصرفاً الى تذليل المعانى الصعبة والتلطيف من حدة بعض النظريات العلمية الجافة ، بدون أن أفرط فى شيء من أساليب البحث العلمى وطرائقه المقررة .

وإنى أتقدم بوافر الشكر الى كل من أمدنى من الاخوان بالمعونة والمشورة . وأخص بالذكر حضرة عميدنا الجليل الأستاذ محمد حمدى بك ، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر فى ظهور هذه البحوث .

وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً الى مافيه النفع لوطننا المحبوب .

احمد محمد ابراهيم

٥ ذو الحجة سنة ١٣٥٤ (٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦)

أهم المراجع التى اشير اليها فى هذا الكتاب

الكتب الافرنجية :

آدم سميث *Adam Smith*, Wealth of Nations.

افتاليون *Aftalion*, Monnaie, Prix et Change, 1933.

ارمنجون *Arminjon*, La Situation Economique et Financière, de l'Egypte, 1911.

ارنونى *Arnauné*, La Monnaie, le Crédit et le Change 1926.

اوبتى *Aupetit*, Théorie de la Monnaie, 1901.

بلانشار *Blanchard*, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1ère Edition.

بونيه *Bonnet*, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.

بوريس *Boris*, Le Problème de l'Or et Crise Mondiale, 1931.

كاسل *Cassel*, Postwar Monetary Stabilisation, 1928.
„ , Theory of Social Economy.

كول *Cole*, Monetary Problems, 1933.

اينزج *Einzig*, International Gold Movements, 1929.
„ , The Exchange Control.

فيشر *Fisher*, The Purchasing Power of Money, 1922.
„ , The Money illusion.

فرانك *Franck*, La Stabilisation Monétaire en Belgique, 1929.

Foreign Banking System, Edited by *Parker* and *Bechart*, 1929.

فريزر *Fraser*, Great Britain and the Gold Standard, 1933.

فؤاد بك سلطان *Fouad Bey Sultan*, La Monnaie Egyptienne, 1914.

فورجو *Fourgeaud*, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark Allemand, 1926.

فوفيل *Foville*, La Monnaie, 1907.

Garis, Principles of Money, Credit and Banking, 1934. — جاريس

Jèze, Cours de Science de Finance, 1922. — جيز

Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1925-1926. — جيد

Gide et *Rist*, Histoire des Doctrines Economiques, 1922. — جيد وريست

Gonnard, Précis d'Economie Monétaire, 1930. — جونار

Hawtrey, Currency and Credit, 1930. — هوترى

„ , The Gold Standard in Theory and Practice, 1933.

Isaac Ancona, Le Régime Monétaire Egyptien, 1931. — اسحق انكونا

Jack, The Economics of The Gold Standard, 1925. — جاك

Jevons, Money and the Mechanisme of Exchange. — جيفونز

Kamel Malache, Etude Economique et Critique des Instruments de Circulation et des Institutions de Crédit en Egypte, 1930. — كامل ملش

Kemmerer, Modern, Currency Reforms, 1916. — كيمرر

Keynes, A Tract on Monetary Reform, 1924. — كينز

„ , Treatise on Money, 2 vol., 1930.

Lazard, Politique et Théories Monétaires Anglaises d'après-Guerre. — لازار

League of Nations, Currencies after the War, 1920. — عصبة الامم

Lewinsohn, Histoire de l'Inflation, 1924. — ليوينسون

„ , Histoire de la Crise, 1934.

Lucien Romier, Qui sera le Maître, l'Europe ou l'Amérique ? — روميه

Marshall, Money, Credit and Commerce, 1924. — مارشال

Michelet, Histoire de France, XIX vol. — ميشليه

Nicholson, Inflation, 1919. — نيكلسون

Nogaro, Traité Elémentaire d'Economie Politique, 1921. — نوجارو

Nogaro, La Vie Economique, 1928.

„ , Modern Monetary Systems, 1927.

Norman Angel, The Story of Money. — نورمان انجل

Oualid, Leçon sur la Monnaie et les Problèmes Monétaires, 1927. — واليد

ريبو *Reboud*, Précis d'Economie Politique, 2 vol., 1925-1927.

ريست *Rist*, La Déflation en Pratique, 1923.

„ , Les Finances de Guerre de l'Allemagne, 1921.

روبنس *Robbins*, The Great Depression, 1934.

سيجفريد *Siegfried*, La Crise Britannique au XXe. siècle, 1931.

سولتر *Sir Arthur Salter*, Recovery, 1933.

توسيج *Taussig*, Principles of Economics, 2 vol., 1927.

تروشي *Truchy*, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1922-1923.

Truchy, Précis d'Economie Politique, 1926-33.

فوشير *Vaucher*, Note sur le Régime Monétaire et la Circulation Fiduciaire de l'Egypte, 1932.

وارن وبيرسون *Warren* and *Pearson*, Prices, 1933.

ويذرس *Withers*, The Meaning of Money.

„ , Bankers and Credit.

زولوتاس *Zolotas*, L'Etalon-Or en Théorie et en Pratique, 1933.

البحوث والتقارير الافرنجية :

L'Egypte Contemporaine.

L'Europe Nouvelle.

Le Mois.

Le Monde Nouveau.

Revue d'Economie Politique.

The Economist.

League of Nations, World Economic Survey.

Report of MacMillan's Committee on Finance and Industry, 1930.

البحوث والتقارير العربية :

صحيفة التجارة والصناعة

صحيفة الاقتصاد والتجارة

مجلة الهلال

تقرير اللجنة المالية للمجلس الاقتصادى عن نظام العملة فى المملكة المصرية

تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن اعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد فى لندن فى صيف سنة ١٩٣٣

محاضر جلسات مجلس النواب

للمؤلف :

L'Organisation du Crédit Foncier en Egypte, Paris, 1924.

الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٣٥

التجارة الدولية ، ١٩٣٤

الكتاب الثاني

النظريات والسياسات النقدية

الباب الأول

معلومات أساسية

الفصل الأول

وظائف النقود

خطورة المسائل النقدية في العصر الحديث : أصبحت المسائل النقدية في مقدمة الأمور التي تسترعى الأنظار وتثير الاهتمام فى كل أمة ، وبلغ الاعتقاد فى خطرها مبلغا أفضي ببعض الباحثين الى القول بأن أهم الحوادث التاريخية وهما سقوط الدولة الرومانية واحياء العلوم انما يرجعان الى عوامل نقدية ، فالأول كان نتيجة استنفاد الذهب من مناجم أسبانيا واليونان ، والثاني نتيجة اكتشاف مناجم الذهب والفضة فى بيرو والمكسيك[1] . وبعض

---

(١) السير ارشيبالد اليسون (Sir Archibald Alison) فى كتابه (History of Europe) ، الجزء الأول ، الفصل الأول ، § ٣٣

النظر عما قد يكون فى هذا القول من النزوع الى المبالغة والاغراق فلا مراء أن المسائل النقدية من أهم العوامل التى تؤثر فى ارتقاء الأمم وانحطاطها . وقد تجلت هذه الحقيقة ناصعة منذ الحرب العظمى ، فقد شوهدت شعوب تتردى فى هاوية البؤس والفاقـة وتتقلقل نظمها الاجتماعية والسياسيـة بسبب اختلال نظامها النقدى ، ثم إذا بها تنهض من كبوتها وتستتب أمورها على أثر اصلاح نظام عملتها .

وقد كان من أثر الحادثات النقدية التى انتابت شعوباً كثيرة بعد الحرب أن تفتحت أمام علماء الاقتصاد آفاق للبحث والاستقراء لم تتوافر فى أى عصر من العصور الماضية ، فراح كل منهم يلقى بدلوه فى الدلاء ، وأخذوا فى ضوء تلك الحادثات يعيدون النظر فيما وضع من قبل من آراء ونظريات ، فتعددت المؤلفات ، وكثرت البحوث فى موضوعات النقود ، ومُهر علم الاقتصاد من تلك الوجهة بنظريات وتحاليل جديدة رائعة .

وكان لهذه الحادثات من ناحية أخرى أثرها العميق فى نفوس الجماهير فقد دقت مشاعرها الاقتصادية ، وزاد انتباهها لما جريات الحوادث النقدية ، ولا سيما بعد الذى شاهدته من فعلها فى بعض البلدان كألمانيا والنمسا ، إذ كان من أثر التضخم النقدى فيهما أن ارتقت طبقات الى ذروة المجد والغنى وهوت طبقات أخرى الى الحضيض ، وذابت ثروات فنيت العمُرُ فى جمعها ، وتغيرت أقدار الناس ، وتبدلت العلاقات الاجتماعية بينهم . لذلك أصبح القوم فى كل البلاد يتطلعون بانتباه الى الحالة النقدية والسياسات الخاصة بها ، وأصبح على هذه السياسات يتوقف الى حد كبير مصير الناس من السعادة أو الشقاء .

وظائف النقود : ولعل أول سؤال يعنّ للخاطر عند البحث فى موضوع النقود هو : ما وظائف النقود فى الحياة الاقتصادية ؟ وقد أجاب على ذلك أغلب الاقتصاديين بتحديد هـذه الوظائف فى ثلاث : اثنتان

أصليتان والثالثة متفرعة منهما . فأما الأصليتـان فوظيفتاها كوسيط فى الاستبدال وكمقياس للقيمة ، وأما الثالثة فوظيفتها كأداة للادخار

(فأولا) وظيفة النقود كوسيط فى الاستبدال : اتخـذ الاستبدال فى الأزمنة الأولى شكل المقايضة وهى استبدال شىء بآخر عن طريق مباشر كاستبدال الملح بالقمح والعاج بالقارب ، فنشأ عن ذلك مشاق وصعاب منها : (١) صعوبة الاتفاق : فقد كان يتعين فى هذه الطريقة أن يكون كل من المتعاملين حائزا مايحتاج اليه الآخر وفى الوقت ذاته محتاجا الى مافي حيازة الآخر ، وهذا مايطلق عليه اسم « التوافق المزدوج » ، فاذا كان شخص يملك حصانا ويعوزه القمح مثلا تعين عليه أن يهتدى الى شخص آخر يحتاج الى الحصان ويكون لديه القمح ، وهذا مايتعذر تحقيقه ، اذ لو اتفق أن وجد من عنده القمح فقد لايكون بحاجة الى الحصان ،وان وجد من هو بحاجة الى الحصان فقد لايكون عنده القمح . (ب) صعوبة التجزئة : فمثلا اذا كان الحصان يعادل حملين وكان صاحبه لايعوزه سوى حمل واحد فمحال أن يعطى نصف الحصان ، وحينئذ يتعين عليه أن يجد شخصا يملك حملا وأشياء أخرى يحتاج اليها الأول . وهذا فى الغالب مالا يتيسر

فتجنبا لهذه الصعاب وسط الناس مادة ثالثة هى التى سميت بالنقود فأصبح الاستبدال يتكون من عمليتين منفصلتين بعد أن كان يتكون من عملية واحدة ، فبدلا من أن يقايض الانسان السلعة «ا» بالسلعة «ب» أصبح يستبدل النقود بالسلعة «ا» ثم يستبدل بعد ذلك السلعة «ب» بالنقود ، وتسمى العملية الأولى عملية البيع والثانية عملية الشراء . وقد يرى المتأمل أن فى اجراء الاستبدال على هذا النحو تعقيداً لاتسهيلا ، ولكن أقصر الطرق ليس دائما أسهلها ، وهذا الانعطاف اللطيف فيه تيسير عظيم . فقد أصبح يكفى من يريد الاستبدال أن يهتدى الى شخص يحتاج الى سلعته فيعطيها له مقابل مقدار من النقود دون أن يكون مضطراً كما فى حالة المقايضة أن يجد عند المتعامل معه السلعة التى

يحتاج اليها بالذات ، اذ هو بالنقود يستطيع بسهولة أن يحصل على ما يعوزه من شخص آخر ، فى وقت آخر ، وفى مكان آخر ، وبذلك زالت الصعوبة الناشئة عن عدم تجزئة عملية المقايضة وضرورة وجود التوافق المزدوج فيها . وقد زالت أيضاً الصعوبة التى كانت ناشئة عن عدم تجزئة الأشياء غير القابلة للتجزئة لأن النقود قابلة للتجزئة ، فأصبح الشخص الذى يملك حصانا ويريد الحصول على حَمَل يبيع الحصان بمبلغ من النقود ، وبجزء من النقود يشترى الحمل وبالجزء الآخر يشترى أشياء أخرى يحتاج اليها أو يحتفظ به الى يوم تتولد فيه حاجة فى نفسه

(وثانياً) وظيفة النقود كمقياس للقيمة : يرجع أصل هذه الوظيفة الى صعوبة أخرى في طريقة المقايضة وهى تعذر قياس قيم الأشياء بعضها ببعض ، إذ تنسب قيمة كل واحدة منها من قمح وملح وماشية وغيرها الى قيمة كل المواد الأخرى ، وبذلك يكون هناك بين كل مائة شيء ٤٩٥٠ نسبة قيمية ($\frac{١٠٠ \times ٩٩}{٢}$) وهذا ما يتعذر اثباته فى الذهن . فللتغلب على هذه الصعوبة استخدم الناس سلعة واحدة أصبحت هى التى يقاس بها قيم كل السلع الأخرى ، فبعد أن كان يقال إن القمح مثلا يعادل كذا من الملح وكذا من العاج وكذا من القماش الخ ، أصبح يقال إنه يعادل كذا من النقود ، وبذلك قضى على التعقيد والاضطراب اللذين كانا سائدين فى طريقة المقايضة . فوظيفة النقود كمقياس عام لقيم الأشياء أشبه ما يكون بوظيفة المتر أو الذراع في قياس الأطوال والكيلوجرام أو الرطل فى وزن الأثقال ، ولذلك راق لبعض الاقتصاديين أن يسميها : Valorimètre (مقياس القيمة)[1]

انما يلاحظ هذا الفارق بين النقود كمقياس للقيمة ومقاييس الأطوال والأوزان ، وهو أن هذه تمثل أجساما ذات أبعاد وأوزان ثابتة وتعرّف

---

(١) لروا بوليو ، فى (Traité) ، الجزء الثالث ، ص ١٠٠

بأبعادها وأوزانها ،على حين أن النقود لا تعرف بقيمتها، فالقانون في المجتمعات الحديثة عند ما يعرف وحدة النقود ينص على أنها وزن وعيار معينان من معدن خاص ولكنه لا يعرض لقيمتها . فهذه تظل غير محددة . وهذا يرجع الى فكرة القيمة نفسها ، فالنقود ليست لها قيمة فى ذاتها وانما بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات ، وهذه النسبة ليست ثابتة بل هى متغيرة تبعاً لما يطرأ من التغير على أحد طرفيها : النقود من جهة والسلع والخدمات من جهة أخرى . نعم ان السلعة التى تتخذ نقودا تنتقى عادة من السلع التى تكون أحوالها أقل عرضة للتغير من غيرها ، أى التى يكون تغير نسبتها القيمية ناشئا بالأخص عن تغير طارىء على أحوال السلع الأخرى ، ومع ذلك فمحال أن تكون النقود نفسها في مأمن من تقلبات طارئة على أحوالها الخاصة .

ومهما يكن من الأمر فان وظيفة النقود كمقياس للقيمة هى من الخطر بحيث أن كثيراً من الاقتصاديين ينزلها فى المكان الأول ويقدمها على وظيفتها كوسيط فى الاستبدال . وفى الحق أنه لا يتصور استخدام النقود كوسيط فى الاستبدال اذا لم يكن الذهن قد قدر أولا ما تساويه بالنسبة للأشياء التى تستبدل بها ، على حين أنه فى الاستطاعة استخدامها كمقياس للقيمة دون استخدامها بالذات فى الاستبدال . وقديما كان الاغريق يستعملون البقر مقياسا للقيمة — كما تدل على ذلك بعض قطع فى الياذة هوميروس — دون أن يستعملوه بالذات وسيطا فى الاستبدال . ومن قبيل ذلك أيضا نوع من النقود اسمه « Marco Banco » ذاع استعماله في شمال اوربا زمنا طويلا، وكان عبارة عن نقود وهمية تمثل وزناً ثابتاً من الفضة الخالصة ، واليه كانت تنسب المصارف قيمة النقود الأخرى المتداولة

ومن الوجهة التاريخيــة ينزع كثير من المؤلفين الى الاعتقاد بأن اتخاذ النقود كمقياس للقيمة كان أسبق علي اتخاذها كوسيط فى الاستبدال . وقد يكون هــذا الرأى صحيحا ، فان شيئا من التصور يهدينا الى أن الانسان فى

الجماعات الأولى وقد كان بسيطا فى عقله وتفكيره لم يكن فى وسعه أن يدرك قيمة الأشياء بالنسبة لبعضها البعض ، ولذلك كان أول ماقام بخاطره أن ينسبها جميعا الى سلعة واحدة دون أن يستعملها بالضرورة وسيطا فى الاستبدال . يؤيد ذلك ما كان ذائعا الى عهد قريب بين بعض القبائل الهمجية فى أواسط افريقية اذ كانت تتخذ من الأصداف نقودا ، ولكنها لم تكن تستعملها بالذات فى الاستبدال وانما فقط كوسيلة لتحديد قيم الأشياء [1]

ويطلق اصطلاحا اسم « النقود التعدادية » (Monnaie de compte) على النقود التى تستخدم فى تقدير قيم الأشياء دون أن تكون وسيطا فى الاستبدال . ويمكن التفرقة بين نوعين منها :

(ا) نقود حقيقية استخدمت فى التداول فى وقت ما ، ولكنها لم تعد بعد ذلك متداولة ، والأرجح أن يكون ذلك حال البقر عند قدماء اليونان ، فقد استعملوه بادىء الأمر على أنه وسيط فى الاستبدال ومقياس للقيمة ، ثم مالبثوا أن اقتصروا على استعماله كمقياس للقيمة فقط . ومن قبيل ذلك النقود الذهبية فى البلاد التى ظهرت فيها النقود الورقية الالزامية فقد حلت الثانية محل الأولى فى التداول ، وأصبحت النقود الذهبية مجرد نقود تعدادية لاتظهر فى التداول ولكن تنسب اليها أحيانا قيمة السلع ، وحتى قيمة النقود الورقية نفسها [2]. وكذلك نستطيع أن نعتبر الجنيه المصرى الذهبي قبل سنة ١٩١٤ نقوداً تعدادية ، فمع أنه كان وحدة النقود فى مصر واليه تنسب قيمة النقود الأخرى الا أنه منذ زمن طويل لم يعد موجودا فعلا فى التداول

---

(١) واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٢١ — ٢٢

(٢) انما يلاحظ أن ذلك من الوجهة الفعلية فقط ، وأما من الوجهة القانونية فان القانون يظل فى أغلب البلاد ذات النقود الورقية الالزامية يعتبر وحدة النقود الورقية تعادل وحدة النقود الذهبية سواء بسواء

(٢) نقود وهمية ليس لها وجود فعلي ، ولكنها تمثل شيئا يستطيع العقل أن يتخيل وجوده بسهولة ، وذلك كوزن معين من معدن خاص ، ومن أمثلة ذلك الماركوبنكو « Marco Banco » الذى أشرنا اليه آنفا ، وكذلك الفلوران فى النمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ ، فقد كانت وحدة النقود فيهما هى الكورون وكان موجودا فعلا فى التداول ، وبجانبه كان يقوم الفلوران وهو يعادل اثنين من الكورونات ، ولكنه كان مجرد نقود تعدادية ، تستعمله المتاجر فى تقدير أثمان بضائعها دون أن توجد منه مسكوكات في التداول . ومن قبيل ذلك الفرنك الفرنسي ، فقد نص قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ على أنه مقدار من الذهب محدد وزنه وعياره ، ومع ذلك فلم يسك منه شيء وظل الى وقتنا الحاضر مجرد نقود تعدادية

ويلاحظ بوجه عام أن النقود فى المجتمعات الحديثة تنزع الى أن تكون مجرد نقود تعدادية ، فكثير من المبادلات اليوم يسوى بدون أن يتوسط فى ذلك شيء من النقود ، وذلك بفضل أساليب المصارف فى ترحيل الحسابات بين العملاء وتسوية الديون عن طريق المقاصة ، وقد عنّ لبعض الاقتصاديين أن يطالب بتعميم هذه الأساليب والاستغناء نهائيا عن استعمال النقود كوسيط فى المبادلات ، وقد أبدى بعض الكتاب على ذلك الملاحظة الظريفة الآتية : « انه لشيء عجيب وجدير بالملاحظة حقا فى نظرية النقود أن يكون استعمالها أول تقدم ثم اذا ما وجدت يصبح الاستغناء عنها تقدما جديدا »(١)

(وثالثاً) وظيفة النقود كأداة للادخار : وتلك وظيفة متفرعة من السابقتين ، فانه لما ذاع استعمال النقود كوسيط فى الاستبدال ومقياس للقيمة وتبين للناس قوتها فى الحصول على السلع والخدمات اعتبروها رمز الثروات جميعا ، وأصبحت هى الهدف الذى ترمى اليه غريزة التملك وجمع المال عند

---

(١) Aupetit, Théorie de la Monnaie, (1901)

الانسان ، وساعد على ذلك كون النقود تتخذ عادة من أشياء غير قابلة للتلف وذات قيمة أقل عرضة للتغير من غيرها كالذهب والفضة ،ولذلك كان يتسنى حفظها مدة طويلة من الزمن من غير خشية التلف أو النقص . وقدظل الذهب قرونا عديدة معبود الجماهير يسبحون بحمده ويؤمنون بسلطانه ، ولطالما تناولته أقلام الكتاب والشعراء ما بين مقدس له متحدث بنعمائه ، وناقم عليه يحمله أوزار الانسان وخطيئاته . ولعل أحسن ما قيل فى وصفه قول ميشليه (Michelet) مؤرخ فرنسا الكبير [1] :

« علينا ألا نمس الذهب بكلمة سوء ، فهو اذا قورن بملكية الأقطاع أو بالأرض كان أرقى أشكال الثروة . فهو شيء دقيق ، متحرك ، قابل للتبادل ، قابل للتجزئه ، سهل التداول ، سهل الاخفاء ، فهو الثروة دق حجمها حتى كادت تصير معنى من المعانى »

ولم يعد الذهب خاصة والنقود عامة أداة الادخار والاحتفاظ بالثروات فحسب بل أصبحت ايضا فى المجتمعات الحديثة أساس الائتمان ، فالمبالغ من النقود التى تحتفظ بها منشآت الائتمان (المصارف) فى خزائنها انما هى رصيد تستطيع أن تقرض وتقترض أمثاله أضعافا مضاعفة كما سوف نوضح فيما بعد

طبيعة النقود : بعد أن ألقينا نظرة شاملة على وظائف النقود أصبح لزاما أن نكشف عن طبيعتها ، فهل ياترى من مستلزماتها أن تكون سلعة ذات قيمة خاصة ، أم أنه يكفى أن تكون رمزاً للقيمة فقط دون أن تكون فى حد ذاتها من السلع ذوات القيمة ؟ لقد اعتادت طائفة من الاقتصاديين أن تعرف النقود بانها السلعة التى يتخذها الناس أداة للاستبدال ، ولكن كثيراً من الاخصائيين ينتقد هذا التعريف اذ يرى أن صفة السلعة ليست من مستلزمات النقود . وفى الحق أن هذا الاختلاف فى وجهة النظر قديم ،

---

(١) Michelet, Histoire de France ، الجزء الرابع ، ص ٣ — ٤

وقد وقف ارسطوطاليس بين الفكرتين حائراً ، فتارة يتكلم عن النقود باعتبارها أى شيء يصطلح الناس على اتخاذه أداة للاستبدال دون أن يكون له بالضرورة من قبل قيمة خاصة ، وأنه فى مقدور الناس إذا شاءوا أن يعدلوا عنه بمحض اتفاقهم ويحلوا محله شيئا آخر؛ وتارة يتكلم عن النقود باعتبارها سلعة لها فى ذاتها قيمتها بغض النظر عن وظيفتها النقدية .

وكذلك ظهر التنازع بين الفكرتين خلال القرون الوسطى فكان أعلام القانون يذهبون الى أن النقود حق من حقوق السلطان فله أن يخلع عليها من القيمة ما يشاء ، وكانت نصوص بعض الأوامر الملكية صريحة فى ذلك ، كما يتبين من أمر أصدره فيليب السادس فى سنة ١٣٤٦ فقد ورد فيه ما يأتى : وما كان لنا أن نظن بان أحدا يشك فى حقنا المطلق على النقود وفى قدرتنا على اعطائها السعر الذى يروق لنا[1]. وقد كانت تصرفات الملوك والحكام مطابقة لتلك النظرية ، اذ كثيرا ما كانوا يعمدون الى تغيير وزن النقود وعيارها دون أن يغيروا تبعا لذلك قيمتها الاسمية . ولكن فريقا من رجال الدين ـ وقد كانوا فى ذلك الحين رافعى لواء العلم فى اوربا ـ كانوا يستنكرون تلك التصرفات ، ولم يتردد بعض كتابهم مثل نيقولا اوريسم (Nicole Oresme) فى أن يقرر بان النقود انما اخترعت لسعادة المجموع فليس للسلطان أن يمسها الا اذا دعت الى ذلك مصلحة المجموع ، وأن من الزم صفات النقود ثبات قيمتها ، ولذلك حمل حملة عنيفة على ما كان شائعا فى ذلك الحين من تغيير وزن النقود وعيارها كلما اشتدعوز الملوك الى المال[2].

ولما ظهرت بعد ذلك آراء التجاريين (Mercantilistes) وسياستهم كانت

---

(١) وارد فى Gonnard, Précis d' Economie Monétaire ص ٢٨

(٢) وقد بسط اوريسم هذه الآراء بقوة فى كتابه : Traictie de la Premiére Invention des Monnaies سنة ١٣٥٥ . وقد عنى كثير من الاقتصاديين فى العهد الاخير بتحليل آراء اوريسم واذاعتها واعتبروها متقدمة جداً بالنسبة لزمانه

تحمل بين ثناياها آثار الفكرتين . فمن جهة كان كتاب التجاريين ينزلون المعدنين النفيسين فى أعلى المراتب وكانت سياستهم تدور كلها حول الحصول على اكثر ما يستطاع من الذهب والفضة ، وفى ذلك مايدل على عظيم تقديرهم لقيمة المعدنين النفيسين فى حدذاتها . ولكنهم من جهة أخرى كانوا يقولون بأن قيمة النقود تتوقف على ارادة الشارع وكانوا يحبذون تغيير وزن النقود وعيارها سواء أكانت أهلية أم أجنبية كوسيلة لمنع تسرب بعضها الى الخارج واجتذاب بعضها الى الداخل (١)

ثم جاء أصحاب المذهب الحر القديم فنبذوا الفكرة القائلة بأن النقود مجرد رمز للقيمة وحرصوا على أن يبينوا أنها تستمد قوتها فى الاستبدال من قيمتها السلعية لا من ارادة الشارع ، ولم يكن عسيرا عليهم أن يثبتوا أن كل انتقاص فى وزن النقود أوعيارها كان يعقبه ارتفاع عام فى الأثمان ، الأمر الذى يبرهن على أن للنقود فى حد ذاتها قوة شراء مستقلة عن ارادة الحكام . ومما يؤثر عن ترجو (Turgot) قوله « كل سلعة نقود وكل نقود سلعة » ولاريب أن الشق الأول من المعادلة صحيح . فان التاريخ يحدثنا بأن سلعا كثيرة منوعة اتخذت على التوالى نقوداً فى البيئات والعصور المختلفة ، ولكن الشك يحوم حول الشق الثانى ، وكثير من الاقتصاديين اليوم لايسلمون بصحته . وهم لاينكرون أن النقود كانت فى أول الأمر سلعة ، وكانت من السلع الأكثر ذيوعا بين الناس والأعم منفعة لديهم ، وكذلك الحال اليوم فى النظم النقدية المعدنية فان أحداً لايجرؤ على انكار صفة السلعة للمعادن المتخذة نقوداً طالما انها تستخدم فى أغراض أخرى غير الأغراض النقدية ، ولكن الحال ليست كذلك بالنسبة لنوع خطير من النقود

---

(١) ومما يؤثر عن بعض كتاب التجاريين قوله : ان النقود قيمة من صنع القانون . وقول آخر : اننا لا ننظر الى قيمة النقود بحسب معدنها وانما بحسب القيمة التي يعينها القيصر — جونار ، فى (Economie Monétaire) ص ٣١ بالهامش

وهو النقود الورقية ، فهذه ليست سوى قصاصة من الورق وما تمثله من قيمة لا يتناسب مع قيمة الورق المصنوعة منه . ولئن قيل ان هذه النقود الورقية تمثل نقوداً معدنية محتفظا بها كرصيد فى خزائن مصارف الاصدار فقد يكون ذلك صحيحا من الوجهة التاريخية فقط ، اذ كانت معظم النقود الورقية ترتكز فى الأصل على رصيد معدنى كبير وكانت تصرف بالذهب أو الفضة ، ولذلك كان التداول يقوم فى الواقع على النقود المعدنية ولم تكن النقود الورقية الا بديلا لها ولكن كثيرا من النظم النقدية الورقية اليوم لا يرتكز على رصيد معدنى كبير ولم تعد الأوراق فيه تصرف بالذهب أو الفضة ، ولكنها مع ذلك تؤدى وظيفتها النقدية ، وفى ذلك ماينهض دليلا على أن صفة السلعة ليست من مستلزماتها . وإنك لترى أن من أهم خصائص النقود أنها تقبل فى المعاملات لا لذاتها وانما لتستبدل بغيرها ، ولذلك يجنح الاقتصاديون اليوم الى تعريفها بأنها الشيء الذى يقبل فى المبادلة لا لذاته وانما ليستبدل فيما بعد بغيره (١)

---

(١) أنظر من قبيل ذلك : نوجارو ، فى (La Vie Economique) ص ٦٥ ، ووالبد فى (La Monnaie) ، ص٢٦

الفصل الثانى

النقـــود المعدنيـــة

تطور النقود التاريخى : لم يكن اتخاذ بعض الاشياء واسطة للتبادل ناشئا عن اتفاق أو عقد اجتماعى، وانما عن صفات خاصة توافرت فيها فحملت الناس على اختيارها لأداء وظيفة النقود . وقد وقع الاختيار فى أول الأمر على السلع التى كانت أ كثرها ألفة بين الناس وأعظمها منفعة لديهم ، ولذلك تشكلت السلع التى اتخذت نقوداً بأشكال مختلفة تبعاً لاختلاف البيئات والعصور: فمن الجلود عند الشعوب القانصة ، الى السائمة عند الشعوب الراعية (١) ، الى منتجات الارض مثل القمح والتمر عند الشعوب الزراعية . وقد اتخذت شعوب كثيرة بعض أدوات الزينة والأقمشة والأسلحة نقوداً ، وذلك مثل الخرز والأصداف في أواسط افريقية ، وريش الطيور الملونة فى بعض جزائر المحيط الهادى ، والأقمشة القطنية فى السنغال ، والبنادق فى بعض مجاهل افريقية . على أن نوعا من السلع ما كادت تلتفت اليه الأذهان وتدرك ما فيه من مزايا خاصة حتى خلع السلع الأخرى عن عرشها وتبوأ مكانها ، هذا النوع هو المعادن: الحديد ، فالنحاس ، فالفضة ، فالذهب ، على هذا التعاقب ، وقد أصبح المعدنان النفيسان فى الأزمنة الأخيرة أساس النقود لدى الشعوب المتحضرة

لماذا اتخذت النقود من الذهب والفضة ؟ : واذا كان الناس فى كل الأمم قد أجمعوا من تلقاء أنفسهم على اتخاذ النقود من الذهب والفضة ، فذلك لأن لهذين المعدنين من المزايا ما ينعدم فى غيرهما من المواد الأخرى التى

---

(١) ولا يزال يشعر بذلك اسم النقود فى اللغة اللاتينية وهو (Pecunia) فانه مأخوذ من لفظ (Pecus) ومعناه الماشية

استخدمت ولا تزال تستخدم واسطة للتبادل لدى بعض الجماعات ، وهذه المزايا تنحصر فيما يأتى :

(١) أن للذهب والفضة من الصفات الذاتية ما يجعلهما يوافقان رغبة من أشد الرغبات وأعمها فى الانسان وهى الشغف بالزينة والتحلية ، ولذلك كانا مقبولين لدى جميع الناس

(٢) سهولة حملهما ، وذلك لارتفاع قيمتهما مع صغر حجمهما وقلة ثقلهما . وهذه الميزة لا تتوافر فى الحديد ولا فى النحاس ، ولذلك أهمل استعمال الأول فى التداول وقصر استعمال الثانى على المبادلات المحلية ذات القيمة الزهيدة . أما الذهب والفضة فتلك الميزة متوافرة فيهما ، ولذلك يستطيع الانسان فى الأحوال العادية أن ينقل ما يشاء منهما الى أقصى الجهات فلا يكلفه نقلهما الا نحو ١ ٪ من قيمتهما ، على حين أن نقل مادة أخرى مثل القمح أو الفحم قد يتكلف ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ من قيمتها بحسب المسافة . وقد قدر بعض المؤلفين [1] قبل الحرب أنه لدفع ١٥٠ فرنكا بنقود حديدية يتعين نقل ١٠٠٠ كيلو جرام من الحديد ، على حين أنه لو استعمل الذهب لما تطلب الأمر سوى نقل ٦ر٤٣ جراما من الذهب . وقد ورد فى أقاصيص قدماء اليونان أن ليكرج (Lycurgue) متشرع اسبرطة أراد أن يمنع مواطنيه من الاشتغال بالتجارة فعمد الى سك النقود من الحديد ، ولا ريب أن هذه كانت أفضل وسيلة لبلوغ الغاية المنشودة ، فان النقود متى كانت كبيرة الحجم ثقيلة الوزن عرقلت التجارة .

ومن أهم ما يترتب على سهولة نقل المعدنين النفيسين أن تكون قيمتهما واحدة فى كل الجهات ، ولا شك فى أن من أهم الصفات التى يجب توافرها فيما يستعمل مقياساً لقيم الأشياء ألا يتغير المقياس بتغير المكان . بيد أن توافر

---

(١) ارنونيه ، فى (La Monnaie Le Credit Et Le Change) ، ص ٨

هذه الصفة فى المعدنين نسبي وليس مطلقا ، فقيمتهما ليست واحدة تماما فى كل الجهات ، فهى فى مواطن انتاجهما مثلا أقل منها فى غيرها ، ولذلك يشاهد فى الأولى ارتفاع محسوس فى مستوى الأثمان العام

(٣) سلامتهما من التلف فهما لايصدءان كالحديد ولا تضر بهما الآفات فيتسنى حفظهما من غير خشية أن يصيبهما نقص أو تلف ، كما أنهما لايتآكلان فى التداول الا بمقدار طفيف

(٤) قابليتهما للتجزئة من غير أن تنقص قيمة أجزائهما وهى منفصلة عنها وهى متصلة ، فلو قسم الكيلوجرام من الذهب أو الفضة الى عدة أجزاء لكان مجموع هذه الأجزاء معادلا لقيمتها وهى قطعة واحدة ، وهذا على خلاف كثير من المواد الأخرى التى تنقص قيمتها متجزئة عن قيمتها وهى غير متجزئة ، فقطعة الماس مثلا التى زنتها خمسة سنتيجرام تساوى من الثمن أكثر مما تساويه خمس قطع زنة كل منها سنتيجرام واحد

(٥) التشابه والتجانس بين القطع المسكوكة من الذهب والفضة ، اذ يغلب مثلا أن يختلف قمح أودسا عن قمح كاليفورنيا وصوف استراليا عن صوف المكسيك ، ولكن لايتسنى لأحذق الناس أن يفرق بين ذهب استراليا وذهب الأورال ، وهذا مايجعل المعاملات فى كل مكان تدور على أساس واحد .

(٦) صعوبة تزييف المسكوكات من الذهب أو الفضة نظراً لما اختص به المعدنان النفيسان من اللون والرنة والصلابة ، ولهذا كان يسهل اتقاء غشهما بالنظر والسمع واللمس ، بينما يصعب ذلك لاتقاء غش الماس واللآلى مثلا

(٧) ثبات قيمتهما نسبياً ، فالذهب والفضة ليسا من السلع التى تستهلك ويتجدد ناتجها كل عام فيؤثر المحصول الأخير فى قيمتها تأثيراً شديداً كما يشاهد فى أثمان الغلال والقطن والبن وسواها ، بل أن كميات الذهب والفضة

التي استخرجت منذ الأزمنة القديمة لم تستهلك، واذا استثنى ما فقدمنها بالتحات أو بالقضاء والقدر فان هذه الكميات لاتزال باقية . وينشأ عن ذلك أن مايستخرج سنوياً من الذهب والفضة لايؤثر الا قليلا فى الكية الموجودة من قبل ، وبذلك تكون قيمتهما أكثر ثباتاً من قيمة بقية السلع . وهذه من أهم الميزات التى يجب توافرها فى السلعة التى تتخذ مقياساً لقيم الأشياء ، اذ يجب ألا يتغير المقياس بتغير الزمان . غير أن هـذا الثبات فى القيمة نسبى وليس مطلقا . فقد يهتدى الانسان الى اكتشاف مناجم غنية من المعدنين النفيسين فتغزر كيتهما فيؤدى ذلك إلى هبوط قيمتهما ، وحينئذ يتعين للحصول على نفس القدر من السلع اعطاء كية أكثر من الذهب أو الفضة ، وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام فى الأثمان ، وقد حدث فى التاريخ مرات عدة نذكر منها اثنتين على سبيل التمثيل :

(الأولى) فى القرن السادس عشر عند اكتشاف أمريكا واستيلاء الأسبانيين عليها ، فقد جلبوا من مناجم بيرو والمكسيك مقادير طائلة من الذهب والفضة ، فما لبث المعدنان النفيسان أن فقدا فى أسبانيا نحو ثلثى قيمتهما ، وقد أدى ذلك الى ارتفاع الأثمان فى اسبانيا ارتفاعاً بليغاً كان من شأنه أن قضى على تجارة الصادرات فيها وكان من أهم عوامل اضمحلالها

(الثانية) فى أواخر القرن التاسع عشر حينما اكتشفت مناجم الترنسفال الغنية بذهبها ، فقد أدى ذلك الى هبوط قيمة الذهب لغزارته ومن ثم إلى حدوث ارتفاع عام فى الأثمان كان بداية عهد نشاط اقتصادى عظيم

على أنه كما يمكن حدوث افراط فى انتاج المعدنين النفيسين فكذلك قد تحدث قلة فى كيتهما ، أو بعبارة أصح قلة نسبية . فانه من المعلوم أن حركة الانتاج والاستبدال تتزايد بتزايد السكان وتقدم الصناعة والزراعة وتعدد حاجات الانسان تبعاً لانتشار المدنية واطراد العمران ، ولذلك كان لزاما أن تزيد

كمية المعدن المتخذ أساسا للتداول النقدى بما يتلاءم مع هذه الحالة والا أصبح نسبياً قليلا فى كميته ، وهو الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع قيمته ومن ثم الى هبوط الأثمان . وسوف ترى فيما يلى أن فريقاً من الاقتصاديين يميل الى الاعتقاد بأن حدوث الأزمة الاقتصادية الأخيرة انما يرجع بالأخص الى قلة الذهب النقدى بالنسبه لحاجة المبادلات(١)

ضرب النقود : لما أدركت الشعوب القديمة فائدة استخدام المعادن النفيسة واسطة للتبادل بدأت تستخدمها على شكل سبائك مختلفة الوزن والعيار فكان لا بد فى كل مبادلة من وزن السبيكة واختبارها . ولذلك كان التجار يحملون فى أحزمتهم لهذا الغرض موازين ومحكات على نحو مايفعل القوم فى الصين أحياناً الى الآن . فلما أعيا الناس مافى هذه الطريقة من البطء والتكرار فكروا فى استعمال سبائك معين وزنها وعيارها تعييناً سابقاً وموسومة بسمة بعض السلطات ضماناً لذلك ، وبذلك لم تعد هناك حاجة الى وزن السبيكة واختبار عيارها فى كل مبادلة . عندئذ تم الانتقال من عهد النقود الموزونة الى عهد النقود المعدودة . غير أنه كان لايزال يعترض تداول هذه السبائك بعض الصعاب ، فهى لم تكن ذات شكل منتظم . ولم يكن هناك مايحول دون اختلاس شىء منها بالحك دون أن يترك ذلك أثراً ينم عليه ، فلتجنب هذا الغش عمدت السلطات الى سك النقود على شكل قرص منقوش على وجهها وقفاها علائم خاصة ، كما جعلت مدارها على شكل (شرشرة) وبذلك أصبح يتعذر اختلاس شىء منها من غير أن يترك ذلك أثراً ظاهراً فى النقوش المرسومة يدل عليه ، وهذا الشكل هو الذى استقرت عليه النقود فى الأمم

---

(١) ومن أحسن مايرجع اليه فى هذا الموضوع : G. Boris, Problème de l'Or et Crise Mondiale ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٢٣ — ٣٥

المتحضرة ، ولذلك يعرفها جيفونز (Jevons)[١] بأنها سبائك ذات وزن وعيار تضمنه الحكومة ، ويشهد بصحته النقوش المغشية لوجهيها بحالة كاملة .

وقد كانت الحكومات فى القرون الوسطى تحتكر حق تزويد دور الضرب بالسبائك التى تصنعها نقوداً ، وكان ذلك مصدر مضار كثيرة ، إذ كانت الحكومات تلجأ الى ضرب النقود كلما نضب معين خزائنها دون أن تراعى فى ذلك حاجات التجارة ومقتضياتها . وكثيراً ماكانت تجعل لهذه النقود قيمة اسمية أعلى من قيمتها المعدنية ، طمعا فى الاستيلاء على الربح الناشىء من الفرق بين القيمتين ، فتجنبا لهذه المضار رؤى تقرير مبدأ حرية الضرب (Le frappe libre) وبمقتضاه صار لكل فرد الحق فى أن يحمل ما يشاء من السبائك الى دار الضرب ، فيعطى مقابلها — على شكل مسكوكات — ما يعادل وزنها من المعدن الخالص . والحكومة بقبولها فى دار الضرب كل مايقدم من سبائك معدن معين انما تخلع فى الواقع صفة النقود على هذا المعدن . كما لو أنها أباحت تداول سبائكه بوزنها . وليس لعملية الضرب فى هذه الحالة من غاية إلا جعل التداول أكثر سهولة ، واعفاء الأفراد من ضرورة وزن النقود واختبارها فى كل عملية .[٢]

على أن حرية الضرب لا تقرر إلا بالنسبة للقطع النقدية التى تشتمل على كمية من المعدن تكون قيمتها المعدنية مساوية لقيمتها الاسمية ، فاذا وجد فى التداول قطع لها قيمة معدنية أقل من قيمتها الاسمية فان ضربها لا يعود مباحا للأفراد ، ولذا تحتفظ الحكومات دائماً لنفسها بحق ضرب النقود المساعدة التى سيأتى الكلام عليها .

ولا تزال الحكومات فى الحاضر كما كانت فى الماضى تحتفظ لنفسها بعملية

---

(١) جيفونز ، فى (Le Mecanisme de l' Echange) ، ص ٤٨

(٢) نوجارو ، فى (Traité d' Economie Politique) ص ١٤٠ — ١٤١

صنع النقود ، فالفرد له حق تقديم السبائك وأخذ ما يعادلها وزنا من المسكوكات ، ولكنها هى الحكومة التى تزاول عملية السك لتضمن صحة وزن النقود وعيارها . ونفقات الضرب يتحملها إما الأفراد . كما هى الحال فى فرنسا ، وإما الحكومة . كما هى الحال فى انجلترا .

ففى فرنسا كانت الحكومة قبل الحرب تتقاضى ٧٫٤٤ فرنكا عن كل كيلوجرام من الذهب يستخدم فى صنع ١٥٥ قطعة من ذات عشرين فرنكا ، أى ٤ سنتيمات عن كل قطعة ذات عشرين فرنكا . وهذا ما يطلق عليه اسم « رسم الضرب » (Droit de monnayage) ولهذا كانت القيمة المعدنية للنقود المسكوكة فى فرنسا تقل عن قيمة السبيكة التى تستبدل بها بمقدار هذا الرسم . ولما صدر قانون الاصلاح النقدى فى فرنسا بعد الحرب (قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨) نص فيه على أن حرية الضرب — وقد كانت أوقفت أثناء الحرب — سوف تعود فى موعد يحدد فيما بعد . وحتى يحين ذلك لا يكون ضرب النقود الذهبية مباحاً إلا لحساب بنك فرنسا ، الذى أصبح بمقتضى القانون السالف الذكر ملزماً بأن يشترى ما يقدم اليه من سبائك الذهب على أساس : ١ فرنك لكل ٦٥٫٥ ملليجرام من الذهب عياره $\frac{٩٠٠}{١٠٠٠}$. ولبنك فرنسا عند شراء الذهب ان يتقاضى من بائعيه نفقات الضرب بسعر دار الضرب فى باريس[١] .

وأما فى انجلترا فانه اذا قدم شخص الى دار الضرب سبيكة ذهبية وزنها أوقية انجليزية من عيار الجنيهات الانجليزية ($\frac{١١}{١٢}$) فانها تعطيه من النقود الذهبية ما مقداره ٣ جنيهات و ١٧ شلن و $١٠\frac{١}{٢}$ بنس . ولهذا المبلغ من النقود قيمة معدنية تعادل تماماً قيمة الأوقية من السبيكة

---

(١) مادة ٣ من قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ وارجع : La Revue d'Economie Politique سنة ١٩٢٨ ، ص ١٢١٧ — ١٢٤٥

الذهبية . وقد جرت العادة فى انجلترا على ان ترسل كافة السبائك الى بنك انجلترا ، وهو الذى يتولى تقديمها الى دار الضرب اذا شاء لتحويلها الى مسكوكات . وهذه السبائك يشتريها بنك انجلترا بسعر قدره ٣ جنيه و ١٧ شلن للأوقية بدلا من ٣ جنيه و ١٧ شلن و ١٠½ بنس السالف الذكر . والفرق بين السعرين يمثل فائدة الذهب أثناء عملية الضرب ، وهم بائعو السبائك الذين يتحملون عبء هذه الفائدة .

وقد كانت الحكومات في العهد الماضى تتقاضى فوق رسم الضرب ربحا خاصا اسمه « الحق السيادى » (Seigneuriage) ، ولا يزال هـذا الاسم يطلق على الربح الذى ينتج للحكومات من ضرب نقود قيمتها المعدنية أقل من قيمتها الاسمية ، وذلك مثل ضرب النقود المساعدة

النقود الرئيسية أو القانونية والنقود المساعدة أو الخيارية : لا تقتصر الحكومات فى ضرب النقود على معدن واحد ، بل تستخدم فى ذلك معادن مختلفة ، نظراً لما تتطلبه المعاملات من صغيرة وكبيرة . فالذهب لا يصلح للمعاملات الزهيدة القيمة ، لارتفاع قيمته ، كما أن النحاس والفضة لا يصلحان للمعاملات المرتفعة القيمة لضعف قيمتهما . لذلك كان لابد من تداول نقود من معادن ثلاثة أو أربعة ، مثل الذهب والفضة والنحاس والنيكل . غير أن هذه الأنواع المختلفة لا توضع فى مرتبة واحدة من حيث قوتها فى ابراء الذمم من الديون ، اذ يفرق بين نوعين منها :

(١) نقود رئيسية أو قانونية (Monnaie legale) : وهى التى يفرض القانون التعامل بها بلا تحديد فى كمية ما يقبل منها ، مثاله : النقود الذهبية فى مصر ومعظم البلاد الأخرى

(٢) نقود مساعدة أو خيارية (Monnaie d'appoint) : وهى نقود منحطة القيمة تستخدم بمفردها فى المبادلات الزهيدة ، وتكون عونا

للنقود الرئيسية فى المبادلات الكبيرة ، اذ تكون منها بمنزلة الكسور . مثاله النقود الفضية والنيكلية والبرونزية فى مصر . وعادة تكون لهذه النقود قيمة معدنية أقل من قيمتها الاسمية . فالريال المصرى الذى قيمته الاسمية ٢٠ قرشا لايشتمل الا على قدر من الفضة يساوى ثمانية قروش تقريبا . ومثل هذا أو أكثر يقال عن النقود النيكلية والبرونزية التى لاتعادل قيمتها المعدنية أكثر من ثلث قيمتها الاسمية . لذلك لايكره الدائن على قبول النقود المساعدة اذا تجاوزت مقداراً معلوما يحدده القانون . فى مصر مثلا تنص المادة ١٤ من قانون سنة ١٩١٦ رقم ٢٥ على ما يأتى : « لايجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتى قرش . ولاعلى قبول نقود من النيكل والبرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش » . وتستأثر الحكومات فى كل البلاد بحق ضرب النقود المساعدة ، وذلك لنقص قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية ، ولاتضرب منها إلا بقدر ماتحتاج اليه المعاملات

قانون جريشام : وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أن النقود فى تداولها تخضع لقانون علمى مشهور ، هو الذى يعرف باسم قانون جريشام (Gresham's Law) ، نسبة الى السير توماس جريشام مستشار اليصابات ملكة انجلترا . وهذا القانون يتلخص فى العبارة الآتية : « النقود الرديئة تطرد الجيدة » (Bad money drives out good money) ، بيد أن هذه الحقيقة كانت معروفة منذ زمن طويل قبل السير توماس جريشام ، فنسبتها اليه خطأ تاريخى ، فقد أشار اليها إريسطوفان أحد كتاب اليونان الأقدمين فى إحدى رواياته بقوله : « ان بنى الانسان يؤثرون النقود الرديئة على النقود الجيدة » كما ذكرها نيقولا أوريسم فى القرون الوسطى فى كتابه عن النقود (١)

(١) Nicole Oresme, Traictie de la premiére invention des monnaies سنة ١٣٥٥

وقد كان السير توماس جريشام لاحظ فى انجلترا أنه كلما ضربت نقود جديدة لتحل محل نقود قديمة متحاتة ، فان النقود الجديدة لا تلبث أن تختفى من التداول ، لحدا به ذلك الى القول : بأنه فى البلاد التى يجرى فيها التداول بنوعين من النقود القانونية أحدهما ردىء والآخر جيد ، فان الردىء منهما يطرد الجيد .

والسبب فى اختفاء النقود الجيدة وبقاء الرديئة يرجع الى الحقيقة الآتية : وهى أنه لما كانت للنوعين من النقود قيمة قانونية تجعل الانسان مخيراً فى أن يؤدى ما عليه بالنقود الرديئة أو الجيدة فانه يحرص على استبقاء الجيدة منها ولا يستعمل فى الدفع سوى الرديئة ، أما الذى يقبض هذه النقود فانه ملزم بقبولها ، سواء أكانت جيدة أم رديئة . ولو كان له حق الاختيار لانعكس القانون وأصبحت النقود الجيدة هى التى تطرد الرديئة .

لكن ماذا عسى ان يكون مآل النقود الجيدة التى تختفى من التداول ؟ إنها لا ريب تستخدم فى وجوه خاصة ، لا تستخدم فيها الرديئة . وأهم هذه الوجوه ما يأتى :

(١) الدفع الخارجى : وذلك أنه اذا كان للمدين — بمقتضى القانون — الخيار فى أن يسدد ديونه الداخلية بالنقود الجيدة أو الرديئة ، فليس له هذا الخيار فى تسوية حساب ما يشترى من الخارج . لأن الدائن الأجنبي غير ملزم بقبض عملة المدين الأهلية ، وهو لا يقبلها إلا بحسب وزن ما تشتمل عليه من المعدن الخالص . ولذلك ينتقى للدفع الخارجى أجود النقود . وقد عبر عن ذلك لروابوليو بقوله « إن النقود المحلية تكنسح الى الخارج النقود العالمية »[1]

(٢) الاكتناز : فان الناس عندما يريدون اكتناز شىء من النقود

---

(١) وارد فى جيد ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٨ بالهامش

يتخيرون أجودها ، ولذلك تراهم فى المجتمعات الحديثة يؤثرون كنز النقود الذهبية على الفضية ، ويفضلون كنز النقود الفضية على الورقية . وهذه الخطة تسلكها المصارف أيضا ، اذ تعمل على تكوين رصيد لها من الذهب وبث ما فيها من الفضة بين الجماهير .

(٣) الأغراض الصناعية : فالصائغ الذى يريد أن يصهر جنيها من الذهب ليستخدمه فى صناعته يتخيره جديداً كامل الوزن . لأنه يشتمل على كمية من الذهب الخالص أكثر من غيره ، مما يكون قد تداول كثيراً وفقد جزءاً من وزنه بالتحات من كثرة مس الأيدى له

(٤) التحويل الى سبائك ، ذلك أنه اذا ارتفعت قيمة الذهب أو الفضة فى السوق ، حتى أصبحت لمسكوكات أحدها قيمة معدنية أعلى من قيمتها القانونية ، فان الناس يقبلون على صهرها وبيعها فى سوق المعادن النفيسة على شكل سبائك ، وبذلك تسحب من التداول وتستخدم سبائكها فى الصناعة ، أو ترسل كمادة أولية الى دور الضرب في البلاد الأجنبية

هـذا هو قانون جريشام ، وقد لعب فى تاريخ النظم النقدية دوراً هاما كما سيتبين لك عند البحث فيها . ومن أهم الحالات التى ينطبق عليها هذا القانون ما يأتى :

(١) اذا ضربت نقود جديدة لتحل محل نقود قديمة متحاتة ، فان النقود الجديدة التى يكون وزنها كاملا تختفى فلا يبقى فى التداول سوى النقود الجيدة ، وهذه الحالة هى التى لاحظها جريشام وحدت به الى صوغ هذا القانون

(٢) اذا ضربت نقود جديدة تشتمل على كمية من المعدن الخالص أقل مما تشتمل عليه النقود القديمة التى لها نفس قيمتها الاسمية . فان النقود القديمة لا تلبث أن تختفى من السوق فلا يبقى فيه سوى الجديدة ،

وهذا ما كان يحدث فى القرون الوسطى كلما سك الحكام نقوداً أقل وزناً أو عياراً من النقود المتداولة

(٣) اذا وجد فى التداول نقود ورقية خسيسة بجانب النقود المعدنية فان الأولى تطرد الثانية ، وهذه حالة شاع حدوثها أثناء الحرب العظمى ، وكان من نتائجها اختفاء النقود الذهبية وندرة النقود الفضية ، حتى اضطرت الحكومات فى حالات كثيرة الى إصدار أوراق نقدية صغيرة لشد أزر ما بقى من النقود الفضية . ويلاحظ أنه طالما يمكن صرف النقود الورقية بالنقود المعدنية الرئيسية فان قيمة النقدين تظل واحدة . اذ لا يكون هناك فى الواقع سوى نقود واحدة ، هى المعدنية ، وكل ما فى الأمر أنها أحياناً تتداول بنفسها وأحياناً تتداول العملة الورقية مكانها ، فاذا ما تقرر عدم قابلية صرف النقود الورقية بالمعدنية فان الأولى لا تلبث ان تصبح عملة رديئة ، فتختفى أمامها النقود الجيدة وهى المعدنية

(٤) اذا توافرت حرية الضرب فى كل من الذهب والفضة على أساس نسبة قانونية معينة ، ثم حدث أن أصبحت النسبة القانونية لا تتفق مع نسبة السوق [1] فان مسكوكات المعدن الذى هبطت قيمته فى السوق لا تلبث أن تطرد مسكوكات المعدن الآخر، وهذه حالة شاع حدوثها فى البلاد التى تتبع نظام المعدنين ، والبحث فيها تفصيلا يحدو بنا الى الكلام عن هذا النظام ، وهو ما نرجئه الى موضع آخر

---

(١) النسبة القانونية : هي التى تستبدل بها دار الضرب أحد المعدنين بالآخر ، وأما نسبة السوق أو النسبة التجارية : فهى النسبة التي يستبدل بها أحد المعدنين بالآخر فى سوق المعادن النفيسة بين المشتغلين بتجارتها

الذهب والفضة من الوجهة الجغرافية : ان الذهب والفضة من المعادن التي توجد آثارها فى بقاع من الأرض كثيرة ، ولكن ذيوعهما لايتضمن وفرتهما ، اذ يغلب في كثير من الحالات ألا يوجد المعدنان النفيسان بمقادير تكفى لاستغلال مواردهما استغلالا رابحا . ويوجد الذهب خالياً من الشوائب ، حيث يعثر عليه الباحثون فى مجارى الأنهار وفى الرمال وبعض الصخور . أما الفضة فيعثر عليها غالباً مشوبة بمعادن أخرى . وقد كان القدماء يستخرجون الذهب من مناجم فى بلاد النوبة والعرب ، ثم فى الهند وأرمينيا وكادونيا ، وكذلك من مناجم فى القوقاز وتراقية ومقدونيا وبعض جهات الألب . أما الفضة فكانت مواطن استخراجها في الهند وخليج العجم وآسيا الصغرى وبعض بلاد أوربا : كتراقية وبريطانيا . وقد كان فراعين مصر وملوك اليونان وأباطرة الرومان يستخدمون الجيوش الذاخرة من الأرقاء فى استغلال مناجم الذهب ، ويسومونهم فى ذلك الخسف وسوء العذاب (١) .

وقد لبثت هذه الشعوب سنين طويلة تستخدم الذهب والفضة فى معاملاتها التجارية ولكن بدون سك ؛ وكان المصريون خاصة يستخدمون الذهب على شكل حلقات مستديرة . وقد كان هم القدماء منصرفا الى الحصول من هذه المناجم على أقصى مايستطاع من المعدنين النفيسين ، غير مكترثين لما ينجم عن كثرة كميتهما من هبوط قيمتهما ، ويظهر أن نظرية كمية النقود — وهى التى سوف نبحث فيها بعد — كانت مجهولة لديهم ، بعيدة عن متناول أفهامهم . ومما يؤثر عن كزينوفون — أحد

---

(١) نجد وصفا شاملا عن سوء معاملة هؤلاء الارقاء في : Babelon, Traité des Monnaies Grecques et Romaines ص ٧٩٣ وما بعدها

فلاسفة اليونان ـ قوله : ان الذهب ليس كسائر السلع التى يرخص ثمنها عند ماتغزر كميتها ، وان الانسان فى تملك النقود لايبلغ أبدا درجة الزهادة (١)

بيد أن الافراط فى استغلال مناجم الذهب والفضة فى ذلك الحين ما لبث ان أفضى بكثير منها الى النفاد ، على الأقل بالنسبة لما كانت عليه أحوال الاستخراج الفنية وقتئذ . وقد كان المستخرج من الذهب والفضة من القلة بحيث انه خلال المدة بين القرنين السادس والعاشر لم يكن يوازى النقص الطارىء على الكمية الموجودة من قبل . وظل ناتج الذهب والفضة ضئيلا طوال القرون الوسطى ، وكانت مواطن استخراجه تقع بخاصة فى اسبانيا وبوهيميا وساكس والتيرول والسويد . ثم حدثت الاكتشافات البحرية المشهورة فى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر فكان من نتائجها زيادة الذهب والفضة فى أوربا زيادة عظيمة ، وذلك على اثر استغلال مناجم بيرو والمكسيك . وقد بلغ جملة ماحمل الى أوربا من المعدنين النفيسين فى المدة بين سنتى ١٤٩٣ و ١٦٠٠ نحو ٦٩ ر ٧ مليار من الفرنكات . واستمر الناتج السنوى من الذهب والفضة فى زيادة مطردة طوال القرن السابع عشر ، حيث كان متوسط المستخرج منهما سنويا يبلغ نحو ١٣٠ مليونا من الفرنكات ، وواصلت هذه الزيادة سيرها خلال القرن الثامن عشر حيث كان متوسط الناتج السنوى يربو على ٢٠٠ مليون من الفرنكات . ومنذ أوائل القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٤٠ كان الناتج السنوى من الذهب والفضة يميل الى التناقص ، وظلت مواطن الاستخراج الرئيسية قاصرة على أمريكا الوسطى والجنوبية . ولكن ابتداء من سنة ١٨٤٠

---

(١) وارد فى جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ٧٦

أخـذ الناتج السنوى من الذهب يزيد بنسبة عالية ، وذلك على اثر استغلال مناجم سيبريا أولا ، ومناجم استراليا وكاليفورنيا بعد ذلك حتى لقد كان المستخرج منه سنويا فى المـدة المحصورة بين سنتى ١٨٥١ و ١٨٧٠ ، وهى المعروفة بالعهد الذهبي للقرن التاسع عشر ، يزيد على ٦٠٠ مليون من الفرنـكات . وفى خلال هذا الوقت زاد الناتج السنوى من الفضة أيضا ، ولـكن بسرعة أقل من سرعة زيادة الذهب ، ولـكنه بعد سنة ١٨٧٠ كانت زيادة النـاتج من الفضة تفوق كثيراً زيادة الناتج من الذهب . وبينما كانت زيادة المستخرج من الفضة سببا فى هبوط قيمتها كان تناقص الناتج السنوى من الذهب بعد سنة ١٨٧٠ لاستنفاد بعض مناجمه سببا فى ارتفاع قيمته ، ولـكن المستخرج السنوى منه لم يلبث أن عاد الى الزيادة منذ أواخر القرن التاسع عشر بنسبة لم يسبق لها مثيل ، وذلك على أثر استغلال مناجم افريقية الجنوبـية ، وبخاصة مناجم الترنسفال ، واستخـدام الأساليب الفنية الحديثـة فى استخراج المعدن وتنقيته ، ولم تقف هذه الزيادة الا زمنا قصيراً أثناء حرب الترنسفال ، ثم واصلت سيرهـا بعد ذلك ، حتى أنه في المدة المحصورة بين سنتى ١٩٠٦ و ١٩١٦ كان متوسط الناتج السنوى يربو على ٦٠٠ر٠٠٠ كيلو جرام ، وقيمته نحو مليارين من الفرنـكات .

وقد كان من نتائج الحرب الـكبرى هبوط إنتاج الذهب والفضـة فى العالم هبوطاً كبيراً ، ولـكنه عاد إلى الزيادة بعد ذلك . والجدول الآتى يبين حالة إنتاج الذهب والفضـة فى العالم منـذ سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٢ (١)

---

(١) Warren and Pearson, Prices ، ص ٩٧ و ١٣٩ وذلك نقلا عن ادارة ضرب النقود فى الولايات المتحدة

مقدار الناتج العالمى من الذهب والفضة
باَلاف الأوقيات

السنة	ناتج الذهب	ناتج الفضة	السنة	ناتج الذهب	ناتج الفضة
١٩١٣	٢٢ر٢٥٥	٢٢٧ر٥٢٠	١٩٢٣	١٧ر٧٩١	٢٤٦ر٢٧٦
١٩١٤	٢١ر٣٠٢	١٧٧ر٢٧٤	١٩٢٤	١٩ر٠٣١	٢٣٩ر٦٨٠
١٩١٥	٢٢ر٧٣٨	١٨٩ر٤٥٤	١٩٢٥	١٩ر٠٢٦	٢٤٥ر٢٨٠
١٩١٦	٢٢ر٠٣١	١٧٤ر٦٣٢	١٩٢٦	١٩ر٣٤٦	٢٥٣ر٨٠٦
١٩١٧	٢٠ر٣٤٦	١٧٩ر٨٩٠	١٩٢٧	١٩ر٤٣١	٢٥١ر٣٩٧
١٩١٨	١٨ر٦١٤	٢٠٣ر٤٢٨	١٩٢٨	١٩ر٧٠٠	٢٥٧ر٩٢٥
١٩١٩	١٧ر٦٩٨	١٧٩ر٩٣٢	١٩٢٩	١٩ر٥٠٠	٢٦٠ر٩٧٠
١٩٢٠	١٦ر١٣٠	١٧٣ر٣٤٥	١٩٣٠	٢٠ر١٦٠	٢٤٨ر١٣٩
١٩٢١	١٥ر٩٧٥	١٧١ر٥٨١	١٩٣١	٢١ر٣٥٦	١٩٥ر٥٧٥
١٩٢٢	١٥ر٤٥٢	٢٠٩ر٨٢٩	١٩٣٢	٢٢ر٣٠٠	١٥٥ر٠٠٠

وأهم مواطن استخراج الذهب فى الوقت الحاضر هى الآتية : أفريقية الجنوبية (الترنسفال وروديسيا) ، الولايات المتحدة ، كندا ، الروسيا سيبيريا ، المكسيك ، استراليا . وهناك مواطن أخرى ثانوية فى الصين واليابان ، وأمريكا الوسطى . وألمانيا ، والمجر وغيرها . وأهم هذه البلاد جميعا أفريقية الجنوبية ، فان مقدار الذهب المستخرج منها سنويا يزيد على نصف الناتج العالمى . ويبلغ مقدار مايستخرج من البلاد الأربعة الآتية : أفريقية الجنوبية ، الولايات المتحدة . كندا . أستراليا نحو ٨٠٪ من مجموع الناتج الكلى

ويرى الخبيرون أنه ينتظر خلال العشرين سنة القادمة أن يظل معدل الناتج السنوى من أفريقية الجنوبية على حاله . بينما يتناقص المستخرج من الولايات المتحدة ، إذ قد أخذت بعض مناجمه فيها فى النفاد ولذلك يشاهد منذ الآن نقص تدريجى فى إنتاجها السنوى . أما كندا فان ناتجها في تزايد لاكتشاف بعض المناجم الغنيــة فيها أخيراً . ويقدر أن تكون زيادة الناتج الكندى معادلة لنقص الناتج فى الولايات المتحدة . وأما الروسيا فقد هبط إنتاجها هبوطاً بليغاً على أثر الحرب

وقيام الثورة الشيوعية فيها، ولكن حكومة السوفييت عنيت بهذه المسألة أخيراً واستطاعت أن تزيد الناتج السنوى حتى عاد إلى حوالى ما كان عليه فى سنة ١٩١٣، ويأتى ٩٠٪ منه من سيبيريا. وأما استراليا فان محصولها الذهبى فى تناقص مستمر وسريع. ويرجع ذلك بالأخص إلى نفاد كثير من مناجمها الغنية وتعذر استغلال المناجم الأقل غنى لارتفاع تكاليف استغلالها وصعوبة فصل الذهب عن المواد الأخرى المختلطة به (١)

وأما الفضة فأهم مواطن استخراجها هى الآتية: الولايات المتحدة، المكسيك، كندا، بيرو، أستراليا، بوليفيا. وهناك بجانب ذلك مواطن أخرى ثانوية فى أمريكا الوسطى، وألمانيا، واليابان. ويبلغ مقدار الناتج السنوى من أمريكا الشمالية وحدها نحو ٣/٤ الناتج العالمى، وفى ذلك ما يفسر شدة اهتمام الولايات المتحدة بمسألة الفضة كما سيأتى بيان ذلك.

وقد فقدت الفضة فى معظم البلاد وظيفتها كنقود رئيسية، وأصبحت بجانب النحاس نقوداً مساعدة. وقصر استعمالها على المبادلات الصغيرة المحلية. ولم يعد هناك من الدول من يتخذ الفضة أساساً لنظامه النقدى سوى الصين، وقد يضاف إلى ذلك الحبشة وأفغانستان، لولا أن هناك بعض قيود مفروضة على حركة الفضة فيها. بيد أن الجمهور فى أغلب البلاد الأسيوية والأفريقية لايزال متعلقاً بأهداب النقود الفضية ويفضلها بخاصة على النقود الورقية. ولذلك ظلت هذه البلاد تبتلع من ناتج الفضة سنويا مقادير عظيمة. ويأتى فى مقدمة هذه البلاد: الهند والصين. وقد بلغ مااستهلكته من الفضة فى سنين ١٩٢٥ و ٢٦ و ٢٧ نحو

---

(١) مجلة (L' Europe Nouvelle) عدد خاص بالذهب ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ ص ٥٢٨

٦٥ ٪ من الناتج العالمى ، وفى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٠ نحو ٦٩ ٪ [١]

النسبة القيمية بين الذهب والفضة : لعل أقدم ما هو معروف عن تلك النسبة يرجع الى عهد البابليين ، حيث كانت وحدة من الذهب تعادل ١٣ ½ مثلها وزناً من الفضة . على أن النزاع بين الذهب والفضة على سيادة العالم النقدية لم يبدأ الا خلال المدة بين سنتى ١٣٠٠ و ١٤٩٢ ، وقد كان تزايد المبادلات فى ذلك الحين داعيا الى زيادة طلب المعدنين النفيسين ، ولكن لما لم يكن هناك فى انتاج المعدنين ما يقابل هذه الزيادة في الطلب فقد عمد الحكام فى انجلترا وفرنسا وألمانيا واسبانيا الى معالجة الموقف عن طريق انقاص وزن النقود المتداولة ، وكان من أثر ذلك اشتداد تقلب النسبة بين المعدنين اشتدادا شجع الصيارفة — وكان جلهم من اليهود — على تصدير النقود التى كانت قيمتها المعدنية بالنسبة لقيمتها الأسمية أعلى من غيرها ، وترك النقود الرديئة وحدها فى التداول . وبدلا من أن يعمد الحكام وقتئذ الى اتخاذ معدن واحد مقياسا للقيمة ، وبذلك يقضون على هذه المضاربات ، قنعوا بأن يفرضوا عقوبات صارمة على من يصدر الذهب تارة ومن يصدر الفضة تارة أخرى . ويقول بعض الاقتصاديين : إن النتائج السيئة التى أحدثتها تقلبات قيمة المعدنين النفيسين كانت أول مالفت الأنظار الى البحث فى الوسائل التى يستطاع بها الاحتفاظ بالمعدنين معا كمقياس للقيمة داخل الدولة والى تشجيع استيرادهما وعرقلة تصديرهما ، وانه الى هذا الالتفات خاصة يرجع أصل طريقة التجاريين [٢]

---

(١) مجموعة محاضرات « Les Doctrines Monétaires à l'épreuve des faits » فى جمعية خريجى مدرسة العلوم السياسية فى باريس ، سنة ١٩٣٢ ، ص ٢٤

(٢) أنظر فى ذلك : Garis, Principles of Money, Credit and Banking ص ٤٤

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذت قيمة الذهب بالنسبة للفضة فى الارتفاع ، وكان ذلك راجعا الى تدفق الفضة الى أوربا من مناجم المكسيك وبيرو ، وقد قدر سوتبير (Sœtper) أحد مشاهير الاحصائيين أنه بين سنتى ١٥٠١ و ١٥٢٠ كانت النسبة القيمية بين المعدنين ١ : ٧٥ر١٠ وانه بين سنتى ١٦٠١ و ١٦٢٠ كانت تلك النسبة ١ : ٢٥ر١٢ بينما كانت ١ : ١٥ بين سنتى ١٦٦٠ و ١٦٨٠ . وفى بداية القرن الثامن عشر كانت النسبة بين المعدنين ١ : ٥ر١٥ ، وهذه النسبة هى التى اتخذت أساسا للنظام النقدى فى فرنسا وبعض البلاد الأخرى التى اتبعت نظام المعدنين . وقد هبطت تلك النسبة الى ١ : ٥٦ر١٤ بين سنتى ١٧٥١ و ١٧٦٠ ولكنها عادت الى ١ : ٥ر١٥ فى نهاية القرن الثامن عشر

وفى خلال السبعين السنة الأولى من القرن التاسع عشر ظلت النسبة بين المعدنين تتقلب فى حدود ضيقة حوالى ١ : ٥ر١٥ ، ولكن منذ سنة ١٨٧٠ أخذت قيمة الفضة فى التدهور ، حتى إنه لم يحل آخر القرن التاسع عشر حتى كانت الفضة قد فقدت أكثر من نصف قيمتها ، وكان ذلك راجعا الى الافراط فى انتاج الفضة من ناحية ، والى عدول دول كثيرة ـ وعلى رأسها المانيا ـ عن استعمال الفضة كنقود رئيسية وإلغاء حرية الضرب بالنسبة لها ، من ناحية أخرى . ومن هذا الحين يبدأ تاريخ النظم النقدية فى العصر الحديث .

وقد بلغت فى سنة ١٨٩٨ النسبة بين المعدنين ١ : ٠٣ر٣٥ وفى سنة ١٩٠٩ بلغ مقدارها ١ : ٧٤ر٣٩ ، وفى سنة ١٩١٥ بلغ ١ : ٨٤ر٣٩ بيد أنه خلال الحرب تحسنت قيمة الفضة كثيراً حتى لقد بلغت النسبة بين المعدنين فى سنة ١٩٢٠ ، ١ : ٣١ر١٥ ، وبتلك النسبة أصبحت

قيمة الفضة وقتئذ فى أعلى درجة بلغتها منذ سنة ١٨٦٠ . وقد كان الباعث الرئيسى على ذلك زيادة طلب الفضة من جانب الهند والصين زيادة غير مألوفة ، وذلك لكثرة مبيعاتهما إلى الدول المتحاربة ، وماستتبع ذلك من زيادة حركة الشراء بين سكانهما ، ومن ثم زيادة المسكوكات الفضية إذ كانت هى المتداولة فعلا (١)

بيد أن ارتفاع قيمة الفضة لم يدم طويلا ، فقد أخذ طلب الفضة من جانب الهند والصين يتناقص سريعا بعد سنة ١٩٢٠ ، ومن ثم أخذت النسبة بين المعدنين تتعدل في مصلحة الذهب ، حتى بلغ مقدارها فى سنة ١٩٢٩ ، ١ : ٧٨ ر ٣٨ ثم إذا بها تثب فى سنة ١٩٣٠ إلى ١ : ٧٤ ر ٥٣ وأخيراً بلغت ١ : ٢٥ ر ٧١ فى سنة ١٩٣١ وهذه أعلى نسبة عرفها التاريخ النقدى . وهكذا قدر للفضة فى خلال عشر سنوات أن تبلغ من القيمة أعلى الدرجات وان تهوى بعد ذلك الى أدنى الدرجات . على أن تدهور قيمة الفضة هذا التدهور البليغ لم يكن فى الحق راجعا فقط الى نقص طلب الهند والصين ، وانما هو راجع أيضا الى جملة عوامل أخرى تضافرت على احداث هذه النتيجة . وأهمها اثنان :

(١) اتباع بعض البلاد فى العهد الأخير نظام النقد الذهبي كالهند والهند الصينية ، واستغنائها بسبب ذلك عن مقادير كبيرة من النقود الفضية . وقد كان متجمعا لدى حكومة الهند وحدها فى سنة ١٩٢٦ نحو ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٣٠٠ أوقية من الفضة أخذت تبيعها بعد ذلك للحصول على الرصيد الذهبي اللازم لنظامها النقدى الجديد

---

(١) بيد أن بعض الاقتصاديين يرى أن السبب الرئيسى فى ارتفاع قيمة الفضة هو تدهور قيمة الذهب فى ذلك الحين بسبب تجمعه بغزارة فى بعض البلاد . Warren and Pearson, Prices ص ١٤٢ — ١٤٣

(٢) انقاص كمية الفضة التى تشتمل عليها النقود المساعدة فى بعض الدول ، كما فعلت انجلترا فى سنة ١٩٢٠ اذ أنقصت كمية الفضة التى تشتمل عليها الشلنات بنسبة ٥٠ ٪ وبذلك استطاعت أن تبيع أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٠ أوقية من الفضة الفائضة ، وحذا حذو انجلترا فى ذلك فرنسا وبلجيكا وبعض الدول الأخرى (١)

وقد أدى تدهور قيمة الفضة على النحو السالف الذكر الى إلحاق أكبر الأذى باصحاب مناجم الفضة ، والى اضعاف القوة الشرائية لقسم عظيم من سكان المعمورة ، وهم الذين عملتهم أو مدخراتهم من الفضة . وقد كانت الولايات المتحدة أشد الدول اهتماماً بتلك المسألة لأنها أعظم البلاد انتاجا للفضة ، ولذلك فانه ما كاد يتقرر عقد مؤتمر النقد والاقتصاد العالمى فى لندرة فى صيف سنة ١٩٣٣ حتى عنيت الحكومة الأمريكية بأن تكون مسألة الفضة فى مقدمة المسائل التى يتناولها المؤتمرون بالبحث ، ونجح مندوبوها فى استصدار القرار الآتى خاصا بالفضة (٢) :

« (ا) أن يعقد اتفاق بين أهم البلدان المنتجة للفضة ، وأهم البلدان المستعملة لها أو المحرزة لأكبر مقادير منها ، ابتغاء تقليل التقلبات فى أسعارها ، على ان تمتنع البلدان الخارجة عن هذا الاتفاق عن كل عمل من شأنه احداث تأثير محسوس فى أسواق الفضة .

« (ب) أن تكف الحكومات المشتركة فى هذا المؤتمر عن اتخاذ أى اجراء تشريعى جديد يكون من شأنه نقص عيار الفضة الخالصة فى قطع النقود الفضية عن $\frac{٨٠٠}{١٠٠٠}$

« (حـ) أن تستبدل هذه الحكومات بأوراق النقد ذات القيمة

---

(١) جاريس ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٤٦

(٢) تقرير صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد والاقتصاد ص ٤١

الصغيرة نقوداً فضية ، وذلك بقدر ما تسمح به ميزانياتها وأحوالها المحلية »

وقد أفلح مندوبو الولايات المتحدة فى ٢٢ يولية سنة ١٩٣٣ فى عقد الاتفاق المشار اليه فى الفقرة « ا » من هذا القرار بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وبوليفيا وبيرو وأسبانيا والهند واستراليا والصين ، وذلك لمدة أربع سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٣٤ . وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت حكومة الهند ألا تبيع أكثر من ١٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ أوقية من الفضة الخالصة بمعدل ٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠ أوقية سنويا ، وألا تبيع حكومة أسبانيا أكثر من ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ أوقية سنويا ، وألا تبيع حكومة الصين أى مقدار من الفضة بسبب صهر أى نقود فضية . أما الدول الست الأخرى فقد تعهدت ألا تبيع أى مقدار من الفضة ، وأن تشترى منها سنويا ما يبلغ مجموعه ٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠ أوقية من مناجمها الأهلية ، وأن تحتفظ بهذا القدر فى خزائن حكوماتها [1]

الأغراض المختلفة التى يستخدم فيها الذهب والفضة : لايقتصر استعمال المعدنين النفيسين على اتخاذهما أداة للاستبدال ، فهناك جزء كبير من ناتجهما السنوى يستخدم فى الصناعة ، وهناك جزء آخر يتخذ سبيله الى خزائن المكتنزين ، ولذلك حق لنا أن نقسم الأغراض المختلفة التى يستخدم فيها الذهب والفضة الى ثلاثة : (١) الأغراض النقدية (٢) الأغراض الصناعية (٣) الاكتناز

(**فأولا) الأغراض النقدية** : قد سبق لنا ذكر الأسباب التى دعت الى اتخاذ النقود من الذهب والفضة ، وهذه العوامل متوافرة بدرجة

(١) جاريس ، فى كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٩٥ — ٩٦

كبيرة فى الذهب ، وبدرجة أقل في الفضة ، ولذا أصبح الذهب وحده فى أغلب المجتمعات الحديثة هو النقود الرئيسية . وقد كان من شأن تزايد الثروات ونشاط المبادلات أن أدى الى ظهور وسائل أخرى للاستبدال بجانب الذهب كالنقود الورقية ، بل لقد انتهى الأمر بأن حلت الثانية محل الأول فى المبادلات الداخلية . غير أن الذهب – اذا ضربنا صفحا عن الحوادث النقدية الأخيرة – قد ظل مع ذلك أساس التداول النقدى فى أغلب البلدان . فان النقود الورقية فى الأوقات العادية لا تصدر إلا على أساس نسبة معينة من الذهب الذى تحتفظ به مصارف الاصدار فى خزائنها ، وقد تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان ، غير أن العمل جرى على أن لا تقل هـذه النسبة عن ٣٣⅓ ٪ من كمية النقود الورقية المتداولة ، وقد كانت فى بلدان كثيرة تبلغ نحو ٥٠ ٪ وقد تزيد عن ذلك (١)

ويتوقف طلب الذهب للأغراض النقدية على عوامل عدة : من أهمها حالة النشاط الاقتصادى ، وعادات الأفراد فى استعمال النقود وما يطرأ على النظم النقدية من التطورات . وقد قدر بعض الاقتصاديين أن النشاط الاقتصادى يزيد سنويا بمعدل ٣ ٪ ، وهذا – مع بقاء الأشياء الاخرى على حالها – يستلزم زيادة فى طلب الذهب النقدى بالنسبة نفسها ، وكذلك قد يزيد الأفراد أو ينقصون من استخدام أدوات الائتمان التى تحل محل النقود فى التداول كالشيكات والكمبيالات ، كما انهم قد

---

(١) وقد ورد فى تقرير وفد الذهب لدى عصبة الأمم أنه فى آخر سنة ١٩٢٨ بلغ مقدار الأوراق المصرفية والتعهدات الحالة فى مصارف الاصدار ٧١٥ر٢٤ مليونا من الدولارات على حين بلغ مقدار الارصدة الذهبية ٩٩٢ر٩ مليون دولار ، وهذا يعادل نسبة قدرها ٧ر٤٠ فى المائة –
Premier Rapport Provisoire de la Delégation de l'Or du Comité Financier, Genéve, 1930

يزيدون أو ينقصون من مقدار النقود التى يحتفظون بها لاستعمالهم الشخصى ، وأخيراً فقد يقضى القانون بزيادة أو نقص الرصيد الذهبي الذى يرتكز عليه النظام النقدى فى الدولة ، وفى هذه الحالات جميعا يتغير طلب الذهب للأغراض النقدية تبعاً لذلك (١)

(وثانياً) الأغراض الصناعية : ومن الذهب والفضة تستخدم مقادير كبيرة في صناعات متنوعة ، مثل الصياغة وصناعة بعض الأوانى والتحف والأشياء الفنية الثمينة ، وكذلك فى صناعة الأسنان والنقش بماء الذهب وبعض أنواع الأقمشة . ومن الصعب تعيين الجزء من الناتج السنوى الذى يستخدم فى الأغراض الصناعية ، ويغلب على الظن أنه يتراوح بين ربع الناتج السنوى وثلثه بالنسبة للذهب ، وبين الثلث والنصف بالنسبة للفضة (٢) . ويلاحظ أن هناك علاقة بين كمية الذهب والفضة التى تستخدم فى الأغراض النقدية فى كل بلد وبين ثروته العامة ، وأن الأولى تتمشى مع الثانية كثرة وقلة . فمن ذلك ماشوهد فى فرنسا من نقص مقدار الذهب المستخدم فى الصناعات بين سنتى ١٨٦٩ و١٨٧٠ وزيادته بعد ذلك ، ثم نقصه مرة أخرى أثناء أزمة سنة ١٨٨٩ . وكذلك بلغ مقدار هبوطه مبلغا كبيرا خلال الأزمة الاقتصادية التى أعقبت الحرب العظمى ، فقد هبط مقداره بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢١ من ٣٠٨٠٠ ك ج إلى ١٤١٠٠ ك ج . وكذلك يختلف مقدار هذا الذهب باختلاف درجة التقدم العلمى ، كما أنه يخضع لسلطان « الموضة » ، فمن ذلك أنه فى آخر القرن التاسع عشر كان الجمهور فى أغلب البلاد يفضل اقتناء الخفيف من الحلى الذهبية دون الثقيل منها ، فكان ذلك

---

(١) وقد عبر عن ذلك بعض الاقتصاديين بقوله : حالة الاقتصاد الأهلي ، والعرف ، والقانون ، تلك هي أهم العوامل التي تؤثر في طلب النقد الاصفر — من مقال للاستاذ Louis Baudin فى مجلة L' Europe Nouvelle ، ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ ، ص ٥٣٠

(٢) تروشى ، فى (Cours) ، الجزء الاول ، ص ٢٥٣

مدعاة إلى نقص كمية الذهب المستخدم فى الصياغة

(وثالثاً) الاكتناز : ويراد به الاحتفاظ بالذهب والفضة من غير تثمير ، احتياطا لليوم العصيب ، أو للذة الاحتفاظ وحدها . وهو إما أن يكون مؤقتا أو دائما ، وكلا النوعين يستنفد جانباً كبيرا من ناتج المعدنين السنوى ، كما أن لكل نتائجه . فالاكتناز المؤقت ينتشر عادة ويعظم خطره فى أوقات الأزمات ، حيث تضعف الثقة ، فيفضل مالك الذهب والفضة ألا يخرجهما من مخابئهما خشية الضياع إذا استثمرهما . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ماشوهد أثناء الحرب العظمى من إقبال الناس فى كل البلدان — لا سيما طبقة الفلاحين — على اكتناز النقود الذهبية أولا حتى إذا مانفدت من الأسواق عمدوا إلى اكتناز الفضة أيضا . ويعتبر هذا النوع من الاكتناز من أشد عوامل الاضطراب النقدى ، اذ يؤدى الى سحب مقادير كبيرة من النقود من الأسواق فى وقت ، فتقل فيه كميتها ، ثم اعادتها فى وقت آخر . فتكثر فيه كميتها ، وفى الحالتين تضطرب حركة المبادلات .

وأما الاكتناز الدائم فهو أشد النوعين خطرا وأبعدهما أثرا ، اذ هو بمثابة ضياع جزء كبير من الذهب العالمى ، وهو أكثر ما يكون انتشارا فى بلاد الشرق الأقصى ، ولا سيما فى الهند . فالقوم هناك اعتادوا كنز الذهب والفضة منذ الأزمنة القديمة ، ولا تزال هذه العادة شائعة بينهم الى وقتنا الحاضر . ويرجع سببها الى اضطراب حبل الأمن واستبداد الحكام فى العصور الماضية ، وعدم اطمئنان الفرد على ملكية مايملك من أنواع الثروات الأخرى . ولا يزال مهراجات الهند وعظماؤها يحتفظون فى قصورهم بكنوز طائلة من الذهب والفضة على شكل حلي وأوانى ومسكوكات منوعة ، كما أن كثيراً من طبقة العامة يخبئون

الذهب ويعيشون بما يقترضونه من الغير . ولقد كان تصدير الذهب من جنوب افريقية الى الهند ممنوعا بسبب ظروف الحرب الكبرى ، ولكن ما كاد يباح تصديره فى شهر اغسطس سنة ١٩٢٣ حتى أخذ تيار عظيم منه يتدفق الى بومباى ، حتى لقد قدر ماصدر الى الهند من الذهب فى سنة ١٩٢٤ بنحو نصف الناتج العالمى . ويلاحظ عموما أن كمية الذهب الوارد الى الشرق الأقصى تختلف من سنة الى أخرى باختلاف جودة المحاصيل أو رداءتها ، وتبعا لما تكون عليه حالها الاقتصادية العامة ، ولذا كانت عرضة لتغيرات كبيرة بين عام وآخر

ولقد انصرف بعض الاقتصاديين فى العهد الأخير الى تحديد نصيب كل واحد من الأغراض الثلاثة المتقدمة من ناتج الذهب العالمى ، فذهب الاقتصادى ليهفد (Lehfdt) الى ان ناتج الذهب السنوى بلغ فى سنة ١٩٣٠ نحو ٤٠٠ مليون دولار، استخدم منه فى الأغراض الصناعية والاكتناز نحو ٢٠٠ مليون دولار أى النصف ، واستخدم فى الأغراض النقدية النصف الآخر . على حين قدر كيتشن (Kitchen) — وهو من أكبر الاخصائيين فى موضوع الذهب — أنه فى سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار ما استخدم من الذهب فى الأغراض الصناعية نحو ٧٥ مليون دولار ، وما صدر الى الهند والصين للاكتناز نحو ٧٠ مليون دولار ، والباقى وقدره ٢٧٠ مليون دولار استخدم فى الأغراض النقدية (١)

هل تكفى كمية الذهب النقدى حاجة المبادلات ؟ : لما جعلت أغلب الدول بعد الحرب تعود الواحدة تلو الأخرى الى نظام الذهب أظهر

(١) مجلة (L' Europe Nouvelle) العدد الخاص بالذهب، ١٨ ابريل سنة ١٩٣١، ص ٥٣٠

بعض الاقتصاديين مخاوفه من أن لاتكفى كمية الذهب النقدى حاجة المبادلات فى هذه الدول جميعا ، وأن يؤدى اشتداد طلب الذهب إلى ارتفاع قيمته ، ومن ثم إلى هبوط مستوى الأثمان العام . وقد بيّن الأستاذ كاسل (Cassel) [1] أن مستوى الأثمان فى سنة ١٩١٠ كان معادلا لمستواه فى سنة ١٨٥٠ ، على حين أن كمية الذهب النقدى فى العالم زادت أثناء تلك المدة بمعدل ٢ر٨./٠ فى السنة إذا ضيف إليها ٢ر٠ ./٠ مقابل ما يفقد من الذهب أصبح معدل الزيادة السنوية ٣./٠ ، فاستخلص من ذلك أن النشاط الاقتصادى زاد أثناء تلك المدة بهذه النسبة (وهذا ظاهر . لأنه لو كانت حالة النشاط الاقتصادى قد ظلت فى سنة ١٩١٠ كما كانت فى سنة ١٨٥٠ مع زيادة كمية الذهب النقدي لأدى ذلك إلى ارتفاع عام فى الأثمان) وقد أدت بحوث السيراسترا كوش (Strakosch) إلى هذه النتيجة أيضا ، فقد تبين له خلال المدة التى تناولتها بحوثه (بين سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٧) أن النشاط الاقتصادى يزيد سنويا بمعدل ٣./٠ . ويخلص من ذلك أنه إذا ظل التقدم الاقتصادى يسير فى المستقبل بتلك النسبة ، ولم يطرأ تغير على طريقة استعمال الذهب للأغراض النقدية ، فان طلب الذهب النقدى سوف يزيد بالنسبة نفسها ، فان لم تزد كمية الذهب النقدى تبعا لذلك تعرض مستوى الأثمان العام إلى الهبوط

وقد تبين من بحوث بعض الاقتصاديين بعد الحرب ، أمثال العلامة كيتشن (Kitchen) ، أن زيادة الذهب النقدى فى العالم خلال المدة بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٩ كانت بدرجة أقل من زيادة النشاط الاقتصادى ، وأنه ينتظر خلال السنوات التالية أن يتناقص الناتج الكلى من الذهب

---

(١) كاسل ، فى Theory of Social Economy ص ٤٤١ — ٤٥٤ ، وانظر أيضا كتابه : Postwar Monetary Stabilisation ، سنة ١٩٢٨

لنفاد بعض مناجمه ، ولذلك أبدى خوفه من حصول ضائقة شديدة فى الذهب تؤدى إلى تدهور عظيم فى الأثمان ، وجاراه فى تشاؤمه بشأن مستقبل الذهب كثير من الاقتصاديين . وقد استرعى هذا الأمر نظر مجلس عصبة الأمم وأثار اهتمامه ، ولذلك رأت اللجنة المالية في العصبة فى سنة ١٩٢٩ أن تعهد إلى وفد من أعضائها ومن بعض الاخصائيين بالبحث فى أسباب تقلبات قوة شراء الذهب وأثر ذلك فى حياة الأمم الاقتصادية ، وقد أطلق على هذا الوفد اسم « وفد الذهب » (Délegaatin de l'Or) وقدم عن أعماله تقريرين مؤقتين وتقريراً نهائيا ، أودعهما طائفة كبيرة من المعلومات عن حالة انتاج الذهب فى الحاضر والمستقبل ، ونتائج بحوث وتقارير بعض الاقتصاديين عن حالة عرض الذهب وطلبه في العالم .

وقد جاء التقرير الأول [١] مؤيدا احتمال حصول ضائقة في الذهب النقدى فى المستقبل اذا لم يقتصد فى استعماله ، ويبنى ذلك على جملة من التقديرات نضرب عنها هنا صفحا [٢] ، ولذلك حرص على تقديم بعض اقتراحات للقصد فى استعمال الذهب من أهمها :

(ا) تخفيض النسبة المتبعة الآن بين مقدار الرصيد الذهبي من جهة والبنكنوت والمطلوبات الحالة لدى بنوك الاصدار من جهة أخرى ، وذلك بجعلها مثلا ٢٥ ٪ بدلا من ٣٣ ١/٣ ٪ وهى النسبة القانونية السائدة الآن .

(ب) تعميم الطريقة التى تجرى عليها بعض بنوك الاصدار من

---

(١) Premier Rapport Provisoire de la Délegation de l'Or du Comité Financier, Genève, 1930

(٢) أنظر فى ذلك مقالنا : « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » ، مجلة الهلال ، ديسمبر سنة ١٩٣١ ، ص ٢٤٦

ادخالها ضمن احتياطيها الذهبي صكوكا أجنبية فى حكم الذهب (dévises - or)

بيد أنه ازاء تطور الحالة الاقتصادية بعد ذلك لم يسع وفد الذهب الا العدول عن رأيه الأول ، فقد كان من أثر هبوط الأثمان واشتداد الكساد بعد سنة ١٩٢٩ أن قل طلب الذهب للأغراض النقدية ، وهو الأمر الذى لم يدخله الوفد فى حسبانه عند وضع تقريره الأول ، اذ فرض أن النشاط الاقتصادى سيظل يتزايد بنسبة تتراوح بين ٢٪ و ٣٪ وأن طلب الذهب للأغراض النقدية سيظل يتزايد بتلك النسبة. كما أنه لم يدخل فى حسبانه أن هبوط الأثمان وكساد الأعمال من شأنهما أن يؤديا الى نقص طلب الذهب للأغراض الصناعية ، ومن ثم الى زيادة كمية الذهب المخصص للأغراض النقدية .

ومهما يكن من أمر فقد أورد وفد الذهب فى تقريره الثانى ما يأتى: « نريد — دفعا لكل سوء فهم — ان نلفت النظر الى أن البيانات التى اعتمدنا عليها فى تقديراتنا الأولى انما ترجع الى آخر سنة ١٩٢٨ ، وأنه منذ ذلك الحين أخذت أثمان الجملة تهبط هبوطا محسوسا جداً . وهى اذا ظلت فى المستقبل قريبة من مستواها اليوم ، فان كميات الذهب الجديدة التى تبقى للأغراض النقدية سوف تكفى فى الغالب لمواجهة الطلب خلال عدد من السنين أطول كثيراً مما لو عادت الأثمان الى مستواها القديم »

وليس ثمة شك فى أن هبوط مستوى الأثمان فى السنوات الأخيرة وانتشار الكساد فى التجارة والصناعة ، ونقص المتداول من النقود ، كل ذلك أدى الى وقف زيادة طلب الذهب للأغراض النقدية ، بينما زاد العرض منه على أثر خروج الذهب المكتنز من مخابئه فى الهند والبلاد الأخرى

التي تنتشر فيها عادة الاكتناز ، وذلك لاقبال الأهالى على بيعه نتيجة ارتفاع قيمته بالنسبة للجنيه الانجليزى الورق . ويكفى أن نشير هنا الى أنه فى سنة ١٩٣٢ تدعم الناتج الكلى من الذهب بفضل تصدير ماقيمته ٢٣٤ مليون دولار من الهند والصين ، وصهر مقدار من الذهب لم يكن يستخدم في الأغراض النقدية من قبل يقدر بنحو ٤٨ مليون دولار (١)

ويخلص من ذلك : أنه ليس فى الظروف الاقتصادية الحاضرة ما يبرر الخوف من ألا تكفى كية الذهب النقدى فى العالم حاجة المبادلات . ومع هذا فليس بعيداً أن يحصل ذلك فى المستقبل ، والأمر يتوقف قبل كل شيء على مقدار الناتج السنوى من الذهب ، وأيضاً على مقدار نسبة الرصيد الذهبي الذى تحتفظ به بنوك الاصدار . فاذا تقرر مثلا أن يكون مقدار نسبة هذا الرصيد ٥٠ ٪ فقد يؤدى ذلك الى حدوث ضائقة فى الذهب النقدى العالمى . ولكن اذا تقرر أن يكون مقداره ٣٠ ٪ فقد يؤدى ذلك الى ابعاد هذا الخطر فى المستقبل خلال سنين طويلة ، أما اذا جعل مقدار هذا الرصيد ٢٠ ٪ فلا شك أن العالم يصبح فى سعة من الذهب النقدى

حركات الذهب: ومن أهم مايتصل بموضوع الذهب : حركاته بين الدول المختلفة . ويعنى الاقتصاديون كثيراً بمراقبة هذه الحركات وتفسير أسبابها . وقد عظم أمرها منذ الحرب العظمى ، وكان أهم مايميزها تدفق الذهب من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٨ ، ثم تسرب الذهب من الولايات المتحدة الى أوربا أثناء عام ١٩١٩ ، ثم عودته الى التدفق من أوربا الى

---

(١) Cole, Monetary Problems ، ص ٨٣

الولايات المتحدة بين سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٧ ، وتدفقه الى فرنسا منذ سنة ١٩٢٦ وبالأخص بعد سنة ١٩٢٩ . ثم تسربه من الولايات المتحدة بعد سنة ١٩٢٧ وبالأخص بين سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٣

وهذه الحركات نتيجة طبيعية للمعاملات بين الدول ، غير أنها أحياناً تكون عادية ، فتمر دون أن تسترعى اهتماماً ، وأحيانا تكون غير عادية ، تلفت النظر وتثير الاهتمام . وهى فى جملتها ترجع الى أسباب كثيرة منوعة أهمها الآتية[1] :

(١) استخراج مقادير جديدة من الذهب فى البلاد المنتجة للذهب ، فهذه البلاد تصدر الذهب الى الخارج وتحصل مقابل ذلك على ماتحتاج اليه من السلع والخدمات ، ولذلك كان تصدير الذهب من أظهر صفات التجارة الخارجية فى استراليا وافريقية الجنوبية .

(٢) رجحان كفة الواردات (المنظورة وغير المنظورة) على كفة الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) فى بعض البلاد ، فان ذلك من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب منها الى الخارج . وذلك كى يتحقق التوازن فى ميزانها الحسابى . فميزانها فى الأصل مدين أكثر منه دائن . ولكنها توازنه بفضل ما تصدر من الذهب الى الخارج . وهناك مواسم فى السنة يكون فيها الميزان الحسابى فى غير صالح البلد ، فيدعو ذلك الى خروج الذهب منه ، ومواسم أخرى يكون فيها الميزان الحسابى فى صالحه ، فيدعو ذلك الى تدفق الذهب اليه ، وقد يتعادل فى نهاية العام الصادر من الذهب مع الوارد منه فلا تتغير كمية الذهب فى البلد

---

(١) انظر فى ذلك : Einzig, International Gold Movements ، ص ٣٢ — ٣٧ ، وجاريس ، فى كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ١١٧ — ١١٨

(٣) ارتفاع مستوى الأثمان أو هبوطه في بعض البلاد عن مستواها فى البلاد الأخرى . فارتفاع الأثمان فى بلد يدعو الى ارتفاع سعر الصرف فيه ، لكثرة وارداته وقلة صادراته ، واذا مابلغ ارتفاع سعر الصرف حد خروج الذهب (وهو الحد الذى يصبح عنده نقل الذهب الى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك فى تسوية الديون الخارجية) فان الذهب يأخذ فى التسرب الى الخارج . واذ كان ذلك يؤدى الى نقص وسائل الشراء داخل البلد ، فان مستوى الأثمان لايلبث أن يهبط فيه مقتربا تدريجا من مستواه فى البلاد الأخرى . وعلى عكس ذلك هبوط الأثمان فى بلد يؤدى الى هبوط سعر الصرف فيه . لكثرة صادراته وقلة وارداته ، واذا مابلغ هبوط سعر الصرف حد دخول الذهب (وهو الحد الذى يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك ، ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائعه ذهبا فى الخارج وينقله الى بلده) فان الذهب يأخذ فى التدفق اليه من الخارج . فلا يلبث أن تؤدى كثرة الذهب فيه الى زيادة وسائل الشراء . ومن ثم يأخذ مستوى الأثمان فى الارتفاع حتى يقترب من مستواه فى البلاد الأخرى . من أجل ذلك كانت حركات الذهب بين البلاد — فى الأوقات العادية — كفيلة بجعل مستوى الأثمان فيها جميعا يميل إلى التعادل

(٤) ارتفاع سعر الخصم فى بعض الأسواق المالية . فاذا رفع بنك انجلترا مثلا سعر الخصم ، وهو مايطلق عليه فى انجلترا اسم « سعر البنك » (Bank rate) فان ذلك من شأنه فى الأوقات العادية ان يجذب الى انجلترا من الأسواق المالية الأخرى مقادير جديدة من الذهب لأسباب بيّناها فى كتابنا « التجارة الدولية » [1] ومن أهمها الاستفادة من ارتفاع

(١) أنظر في ذلك صحيفة ١٣٧ — ١٣٩ من هذا الكتاب

سعر الفائدة فى سوق لوندرة

(٥) المغالاة فى اصدار النقود الورقية الالزامية فى بعض البلاد ، فان ذلك من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب منها الى الخارج ، لضعف الثقة فى نظامها النقدى . وقد كان هذا الأمر من أهم البواعث على حركات الذهب غير العادية منذ الحرب العظمى . ومن أمثلة ذلك ماحدث في ألمانيا ، فقد هبط مقدار الذهب فى خزائن الريشبنك من ٥٠٠ر٢ مليون مارك ذهبا الى أقل من ٠٠٠ر١ مليون مارك بعد الحرب مباشرة وقبل ان يبلغ المارك الورقى تدهوره المشهور . وقد صدر أغلب هذا الذهب الى سويسرا وهولندا وغيرهما من الدول التى كانت معتبرة فى ذلك الحين بمأمن من الاضطرابات النقدية والمالية

(٦) توقع خروج بعض البلاد عن قاعدة الذهب فان ذلك من شأنه أن يدعو الى سحب الأموال المودعة فيها لحساب البنوك والمودعين الأجانب ، ومن ثم يؤدى الى تصدير الذهب منها الى الخارج . ومن أمثلة ذلك ماحدث فى سوق لوندرة فى صيف سنة ١٩٣١ منذ أمعن البنوك والمتمولون الأجانب فى سحب مالهم من حساب دائن فى لوندرة . واشتد ضغط هذا السحب على بنك انجلترا حتى بلغ مقدار ما فقد من رصيده الذهبي خلال النصف الثانى من شهر يولية أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠ جنيه حتى اضطر الى اقتراض مبالغ طائلة فى باريس ونيويورك . ولكنها ما لبثت ان استنفدت فى زمن قصير ، واضطرت انجلترا فى نهاية الأمر أن تخرج عن قاعدة الذهب كما سيأتى تفصيل ذلك . ومن قبيل ذلك أيضا ماحدث فى الولايات المتحدة خلال المدة بين سنتى ١٩٣١ و١٩٣٣ ، وهى التى تقدمت خروجها عن نظام

الذهب . فقد اشتدت حركة سحب رؤوس الأموال منها اشتداداً أفقدها جزءاً هاما من رصيدها الذهبي . وقد بلغ ما فقدته الولايات المتحدة من الذهب خلال الستة الشهور التى أعقبت خروج انجلترا عن قاعدة الذهب — وهو الوقت الذى اشتد فيه الخوف من ان تحذو الأولى حذو الثانية — نحو ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٤٧ر١ دولار [1]

وقد اعتاد رجال الاقتصاد والمال أن يرقبوا عن كثب نسبة الذهب فى البلد الى مجموع الوسائل النقدية الأخرى ، وأن يعتبروا الأول من الثانى بمثابة القمة من هرم مقلوب ، فاذا ضمرت هذه القمة كثيراً تعرض الهرم كله للانهيار . ولذلك فانهم عند مايلحظون نقصا داهما فى الرصيد الذهبي فى إحدى البلاد يسارعون الى سحب مالهم من رؤوس أموال فيه ، وذلك قبل أن يقع الخطر وتحرم الحكومة تصدير الذهب ، كما يحدث عادة فى أوقات الاضطراب النقدى

بعض الوسائل التى يستطاع بها التأثير فى حركات الذهب : تقضى الضرورة أحيانا على الحكومات أو البنوك المركزية باتخاذ بعض الوسائل للتأثير فى حركات الذهب ، ولا سيما متى نقص مقدار رصيده نقصانا يهدد البناء النقدى المرتكز عليه بالانهيار . ومن أهم هذه الوسائل مايأتى :

(١) سياسة سعر الخصم : وهذه أقرب الوسائل الى متناول اليد ، ومن أشدها تأثيراً فى حركات الذهب . ففى الأوقات التى تشتد فيها حركة نزوح الذهب الى الخارج يكون رفع سعر الخصم حائلا دون استمرار هذه الحركة وداعياً الى اجتذاب بعض الذهب من الخارج . ذلك أنه متى ارتفع سعر الخصم فان المتمولين من أبناء البلد الذين

---

(١) رجايس ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٢٦

كانوا على وشك ترحيـل رؤوس أموالهم الى الخارج يحتفظون بهـا لتثميرها فى بلدهم مادام قد أصبح سعر الفائدة فيه يربو على مثله فى الخارج ، كما أن أولئك الذين كانوا يثمرون بعض أموالهم فى الخارج فى عمليات ذات آجال قصيرة لايلبثون أن يردوها الى بلدهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه . وفوق ذلك فكثير من المتمولين الأجانب يرحلون الى هذا البلد جانبا من أموالهم ليثمروها فيه فى عمليات الخصم وما اليها من العمليات ذات الآجال القصيرة . فيكون من أثر حركات هذه الأموال جميعـا تعـديل حركة الذهب فى مصلحـة البلد . ولذلك كانت سياسـة رفع سعر الخصم من أهم ما تعتمـد عليه مصارف الاصدار فى الدفاع عن رصيدها الذهبي كلما تعرض لخطر الاستنفاد . وعلى عكس ذلك اذا أخذ الذهب يتدفق الى البلد ، فان في تخفيض سعر الخصم مايحول دون استمرار تدفقه ويدعو الى خروج جانب منه ، وذلك لانصراف بعض رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية عن التثمير فى هذا البلد

بيد أن سياسة سعر الخصم لاتصادف نجاحا إلا فى البلاد التى تسير على نظام النقد الذهبي ، ولكنها تصبح ضئيلة الأثر فى البلاد التى تسير على نظام النقـد الورقى . ذلك أن رفع سعر الخصم فيها لايجذب إليها من الخارج إلا قليلا من رؤوس الأموال ، نظراً للخطر الذى تتعرض له من جراء احتمال هبوط قيمة النقود الورقية أثناء عملية التثمير . وكذلك لاتصادف سياسة سعر الخصم نجاحاً إذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس المتمولين ، كخطر نشوب حرب أوثورة فى البلد الذى ارتفع فيه سعر الخصم ، أو احتمال تقرير السعر الالزامى لأوراقه المصرفية ، أو توقع صدور «موراتوريوم»

بتأجيل دفع ديونه(١)

(٢) الاحتفاظ بالذهب فى احدى البنوك لحساب بنك أجنبي ، وهذا مايطلق عليه الانجليز اسم « earmarked gold » . وفى هذه الحالة يكون هذا الذهب ملكا للبنك الذى أودعه ، ويقيد فى حسابه الدائن ، ويكوّن جزءاً من رصيده الذهبي . وقد ظلت مدينة لوندرة سنين طويلة مركزاً هاماً تجتمع فى بنوكها المختلفة مقادير كبيرة من الذهب لحساب بنوك أجنبية كثيرة ، وكذلك كانت حال مدينة نيويورك أثناء الحرب العظمى وبعدها . وفائدة هذه الطريقة أنها تحول دون نقل الذهب الى الخارج كلما دعت الحاجة ، اذ يكفى لذلك أن تنقل قيمة الذهب من حساب بنك البلد الدائن الى حساب بنك البلد المدين .

(٣) الحجر على الذهب ، وهو مايعبر عنه باصطلاح «Gold embargo» والغرض منه تحريم تصدير الذهب ، وفى ذلك معنى الخروج عن نظام الذهب ، اذ أن حرية التصدير شرط أساسى لذلك كما سنبين فيما بعد . وقد كان الحجر على الذهب فى مقدمة الاجراءات التى لجأت اليها الدول المتحاربة غداة اعلان الحرب العظمى ، اذ كانت الفكرة السائدة أن الذهب أعظم عدة مالية فى أوقات الحرب فيتعين الاحتفاظ بأكبر مقدار منه لاستخدامه فى الأغراض الحربية . وحتى الولايات المتحدة مع عظيم غناها لم تحجم أثناء الحرب عن تحريم تصدير الذهب ، مع أنها لم تعدل عن استخدامه فى التداول الداخلى ، وقد ظل الحجر على الذهب فيها قائماً من ٧ سبتمبر سنة ١٩١٧ الى ٩ يونية سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض من ذلك منع تسربه الى البلدان الشرقية حيث اشتد وقتئذ طلبه للاكتناز(٢)

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٣٩

(٢) جاريس ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١١٩

بيد أن هذا الاجراء وان كان يجد مايبرره في الأوقات العصيبة كأوقات الحروب ، الا أنه لايحسن استخدامه فى الأوقات العادية عند ماتكون المشكلة التى يواجهها البلد هى وجود عجز فى ميزانه الحسابى لأن التدخل فى حركات الذهب في هذه الحالة يصبح بعيداً عن الحكمة والسداد ، وذلك للأسباب الآتية :

(ا) أن فى تحريم تصدير الذهب مايسىء الى سمعة البلد المالية ، ويجعل المتمولين الأجانب يوجسون خيفة من التعامل معه ، فيعمدون الى سحب ما لهم فيه من رؤوس أموال قديمة ، على حين يمتنعون عن تثمير رؤوس أموال جديدة ، وفى الحالة الأولى هم يزيدون الجانب المدين فى ميزانه الحسابى ، وفى الثانية يحرمون الجانب الدائن من عناصر كان يمكن أن تضاف اليه ، وفى الحالتين تزيد حال الميزان الحسابى سوءاً

(ب) أنه متى بلغ سعر الصرف حد خروج الذهب وحرم على اثر ذلك تصدير المعدن النفيس فان ذلك من شأنه أن يجعل سعر الصرف يتجاوز حد خروج الذهب ، ولايعود ثمة ضابط لارتفاعه . وكلما ارتفع سعر الصرف غلت أثمان الواردات الأجنبية ، وزاد عبء الديون الخارجية التى تدفع بالذهب أو النقود الأجنبية[1]

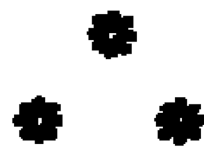
(ح) أن حركة الذهب بين البلاد متى كانت حرة طليقة فهى أفضل الوسائل لتعديل حركة الصادرات والواردات تعديلا يؤدى بطبيعته الى اعادة التوازن فى الميزان الحسابى ، ذلك أنه متى أخذ الذهب فى التسرب من بلد ـ على أثر عجز طارىء على ميزانه الحسابى ـ فان ذلك يؤدى الى نقص كمية النقود فيه ، فينشأ عن ذلك ارتفاع قيمتها ، وهو مايظهر على شكل هبوط عام فى الأثمان ، ومتى

---

(١) راجع فى كتابنا « التجارة الدولية » آثار سعر الصرف ، ص ١٦٠ و ١٦٥

هبطت فان الصادرات تأخذ فى الزيادة والواردات فى النقصان ، ويساعد على ذلك أن تسرب الذهب الى البلاد الأخرى يحدث فيها زيادة فى كمية النقود ، ومن ثم يؤدى الى ارتفاع الأثمان فيها ، فتنقص الصادرات وزيادة الواردات ، أى عكس ماحدث فى البلد الأول . وهكذا من الناحيتين تعمل حركة الذهب على اعادة التوازن الى الميزان الحسابى . فلو أن هذه الحركة لم تترك حرة طليقة لما حدثت النتائج السالفة الذكر ولظل الموقف سيئاً مريبا .

(٤) التعاون بين البنوك المركزية : يعلق كثير من الاقتصاديين آمالا كباراً على تعاون البنوك المركزية فى المستقبل تعاونا يؤدى الى تنظيم حركات الذهب بين البلاد المختلفة ، ويدعو الى القصد فى هذه الحركات ، وذلك بالأخص عن طريق ايجاد نوع من المقاصة بين البنوك المركزية . وقد كان أكبر الظن أن يقوم بنك التسويات الدولية بوظيفة غرفة المقاصة بين البنوك المركزية المختلفة ، وبذلك يحول دون تنقل مقادير كبيرة من الذهب بينها ، ولكن هذا الظن ، للأسف ، لم يحقق . وقد اقترح الاقتصادى الانجليزى المشهور كينز (Keynes)[1] أن يحتفظ كل بنك من البنوك المركزية بجزء من رصيده الذهبي فى بنك التسويات الدولية ، وبذلك تتسنى تسوية الديون بينها جميعا عن طريق نقل الذهب من حساب بعضها الى حساب البعض الآخر . ويلاحظ أن ذلك ليس معناه تقييد استعمال الذهب فى التسويات الدولية ، بل هو على العكس من ذلك يسهل استعماله ، ولكن مع توفير نفقات نقله .



منزلة النقود المعدنية فى الحياة الاقتصادية : ويجدر بنا ختاما لهذا الفصل أن نذكر شيئا عن المكانة التى تتبوأها النقود المعدنية في الحياة

(١) كينز ، فى (A Treatise on Money) ، الجزء الثاني ، ص ٣٩٧

الاقتصادية . فهى بالنسبة للفرد تعد بلا مراء سيدة الثروات جميعا ، اذ يستطيع بواسطتها أن يحصل على مايشاء من ضروب السلع والخدمات وأن يوفى بها ديونه ، وفوق ذلك فهى أفضل وسيلة لاختزان الثروات والاحتفاظ بها . لذلك أصبحت هى الهدف الذى ترمى اليه غريزة التملك وجمع المال عند الانسان .

وكذلك كان الأقدمون يعتبرون النقود من الذهب والفضة أعظم الثروات شأنا بالنسبة للأمة ، وقد ساعد على بث هذه العقيدة منذ أواخر القرن الخامس عشر ماشوهد من اثراء اسبانيا على أثر جلبها الذهب والفضة من مناجم بيرو والمكسيك ، واشتداد العوز بالدول الحديثة التى تكونت الى النقود . والى هذا العصر يرجع ظهور المذهب الكريسوهيدونيقى (Doctrine Chrysohedonique) الذى يقوم على الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية ونفعا ، وقد كانت تلك هى الفكرة الاساسية فى طريقة التجاريين (Mercantilistes) وسياستهم[1]

بيد أن الفيزيوقراطيين (Physiocrates) فى القرن الثامن عشر حاولوا تفنيد هذا الزعم ، وكذلك فعل أصحاب المذهب الحر القديم ، واستندوا فى ذلك خاصة على نظر كية النقود (Quantity theory of money) التى تنص على أن قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة منها فى التداول . وقد ذهب أحدهم ، وهو ستوارت ميل ، الى القول بأنه اذا تضاعفت كية مايمتلكه كل فرد من الناس من النقود فان هذه الزيادة لاتفيد أحداً منهم ، ذلك أن زيادة كية النقود بمقدار الضعف تؤدى الى هبوط قيمتها بمقدار النصف ، وبذلك يصبح لكل

---

(١) أنظر فى تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٣ وما بعدها

قطعة من النقود نصف قوة شرائها الأولى دون أن يكون ذلك مؤديا الى زيادة أو نقص فى كمية الثروات التى تستعمل النقود فى استبدالها. وهكذا فبعد أن كان التجاريون يطلبون دائماً للأمة مزيداً من الذهب والفضة أصبح أصحاب المذهب الحر يقولون بأنه يكفى أن يتوافر منهما القدر اللازم لحاجة المبادلات، وكذلك بعد أن كان التجاريون يعتبرون الذهب والفضة أهم أنواع الثروات بلغت الحال ببعض الاقتصاديين أن يعتبرها أقل أنواع الثروات أهمية ونفعا، مادام ان زيادة كميتها أو نقصانها لايؤثر فى درجة الرخاء العام.

ولا شك فى أن الباحث يقف لأول وهلة بين الفكرتين حائراً، ولكنه لايلبث أن يتبين أن الحقيقة وسط بينهما. ذلك أنه اذا كانت زيادة كمية المعدنين النفيسين تؤدى حقا الى نقص قوتها الشرائية ولذلك يتبادر الى الذهن أن لافائدة من زيادتهما، الا أنه يلاحظ من جهة أخرى أن تلك الزيادة تجر فى أذيالها زيادة الائتمان ونشاط الانتاج، ومن ثم تدعو الى زيادة الثروات فى الأمة، ولذلك يقول ويذرس (Withers) فى كتابه المشهور فى النقود مايأتى [١] : « انه اذا زاد الرصيد الذهبي فى بنك انجلترا زيادة معقولة فان هذا الحادث فى الأوقات العادية يقابل بالترحيب فى الأوساط التجارية، اذيبدو من خلاله مركز بنك انجلترا أكثر مناعة وقوة، ويسود السرور والتفاؤل سوق لوندرة المالية، ويصبح هناك مقادير أكثر من القروض يغترف منها كل مقترض يريد أن يمول مشروعه ويستطيع أن يقدم ضمانا حسنا. ولكن اذا لم يكن هناك من يستطيع تقديم هذا الضمان فان الذهب الجديد يغدو عديم الجدوى. غير أنه فيما عدا أوقات الكساد الشديد

---

(١) Hartley Withers, The Meaning of Money، ص ٢٠-٢١

فان ذلك غير محتمل الحدوث ، كما أنه بعيد عن الاحتمال أن يطول هذا الكساد طويلا اذا عولج بمقادير كافية من ذلك الدواء »

وثمة اعتبار آخر يجعل للمعدنين النفيسين أهمية خاصة وهو اعتبار كان له عند التجاريين خطره ومكانته ، ولكن زعماء الاقتصاديين الأحرار أسرفوا في اهماله ، ذلك هو فضيلة المعدنين النفيسين في أوقات الحروب ، اذ انه من المعلوم أن الدولة التي يتهيأ لها من الذهب خاصة مقدار وفير تستطيع بسهولة أن تحصل من الخارج على ماتحتاج اليه جيوشها من المؤن والذخائر ، وهذا بلا ريب من أقوى عوامل الانتصار في الحروب . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين الفرنسيين رداً على من ينتقد احتفاظ بنك فرنسا برصيد معدني كبير[1] : ان هناك في كل مسألة مايرى ومالا يرى ، والذي يغيب عن الناقدين هنا هو أن قلة الرصيد المعدني قد يصبح في بعض الظروف مصدر خطر عظيم ، وهو يضرب مثلا لذلك انجلترا التي عرض لها في أوقات السلم أن تواجه ظروفا عصيبة لقلة رصيدها المعدني مما اضطرها عدة مرات الى الالتجاء الى بنك فرنسا تنشد منه المعونة ، وتستقرضه بعض مالديه من الذهب . هذا بينما كانت وفرة الرصيد المعدني في فرنسا أثناء الحرب سنداً وظهيرا للائتمان الفرنسي ، وقد استطاعت فرنسا بفضل ذلك أن تحصل على اعتمادات وفيرة في الخارج[2] . ولقد أجاد فوفيل (Foville)[3] إذ

---

(١) جونار في (Economie Monétaire) ، ص ٨٧ ــ ٨٨

(٢) وقد أودعت فرنسا أثناء الحرب ١٫٤٠٠ مليون فرنك ذهبا في بنك انجلترا واستطاعت بفضل ذلك أن تحصل على اعتمادات كثيرة في انجلترا

(٣) وهو من أشهر المؤلفين الفرنسيين في موضوع النقود وله فيها كتاب مشهور : De Foville, La Monnaie ، سنة ١٩٠٧

يقول : إن مثل الرصيد المعدنى كمثل بعض الأثقال التى توضع فى قاع السفن لحفظ توازنها ، فمتى كان الجو صافيا والبحر هادئا ظهرت كأنها أكثر مما يجب أن تكون ، ولكن اذا ماهبت العواصف والأنواء تبين أن الفضل فى النجاة فى كثير من الأحيان انما يرجع الى هذه الأثقال .

الفصل الثالث

النقـــود الورقيـــة

لمحة تاريخية : لايعلم أحد على وجه التحقيق متى وأين ظهرت النقود الورقية لأول مرة ، وكل مايستطاع الجزم به أنها عريقة فى القدم . فهناك مايدل على أنها كانت معروفة لدى البابليين قبل الميلاد بستة قرون ، كما كانت شائعة فى الصين منذ القرن التاسع الى القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وقد وصفها الرحالة ماركو بولو (Marco Polo) فى القرن الرابع عشر . ويذكرون أنه كان فى أوربا نوع من أوراق البنكنوت ذاع استعماله خلال القرون الوسطى ، فقد كانت المصارف تسلم المودعين بها شهادات ايداع تخولهم حق الحصول على وزن معين من المعدن المتخذة منه النقود المودعة ، وذلك تلافيا للمضار الناشئة عن تغيير وزن النقود وعيارها ، وقد كان ذلك عادة شائعة بين الحكام فى ذلك الحين . وهذه الشهادات كانت في أول أمرها ذاتية لاتدفع قيمتها الا لأصحاب الودائع أنفسهم أو من ينوب عنهم ، ولكنها مالبثت أن أصبحت لحاملها ، فغدت كالنقود فى تداولها تنتقل ملكيتها من يد الى أخرى بمجرد التسليم والتسلم . والى

هـذه الشهادات يرجع الفضل فى تعود الجماهير على استعمال قصاصات من الورق تقبل فى التداول لا على أنها تمثل تعهداً بدفع مبلغ معين من الذهب أو الفضة وانما على أنها فى حد ذاتها أداة للاستبدال ، وبذلك خلقت بيئة صالحة لتداول الأنواع المختلفة من النقود الورقية التى سيأتى الكلام عليها ، كما شجعت الحكام على اصدارها كلما اشتدت بهم الحاجة الى المال (١)

أنواع النقود الورقية : والنقود الورقية على أنواع مختلفة ، ترد فى جملتها الى ثلاثة رئيسية :

(١) نقود ورقية نائبة (representative paper money)

(٢) نقود ورقية وثيقة (fiduciary paper money)

(٣) نقود ورقية غير قابلة للصرف (inconvertible paper money)

وتسمى أيضاً نقوداً ورقية الزامية (fiat paper money) .

وهذا التقسيم يخرج من عداد النقود الورقية أنواعا من الصكوك ، مثل الشيكات ، والكمبيالات ، وأذون الخزانة ، وبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها ، وهى صكوك لا يرى بعض المؤلفين غضاضة فى اعتبارها صنوفا من النقود الورقية (٢) ولكن جمهرة الاقتصاديين لا يعتبرونها نقوداً بالمعنى الصحيح كما سيأتى تفصيل ذلك . ولكل واحد من الأنواع السالفة الذكر خصائص نحن موردوها فيما يلى :

(فأولا) النقود الورقية النائبة : تعرف بأنها صكوك تمثل كمية من الذهب أو الفضة على شكل نقود أو سبائك مودعة فى مكان معين لها من القيمة المعدنية ما لهذه الصكوك من القيمة الاسمية ، وتصرف

---

(١) واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ١٣١

(٢) أنظر من قبيل ذلك (Withers) ، فى المرجع السالف الذكر ، الفصلين الثالث والرابع ، ص ٢٣ — ٥٥

بها لدى الطلب . وفى هـذه الحالة يكون التداول فى الواقع قائما على النقود المعدنية ، وكل ما هنالك أنها بدلا من أن تجرى فى التداول بنفسها تقوم هذه الصكوك مقامها باعتبارها نائبة عنها ، ولذلك يقول بعض الاقتصاديين فى وصفها [١] : إنه ليس فيها من النقود الورقية الا شكلها ، أو اذا شئت فقل إنها نقود معدنية تجرى فى التداول على شكل صكوك ورقية . وأفضل مثـل لها الشهادات الذهبية والفضية (Gold and Silver Certificates) بالولايات المتحدة . وفضيلة هـذه الصكوك أنها سهلة الحمل ، وأنها تقى النقود المعدنية من التحات . فلقد كان الباعث الرئيسى الذى حمل حكومة الولايات المتحدة على اصدار الشهادات الفضية هو كبر حجم الدولارات من الفضة وصعوبة التعامل بها بمقادير كبيرة ، والى هذا السبب أيضا يعزى اصدار الشهادات الذهبية ، ولو أن ذلك بدرجة أقل .

(وثانياً) النقود الورقية الوثيقة : توصف بأنها صكوك يتعهد الموقع عليها بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية لحاملها ، وتتوقف مكانتها فى التداول على مبلغ ما يتوافر من الثقة في الموقع عليها وعلى قدرته فى الوفاء بتعهده ، فاذا كان موثوقا به لدى الجمهور سهل استعمالها فى التداول كالمسكوكات . لهـذا نعتت بالوثيقة (fiduciaire) وهو لفظ مشتق من كلمة لاتينية معناها الثقة . والنوع الرئيسي لها هى الأوراق المصرفية أو البنكنوت (Billets de banque, bank notes) التى يصدرها مصرف معروف وموثوق به لدى الجمهور مثل البنك الأهلى المصرى ، وهى التى نقصر الـكلام عليها هنا .

بيد أنه لما كانت المصارف التى تصدر الأوراق المصرفية تحتفظ فى

---

(١) واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٤٦

خزائنها باحتياطى معدنى ضمانا لهذه الاوراق على أساس نسبة معينة ، فقد وجب اعتبار القدر من الأوراق المصرفية الذى يقابله مايعادل قيمته تماماً من الاحتياطى المعدنى نقوداً ورقية نائبة ، أما الجزء الباقي الذى لايوجد مقابله احتياطى معدنى فهو وحده الذى يعتبر بحق نقوداً ورقية وثيقة

وقد اعتاد الاقتصاديون أن ينظروا الى فوائد الأوراق المصرفية (البنكنوت) من نواح ثلاث :

(١) من ناحية المصرف الذى يصدرها : عند مايحتفظ مصرف الاصدار في خزانته باحتياطى معدنى قدره ١٠ مليونات مثلا ، ويصدر أوراقا مصرفية قدرها ٢٠ مليونا ، فان العشرة الملايين منها التى لايقابلها احتياطى هى نقود ورقية وثيقة تدر على المصرف ربحاً جزيلا ، اذ تعد بمثابة قرض يقترضه من الجمهور بلا فائدة ليقرضه الى عملائه بفائدة ، فهى وسيلة لطيفة لايجاد مايحتاج اليه من رأس مال بلا ثمن . على أن اصدار أوراق البنكنوت ، وان كان يكفل للبنوك ربحا وفيرا ، الا أنه يعرضها لبعض الأخطار ، ذلك أن مجموع قيمة البنكنوت المتداول يمثل دينا في ذمة البنك واجب الأداء فوراً كما لو كان ودائع مودعة عنده ، ومن ثم يكون البنك معرضا لخطرين : أحدهما رد ماأؤتمن عليه من الودائع والثانى صرف قيمة ما أصدره من الأوراق . وفى ذلك مايفسر اهتمام المشرع فى أغلب البلدان بأن يفرض على بنوك الاصدار أن يكون لديها رصيداً معدنيا بمقدار معين

(٢) من ناحية الجمهور : يجد الجمهور فى الأوراق المصرفية واسطة للتبادل أخف حملا وأسهل نقلا من النقود المعدنية ، ومما يسهل قيامها بوظيفة النقود توافر الصفات الآتية فيها [١] :

---

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧

(١) تدفع قيمتها نقـداً لدى الطلب ، كما تدل على ذلك الصيغـة المـكتوبة عليها (ب) تنتقل من حيازة حاملهـا الى غيره ، كما تنتقل المسكوكات من غير حاجة الى اجراءات التظهير أونحوها (ح) أنهـا على الدوام مستحقة الأداء ، فلا يسقط حق المطالبـة بهـا بمضى المدة (د) تصدر بأعداد صحيحة كخمسين أو مائة أو ألف قرش فيسهل المحاسبة بها (ه) يصدرها ويوقع عليها مصرف معروف وموثوق به فى داخل البلاد وخارجها كبنك انجلترا وبنك فرنسا (و) لاتأتى لحاملها بفائدة ، ولو كان الأمر غير ذلك لكانت قيمتها عرضة للتقلبات تبعا لاقتراب وابتعاد موعد الحصول على الفائدة .

وتسلك أوراق البنكنوت حتى تصل الى أيدى الجمهور وتجرى فى التداول أحد سبيلين : أحدهما أن يدفعها المصرف الى من يقترض منه عن طريق خصم الأوراق التجارية وما الى ذلك من عمليـات التسليف وهذا هو السبيل العادى ، والثانى أن يدفعها الى الدولة على أنها سلفة لها تستخدمها فى أداء مرتبات موظفيها وإيفاء ديونها ، وهـذا هو السبيل غير العادى . والسبيل الأول آمن عاقبة من الثانى ، إذ يجعل اصـدار الأوراق المصرفيـة متمشيا مع مقتضيات التجارة والصناعة ، كما يكون مقابلها ديون للبنك قبل الغير لآجال قصيرة . وأما السبيل الثانى فيصبح خطراً منـذ اليوم الذى تسرف فيـه الدولة في الاقتراض ، اذ يغدو اصدار أوراق البنكنوت متوقفا على حاجات الدولة المـالية ، كما أنه لايعود يقابلها سوى ديون فى ذمة الدولة لأجل غير مسمى .

(٣) من الناحية الأهلية : يؤدى اصدار النقود المصرفـية من ناحية الاقتصاد الأهلى الى الاستغناء عن جزء من النقود المعدنية ، اذ تحل هذه الأوراق محله فى التداول الداخلى ، وبذلك يتسنى الانتفاع به

خارج البلد ؛ كأن يستخدم فى شراء مايحتاج اليه البلد من أدوات وآلات ، أو يوظف فى الخارج على وجه من الوجوه ، فيكون ذلك مدعاة الى زيادة ثروة الأمة . وهذه الملاحظة تصدق أيضاً بالنسبة للنقود الورقية الالزامية التى سيأتى الكلام عليها . وقد أشار آدم سميث الى هذه الحقيقة بقوله : إن النقود المعدنية المتداولة فى بلد هى رأس مال غير منتج ، وأن احلال النقود الورقية مكانها يجعل رأس المال الآنف طليقاً ، ويمكّن من الانتفاع به في مقاصد منتجة . وقد ذهب الى تشبيه ذلك بابتكار وسائل للنقل فى الهواء ، فكما أن ابتكار هذه الوسائل يؤدى الى الاستغناء عن طرق المواصلات على سطح الأرض ، وبذلك يتسنى الاستفادة من الطرق القديمة بزرعها أو بالبناء عليها ، فكذلك استخدام النقود الورقية يؤدى الى الاستغناء عن النقود المعدنية وتوجيهها الى أغراض أخرى منتجة [1] .

يضاف الى ماتقدم مزية أخرى ، وهى أن تداول الأوراق المصرفية فى الأوقات العادية من شأنه أن يجعل مقدار النقود فى الأمة متناسبا مع حاجات التجارة والصناعة ، فاذا نشطت حركة الأعمال واستتبع ذلك بالضرورة زيادة فى طلب النقود كثر تقديم الأوراق التجارية الى مصرف الاصدار لخصمها ، فيدفع من الأوراق المصرفية مايلزم لذلك ، وحينئذ تزيد الكمية المتداولة منها . وبالعكس اذا فترت حركة الأعمال فانه يقل مايقدم من الأوراق التجارية للخصم ، فيصبح مايعود الى مصرف الاصدار من الأوراق المصرفية التى استخدمت فى خصم الأوراق التجارية القديمة أقل مما يخرج منه لخصم الأوراق التجارية الجديدة ،

---

(١) أنظر : Adam Smith, Wealth of Nations ، الفصل الثانى من الكتاب الثانى ، ص ٢٢٧ ـ ٢٦٤

وبذلك تقل الكية المتداولة من الأوراق المصرفية ، وفى الحالتين تتمشى تلك الكمية كثرة وقلة مع حالة النشاط الاقتصادى .

(وثالثا) النقود الورقية غير القابلة للصرف أو الالزامية : ويطلق عليها اصطلاحا اسم « الاوراق النقدية » « papier - monnaie » ، ولهذه النقود نوعان :

(ا) النقود الورقية التى تصدرها الحكومات وتجعلها نقوداً رئيسية ، ولكنها لاتصرف بنقود معدنية ، ولا تعتمد على احتياطى يضمنها ، وذلك كالأوراق التى أصدرتها حكومة الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية واشتهرت باسم « Greenbacks » ، وكالتى أصدرتها قبل الحرب بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وكالأوراق التى أصدرتها الحكومة الانجليزية خلال الحرب العظمى واشتهرت باسم « Currency - notes » .

(ب) الأوراق المصرفية (البنكنوت) التى يصدر بشأنها قانون يعفى المصرف الذى أصدرها من التزام صرفها ، وذلك كأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى منذ قانون ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكأوراق البنكنوت الصادرة من أغلب بنوك الاصدار فى الدول المتحاربة أثناء الحرب العظمى . وفى هذه الحالة يقال بأن للبنكنوت سعراً الزاميا [1]

وهناك أسباب كثيرة تغرى علي استعمال النقود الورقية الالزامية :

---

(١) يلاحظ هنا وجه الفرق بين السعر القانونى والسعر الالزامي : فأحيانا يقضي القانون بالزام الأفراد بقبول أوراق البنكنوت فى التعامل ولكن مع احتفاظهم بحق صرفها ، وفى هذه الحالة يقال بأن لها سعراً قانونياً (Cours légal) . وأحياناً يقضي القانون باعفاء المصرف الذى يصدرها من التزام صرفها ، وفى هذه الحالة يقال بأن لها سعراً الزاميا (Cours forcé) . والسعر الالزامي يتضمن بالضرورة السعر القانونى ولكن العكس ليس صحيحا ، فلا يتضمن السعر القانونى السعر الالزامي

فهى من الوجهة الأهلية تؤدى الى الاستغناء عن استعمال النقود المعدنية فى التداول الداخلي ، وبذلك يتسنى الانتفاع بها فى وجوه منتجة ، كما بيّنا آنفا ، وهذا ماحدا الى الاعتقاد بأن انشاء النقود الورقية الالزامية يعادل انشاء ثروة جديدة . انما يلاحظ أن ذلك بشرط ألا تتجاوز كية النقود الورقية كمية النقود المعدنية المتداولة . فلو أن بلداً اعتاض عما لديه من النقود المعدنية ـ وقدرها ١٠ ملايين ـ بمثلها نقوداً ورقية ، لحصل على ثروة اضافية بقدر ١٠ ملايين ، ولكنه اذا عمد الى اصدار ٢٠ مليونا من النقود الورقية لتحل محل ١٠ ملايين من النقود المعدنية فان القدر الزائد من النقود الورقية لايضيف شيئا الى الثروة الأهلية ، ولايكون له من أثر سوى انقاص قيمة النقود الورقية . ولذلك يقول جيد (Gide) : « إن النقود الورقية تنمى الثروة الموجودة ، لا بقدر ماتزيد من كية النقود المتداولة ، ولكن بقدر ماتسمح بانقاصها » . (يريد بذلك : بقدر ماتسمح بانقاص النقود المعدنية)[1]

ومع ذلك فانه اذا كان فى استطاعة بعض البلدان أن تزيد ثروتها بفضل الاستغناء عن النقود المعدنية فان هذه النتيجة لايتسنى تحقيقها فى كافة البلدان فى آن واحد . ذلك أنه اذا كان فى مقدور بعضها الانتفاع بمالديها من النقود المعدنية انتفاعا مثمراً بتصديره الى الخارج الا أنها اذا عمدت جميعا الى هذا الفعل فان الذهب والفضة يفقدان وظيفتهما النقدية ، ولايعود لها سوى الوظيفة الصناعية ، وفى الوقت ذاته تبخس قيمتهما بخسا بالغا لتكاثر المعروض منهما من جهة وانعدام الطلب النقدى من جهة أخرى .

---

(١) جيد ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤٨١

بيد أن السبب السالف الذكر لانشاء النقود الورقية الالزامية لايهم سوى الاقتصاديين ، وليس هو الذى يحفز الحكومات الى اصدارها . ولكن السبب الرئيسى الذى يدفعها الى ذلك هو سد عوزها الى النقود، ولاسيما فى الأوقات الحرجة كأوقات الحروب ، فتجد أن أقرب الوسائل الى متناول يدها هو اصدار هذه النقود ، باعتبار أنها خير الوسائل لسداد نفقاتها المختلفة ، دون اضطرار الى عقد قرض عام وبدون حاجة الى دفع الفوائد . ومع ذلك فاصدار هذه النقود الورقية يعد قرضا ، ولكنه يختلف عن القرض العام العادى فى المواضع الآتية (١) :

(أ) أنه قرض اجبارى ، اذ يلزم الأفراد بقبول النقود الورقية ويحرم عليهم صرفها بالنقود المعدنية

(ب) أنه قرض لمدة غير محدودة ، فلا يحل أجله الا اذا قررت الحكومة يوما ما إلغاء السعر الالزامى

(حـ) أنه قرض بدون ثمن ، اذ لاتدفع عنه الحكومة فائدة .

وهذا القرض يكون للحكومة مباشرة فى حالة النقود الورقية التى تصدرها الحكومة بنفسها ، ويكون لها من طريق غير مباشر بواسطة مصرف الاصدار فى حالة الاوراق المصرفية ذات السعر الالزامى . وفى كلتا الحالتين يكون المقرض الحقيقى هو الجمهور الذى يحرز عملة الورق ويتعامل بها .

المقارنة بين النقود الورقية الالزامية والنقود المعدنية : تعد النقود الورقية الالزامية والنقود المعدنية سواء من حيث كونهما واسطة للتبادل ، وهذا قد يبدو غريبا لأول وهلة ، اذ كيف تقوم قصاصة من الورق ، لا تمثل قيمة معدنية ، ولا تعتمد على

---

(١) بيدو ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤١٢

احتياطى يضمنها [1] : بنفس الوظيفة التى تؤديها قطعة من الذهب الوهاج ؟ ولـكن هذه الغرابة لا تلبث ان تزول متى عُرف أن الناس فى المجتمعات الحديثة لا يسعون الى اقتناء النقود المعدنية للزينة والتحلية ، بل لاستخدامها فى ايفاء ديونهم ، وللحصول بواسطتها على مختلف أنواع السلع الأخرى ، فقطعة النقود المعدنية انما هى « اذن » (bon) يخول لحامله الحق فى الحصول على ما يشاء من الثروات الموجودة بقدر ما يعادل القيمة المنقوشة على وجه هذه القطعة ، فهذا الحق يمكن أن تخوله قصاصة من الورق لحاملها اذا قضى بذلك القانون وقبل الناس التعامل بها . غير أنه مع ذلك يبقى من وجوه الاختلاف بين النقود الورقية والمعدنية ما نجمله فيما يأتى [2] :

(١) أن النقود الورقية نقود أهلية ، فلا يتعدى تداولها حدود البلد الذى يخضع للقانون الذى قضى بجعلها عملة رئيسية [3] : أما النقود المعدنية — وبخاصة الذهبية — فهى نقود دولية لأن قيمتها تتوقف على قيمة المعدن الذى تشتمل عليه ؛ وهـذه تكاد تكون واحدة فى كل البلاد المتحضرة ، ولهذا تقبل فى مختلف البلاد ان لم تكن على أنها نقود مسكوكة فباعتبارها سبيكة معدنية

(٢) ليس للنقود الورقية الالزامية سوى قيمة قانونية ، ولـكن

---

(١) كما هي الحال خاصة فى النقود الورقية التي تصدرها الحكومات

(٢) واليد ، فى (La Monnaie) ص ١٢٦ — ١٢٧ ، وجيد ، فى (Cours) الجزء الأول ، ص ٤٧٥ — ٤٧٧

(٣) نعم ان النقود الورقية التي تصدر فى بعض البلاد تقبل عادة فى البلاد الأخرى ، ولـكن هذا القبول لايـكون باعتبارها نقودا وانما باعتبارها وثيقة ائتمان تمثل دينا فى ذمة البلد الذى أصدرها ، ولابد لبراءة ذمته من ان يدفع قيمتها بضائع أو أوراق مالية أو غير ذلك .

ليس لها قيمة سلعية ، اذ هى تستمد قيمتها من ارادة المشرع الذى فرض تداولها ، فلو أنه ألغى التعامل بها لأصبحت عديمة القيمة . وذلك على عكس النقود المعدنية ، فان لها بجانب قيمتها القانونية قيمة سلعية ، فلو قضى المشرع بعدم استعمالها كنقود فانها تظل محتفظة بقيمتها كسبيكة ينتفع بها فى الأغراض الصناعية ، ولو أن قيمتها السلعية تبخس كثيراً فى حالة ما اذا عدلت البلاد جميعا عن استعمال المعدنين النفيسين فى سك النقود كما ذكرناه آنفا

(٣) أن قيمة النقود الورقية أكثر عرضة للتغير من قيمة النقود المعدنية ، لأن كمية الأولى تتوقف على ارادة من يصدرها ، على حين أن كمية الثانية تتوقف على عوامل طبيعية ، هى حالة مناجم المعدنين النفيسين من الغنى والفقر ، وما يكشف من المناجم الجديدة . وقد دلت الحوادث على أنه كثيراً ما يفرط في اصدار النقود الورقية ، ولا سيما فى أوقات اعسار الحكومات ، اذ ليس أسهل عليها من اصدار هذه الأوراق لسد ما ينتاب ميزانياتها من العجز ، فتدعو كثرتها الى هبوط قيمتها . أما بالنسبة للنقود المعدنية ، فانه وان كان يحدث أحياناً ان تكثر كميتها على أثر اكتشاف مناجم جديدة ، الا أن موارد هذه المناجم تظل مع ذلك محدودة . وفوق ذلك فان النقود المعدنية متى تكاثرت في بلد فانها لا تلبث ان تتسرب الى البلدان الأخرى بفعل القوى الاقتصادية [1] ، وذلك على عكس الأوراق النقدية ، فان كل زيادة فى كميتها تظل محصورة فى حدود البلد الذى يصدرها ، ولذلك يكون تأثيرها فى قيمتها بليغاً .

---

(١) ذلك أن كثرة كمية النقود المعدنية فى بلد تؤدي الى ارتفاع مستوى الأثمان فيها ثم الى نقص الصادرات وزيادة الواردات ، وهذا بدوره يؤدي الي ارتفاع سعر الصرف ، حتى يبلغ حد خروج الذهب ، ومن ثم يأخذ الذهب فى التسرب الي البلدان الأخرى

مضار النقود الورقية الالزامية : ينعى جمهور الاقتصاديين على النقود الورقية الالزامية نتائجها الوخيمة ومضارها الخطيرة ، حتى لقد ذهب بعضهم الى اعتبارها أكبر طاعون يصيب الأمم . وقبل أن نبحث فى هذه المضار يتعين علينا ابداء الملاحظة الآتية : وهى أن حدوثها ليس نتيجة حتمية لتداول النقود الورقية الالزامية ، فهذه النقود اذا كانت لم تصدر الا لتحل محل النقود المعدنية ، وبالقدر اللازم لحاجة المبادلات (وهذا يقاس بالمقدار المعتاد تداوله من النقود المعدنية) [1] فلم يسرف فى اصدارها ولم تضعف الثقة فيها فانه لا يكون ثمة سبيل لمضارها ، وان وجدت فانها تكون بقدر يسير ، فقد ظهرت النقود الورقية الالزامية مرتين فى فرنسا : احداهما فى سنة ١٨٤٨ ، والأخرى فى سنة ١٨٧٠ ومع ذلك لم تغادر فى الحياة الاقتصادية أثراً ذا بال . فالنتائج السيئة التى قد تنشأ عن تداولها لا تحدث الا متى أفرط فى أصدارها وضعفت الثقة بها .

وتتجلى مضار النقود الورقية الالزامية في المواضع الآتية :

(١) اختفاء النقود المعدنية : فانه لاتكاد تظهر النقود الورقية الالزامية حتى تأخذ النقود المعدنية فى الاختفاء بفعل قانون جريشام كما ذكرناه آنفاً . وحدوث ذلك يكون عادة نتيجة تحريم قبول النقود المعدنية بقيمة أكثر من قيمة النقود الورقية ، وهذا ماينص عليه القانون غالباً في البلدان التى تتبع نظام النقود الورقية الالزامية . ومن أمثلة ذلك قانون ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ فى فرنسا ، اذ كان

---

(١) كما فى حالة ما اذا كانت النقود المعدنية قد صدرت الى الخارج فى ابتداء حرب قصيرة الأجل لاستخدامها في شراء بعض السلع الأجنبية

يحظر عرض أوراق بنكنوت أو قبولها بأكثر من مائة فرنك فى مقابل مائة فرنك ذهباً . بيد أنه لو ترك للناس حرية التعامل بالنقود المعدنية بقيمتها الحقيقية لأصبح لكل سلعة ثمنان : أحدهما بالنقود الورقية الالزامية ، والثانى بالنقود الذهبية ؛ وهذا ما يسمى بازدواج الأثمان ، وفى هذه الحالة يظل جزء من النقود الذهبية فى التداول الداخلي .

(٢) ارتفاع الأثمان : ذلك أن المغالاة فى اصدار النقود الورقية الالزامية يؤدى الى هبوط قيمتها ، وحينئذ يتعين لشراء مقدار من السلع استخدام مقدار أكبر من النقود ، ولذلك كان هبوط قيمة النقود الورقية يظهر فى التداول الداخلى على شكل ارتفاع عام فى الأثمان . والذى يزيد من أمر هذا الارتفاع هو أن اصدار هذه الأوراق يحدث عادة فى ظروف تحيط بها الشكوك وتبعث فى النفوس التشاؤم بالمستقبل ، ولذلك يتسابق الناس فى التخلص من النقود الورقية باستبدالهم بها أشياء ذات قيمة أكثر ثباتا ، فيكون من أثر هذا التهافت فى حد ذاته اشتداد ارتفاع الأثمان . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ماحدث فى ألمانيا وقت تدهور المارك الورقى ، فقد كان تهافت الناس على التخلص منه مدعاة الى ارتفاع الأثمان بنسبة أعلى كثيراً من نسبة الاصدار ، ولذلك فانه بالرغم من اصدار القناطير المقنطرة من الماركات الورقية بصفة مستمرة كان المقدار المتداول منها يبدو دائما أقل من القدر الذى يتناسب مع حالة الأثمان

(٣) غلاء الذهب : اذا نظر المتأمل الى ارتفاع الأثمان الناشىء عن انحطاط قيمة النقود الورقية الالزامية وجد أنه ليس بدرجة واحدة فى كل السلع ، ذلك أن أحوال العرض والطلب الخاصة بكل سلعة

قد ترفع ثمنها إلى مافوق المتوسط العام للأثمان أو تخفضه الى مادون هـذا المتوسط ، ولذلك فكثيراً ما يحدث أن يكون ارتفاع ثمن الذهب على أثر هبوط قيمة النقود الورقيـة غير متكافىء مع ارتفاع المتوسط العام للأثمـان ، لأن الذهب كسائر السلع له أحوال العرض والطلب الخاصة به ، فقد يشتد طلبه دون غيره لاستعماله مثلا فى سـداد الديون الأجنبية ، فيدعو ذلك الى ارتفاع ثمنه الى مافوق المتوسط العام للأثمان . وكثيراً مايكون ذلك أول الأمارات الدالة على انحطاط قيمة النقود الورقية . ويطلق اصطلاحا اسم « علاوة الذهب » (prime d'or) على الفرق بين ثمن الذهب بالنقود الورقيـة وثمنه القانونى . والثمن القانونى للذهب هو عبارة عن عـدد الوحدات النقـدية التى يشتمل عليها وزن معين منـه ، ففي شهر يوليه سنة ١٩٢٥ كان الكيلو جرام من الذهب في فرنسا يساوى من الفرنكات الورقية نحو ١٤٠٠٠ فرنك ، على حين أنه يشتمل على ٣٤٤٤ من الفرنكات الذهبيـة ، فالفرق بين السعرين هو عبارة عن علاوة الذهب فى فرنسا فى ذلك الحين

(٤) خسارة الصرف : اذا كان انحطاط قيمة النقود الورقية يظهر فى المعاملات الداخلية على شـكل ارتفاع فى الأثمان وظهور علاوة للذهب ، فانه فى المعاملات الخارجية يظهر على شـكل خسارة فى عملية الصرف ؛ اذ يتعين لشراء صكوك التسويات الدولية دفع مقـدار أكثر من النقود الأهلية ، وهو مايؤدى الى ارتفاع أثمان الواردات الأجنبية وزيادة عبء الديون الخارجية [١] . ويعد سعر الصرف المقياس الأكثر تأثراً بتغيرات قيمة النقودالورقية ، فكل مايجد من الحوادث السياسية

---

(١) ولتقلبات سعر الصرف الناشئة عن تدهور قيمة النقود الورقية آثارخطيرة فى الحياة الاقتصادية ، وقد عالجنا ذلك تفصيلا فى كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٦٠ — ١٦٥

والاقتصادية ـ مما يؤثر فى قيمة النقود الورقية ـ يكون سعر الصرف أسرع الأشياء الى ترديد صداه ، ولذلك تكثر تقلباته وقفزاته ، فتضطرب لها التجارة الدولية ويتغلغل فيها عنصر خطير من عناصر المضاربة

(٥) الدائرة الجهنمية : ومن أشد أخطار النقود الورقية الالزامية أنه اذا ما أخذت قيمتها فى التدهور ظهرت طائفة من الظواهر الاقتصادية يتسلسل بعضها عن بعضها ، وتجعل النقود الورقية تسير من تدهور الى آخر ، فيتكون من ذلك دائرة متصلة الحلقات ينعتها بعض الاقتصاديين بالدائرة الجهنمية (Cercle infernal)[1] لتعذر الخلاص منها .

فمن جهة اذا هبطت قيمة النقود الورقية وأدى ذلك الى ارتفاع الأثمان فان هذا الارتفاع لايلبث أن يؤدى الى زيادة النفقات العامة . غير أنه لما كانت زيادة ايرادات الدولة لا تسير بسرعة زيادة نفقاتها فان العجز لايلبث أن يدب الى الميزانية العامة ; فتضطر الدولة لسد هذا العجز الى أصدار مقدار من النقود الورقية أو الى الاقتراض من مصرف الاصدار الذى يصدر تبعاً لذلك مقداراً جديداً من هذه الأوراق ، ولكنها متى تسربت الى التداول لاتلبث أن تحدث ارتفاعا فى الأثمان ، فعجزا فى الميزانية ، فضرورة اصدار نقود ورقية جديدة . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتى : عجز الميزانية ، فاصدار ، فعجز ، فاصدار ، وهكذا دواليك

ومن جهة أخرى اذا هبطت قيمة النقود الورقية وارتفعت الأثمان

---

(١) أنظر فى ذلك ، Truchy, Précis d'Economie Politique ، الجزء الأول ، ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩

تبعا لذلك فان طلب الائتمان يتزايد ، اذ أن ارتفاع أثمان المواد الأولية وأجور العمال يستلزم زيادة ماتخصصه المشروعات من رأس مال متداول لتسيير عملية الانتاج ، فيكون ذلك حافزا لها على الاستزاده من قروضها لدى البنوك ، فستزيد هذه بدورها من قروضها لدى البنك المركزى ، فيدعوه ذلك الى اصدار مقادير جديدة من أوراقه النقدية ، ولكنها متى تسربت الى التداول أحدثت ارتفاعا فى الأثمان فزيادة فى طلب الائتمان . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتى : ارتفاع الأثمان فزيادة طلب الائتمان ، فاصدار . فارتفاع الأثمان ، فزيادة طلب الائتمان ، فاصدار ، وهكذا دواليك .

وأخيراً اذا هبطت قيمة النقود الورقية فان ذلك يفضى بسعر الصرف الى الارتفاع . وهذا الارتفاع يسبق غالبا ارتفاع الأثمان فى الداخل ، ويكون مثيراً له ، وذلك لمابين سعر الصرف ومستوى الأثمان من علاقة وثيقة تناولناها بالشرح فى موضوع التجارة الدولية (١) ؛ فيكون ارتفاع الأثمان مدعاة الى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتى : ارتفاع سعر الصرف ، فارتفاع الأثمان ، فأصدار ، فارتفاع سعر الصرف ، فارتفاع الأثمان ، فأصدار ، وهكذا دواليك .

وعلى هذا النحو تتكون تلك الدائرة الجهنمية التى أشرنا اليها والتى لايستطيع التحرر منها الا الدول التى صحت عزيمتها على انقاذعملتها ووطنت نفسها على تحمل مايتطلبه ذلك من جهد وتضحية ، كما سنفصل ذلك .

---

(١) راجع كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٥٢ — ١٥٦

الفصل الرابع

أبـــدال النقـــود

كان من أثر انتشار المصارف وذيوع طريقة الحسابات الجارية أن اعتاد النـاس استعمال وسائل لتسوية الديون تحل محـل النقود ، وتغني عن اسـتعمالها الى حـد كبير ، وذلك كالشيكات والكمبيالات وبعض أنواع الأوراق المـالية وكوبوناتها . وقد بلغ من خطرها في الحيـاة الاقتصادية أن عدها بعض الاقتصاديين نوعا من النقود [١] ، ولكن الأصح اعتبارها مجرد أبدال للنقود ، فهى تحل محلها ولكنها ليست نقوداً بالمعنى الصحيح ، ولذلك يصفها بعض المؤلفين بأنهـا أبدال غير نقدية للنقود (Succedanés non - monétaires de la monnaie) [٢] ذلك أنه ليس لها فى ذاتها قوة ابراء الذمم من الديون وانما هى مجرد قنطرة يعبر عليها للوصول الى هـذا الابراء . وأظهر ما يكون ذلك فى حالة الأوراق المـالية وكوبوناتها ، فهى ـ وان استخدمت فى الوفاء ـ فذلك لأن من يقبلها من الدائنين يستطيع أن يبيعها ويقبض قيمتها نقوداً ، ولكن ليس لأحد أن يلزمه بقبولها اذ ليست لها قوة قانونية فى سداد الديون . ومثل ذلك يقال عن الشيكات والكمبيالات والسندات الاذنيـة فانها مجرد أمر أوتعهـد بالوفاء ، وهى اذا لم تدفع قيمتها فى موعدها ظل الدين الذى اسـتخدمت فى وفائه قائماً . ومع ذلك فهـذه الصكوك جميعا تؤدى وظيفـة خطيرة فى الحيـاة الاقتصادية كما يتبين مما يلى :

---

(١) أنظر من قبيل فى ذلك : Clerget, Economie Commerciale ، ص ١٨٠

(٢) جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ٢٦٨

§ الشـــيكات

تعريف الشيك وماهيته : يعرف الشيك بأنه أمر يكتبه شخص له حساب ودائع عند آخر يكون عادة صيرفيا ، يكلفه بموجبه أن يدفع مبلغا معينا عند الاطلاع لأمر شخص معين أو لحامله . ويحرر الشيك على النحو الآتى أو ما يماثله :

في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

البنك الأهلى المصرى بمصر

ادفعوا لأمر حضرة عثمان بك خالد مبلغا وقدره مائة جنيه مصرى وقيدوا القيمة علينا بالحساب الجارى

محمد فؤاد

المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيه مصرى

ولكل مصرف دفاتر شيكات مصنوعة من ورق خاص ومطبوع عليها نمرة حساب العميل مع المصرف وصيغة الشيك ، ماعدا التاريخ ومقدار المبلغ المطلوب دفعه واسم المستفيد ان لم يكن الشيك لحامله ، فهذه تترك على بياض . فلتحرير الشيك يملأ هذا البياض ويوقع على الشيك وينزع من الدفتر .

وتعتبر انجلترا الموطن الأصلى للشيك ، فقد أوردت بعض الصحف الاقتصادية صور شيكات فيها يرجع تاريخها الى سنة ١٦٧٤ . بيد أن من المؤلفين من ينسب اختراع الشيك الى الايطاليين ويقول إنه كان متداولا فى ايطاليا فى القرن السابع عشر ، وكان معروفاً باسم (Polizze bancaire feddi déposito) . على أن طريقة استعمال دفاتر

الشيكات لم تنتشر الا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ولقد بلغ انتشار الشيك فى انجلترا والولايات المتحدة مبلغا عظيما حتى أصبح سواد الناس فيهما لايحتفظون لديهم الا بالنذر القليل من النقود حاملين مكانها دفاتر الشيكات ، فاذا أرادوا اعطاء ثمن سلعة ، أو دفع أجرة خدمه ، أو سداد دين ، أو دفع ضريبة أو نحو ذلك ، قدموا شيكا مسحوبا على المصرف الذى يتعاملون معه فلا يمتنع أحد عن قبوله . أما في البلدان الأخرى فالشيك — وان يكن شائع الاستعمال بين رجال الأعمال — الا أنه لايزال ضيق النطاق بين عامة الناس ، اذ قلما يستعملونه فى تسوية النفقات اليومية ، ويرجع سبب ذلك الى تخوفهم من الأخطار التى يستهدف لها حامل الشيك ، وأهمها مايأتى :

١ — أن الشيك قد يفقد أو يسرق ، وفى هذه الحالة اذا كان الشيك لحامله ، ولم يخطر المصرف المسحوب عليه فى الوقت المناسب ، فان السارق يستطيع أن يقبض قيمته . غير أن هناك وسيلة للوقاية من هذا الخطر هى مايسمونه بالشيك المسطور الذى سيأتى الكلام عليه . وشبيه بذلك أيضا الخطر الذى ينشأ عن افلاس المصرف المسحوب عليه الشيك ، وهو أمر لايزال محتمل الحدوث فى بعض البلاد التى لم تتوطد فيها دعائم النظام المصرفى بعد .

٢ — أن المصرف قد يأبى دفع قيمة الشيك عند تقديمه ، وذلك لأن الموقع عليه ليس له حساب ودائع فيه ، أو أنه كان له هذا الحساب ولكنه سحبه قبل تقديم الشيك . على أن هذا الخطر يمكن اتقاؤه اذا وقع المصرف مقدما على الشيك بما يتضمن استعداده لدفع قيمته ، ولكن ذلك غير ميسور ، اذ قلما تقبل المصارف أن تستهدف للأخطار الناشئة عن مثل هذا التعهد . وقد رؤى فى بعض

البلاد لدفع هـذا الخطر أن يعاقب القانون من يسحب شيكا من غير أن يكون له مقابل وفاء بعقوبة النصب والاحتيال ، ولا ريب ان فى ذلك زجراً لذوى النفوس الوضيعة ومدعاة لزيادة التعامل بالشيكات تبعا لزيادة الضمان فيها . ولـكن الأهم من ذلك ان يرتفع المستوى الخلقي فى المجتمع ، بحيث يعتبر سحب شيك بدون مقابل وفاء عملا دنيئا يعرض فاعله للاحتقار العام ، وأن يشعر من يقدم عليه بمرارة هـذه الحال وأثرها فى أعماله . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين [١] : إن انتشار نظام الشيك فى بلد يعد من أمارات ارتقاء سكانها وبلوغهم من التربية الاقتصادية والأخلاقية منزلة رفيعة .

وبجانب هذه الأخطار التى يستهدف لها حامل الشيك ، توجد صعوبة أخرى تعترض سبيل انتشاره ، وهى ما ينشأ لحامله من المضايقة فى الذهاب الى البنك وتكليف نفسه مؤونة قبض قيمته ، ولذلك يفضل عادة أن يدفع اليه مدينه مباشرة مبلغ الدين الذى فى ذمته . غير أن هذه الصعوبة تتلاشى في البلاد التى تنتشر بين سكانها عادة ايداع الأموال فى البنوك ، وذلك مثل انجلترا والولايات المتحدة على الأخص ، فان الدائن الذى يتسلم شيكا فيهما لا يكلف نفسه مشقة الذهاب الى البنك وانما يكتفى بارساله الى بنكه ، وهو يتولى قبض قيمته بنفسه ويقيده فى الحساب الدائن لعميله ، ولهذا كان من أهم شرائط ذيوع استعمال الشيكات أن يتعود الافراد ايداع أموالهم فى البنوك .

الشيك المسطور (Crossed check, Chèque barré) : ومن الوسائل التى استنبطها القوم فى انجلترا وأمريكا ، تسهيلا لتسوية الديون بين البنوك وتقليلا للأخطار الناشئة عن استعمال الشيكات ، نوع خاص

---

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٥٤٤

منها يعرف باسم « الشيك المسطور » ، وهو عبارة عن شيك مسطر عليه خطان متوازيان من شأنهما أن يجعلا الشيك غير قابل للسحب الا علي بنك معين وغير قابل للدفع الا لبنك معين . وأحيانا يوضع بين السطرين اسم بنك معين فيسمى التسطير تسطيراً خاصا (barrement special) وحينئذ يكون لهذا البنك وحده حق الاستيلاء على قيمة الشيك . وأحيانا يترك ما بين السطرين على بياض أو يوضع بينهما عبارة « وشركاؤه » (Et compagnie) فيسمى التسطير تسطيرا عاما (barrement general) ، وفى هذه الحالة يكون لأى بنك حق الاستيلاء على قيمته . وقد سرى استعمال الشيك المسطور الى بلدان القارة الأوربية كما أخذ استعماله فى الذيوع فى بعض الأوساط المالية فى مصر

ومن أهم فوائد الشيك المسطور ما يأتى :

(أولا) أنه يساعد كثيراً على تسوية الديون بين البنوك عن طريق المقاصة ، وبدون استعمال النقود ، وذلك نظراً لما يؤدى اليه من تجمع الشيكات بين أيدى البنوك . مثاله : اذا فرض أن البنك « ا » تجمع لديه في يوم ما شيكات قيمتها ١٠٫٠٠٠ جنيه مسحوبة على البنك « ب » وفى اليوم ذاته تجمع لدى البنك « ب » شيكات قيمتها ١٠٫٠٠٠ جنيه مسحوبة على البنك « ا » فنى هذه الحالة ينقضى الدين بين البنكين عن طريق المقاصة لكون كليهما دائنا ومدينا للآخر فى وقت واحد

(وثانيا) أن استعمال الشيك المسطور يخفف من خطر استعمال الشيك ، اذ أنه فى حالة ضياعه أو سرقته لا يستطيع السارق تقديمه لقبض قيمته الا بواسطة أحد البنوك . ولكن البنوك فى العادة لا تقبل أن تقدم شيكا لحساب شخص آخر الا اذا كان له حساب ودائع عندها ، وفى هذه الحالة تستطيع عند اكتشاف السرقة أن ترجع على

حساب السارق كما تستطيع أن ترشد اليه ، وحتى اذا قبلت تقديمه لحساب شخص ليس له حساب ودائع عندها فهى لا تقدم على ذلك الا اذا استوثقت من شخصيته .

هل يعتبر الشيك نوعا من النقود ؟: يخيل لبعض الناس أن الشيك نوع من النقود وأن ليس ثمة فرق بينه وبين البنكنوت ، فكلاهما أوراق يتعهد الموقع عليها بدفع مبلغ معين . وكما أن أوراق البنكنوت اذا كان الموقع عليها بنك موثوق به لدى الجمهور سهل استعمالها فى التداول كالمسكوكات ، فكذلك الشيك اذا كان الموقع عليه شخص موثوق به سهل تداوله كالنقود . بيد أنه يلاحظ على ذلك ما يأتى .

(ا) أن كل شيك يمثل مبلغا فى بنك ، وهو انما يسحب لاسترداد هذا المبلغ أو نقله لحساب شخص آخر ، وهنا تنتهى وظيفته .

(ب) أن أغلب الشيكات أذنية « أى أنها تشتمل على عبارة لاذن أو لأمر » وليست لحاملها وهذا يستلزم تظهيرها كلما أريد نقل حيازتها من شخص لآخر ، وذلك على عكس أوراق البنكنوت التى تنتقل حيازتها بمجرد التسليم والتسلم . وفوق ذلك فكثير من الشيكات يتخذ شكل شيكات مسطورة ، وهذه لا يمكن قبض قيمتها الا بواسطة بنك .

(حـ) أن كل شيك يتضمن وجود مقابل وفاء فى بنك ، فاذا لم يكن لساحبه حساب دائن فى البنك ، فان هذا الأخير لا يكون ملزما بدفع قيمته .

(د) أنه متى كان الشيك أذنيا فان الساحب وكل من يظهره يكونون مسئولين بالتضامن عن وجود مقابل وفاء له وعن قدرة المسحوب عليه على دفع قيمته .

وفى الحق ان الذى يعتبر نقوداً فى حاله الشيكات ليس هى الشيكات بالذات وانما هى الودائع التى تسحب عليها ، فهى التى تشبه أوراق البنكنوت من حيث وظيفتها النقدية ، ولولا أساليب البنوك فى ايجاد هذه الودائع لما وسع النقود المعدنية وأوراق البنكنوت جميعا أن تكفى حاجات الصناعة والتجارة المتزايدة ، ولا سيما فى بعض البلاد كانجلترا ، حيث أن اصدار أوراق البنكنوت فيها مقيد تقييداً شديداً ، كما سيأتى بيان ذلك . وهذا يحدو بنا الى الكلام عن مصدر هذه الودائع ، وكيف أنها فى تداولها تؤدى بين الناس وظيفة النقود ؟

مصدر الودائع التى فى البنوك وماهيتها : اذا تأملت فى تلك المبالغ الطائلة التى تدرجها البنوك فى قوائم حساباتها على أنها « ودائع » واستقصيت حقيقة أصلها وجدت جزءاً يسيراً منها — وبخاصة فى البلاد الأنجلو سكسونية — يستمد أصله من نقود معدنية أو ورقية أودعت بالذات فى خزائن البنوك ، أما الجزء الأكبر فمصدره قروض أقرضتها البنوك الى عملائها ، ولذلك يقول الاقتصادى الانجليزى المشهور ويذرس (Withers) [١] : إنه عند ماينبأ المرء بأن فى بنوك المملكة المتحدة أكثر من ٩٠٠ مليونا من الودائع فانه لايتمالك أن يحملق بعينيه دهشة واستغرابا ، لظنه بأن هذا المبلغ الجسيم قد ادخره الجمهور واحتفظ به وديعة فى المصارف ، وأن فى ذلك آية صدق على الغنى والرخاء ، ولكن ذلك لايطابق الواقع تماماً ، اذ أن أغلب الودائع فى البنوك انما تتألف من قروض أقرضتها البنوك الى عملائها .

---

(١) وقد كان لكتابة ويذرس فى موضوع النقود وبحوثه المختلفة فضل عظيم فى تبديد ما كان يكتنف الموضوع الذى نحن بصدده من غموض وابهام — أنظر : ,Withers The Meaning Of Money ، ص ٥٦ وما بعدها

ولكى نبين كيف أن قرضاً يقرضه بنك يؤدى الى ايجاد وديعة نضرب المثل الآتى : نفرض أن البنك «ا» اتفق مع عميل له ـ اسمه زيد ـ على أن يفتح الأول للثانى اعتماداً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بضمانات معينة ، فعلى أثر ذلك يقيد البنك هذا المبلغ فى الحساب الدائن لعميله ، كما لو كان العميل قد أودع هذا المبلغ على شكل نقود ، وبذلك يزيد حساب ودائع العميل بقدر هذا المبلغ ، وفى الوقت ذاته يقيد البنك أيضاً قيمة هذا المبلغ فى حساب الديون التى على العملاء . وعلى هذا النحو يصبح هناك تعهد متبادل بين البنك وعميله ، فالأول يتعهد بأن يسمح للثانى بأن يسحب عليه شيكا بقيمة هذا المبلغ ، والثانى يتعهد برده فى موعد معين ، فهناك بين الطرفين مايسمى « بالمديونية المتبادلة » (mutual indebtedness)

ولنفرض الآن : أن زيداً ـ العميل السالف الذكر ـ قد سحب شيكا على البنك بمقدار ١٠٠٠ جنيه لأمر بكر أحد دائنيه ، فحينئذ يحدث أحد أمرين :

(١) إما أن يكون البنك الذى يتعامل معه بكر هو نفس البنك الذى يتعامل معه زيد ، وهو هنا البنك «ا» ، وفى هذه الحالة يسوى الدين بين العميلين عن طريق نقل قيمة الشيك من حساب زيد الى حساب بكر ، وهذا مايعرف بترحيل الحسابات . ولئن كان حساب ودائع زيد قد نقص تبعاً لذلك غير أن حساب ودائع بكر قد زاد ، وبذلك يكون مجموع ودائع العميلين قد ظل كما كان ، وكل ما هنا لك أن الوديعة التى قيدت فى أول الأمر لحساب زيد قد انتقلت الى حساب بكر ، وفى ذلك آية أخرى على أن الذى يتداول بين الناس ـ كالأوراق البنكنوت ـ هو الودائع وليس الشيكات

(٢) وإما أن يكون البنك الذى يتعامل معه بكر غير البنك الذى يتعامل معه زيد : فاذا كان بنك الثانى « ا » فان بنك الأول يكون « ب » ، وفى هذه الحالة يقدم بكر الى بنكه الخاص الشيك المسحوب على البنك « ا » ليقيده فى حسابه الدائن ، واذ كان لهذين البنكين — كما هى العادة — حساب جار فى البنك المركزى كبنك انجلترا فى انجلترا وبنك فرنسا فى فرنسا ، فان تسوية الحساب بينهما تتحقق فى النهاية عن طريق البنك المركزى ، ذلك أن كل بنك منهما يتسلم يوميا عدداً من الشيكات مسحوبة على البنك الآخر فيصير بموجبها دائنا لزميله ، وفى الوقت ذاته يصبح مدينا له بقيمة الشيكات المسحوبة عليه والتى يكون هذا الزميل قد تسلمها من عملائه ، فتسوى الديون بينهما عن طريق المقاصة ، ثم اذا بقى شىء على أحدهما قبل الآخر بعد المقاصة فانه يسوى بواسطة البنك المركزى عن طريق ترحيل الحساب بين البنكين .

وتسهيلا للبحث نفرض أنه فى اليوم الذى قدم فيه الشيك الذى نحن بصدده لم يكن بين البنكين عملية أخرى تستحق التسوية ، وحينئذ يقيد البنك المركزى مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين من حساب البنك « ا » كما يقيد المبلغ نفسه فى الجانب الدائن من حساب البنك « ب » . ومن جهة أخرى يقيد البنك « ا » مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين من حساب عميله زيد ، وبذلك ينقص حساب الودائع فيه بقدر هذا المبلغ ، على حين يقيد البنك « ب » مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الحساب الدائن لعميله بكر ، وبذلك يزيد حساب الودائع فيه بهذا القدر . وعلى هذا النحو ينتهى الأمر بنقص الودائع فى البنك « ا » بمقدار ١٠٠٠ جنيه وزيادتها فى البنك « ب » بمقدار ١٠٠٠ جنيه ، وبذلك

لايتغير مجموع الودائع فى البنكين ، وهو الأمر الذي يدل على أن الوديعة ذات الألف جنيه التى تولدت عن القرض الذى أقرضه البنك «ا» ظلت بعد هذه التسويات جميعا باقية لاتنعدم ، وغاية ماهنالك أنها نقلت الى البنك «ب» وقيدت فيه لحساب عميل آخر. لذلك حق القول بأن قرضا يقرضه بنك يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة الودائع اما فى هذا البنك واما فى البنوك الأخرى، كما أن جانبا كبيراً من ودائع كل بنك تستمد أصلها اما من قروض أقرضها هذا البنك واما من قروض أقرضتها البنوك الأخرى (١).

ومما تقدم تتضح الحقيقة الآتية : وهى أن الودائع التى فى بنك ما تستمد وجودها من مصادر ثلاثة : (١) مبالغ أودعت فعلا فى هذا البنك ، وهذه نصيبها فى تكوين الودائع قليل (٢) قروض أقرضها هذا البنك الى عملائه ، وهذه نصيبها أكبر فى تكوين الودائع (٣) قروض أقرضتها بنوك أخرى الى عملائها ، وهؤلاء لكى يؤدوا ما عليهم لبعض عملاء البنك الذى نحن بصدده ينقلون بواسطة الشيكات قيمة هذه القروض اليهم . فيقيدها هذا البنك فى حساب ودائعهم . واذا نظر المتأمل لا الى بنك خاص . وانما الى مجموع البنوك فى بلد معين ، تبين له أن الجزء الأكبر من مجموع الودائع فيها

---

(١) ونحن قد فرضنا فى هذا المثل : أن القرض الذي أدى الى ايجاد الوديعة اتخذ شكل اعتماد مفتوح ولكنه قد يتخذ أشكالا أخرى كخصم أوراق تجارية . مثاله : أن يقدم زيد الي البنك «ا» ورقة تجارية مسحوبة لمدة ثلاثة شهور ليخصمها له ، فيقيد البنك قيمتها في الحال فى حساب ودائع عميله ، وبذلك تزيد جملة الودائع التي فى البنك ، ويصبح هناك بين البنك وعميله مديونية متبادلة ، فالبنك يخول عميله حق سحب الوديعة فى أي وقت يريد والعميل يتعهد بأن تدفع قيمة الورقة التجارية عند حلول أجلها . وكذلك تستطيع البنوك أن توجد الودائع عن طريق شراء الأوراق المالية ، فهي تؤدي ثمنها عن طريق ايجاد حقوق قبلها للبائعين، وتقيد ذلك فى حساب الودائع فيها .

يرجع أصله الى قروض أقرضت الى العملاء وقيدت فى حسابهم الدائن وهـذا ما ينقض الاعتقاد الشائع بأن الودائع فى البنوك تمثل مبالغ أودعت فيها فعلا

ولقد يظن بعض الناس أن فى ايجاد الودائع على النحو الذى أسلفناه بمجرد المديونية المتبـادلة ضربا من التآمر بين البنوك وعملائها ومغالطة لذوى العقول البسيطة ، ولكنه اذا أمعن النظر حمد لهذه الطريقة نعمها الجزيلة ، اذ تؤدى الى اقتصاد كبير فى استعمال النقود وتسوية ديون طائلة بأعظم سهولة ، وأقل نفقة . والخطر الوحيد الذى تشتمل عليه هو احتمال تمادى البنوك في ايجاد الودائع بمقادير أكثر مما يحتـاج اليه تداول الثروات الموجودة ، فيكون ذلك مؤدياً الى حدوث تضخم نقدى كما سيأتى بيانه .

وجوه الشبه بين الودائع وأوراق البنكنوت : بالتأمل فيما تقدم يتضح أنه بجانب البنوك التى تصدر أوراق البنكنوت أصبح هناك بنوك كثيرة تنشىء ودائع فيها لحساب عملائها ، وهى بذلك تؤدى وظيفة بنوك الاصدار ، لأن هـذه الودائع تشبه البنكنوت من وجوه كثيرة [١] : فمن حيث مصدرهما ينشأ كلاهما اما عن نقود دفعت الى البنك ، واما عن قروض يقرضها البنك على شكل خصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات أو غير ذلك . ومن حيث ما يتولد عنهما من الالتزامات للبنوك يلقى كلاهما على عاتق من يوجده من البنوك التزام وفاء القيمة حالا بالنقود القانونية . ومن حيث ما يتوافر فيهما من الضمانات ، فكلاهما يضمنه الرصيد المعدنى والأوراق التجارية المخصومة وما فى ذمة العملاء من قروض واجبة السداد فى آجال قصيرة .

---

(١) ريبو ، فى (Precis) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٠

وأخيراً فكل من الودائع وأوراق البنكنوت يجرى التداول به بسهولة وبدون مشقة ، فالبنكنوت تنتقل حيازته بمجرد التسليم والتسلم ، والودائع بمجرد نقل قيمتها من حساب الى حساب بواسطة الشيكات أو أوامر يصدرها العملاء الى مصارفهم . وغنى عن البيان أن الذى يشبه البنكنوت فى سهولة التداول هو الودائع وليس الشيكات ، وما كانت هذه سوى وسيلة لنقل الودائع أو سحبها .

مدى قدرة البنوك على ايجاد الودائع : ولقد يخيل لبعض الناس أن قدرة البنوك على ايجاد الودائع على النحو الذى أسلفناه تكاد تكون غير محدودة ، اذ لا ضابط لها الا رغبة البنوك فى الاقراض ، وأن البنوك تستطيع ، بفضل ايجاد هذه الودائع ، أن تضع بين أيدى الجمهور قوة شراء هائلة . ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالبنوك مهما بلغ من رغبتها فى التوسع فى الاقراض ملزمة بالاحتفاظ برصيد من النقود لتدفع به قيمة الشيكات التى يريد أصحابها أن يحصلوا على قيمتها نقداً . ومثلها فى ذلك كمثل بنوك الاصدار التى تحتفظ دائماً برصيد معدنى لتدفع به عند الطلب قيمة أوراق البنكنوت التى تصدرها . وفى بعض البلاد ينص القانون صراحة على التزام البنوك بأن تحتفظ برصيد بنسبة معينة من مجموع الودائع التى فيها . ففى الولايات المتحدة يتعين على كل بنك من البنوك المندمجة فى نظام الفيدرال ريزرف [1] أن يحتفظ فى بنك الفيدرال ريزرف التابع له برصيد قدره بالنسبة للودائع تحت الطلب : ١٣ ٪ فى المدن الكبيرة و ١٠ ٪ فى المدن المتوسطة و ٧ ٪ فى المدن الصغيرة ، وقدره بالنسبة للودائع ذات الآجال ٣ ٪

---

(1) The Member Banks of the Federal Reserve System

أما فى البلاد الأخرى كانجلترا وفرنسا فان القانون لا يلزم بنوك الودائع بالاحتفاظ برصيد معين ، ولـكنها من تلقاء نفسها ، وجريا على سنة مألوفة ، تحتفظ برصيد بنسبة معلومة من مجموع الودائع تلاحظ فى تعيينها عادات العملاء ومدى اقبالهم على سحب النقود من البنوك . والجدول الآتى يبين نسبة هذا الرصيد الى الودائع فى بعض البلاد (١)

	الاحتياطى المألوف
البنوك أعضاء الفيدرال ريزرف فى الولايات المتحدة	٩ر٥ ٪
عشرة بنوك كبيرة فى انجلترا	١١ر٥ ٪
أربعة بنوك كبيرة في فرنسا	١١ر٥ ٪
البنوك الخاصة في سويسرا	٨ ٪
البنوك الرئيسية فى كندا (٢)	١١ ٪

ومهما يكن من الأمر فتعيين نسبة هذا الرصيد متروك فى أغلب البلاد لـكياسة مديرى البنوك وحسن تقديرهم . ذلك أن لـكل بنك ظروفه الخاصــة ، فما يعتبر من الأرصدة كافيا لبنك قد يكون غير كاف ، أو يكون أكثر من اللازم بالنسبة لبنك آخر . وكل صيرفى فى تلك المسألة مأخوذ بين عاملين : فرغبته فى الاستزادة من الربح تغريه بتخفيض النسبة بين الرصيد والودائع ، لأن الرصيد يعد بمثابة نقود عاطلة ، ورهبته من خطر التوقف عن الدفع وما يتعرض له من الانتقاد وسوء السمعة تحمله على رفع هذه النسبة . وفى الحق أن المسألة هنا كما يقول ويذرس (Withers) (٣) : ليست مسألة قوانين جـيدة ، وانما هى مسألة صيارفة جيدين . وكما أن أفضل الدساتير يكون ما له

(١) كينز ، فى (Treatise on Money) ، الجزء الثانى ، ٦٥

(2) Chartered banks of Canada

(٣) Withers, The Meaning of Money ، ص ٧٩

الفشل اذا كانت دفة الحكم فى أيدى رجال تعوزهم الخبرة أو النزاهة ، فكذلك أفضل الخطط والقوانين لا يكفى لحسن سير النظام المصرفى اذا لم تكن ادارة البنوك فى أيدى صيارفة نزيهين متضلعين ، كما أنه لايحول دون انتشار عدم الثقة فى البنوك اذا كان بعض أجزاء الآلة المالية قد تسرب اليه الفساد[1] .

وفى العادة تحتفظ البنوك بأرصدتها على شكل نقود معدنية ، أو أوراق بنكنوت ، أو ودائع تحت الطلب فى البنوك المركزية . وإذ كانت البنوك المركزية فى البلاد التى تسير على نظام الذهب لاتصدر أوراق البنكنوت ولا تحتفظ لديها بودائع تحت الطلب الا على أساس نسبة معينة من رصيدها الذهبى ، لذلك كان مقدار الودائع التى تستطيع البنوك ايجادها ـ طالما نظام الذهب قائم ـ يتوقف الى حد كبير على مقدار الرصيد الذهبى بالبنك المركزى .

وأنت ترى فى انجلترا خاصة أن أهم عنصر فى رصيد بنوك الودائع ليس النقود المعدنية أو البنكنوت ، وانما هو حساب الودائع الذى تحتفظ به فى بنك انجلترا ، ولذلك فان ماتستطيع أن توجده من الودائع عن طريق إقراض عملائها يتوقف قبل كل شىء على مقدار مالها من الحساب الدائن فى البنك المركزى ، وهذا مايخول بنك انجلترا سلطة واسعة فى ادارة دفة النظام المصرفى الانجليزى . ذلك أن بنك انجلترا لايقتصر على تسلم مايودع فيه لحساب البنوك الأخرى ، بل أن فى مقدوره أن يؤثر فى كمية هذه الودائع زيادة ونقصانا ، وذلك بخاصة عن طريق

(١) وليس أدل على ذلك مما حدث فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٠٧ ، فقد كان القانون يقضى على البنوك الأهلية بأن تحتفظ باحتياطى تدره ٢٥ ٪ من جملة الودائع فيها ، ومع ذلك ورغماً عن هذا الاحتياطى القانونى فقد توقف عدد كبير فيها عن الدفع ابان أزمة سنة ١٩٠٧

شراء وبيع الأوراق المالية (Securities) ، وهو مايطلق عليه فى انجلترا اسم سياسة السوق المفتوحة (Open Market Policy) . وبيان ذلك : أنه عند مايشترى بنك انجلترا أوراقا مالية ، كسندات الحكومة البريطانية يدفع قيمتها الى البائعين على شكل شيكات مسحوبة عليه ، وهؤلاء يسلمونها الى بنوكهم الخاصة ، فتقيد قيمتها فى حسابهم الدائن ، وتقدمها الى بنك انجلترا فيقيد قيمتها بدوره فى الحساب الدائن لهذه البنوك ، وعلى هذا النحو تكون هذه العملية سببا فى زيادة الحساب الدائن الذى لبنوك الودائع فى بنك انجلترا . وعلى عكس ذلك عند مايبيع بنك انجلترا بعض الأوراق المالية ، فان المشترين يدفعون قيمتها على شكل شيكات مسحوبة على بنوكهم الخاصة ، فيقيدها بنك انجلترا فى الجانب المدين من حساب ودائع هذه البنوك ، وعلى هذا النحو تكون هذه العملية سبباً فى انقاص الحساب الدائن لهذه البنوك فى بنك انجلترا .

ومن هذا يتبين أنه عند مايكون النظام المصرفى فى بلد مرتكزاً على بنك مركزى عتيد ، فان مقدار ما تستطيع البنوك الأخرى أن توجده من الودائع ــ وهو مايسميه بعض الكتاب خلق النقود ــ يتوقف فى النهاية على ارادة البنك المركزى . نعم أن للبنوك أن توزع ما تنشؤه من الودائع بين عملائها كما تريد ، غير أن جملة ما تستطيع أن توجده لهم مرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة البنك المركزى ، الذى يتأثر فى وضعها بحالة الرصيد الذهبى لديه . وفى ذلك ما يفسر اهتمام رجال الأعمال بحركات الذهب فى البنك المركزى ، ذلك أن زيادة رصيده الذهبى تحمله على انتهاج سياسة تؤدى الى زيادة الحساب الدائن للبنوك الأخرى لديه ، ومن ثم تؤدى الى زيادة قدرتها على الاقراض وايجاد الودائع ، وهو ماينتج عنه سهولة الاقتراض ورواج الأعمال ، كما

أن نقص الرصيد الذهبي فى البنك المركزى يحمله علي اتباع سياسة مضادة للأولى ، ويكون الغرض منها انقاص الحساب الدائن للبنوك الأخرى لديه ، ومن ثم ضعف قدرتها على الاقراض وايجاد الودائع ، وهو ما ينشأ عنه صعوبة الاقتراض وتباطؤ الانتاج

غرف المقاصة : وقد كان من أثر انتشار طريقة الودائع فى البنوك وذيوع عادة التعامل بالشيكات : أن ظهرت هيئات ، الغرض منها تسهيل عملية المقاصة بين بنوك الودائع وبعضها البعض ، وهى مايعرف باسم : غرف المقاصة (Chambres de compensation) أو بيوت التصفية (Clearing Houses) . وهى ترجع فى أصلها الى القرون الوسطى ، حيث كان الصيارفة يتقابلون فى بعض الأسواق الكبيرة — كسوق ليون المشهورة — ويسوون حساباتهم بينهم عن طريق المقاصة ، فلا يدفع كل منهم الا مقدار الفرق بين ماله وما عليه . ثم كان من أمر تقدم العلاقات بين البنوك أن حدا بها الى اتخاذ أماكن خاصة يجتمع فيها ممثلوها لاجراء عمليات المقاصة بين الشيكات المفوض اليها قبض قيمتها والشيكات المسحوبة عليها . وقد كان أول ظهور غرف المقاصة بشكلها الحديث فى المملكة المتحدة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر [١] ثم أخذتها عنها البلاد الأخرى ، حتى أصبح لا يخلو منها اليوم مركز من المراكز المالية الهامة ، ولكن لا تزال البلاد الانجلوسكسونية تفوق سواها من حيث عدد هذه الغرف ورقم أعمالها [٢] . وفى

(١) ومن أقدمها غرفة ادنبرة التي أنشئت سنة ١٧٦٠ ، وغرفة لوندرة التي أنشئت سنة ١٧٧٥

(٢) بلغ عدد غرف المقاصة فى الولايات المتحدة قبل الحرب نحو ١٥٠ غرفة كما بلغ عدد البنوك المنتسبة الى غرفة نيويورك ١٥٠٠٠ بنك . وقد بلغ مقدار الديون التى سويت بواسطة غرفة مقاصة لوندرة فى سنة واحدة (سنة ١٩٢٤) نحو أربعين ملياراً من الجنيهات — جيد ، فى (Cours) ، الجزء الثانى ، ص ٥٤٥ بالهامش

بعض البلاد يقوم البنك المركزى بوظيفة غرفة المقاصة ، كما هى الحال فى فرنسا . ويوجد فى مصر الآن غرفتان للمقاصة أنشأهما البنك الأهلى المصري فى سنة ١٩٢٨ : احداهما فى القاهرة وعدد أعضائها ١٢ مصرفا ، والأخرى فى الاسكندرية وعدد أعضائها ١٧ مصرفا ، ويجتمع أعضاؤهما فى أبنية البنك الأهلى المصرى [١] .

ولايضاح كيفية تسوية الديون بواسطة غرف المقاصة : نفرض أن أربعة بنوك ، وهى : ا ، ب ، حـ ، د تؤلف بينها غرفة مقاصة ، وأن كل بنك منها يتسلم يوميا عدداً من الشيكات المسحوبة على الثلاثة البنوك الأخرى ، كما يُسحب عليه عدد من الشيكات يسلم الى البنوك الأخرى . ففى كل يوم يرسل كل بنك مندوبا عنه الى غرفة المقاصة فيضع ميزان حساب شيكات بنكه بالنسبة للبنوك الأخرى ، وغالبا يتناول ذلك أيضاً الكمبيالات والسندات الأذنية . ولنفرض أن مركز كل بنك ازاء الثلاثة الأخرى كان كما يأتى :

(أولا) ان البنك « ا » مدين للبنك « ب » بعد اجراء المقاصة بينهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وللبنك « حـ » بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، وأنه من جهة أخرى دائن للبنك « د » بعد اجراء المقاصة بينهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، فهو بذلك مدين فى النهاية بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، وهذا يقيد دينا فى ذمته لغرفة المقاصة .

(ثانياً) أن البنك « ب » بعد اجراء المقاصة بينه وبين البنوك الأخرى دائن لغرفة المقاصة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

---

(١) أنظر مقال مستر جوب (Job) فى مجلة (L' Egypte Contemporaine) يناير سنة ١٩٣٠ ، ص ٦٤

(ثالثاً) أن البنك « حـ » بعد اجراء المقاصة بينه وبين البنوك الأخرى مدين لغرفة المقاصة بمبلغ ٨٠٠ جنيه .

(رابعا) أن البنك « د » بعد اجراء المقاصة أيضا بينه وبين البنوك الأخرى دائن لغرفة المقاصة بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

وبدهى فى هذه الحالة أن يكون مجموع الأرصدة الدائنة (١٠٠٠ + ٣٠٠ = ١٣٠٠ جنيه) مساويا مجموع الأرصدة المدينة (٥٠٠ + ٨٠٠ = ١٣٠٠ جنيه) لأن ماللبعض من الحقوق هو فى الوقت ذاته دين على البعض الآخر ، ونستطيع أن نعبر عن هذه الحالة بالجدولين الآتيين :

الجدول الأول

مركز البنك « ا » ازاء الثلاثة البنوك الأخرى

منه		بنك ا		له
٢٠٠٠	الى بنك ب		١٠٠٠	من بنك د
٥٠٠	» » حـ			

رصيد مدين = ٥٠٠ جنيه

الجدول الثانى

مركز غرفة المقاصة ازاء أعضائها

منه		غرفة المقاصة		له
١٠٠٠	الى بنك ب		٥٠٠	من بنك ا
٣٠٠	» » د		٨٠٠	» » حـ
١٣٠٠			١٣٠٠	

وفى النهاية تتم تسوية الديون بين كل عضو وغرفة المقاصة عن طريق الترحيلات ، ذلك أن لغرفة المقاصة ولكل عضو من أعضائها حساب جار فى البنك المركزى ، ففى المثل الذى نحن بصدده يقيد البنك المركزى في الجانب المدين من حساب « ا » مبلغ ٥٠٠ جنيه ومقابل ذلك يقيد فى الجانب الدائن من حساب غرفة المقاصة ٥٠٠ جنيه مثلها ، وقس على ذلك بالنسبة لسائر الأعضاء . وبتلك الطريقة تسوى ديون طائلة بين البنوك وبعضها البعض بدون أن يستعمل فى ذلك شيء من النقود . لذلك يقرر بعض الاقتصاديين [1] أنه لو أتيح لكل الأفراد أن تكون لهم حسابات جارية فى البنوك وعهدوا اليها فى قبض مالهم ودفع ماعليهم لسويت الديون كلها أو معظمها عن طريق غرفة المقاصة وترحيل الحسابات ، ولما عاد للنقود أن تستعمل كأداة للاستبدال

§ الكمبيالات والسندات تحت الاذن

تعريف الكمبيالة : تعرف الكمبيالة بأنها أمر يكتبه شخص الى آخر يكلفه فيه بدفع مبلغ معين فى موعد مسمى أو عند الاطلاع لاذن شخص معين أو لحامله . فاذا فرض أن زيداً التاجر فى القاهرة باع بضاعة بأجل قدره ثلاثة شهور الى خالد فى الاسكندرية بمبلغ قدره ١٠٠ جنيه ويريد أن يدفع هذا المبلغ الى دائن له فى الاسكندرية اسمه بكر ، فانه يحرر كمبيالة بالصيغة الآتية :

---

(١) ريبو ، فى (Précis) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٧

القاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

الى حضرة خالد . . . . .   التاجر بالاسكندرية

بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخه ادفعوا لاذن حضرة بكر . . . .
أو (لحامله) مبلغا قدره مائة جنيه مصرى والقيمة وصلتنا بضاعة ؟

زيد   المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيه مصرى

وهذه الكمبيالة ترسل الى بكر المستفيد ، وهى بتلك الصيغة أشبه مايكون بخطاب موجه الى خالد ، ولذلك يطلق عليها بالفرنسية اسم (Lettre de change) . ومتى تسلمها بكر فانه يستطيع أن يحتفظ بها خلال الثلاثة الشهور المنصوصة فيها ، وعند انقضائها يقدمها الى المسحوب عليه (خالد) ويقبض قيمتها . بيد أنه بفضل ذكر عبارة « لاذن » يستطيع أن يظهرها الى شخص آخر فى أى وقت يشاء ويقبض قيمتها ، ولهذا الأخير أن يظهرها الى غيره ، وهلم جرا . وعلى هذا النحو تأخذ الكمبيالة فى الانتقال من ملكية شخص الى ملكية آخر بمجرد تظهيرها . وهى قد تكون لحاملها فتنقل ملكيتها بدون حاجة الى التظهير بل بمجرد التسليم والتسلم ، ويكون شأنها فى ذلك كالبنكنوت ، مع ملاحظة ماسنبينه فيما بعد من صعوبة قيامها مثله بوظيفة النقود .

الوظائف الاقتصادية للكمبيالة : تؤدى الكمبيالة فى الحياة الاقتصادية ثلاث وظائف رئيسية باعتبارها : (١) أداة ائتمان (٢) أداة للوفاء فى الداخل (٣) أداة لتسوية الديون الخارجية

(فأولا) الكمبيالة أداة ائتمان : تصدر الكمبيالة غالباً بمناسبة عمليات تجارية ، فالمستصنع الذى يبيع بضاعة بأجل قدره ثلاثة شهور مثلا ، ويريد مع ذلك أن يقبض قيمتها حالا ، يسحب على المشترى كمبيالة

بثمنها لأمر البنك الذى يتعامل معه البائع ، ومتى قدمها الى البنك دفع له قيمتها بعد خصم جزء صغير منها ، هو عبارة عن فائدة المبلغ خلال المدة التى تنقضى حتى يحل أجل استحقاق الكمبيالة ، وتسمى تلك العملية بعملية الخصم (escompte) وهى من أهم عمليات التسليف ذات الآجال القصيرة التى تزاولها البنوك . ولقد ذاع استعمال الكمبيالة كأداة للائتمان فى المعاملات التجارية حتى أصبح العرف التجارى يبيح للتاجر في كل الحالات تقريباً التى يبيع فيها بأجل أن يسحب على المشترى كمبيالة بدون حاجة الى استئذانه ، اللهم الا مجرد اخطار يرسله اليه

(وثانيا) الكمبيالة أداة للوفاء فى الداخل : فالبائع الذى يسحب على المشترى كمبيالة يستطيع أن يرسلها الى دائن له وفاء لما عليه ، وهذا يظهرها الى دائن آخر ، وعلى هذا النحو تستطيع الكمبيالة أن تنتقل عدة مرات من حيازة شخص الى غيره ، حتى حلول أجل استحقاقها ، ومتى قدمت الى المسحوب عليه ودفع قيمتها فان جميع الديون التى استعملت فيها كأداة للوفاء تنقضى نهائيا . وهى بتلك الطريقة تؤدى الى اقتصاد كبير فى استخدام النقود ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تذهب بعيداً فى ذلك ، اذ يعترض تداولها مكان النقود جملة صعاب أهمها الآتية :

(ا) أنه لكي تقبل الكمبيالة كأداة للوفاء يتعين الالمام بالحالة المالية للمسحوب عليه وحظه من الشرف والاستقامة ، وهذا ان كان مستطاعا داخل دائرة ضيقة من أبناء المهنة الواحدة الا أنه يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لأغلبية الجمهور ، اذ تعوزه عناصر التقدير الصحيح .

(ب) أن الكمبيالة تلقى على عاتق كل من يوقع عليها التزاما قانونيا ثقيلا ، اذ تجعله مسئولا بالتضامن عن دفع قيمتها ، وفى ذلك من

الخطر ما فيه .

(جـ) أنها لا تبقى طويلا فى التداول ، اذ يتعين تقديمها الى المسحوب عليه عند حلول أجلها ، كما أن حق المطالبة بها يسقط بمضى المدة .

(د) أنه قلما تكون قيمة الكمبيالة المسحوبة على شخص معادلة لقيمة الدين الذى يراد أداؤه الى شخص آخر ، كما أنه قلما يكون أجل استحقاق الدينين واحداً .

(وثالثا) الكمبيالة أداة لتسوية الديون الخارجية : والى تلك الوظيفة خاصة يرجع منشأ الكمبيالة ، فقد كاد استعمالها فى القرون الوسطى يكون قاصراً على تسوية الديون فى المعاملات الخارجية وذلك نظراً للمخاطر الجسيمة التى كان يتعرض لها نقل النقود المعدنية من بلد الى آخر ، فكان التاجر فى مدينة البندقية مثلا ، الذى يريد أن يدفع ألف دوقة الى آخر في مدينة أمستردام ، يدفع ماقى ذمته الى مواطن له فى مدينة البندقية يكون له دين قبل آخر فى أمستردام ، وفى مقابل ذلك يعطيه هذا المواطن خطابا الى عميله فى أمستردام يكلفه فيه بأن يدفع ألف دوقة الى حامله ، وهذا الخطاب يرسله المدين فى البندقية الى دائنه فى أمستردام فيقبض قيمته ، وبذلك يتحقق الوفاء دون حاجة الى نقل النقود . وكذلك الحال اليوم ، اذ تستخدم الكمبيالة فى المعاملات الدولية ، فتغنى عن استخدام النقود وتؤدى الى تسوية الديون عن طريق المقاصة بين ما لكل بلد وما عليه [1] . ومما يسهل قيامها بهذه الوظيفة تدخل البنوك فى الأمر ، اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يسحبون كمبيالات على الخارج استيفاء

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ص ١١٧

لديونهم ، ومن يريدون شراءها لأداء ما عليهم . ويتحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عندما يشترى بنك كبيالة مسحوبة على جهة أجنبية يرسلها الى مراسله فى تلك الجهة ليقبض قيمتها ويقيدها فى حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب البنك على هذا الحساب كبيالات ، أو شيكات ، أو أذون تلغرافية يبيعها الى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديونا عليهم فى تلك الجهة .

السند تحت الاذن : يعرف السند تحت الاذن بأنه صك يتعهد بمقتضاه مدين لدائنه بأن يدفع لاذنه مبلغا معلوما فى موعد مسمى ، ويحرر بالصيغة الآتية أو مايماثلها :

القاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أتعهد بأن أدفع الى وتحت اذن حضرة بكر . . مبلغا قدره مائة جنيه مصرى ، والقيمة وصلتنا بضاعة

خالد

المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيه مصري

والفرق بين السند تحت الاذن وأى تعهد عادى : هو أن السند تحت الاذن يشتمل دائما على عبارة « تحت اذن ، أو لاذن » وبفضلها يمكن تظهيره ، كما يكون جميع الموقعين عليه مسئولين بالتضامن عن دفع قيمته . والفرق بينه وبين الكبيالة هو أن السند تحت الاذن ينشأ بين شخصين فقط ، هما المتعهد والمستفيد ، بينما أن الكبيالة تنشأ عادة بين ثلاثة أشخاص : هم الساحب ، والمسحوب عليه ، والمستفيد . ولذلك كانت الكبيالة عند مايوقع عليها المسحوب عليه أوفر ضمانا من السند تحت الاذن ، اذ تشتمل على امضاءين بينما أن السند تحت الاذن لا يشتمل الا على امضاء واحد

الوظائف الاقتصادية للسند تحت الاذن : يستطيع السند تحت الاذن نظريا أن يؤدى نفس الوظائف التى تؤديها الكمبيالة ، ولكنه عمليا لايستخدم فى تسوية الديون الخارجية إلا نادراً ، كما أنه قلما يستعمل كأداة للوفاء . فوظيفته تكاد تكون قاصرة على كونه أداة ائتمان بين المشترين والبائعين داخل أرض الدولة الواحدة ، وبفضله يستطيع الأولون أن يحصلوا على السلع دون أداء الثمن حالا ، بينما يستطيع الآخرون أن يحصلوا على ثمن بضائعهم حالا وذلك عن طريق خصم هذه السندات لدى البنوك اذا أرادوا .

الباب الثانى

قيمة النقود

بعد اذ عالجنا فى الباب السابق موضوع النقود من حيث وظائفها أصبح لزاما علينا أن نعرض لمسألة من أخطر مسائل هذا البحث وأدقها وهى مسألة قيمة النقود . فلقد بيّنا فيما تقدم أن من وظائف النقود أن تكون مقياسا لقيمة الأشياء ، غير أن هذا المقياس يختلف عن مقاييس الأطوال والأوزان ، من حيث ان هذه تمثل أجساما ذات أبعاد وأوزان ثابتة فى ذاتها ، على حين أن النقود تمثل أشياء ليست ذات قيمة ذاتية ثابتة . فما هى العوامل التى تحدد اذن هذه القيمة ، ولماذا تتغير بين حين وآخر تغيراً يظهر تارة على شكل ارتفاع عام فى الأثمان ، وطوراً على شكل هبوط عام فيها ، وما هى نتائج تلك التغيرات فى الحياة الاقتصادية ؟ هذا ماسنحاول الاجابة عليه فيما يلي .

الفصل الأول

نظرية كمية النقود

The Quantity Theory of Money

المتوسط العام للأثمان وقيمة النقود : تقدر قيمة النقود فى وقت ما ، أو بعبارة أخرى قوة شرائها ، بكية السلع والخدمات من كل الأنواع التى تشترى بمبلغ معين منها ، ولذلك فهى تزيد اذا انخفضت الأثمان ، وتنقص اذا ارتفعت الأثمان ، أى أن قوة شراء النقود تتغير على عكس تغير الأثمان . ولذلك كانت طريقة الأرقام القياسية (index numbers) وبخاصة ذات الوزن النسبي [1] وهى تبين مقدار التغير الطارىء على المتوسط العام للأثمان تبين فى الوقت ذاته مقدار التغير الطارىء على قيمة النقود ، فمثلا اذا اتضح أن المتوسط العام للأثمان زاد خلال مدة معينة بنسبة الضعف كان ذلك معناه أن قوة شراء النقود هبطت بمقدار النصف ، لأنه مادام أن الأشياء التى كانت تشترى قبلا بمبلغ ١٠٠ من النقود أصبحت تشترى بمبلغ ٢٠٠ فمعنى ذلك أنه لم يعد يشترى بمبلغ ١٠٠ الا نصف ما كان يشترى أولا

فهى اذن حركات الأثمان – من صعود وهبوط – التى يظهر من خلالها أثر التغير الطارىء على قيمة النقود . وهذه الحقيقة يصوغها بعض

---

(١) راجع فى طريقة الأرقام القياسية كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٤٨٦ وما بعدها

الاقتصاديين فى قالب قانون علمى على النحو الآتى : « كل تغير فى قيمة النقود يؤدى الى تغير عكسى وبالنسبة نفسها فى الأثمان »[١] بيد أن عكس ذلك ليس صحيحاً ، فتغير ثمن احدى السلع لايتضمن بالضرورة تغيراً عكسيا فى قيمة النقود . ذلك أن تغير ثمن السلعة قد يكون ناشئا عن تغير قيمة السلعة نفسها ، وهذا يرجع الى طبيعة فكرة الثمن فى علم الاقتصاد . فالثمن هو عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة وقيمة النقود ، ولذلك فهو يتأثر بكل مايؤثر فى طرفى هذه النسبة . وقد اعتاد الاقتصاديون أن يبحثوا فى ظاهرة الثمن على فرض أن قيمة النقود ثابتة ، ولذلك استطاعوا أن يفسروا التغيرات الطارئة على ثمن كل سلعة بتغيرات طارئة على أحوال العرض والطلب الخاصة بها . غير أن هذا مجرد فرض ، غايته تسهيل البحث ، اذ الواقع أن قيمة النقود متغيرة ، ولذلك كان تغير ثمن كل سلعة يرجع اما الى تغير طارىء على قيمتها ، واما الى تغير طارىء على قيمة النقود ، واما الى الأمرين معا وهو الأغلب .

وانك لتجد فكرة قيمة النقود ماثلة فى أذهان البائعين والمشترين في كل صفقة يعقدونها ، فقبل الحرب مثلا كان مستوى الأثمان العام هابطا فى كل البلدان ، ومن ثم كانت وحدة من النقود ـ كالجنيه المصرى ـ تمثل قوة شراء كبيرة ، ولذلك كان من يريد أن يشترى سلعة ـ كالقمح ـ بمبلغ جنيه يطمع فى الحصول على مقدار كبير منها . ولكن أثناء الحرب وبعدها عم الغلاء ، فلم يعد للنقود سوى جزء من قوتها الشرائية القديمة ، ولذلك ـ وبغض النظر عن الظروف التى أدت الى تغير عرض القمح وطلبه ـ لم يعد البائع يطيب له أن يعطى

(١) جيد ، فى (Cours) ، الجزء الاول ، ص ٣٥٨

مقابل جنيه الا مقداراً من القمح أقل من ذى قبل ، وأصبح المشترى لا يجد مندوحة من قبول ذلك . وعلى هذا النحو ترى أن ثمن كل سلعة على حدة يتعين فى وقت ما على نحو ملحوظ فيه حالة مستوى الأثمان العام ، أى قيمة النقود . وهذا ماحدا بالاقتصادى الأمريكي ارفنج فيشر (Irving Fisher) الى القول بأنه لتعريف العرض أو الطلب لسلعة ما لا يكفى أن تقول : بأنه مقدار ما يقدم للبيع أو يطلب للشراء بثمن معين ، بل يجب أن تضيف الى ذلك « وعند مستوى ثمن معين »[1]. وتقلبات هـذا المستوى العام للأثمان هى التى سنحاول تفسيرها في هذا المقام .

وتُعدُّ بحق نظرية كمية النقود أشهر نظرية وضعها علماء الاقتصاد لتفسير ذلك ، وهى ـ وان كانت تصادف من جانب بعض الاقتصاديين نقـداً لاذعا ـ الا أنهـا مع ذلك ظلت اليوم كما كانت بالأمس النظرية التى تسود موضوع النقود كافة ، ولا يزال يجتمع حولها أغلبية الاقتصاديين الـكبرى ، ولـكنهم فى عرضها وتفسيرها يختلفون . ولقد تعددت صور هـذه النظرية تحت أقلام أنصارها حتى كاد يصبح لها لدى كل اقتصادى مشهور صورة خاصة وتفسير خاص ، بيـد أن المتأمل فى شتات هذه الصور والتفسيرات يستطيع أن يردها الى ثلاث رئيسية ، نستعرضها فيما يلي[2] :

---

(١) فيشر ، فى (Purchasing Power of Money) ، ص ١٧٦

(٢) وليست نظرية كمية النقود فى صورها المختلفة مجرد تحليل علمي رائع فحسب بل هى أيضاً ذات فائدة عملية كبرى اذ ترتكز عليها مختلف النظريات التي ترمي الى تنظيم التداول النقدي بما يحقق ثبات قيمة النقود ، وهى التى تشتهر اليوم باسم نظريات النقود المسيرة (théories de la monnaie dirigèe)

§ نظرية الكمية فى شكلها الأول

النظرية فى ثوبها القديم [1] : كان الاقتصاديون المتقدمون يقولون بأن قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة منها فى التداول (La valeur de la monnaie varie en raison inverse de la quantité de la monnaie en cirlculation) بمعنى أنه اذا تضاعفت هذه الكمية ارتفعت الأثمان بمقدار الضعف، اذ تكون النقود قد فقدت نصف قيمتها . وعلى عكس ذلك اذا نقصت كمية النقود بمقدار النصف هبطت الأثمان بالنسبة نفسها ، اذ تكون قيمة النقود قد ارتفعت بمقدار الضعف . وتلك هى نظرية كمية النقود فى ثوبها القديم ، وهى من أشهر النظريات التى صاغها ريكاردو ، وقد صادفت فى أول الأمر نجاحا عظيما حتى نزلت من نفوس الاقتصاديين منزلة العقائد الثابتة ، ولكن نجمها لم يلبث بعد ذلك أن أخذ فى الأفول ، وتطرق الشك فى صحتها على أثر ماوجه اليها من سهام الناقدين . وكان أهم ما أخذ عليها : أنها بصيغتها المتقدمة لاتتفق مع الواقع ، اذ أن كمية النقود يمكن أن تنقص أوتزيد دون أن يؤدى ذلك الى زيادة أونقص فى الأثمان بالنسبة نفسها . ذلك أن كمية النقود ليست هى العامل الوحيد الذى يؤثر فى قيمتها ، اذ تتوافر عوامل أخرى تؤثرفى تلك القيمة أهمها ثلاثة :

(١) سرعة تداول النقود ، فهذه اذا زادت أونقصت كان ذلك بمثابة زيادة أونقص فى كمية النقود . فالقطعة من النقود اذا تداولتها الأيدى عدداً من المرات أكثر من ذى قبل بمقدار الضعف مثلا ،

---

(١) جيد وريست فى (Histoire des Doctrines Economiques) ص ١٩١ ــ ١٩٤ ، وجيد ، فى (Cours) الجزء الأول ، ص ٣٥٩

أصبحت بمثابة قطعتين ، وفي ذلك مايدعو الى هبوط قيمتها . وعلى عكس ذلك اذا اكتنزت كان ذلك بمثابة سحبها من التداول ونقص كمية النقود تبعاً لذلك ، ومن ثم ترتفع قيمتها .

(٢) الودائع القابلة للتداول بواسطة الشيكات : فقد بيّنا فيما تقدم كيف أن أساليب البنوك فى ايجاد هذه الودائع تؤدى الى ايجاد قوة شراء جديدة بين أيدى الجمهور ، كما أن انقاص هذه الودائع يؤدى الى سحب جزء من قوة شراء الجمهور ، وفى الحالة الأولى يكون ذلك بمثابة زيادة كمية النقود المتداولة ، وفي الثانية يكون بمثابة نقصها .

(٣) حركة المبادلات : وهذه تحدث تأثيرها على عكس تأثير العوامل الثلاثة المتقدمة ، بمعنى أنه كلما نشطت حركة المبادلات من بيع وقرض ودفع أجور ونحو ذلك زاد طلب النقود وزادت قيمتها تبعا لذلك ، بينما أن ضعف حركة المبادلات وهو يؤدى الى نقص فى طلب النقود يفضى بقيمتها الى الهبوط.

بيد أنه بالرغم من هذه الملاحظات ظل كثير من الاقتصاديين متمسكا بالنظرية بصيغتها المتقدمة ولكن مع اضافة العبارة الآتية « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها »[١] ، وبذلك أصبحت صيغة النظرية عند هؤلاء الاقتصاديين كما يأتى : تتغير قيمة النقود — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — بعكس تغير الكمية الموجودة منها فى التداول . يقصدون بذلك أنه اذا تغيرت كمية النقود وحدها فان مستوى الأثمان العام يتغير فى الاتجاه نفسه وبالنسبة نفسها

معادلة فيشر : وقد ذهب الأستاذ فيشر الأمريكي الى أن يجمع

---

(١) أنظر من قبيل ذلك : لندرى (Landry) في (Mauuel d' Economique) ص ٥٤٦ ، وجيد ، فى (Cours) الجزء الأول ، ص ٣٦٠

بين كية النقود وهذه الأشياء الأخرى فى معادلة جبرية اشتهرت باسمه وذلك على النحو الآتى (١) :

ن س + نَ سَ = ك م

وفي هذه المعادلة يرمز بالحروف :

ن : لـكية النقود المتداولة

نَ : لـكية الودائع القابلة للتداول بالشيكات

س : لسرعة تداول النقود

سَ : لسرعة تداول الودائع

ك : لـكية المبادلات

م : لمستوى الأثمان العام .

بيد أن الأستاذ فيشر كان يرى – على الأقل قبل الحرب ، وذلك هو تفسيره الأول للنظرية – أن سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع لاتتغيران بسهولة ، اذ هما تخضعان لحكم العادة عند الجمهور ، ومعنى ذلك أن « س و سَ » يظلان ثابتين فى معظم الحالات . أما كية الودائع القابلة للتداول بالشيكات «نَ» فهى فى رأيه تتوقف على كية النقود المتداولة ، وذلك لأن البنوك تحرص دائما على الاحتفاظ بنسبة معينة بين احتياطيها النقدى وجملة الودائع لديها ، ولأن الأفراد فى معاملاتهم يلاحظون فى العادة نسبة معينة بين مايؤدونه بالنقود وما يؤدونه بالودائع . وعليه فما دام أن « س و سَ » ثابتان بينما أن «نَ» تتوقف على « ن » فان كل تغير فى الجانب الأيمن من المعادلة انما ينشأ عن تغير فى «ن» أى فى كية النقود . ويخلص من ذلك أنه متى زادت كية النقود على إثر اصدار

(١) فيشر ، فى (Purchasing Power of Money) ، الفصل الثامن ، ص ١٤٩ — ١٨١

كية من أوراق البنكنوت مثلا ، فان الجانب الأيمن من المعادلة يزيد ، وحينئذ يتعين أن يزيد الجانب الأيسر أيضا ، ولكن من حيث أن «ك» (كية المبادلات) لاتتغير ـ فى اعتقاد فيشر ـ بتغير كية النقود فان «م» (مستوى الأثمان العام) يجب أن يتغير بنسبة تغير كية النقود .

وهذا التوافق بين كية النقود ومستوى الأثمان العام قال به الاقتصاديون قبل فيشر ، ولكنهم أضافوا الى ذلك قولهم « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » أما فيشر فيرى أن « هذه الأشياء الأخرى » تنزع الى أن تظل ثابتة ، على الأقل بالنسبة إلى « ص و سَ » أما « نَ » فانها خاضعة لكية النقود ، وقد كان ذلك هو الذى حدا به الى القول ـ على الأقل قبل الحرب ـ بأن العامل الرئيسى فى تغير مستوى الأثمان هو كية النقود .

نظرية كية النقود والتجارب : اذا نظر المتأمل فى تاريخ الأثمان لم تعوزه الحالات التى يبدو فيها التوافق واضحا بين كية النقود المعدنية أو الورقية ومستوى الأثمان العام ، ونحن نكتفى هنا بايراد بعض الأمثلة :

فى غضون القرن السادس عشر ، لما كثرت كية الذهب والفضة فى القارة الأوربية ، على إثر اكتشاف أمريكا وجلب المعدنين النفيسين منها ، ارتفعت الأثمان على إثر ذلك ارتفاعا بليغاً ، وغلت المعيشة غلاء تحدث به الكتاب فى مؤلفاتهم . وشبيه بذلك ماحدث فى منتصف القرن التاسع عشر ، فقد كان اكتشاف مناجم ذهب جديدة فى كاليفورنيا واستراليا مصحوبا بارتفاع عام فى الأثمان ، ظل منذ سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٧٣ . ثم أعقب ذلك عهد ضعف فيه انتاج الذهب ،

كما ألغيت حرية الضرب بالنسبة للفضة في بلدان كثيرة ، فكان عهد هبوط فى الأثمان ، لبث من سنة ١٨٧٣ الى سنة ١٨٩٦ . ولما حدث في أواخر القرن التاسع عشر ان اكتشفت مناجم ذهب جديدة فى الترنسفال ، واستخدمت الوسائل العلمية الحديثة فى الاستخراج ، زاد الناتج السنوى من الذهب زيادة كبيرة ، فكان ذلك فاتحة عهد ارتفاع فى الأثمان ظل قائماً من سنة ١٨٩٦ الى نشوب الحرب العظمى [١] .

وليس تاريخ النقود الورقيـة فى جملته بأقل دلالة على تأثير كمية النقود فى قيمتها ، فلقد شوهد فى كل البلدان التى عمدت الى اصدار النقود الورقية الالزامية فى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن المغالاة فى اصدار هـذه النقود كان يعقبه دائماً ارتفاع عام فى الأثمان . وأنت ترى أثناء الحرب العظمى أن أثمان الجملة وأثمان التجزئة ارتفعت فى كل البلدان تقريبا ارتفاعا بليغا . وقد أثبت البحث أنه بين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٩ كانت كمية النقود ومستوى الأثمان يسيران جنبا الى جنب ، وفى الحالات التى كان يشاهد فيها شىء من التفاوت بين معدل زيادة كمية النقود ومعدل زيادة الأثمان كان الاقتصاديون يعللون الأمر بحدوث تغير فى كمية المبادلات .

بيد أن سير الحوادث النقدية بعد سـنة ١٩٢٠ لم يكن فى معظم البلدان مطابقا لنظرية كمية النقود فى شكلها القديم ، اذ كان يشاهد بجلاء أن ليس ثمة تناسب بين تغيرات كمية النقود « ن » وتغيرات مستوى الأثمان « م » ، أو بعبارة أدق بين تغيرات «ن» وتغيرات ...ك
م
ويقول الأستاذ افتاليون (Aftalion) — وهو من أشهر الاقتصاديين

---

(١) أنظر فى تفصيل ذلك: Arnauné, La Monnaie Le Crédit Et Le Change
ص ١٧ وما بعدها

الفرنسيين الذين انصرفوا الى دراسة الظواهر النقدية بعد الحرب ـ (١) إن سير الحوادث النقدية فى فرنسا والبلدان الأخرى بعد الحرب لم يكن سوى سلسلة طويلة من تكذيبات متكررة للقائلين بوجود توافق بين حركات الأثمان والتداول النقدى ، فتارة كانت الأثمان ترتفع دون زيادة محسوسة فى كمية النقود المتداولة ، أو على الأقل دون زيادة كمية النقود بما يتناسب مع ارتفاع الأثمان ، وتارة كانت الأثمان تهبط دون نقص يذكر فى كمية النقود المتداولة ، وطوراً كان يحدث ثبات فى الأثمان رغما عن تزايد كمية النقود المتداولة .

وهذا التباين بين حركات الأثمان وحركات التداول النقدى كان ناشئاً فى أغلب الأحيان عن تأثير سعر الصرف ، فقد ظلت حركات سعر الصرف خلال عدد من السنين هى التى تهيمن على حركات الأثمان ولم يكن لكمية النقود فى ذلك أثر يعتد به ، اللهم الا أن تسير فى إثر حركات الأثمان كنتيجة لها . وقد كان ذلك أظهر مايكون فى ألمانيا خلال عام ١٩٢٣ وفى فرنسا منذ عام ١٩٢٢ ، اذ كان ارتفاع الأثمان فيهما يحدث فى الداخل على إثر ارتفاع سعر الجنيه الانجليزى والدولار الأمريكي دون أن تسبق ذلك زيادة فى كمية النقود المتداولة ، وارتفاع الأثمان هو الذى كان يدعو بعد ذلك الى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية . وفى هذه الحالات جميعاً كان يسير التسلسل على النحو الآتى : ارتفاع سعر الصرف ، ارتفاع الأثمان ، زيادة التداول النقدى (٢).

على أن هذه الحقائق وأمثالها لم تكن لتفت فى عضد أنصار نظرية كمية النقود فى صورتها الأولى ، اذ يقولو : إن ارتفاع

(١) Aftalion, Monnaie, Prix et Change ، ص ١١٦

(٢) افتاليون ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ٣١٦ ـ ٣١٧

سعر الصرف فى هذه الحالات انما كان منشؤه الخوف من التضخم النقدى . ذلك أن سعر الصرف قوى الحساسية جداً ، فلا تكاد تظهر بوادر التضخم النقدى ، أو مجرد توقع حصوله ، حتى يكون سعر الصرف أسرع الأشياء الى التأثر بذلك ، أو اذا شئت فقل إن سعر الصرف كالمرآة يعكس صورة مايجول بخاطر الناس فى الداخل والخارج بشأن حالة التداول النقدى ، فكأن التداول النقدى اذن هو المحرك الحقيقى لتقلبات الأثمان ، وهو هنا يحدث تأثيره من خلال تأثيره فى سعر الصرف . وهذا الزعم قد يجد مايؤيده ، ولكن الأستاذ أفتاليون يقول : بأنه في معظم الحالات التى تناولها البحث لم تكن تقلبات سعر الصرف مجرد طلائع لحركات التداول النقدى ، اذ كانت الأولى تدوم شهوراً بل أعواما دون أن يبتعد التداول النقدى كثيراً عن مستواه السابق . فلو كانت هذه التقلبات ناشئة حقاً عن توقع حدوث تغير فى كمية النقود لوجب أن تقف حركتها عند ما يتبين أن التداول النقدى باق على حاله (١) .

§ نظرية الكمية فى شكلها الثانى

نظرية الكمية فى ثوبها الثانى الحديث : وتتخذ نظرية الكمية عند بعض الاقتصاديين وعند ارفنج فيشر نفسه شكلا ثانيا ، وفيه لاتعود كمية النقود هى العامل الوحيد الذى يؤثر فى الأثمان ، اذ يقول أنصارها : إن كمية الودائع « نَ » لاتظل دائما بنسبة ثابتة من مقدار النقود ، كما أن سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع (س ، سَ) قد تتغيران ، ولهذه التغيرات جميعا تأثير فى مستوى الأثمان . وعلى هذا النحو يكون مستوى الأثمان العام خاضعا لكل مايطرأ من

(١) افتاليون ، فى المرجع السابق ، ص ١١٦ — ١١٧

التغيرات على أى واحد من العوامل النقدية السالفة الذكر ، وليس على كمية النقود وحدها . على أنه بالتأمل في هذا الرأى يتضح أن الفكرة الأساسية فى نظرية الكمية لاتزال قائمة ، وهى أن قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة فى التداول ، غير أنه أصبح يراد بكمية النقود هنا مختلف العوامل النقدية التى أشرنا اليها آنفا . وفى هذا الشكل الثانى ـ كما هى الحال فى الأول ـ تظل العوامل النقدية هى التى تؤثر فى الأثمان وليست الأثمان هى التى تؤثر فى العوامل النقدية ، فهذه تخضع لمؤثرات خاصة لاشأن للاثمان بها ، وما كانت الأثمان الا مجرد نتيجة ولكنها ليست سببا

وأصحاب هذا الرأى لاينكرون من الجهة الأخرى تأثير كمية المبادلات « ك » فى مستوى الأثمان العام « م » ، ولذلك يضعون معادلتهم على النحو الآتى :

$$\text{م} = \frac{\text{ن س} + \text{نَ سَ}}{\text{ك}}$$

ولكنهم فى هذه المعادلة يرون أن الجانب الأيمن وحده هو الذى يؤثر فى الجانب الأيسر ، دون أن يكون العكس صحيحا

مدى صحة النظرية فى شكلها الثانى : لاشك فى أن عرض النظرية بهذا الشكل من شأنه أن يجعل الحالات التى يظهر فيها التباين واضحا بين تقلبات الأثمان وكمية النقود لايخشى منها على صحة النظرية ، اذ يسهل تعليل حدوث هذا التباين بأنه راجع الى فعل العوامل النقدية الأخرى ، وبالأخص الى تغير سرعة التداول . فحدوث تباطؤ فى التداول النقدى يبلغ أحيانا حد الاكتناز ، وحدوث تزايد فى سرعة التداول يبلغ أحيانا حد الهرب من النقود ، كل ذلك وأمثاله ، مضافا الى

تغير كمية النقود ، من شأنه أن يجعل تغير مستوى الأثمان غير متمش مع تغير كمية النقود . وكذلك الحال بالنسبة لتغير سرعة تداول الودائع ، فزيادة سرعتها ، أو بعبارة أخرى زيادة المبالغ التى تؤدى عن طريق الشيكات وترحيل الحسابات والمقاصة بواسطة نفس القدر من الودائع من شأنها أن تؤدى الى ارتفاع الأثمان ، حتى مع بقاء جملة الودائع فى البنوك على حالها .

بيد أن الذى لايستسيغه خصوم النظرية : هو ادعاء أنصارها بأن كل التغيرات الطارئة على سرعة تداول النقود وغيرها من العوامل النقدية انما ترجع الى أسباب خاصة بها دون أن يكون لحركة الأثمان دخل فى ذلك . فخصوم النظرية لاينكرون صحة معادلة الاستاذ فيشر السالفة الذكر ، كما أنهم لايمارون فى أن مايحدث من التباين بين التداول النقدى وحركة الأثمان يتضمن بالضرورة تغيرات طارئة إما على مقدار الودائع « نَ » ، وإما على سرعة تداول النقود « س » ، وإما على سرعة تداول الودائع « سَ » . ولكن الذى لا يسلمون به هو أن تنشأ هذه التغيرات دائما دون أن يكون لحركة الأثمان أثر فى حدوثها ، وأن تكون العوامل النقدية وحدها هى المسيطرة على حركات الأثمان دون العكس . فعندهم أن حركات الأثمان نفسها كثيراً ما تسبب تغيراً فى العوامل النقدية : فارتفاع الأثمان — ولا سيما اذا كان بدرجة كبيرة — من شأنه أن يدعو بادىء الأمر الى زيادة كل من سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع «س» و « سَ » ثم يدعو من بعد ذلك الى زيادة كمية النقود والودائع «ن» و «نَ » ، وهم يستدلون على صحة ذلك بجملة من الحوادث النقدية . فمن ذلك ما شوهد بعد الحرب العظمى فى البلدان التى تفاقم فيها ارتفاع سعر الصرف ، فقد كان هذا

الارتفاع يجر فى أذياله ارتفاع الأثمان فى الداخل [١] ، فلا يلبث غلاء الأثمان أن يدعو الى زيادة سرعة تداول النقود والودائع وذلك لحاجة أرباب الصناعة والتجارة الى استخدام ما لديهم من النقود والودائع في أداء دفعات أكبر مقداراً من ذى قبل ، ثم لاتلبث كمية النقود بعد ذلك أن تزيد أيضا ، ذلك أنه بالرغم من زيادة سرعة تداول النقود والودائع فان المقادير الموجودة منها تصبح غير كافية لسد حاجة المبادلات التى ارتفعت قيمتها الكلية بارتفاع الأثمان ، فتشتد الحاجة الى النقود ، ويعظم الالحاح على البنوك فى طلبها ، ويقع عبء هذا الالحاح على بنوك الاصدار فى النهاية ، فلا تجد بداً من اصدار مقادير جديدة من أوراق البنكنوت ، وعلى هذا النحو يسير التسلسل هكذا : ارتفاع سعر الصرف ، ارتفاع الأثمان ، زيادة سرعة التداول ، زيادة كمية النقود . على أن أصحاب هذا الرأى يسلمون من الجهة الأخرى بأنه متى زادت سرعة تداول النقود وكميتها فان ذلك بدوره يؤدى إلى ارتفاع الأثمان .

وما يقال عن حركات الأثمان تحت تأثير سعر الصرف يقال أيضا عن حركاتها فى عهدى النشاط والكساد اللذين تتكون منهما الدورة الاقتصادية (Cycle économique) . فقد أثبت البحث أن كمية الاعتمادات التى تفتحها البنوك ، وسرعة تداول النقود والودائع ، تزيدان فى أوقات النشاط وتنقصان فى أوقات الكساد . فأنصار نظرية الكمية بشكلها الثانى يعتبرون تغير هذه العوامل هو السبب المباشر لارتفاع الأثمان فى عهد النشاط وهبوطها فى عهد الكساد . ولكن خصوم النظرية

---

(١) وقد فصلنا الأسباب التي يستند عليها الاقتصاديون لتفسير تأثير سعر الصرف فى مستوى الأثمان فى كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٠٤

يقررون على عكس ذلك أن تقلبات الأثمان هى الباعث الرئيسى على تغير مقدار الاعتمادات وسرعة التداول فى العهدين . فهم يقولون : إن زيادة النشاط الاقتصادى فى العهد الأول من الدورة الاقتصادية ، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع الأثمان ، يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة سرعة تداول النقود وزيادة طلب الاعتمادات من البنوك ، ومن ثم يدعو الى زيادة الودائع ، فاذا ما حل عهد الكساد كان هبوط الأثمان حينئذ ـ مضافا الى تباطؤ حركة الانتاج ـ مؤديا بطبيعة الحال الى نقص طلب الاعتمادات من البنوك ، ومن ثم يؤدى الى نقص الودائع ؛ كما أنه يكون سببا فى نقص سرعة تداول النقود والودائع [١].

§ نظرية الكمية فى شكلها الثالث

نظرية الكمية كما يبسطها مشاهير الاقتصاديين الانجليز : وبالرغم من الانتقادات والملاحظات التى وجهت الى نظرية كمية النقود ، وبخاصة من جانب الاقتصاديين الفرنسيين ، فقد ظل أغلب كبار الاقتصاديين الانجليز متمسكا بها شديد الحرص عليها . ومن أشهر من أبلى منهم بلاء حسنا فى دراستها وتحليل مختلف عناصرها : مارشال (Marshall) [٢] وكينز (Keynes) [٣] . وهوترى (Hawtry) [٤] . وبيجو (Pigou) [٥]

---

(١) افتاليون ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٢٧

(٢) Marshall, Money, Credit and Commerce الفصل الرابع ، ص ٣٨ ـ ٥٠

(٣) Keynes, A Tract on Monetary Reform ص ٧٤ ـ ٨٧ ، وأيضا كتابه (Treatise ou Money) ، الجزء الأول ، الفصلين العاشر والرابع عشر

(٤) Hawtry, Currency and Credit ، ص ٣٠ ـ ٤٠

(٥) Quarterly journal of Economics, November, 1917

وغيرهم ، وقد وجهوا عنايتهم خاصة الى تحليل العوامل النقدية الأخرى غير عامل الكمية ، وتبيين تأثيرها فى مستوى الأثمان العام ، واستعملوا فى ذلك أسلوبا علميا رائعا أكثروا فيه من الرموز والمعادلات الجبرية . وهم مع تسليمهم بصحة معادلة الأستاذ فيشر السالفة الذكر يفضلون التعبير عن النظرية بمعادلات أخرى [١] ، من أفضلها معادلة الأستاذ كينز التى أخذت تشتهر ويذيع استعمالها بين الاقتصاديين ، وهى على النحو الآتى :

ن = م (و + رو َ)

وفى هذه المعادلة يرمز بالحروف :

ن : لكمية النقود المتداولة

م : لمستوى الأثمان العام (كما تعبر عنه الأرقام القياسية لنفقات المعيشة)

و ، و َ : لوحدات سلع الاستهلاك التى يستطيع الجمهور شراءها بما يحتفظ به من النقود وبماله من الودائع فى البنوك فهى بعبارة أخرى وحدات من قوة الشراء بين أيدى الجمهور على شكل نقود وودائع فى البنوك تمثل عدداً معينا من وحدات سلع الاستهلاك [٢]

ر : للنسبة بين ما تحتفظ به البنوك من الاحتياطى النقدى وتعهداتها المختلفة

---

(١) وقد أورد كينز بعض هذه المعادلات فى كتابه (Treatise on Money) ، الجزء الأول ، الفصل الرابع عشر ، ص ٢٢١ — ٢٣٩

(٢) ويقول مارشال : ان هذا القدر من النقود والودائع تحت الطلب يقدره كل انسان بعد أن يكون قد وازن بين فوائد الاحتفاظ بقدر أكبر من موارده يكون فى متناول يده حالا ، ومضار حبس جزء أكبر من موارده على شكل لا يعود عليه بدخل مباشر أو ربح آخر — مارشال فى (Money , Credit and Commerce) ، ص ٤٤

وهذه المعادلة لا تختلف فى الواقع كثيراً عن معادلة الأستاذ فيشر، ومن السهل تحويل احداهما الى الأخرى . غير أن معادلة كينز قد تفضل معادلة فيشر من حيث أنها تستخدم وحدات قوة الشراء بين أيدى الجمهور بدلا من سرعة تداول النقود والودائع، اذ أن الأولى أصدق فى التعبير عن الحقيقة لأن كل فرد يعين دائما مقدار قوة الشراء التى يحتفظ بها فى متناول يده ، وفى الاستطاعة معرفة البواعث التى تحمله على زيادتها أو نقصها ، على حين أن سرعة التداول فكرة يحوطها شىء من الغموض، وهى أصعب ادراكا وأدق فهما من فكرة قوة الشراء . ومع ذلك فانه لمعرفة سرعة التداول تقدر النسبة بين مجموع مدفوعات فرد فى وقت معين ومتوسط ما احتفظ به من النقود أثناء هذا الوقت ، وتلك السرعة مضروبة فى كمية النقود التى بين أيدى الجمهور هى عبارة عن قوة شراء الجمهور ، لذلك كان أقرب الى المنطق أن تبنى نظرية الكمية من بادىء الأمر على أساس قوة الشراء بين أيدى الجمهور (١)

على أن الاختلاف لا يقتصر على صيغة المعادلة عند الفريقين، ولكنه يتناول أيضا وجهة النظر فيما يختص بتعليل حركات الأثمان ، فالاستاذ فيشر - على الأقل قبل الحرب - يعتبر تغيرات كمية النقود هى العامل الأساسى فى تقلبات الأثمان، أما سرعة التداول فليس لها كبير أثر فى ذلك، اذ هى فى نفسها لا تتغير بسهولة لخضوعها لحكم العادة عند الأفراد . وأما الاقتصاديون الانجليز فيعيرون سرعة تداول النقود والودائع أهمية لا تقل عن أهمية كميتها من حيث التأثير

(١) Lazard, Politique et Théories Monétaires Anglaises d'Aprés - Guerre ، ص ٦٩ — ٧٠

فى الأثمان ، فعندهم أن تغيرات س و سَ أو ما يقابلها فى معادلة كينز (و ، وَ) ذات أثر كبير فى تغير مستوى الأثمان . فالأفراد أحيانا يزيدون مايحتفظون به من قوة الشراء على شكل نقود وودائع (و ، وَ) وأحيانا ينقصونها ، وفى الحالتين اذا ظلت كمية النقود ثابتة فان مستوى الأثمان لا بد أن يرتفع أو ينخفض ، كما أن تغير قوة الشراء هذه هى التى تفسر لنا مختلف الحالات التى يقع فيها التباين بين مستوى الأثمان وكمية النقود[١] .

وقد عنى الاقتصاديون الانجليز بتحليل العوامل التى تدعو الى تغير مقدار مايحتفظ به الأفراد من قوة الشراء على شكل نقود وودائع ، ومهروا علم الاقتصاد بمعلومات قيّمة من تلك الوجهة . وعندهم أن تغيرات (و ، وَ) هى التى تدعو الى تقلبات الأثمان فى عهدى النشاط والكساد اللذين تتكون منهما الدورة الاقتصادية ، كما أنها هى التى تفسر عدم توافق مابين مستوى الأثمان والتداول النقدى فى حالتى التضخم والانكماش .

فنى حالة الدورة الاقتصادية يشاهد أن المنتجين عند مايتوقعون ـ خطأ أوصوابا ـ قدوم عهد رخاء ينقصون من مقدار مايحتفظون به من النقود والودائع فى البنوك لاستخدامها فى شراء مقادير أكبر من السلع رغبة فى الاستفادة من ارتفاع الأثمان المنتظر ، على حين أنهم يزيدون من مقدار مايحتفظون به من النقود والودائع اذا كانوا يخشون خطر الاحتفاظ بمقادير كبيرة من السلع ، وذلك أثناء عهد الكساد أوتوقعا لحلوله . ولذلك يقرر الاستاذ بيجو (Pigou) أن

---

(١) ويطلق هوتري (Hawtrey) على مجموع قوة الشراء بين أيدى الجمهور اسم « الحد غير المنصرف » (unspent margin) وهو يتألف من مجموع النقود التى يحتفظ بها الجمهور بين يديه من جهة ومجموع اعتمادات البنوك من جهة أخرى ـ هوتري ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ٣٤ ـ ٣٥

السبب الرئيسى فى تقلبات الأثمان الدورية يرجع الى نوبات تفاؤل وتشاؤم اجماعيـة تصيب رجال الأعمال من وقت الى آخر ، ويصفها بأنها أخطاء فى التفاؤل والتشاؤم . فعنده أن مجرد توقع ارتفاع الأثمان تارة وهبوطها تارة أخرى هو الذى يؤدى – عن طريق تأثيره فى العوامل النقدية – الى ارتفاع الأثمـان وهبوطها فعـلا [١]

وكذلك الأمر فى حالتى التضخم والانكماش ، اذ تتغـير عادة الناس من حيث مقدار مايحتفظون به من قوة الشراء على شكل نقود وودائع . ففى حالة التضخم يكون الخوف من ازدياد درجة التضخم وتدهور قيمة النقود الأهليـة باعثا للأفراد على انقاص مالديهم من النقود والودائع فيشترون من السلع والعقار مقادير أكثر كما يكثرون من شراء الصكوك الأجنبية . ومن شأن كل تضخم جديد أن يثـير فى النفوس الخوف من اشـتداد تدهور النقود فى المستقبل ، فيسارع الأفراد الى التخلص من النقود الأهلية ، وقد يبلغ الأمر حد الهرب منها ، فيكون ذلك سببا فى ارتفاع الأثمـان بدرجة تربو على التضخم النقدى . ويحدث عكس ذلك فى حالة الانكماش بل وأحيانا بمجرد تثبيت قيمة النقود ، فلقد شوهد فى حالات كثيرة أن زيادة كمية النقود بعـد التثبيت لم تفض بالأثمـان الى الارتفاع وذلك لتزايد مايحتفظ به الجمهور من قوة الشراء على شكل نقود وودائع على إثر عودة الثقة والطمأنينة الى النفوس [٢]

مدى صحة النظرية فى شكلها الثالث : من أهم ما يلاحـظ على النظرية بهـذا الشكل : هو أن الانتقاد الأساسى الذى وجـه اليها فى شكلها السابق يظل قائمـا فى شـكلها الحاضر ، وهو أنه ليس ضروريا

---

(١) بيجو ، وعنه لزارد فى المرجع السالف الذكر ، ص ٨٩

(٢) لزارد ، فى المرجع السابق ، ص ٧٠ – ٧١

ـ كما يقول أنصار النظرية ـ أن يكون تغير العوامل النقدية ناشئا عن أسباب خاصة بها ، دون أن يكون لحركة الأثمان دخل فى ذلك ، اذ كثيراً ماتكون حركة الأثمان نفسها سببا فى تغير العوامل النقدية ويكفى أن نورد لذلك الملاحظتين الآتيتين :

(١) فى حالة الدورة الاقتصادية يشاهد أنه عند ماتظهر بوادر ارتفاع الأثمان في بداية عهد النشاط فان الأفراد لايغيرون فى الحال من مقدار ما يحتفظون به من النقود والودائع ، وذلك لخضوعهم لسلطان العادة ، ومن ثم ينشأ عن ارتفاع الأثمان أن تصبح قوة شراء تلك النقود والودائع أقل من ذى قبل ، ومعنى ذلك أنه فى معادلة كينز السالفة الذكر كل تغير فى م (مستوى الأثمان العام) اذا ظلت ثابتة ن (كمية النقود المتداولة) يؤدى الى تغير و ، وَ (وحدات الشراء بين أيدى الجمهور على شكل نقود وودائع)

(٢) فى حالة التضخم النقدى عند ما يعمد الناس الى الفرار من النقود وذلك بانقاصهم كمية النقود والودائع التى يحتفظون بها يلاحظ أن هذا الفرار انما هو ناشىء عن تدهور قيمة النقود الأهلية ، أى عن ارتفاع الأثمان . نعم أن هذا الفرار من النقود ، وهو فى الأصل نتيجة ارتفاع الأثمان ، لايلبث بدوره أن يصبح سبباً لارتفاع الأثمان ، ولكن ذلك لايخفي الحقيقة الأولى ، وهى أن انقاص و ، وَ انما كان فى الأصل نتيجة ارتفاع الأثمان [١]

*
* *

وقصارى القول أن المناقشات التى دارت حول نظرية كمية النقود بأشكالها المختلفة تجعلنا نميل الى تقرير الحقيقة الآتية وهى : أنه اذا

---

(١) افتاليون ، فى (Monnaie, Prix et Change) ، ص ١٤٥ — ١٤٦

كان للعوامل النقـدية تأثير في الأثمان فإن للأثمان تأثيراً فى العوامل النقدية . وفى الحق أننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب ونتيجة للآخر ، فتغير العوامل النقدية يؤثر فى بداية الأمر فى مستوى الأثمان العـام ، ولـكن متى تغير هذا المستوى ، ولاسيما متى كان التغير بليغا ، فانه لايلبث بدوره أن يؤثر فى العوامل النقدية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أنه اذا كانت قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة منها فى التداول (ويراد بالكية هنا مختلف العوامل النقـدية التى تحدثنا عنها) فان كمية النقود تتغير أيضا بتغير قيمتها[1] .

---

(١) ومن أشهر النظريات الاخرى التى وضعها الاقتصاديون فى موضوع قيمة النقود : النظرية النفسانية أو البسيكولوجية (La théorie psychologique de la Monnaie) وقد بسطها الاستاذ افتاليون فى صورة خلابة فى كتابه (Monnaie, Prix et Change) ومجمل ماذهب اليه ينحصر فيما يأتى : أن قيمة النقود تتوقف على تقدير الافراد لقيمة كل وحدة من النقود المخصصة للاستهلاك ، وهذا مرتبط بمقدار دخولهم من جهة وبما يتوقعون أن تكون عليه قوة شراء النقود فى الحال والاستقبال من جهة أخرى . فاذا زاد دخول الأفراد زاد طلبهم للسلع المختلفة ، وارتفع تبعاً لذلك مستوي الأثمان العام ، وكذلك اذا توقعوا هبوطا فى قوة شراء النقود فى المستقبل سارعوا الى شراء سلع كثيرة فى الحاضر فأدي ذلك الي ارتفاع الأثمان . واذ كان لسعر الصرف ، ولاسيما متي كثرت تقلباته ، أثر فى قيمة النقود فى الداخل وذلك عن طريق تأثيره فى دخول الأفراد وفيما ينتابهم من العوامل النفسانية فقد وجب أن يكون له محل أيضاً فى النظرية التي تبحث فى تحديد قيمة النقود ، مع ملاحظة أن سعر الصرف نفسه يخضع لاعتبارات اقتصادية وأخرى نفسانية فصلناها فى كتابنا «التجارة الدولية» ص ١٤٦ ــ ١٥٢ .

الفصل الثانى

التضخم والانكماش

تحرير معنى التضخم والانكماش : إن من أهم الاصطلاحات التى يكثر الاقتصاديون اليوم من ترديدها ويتصل البحث فيها بموضوع قيمة النقود : اصطلاحى التضخم والانكماش . فأما التضخم (inflation) فيراد به زيادة وسائل الشراء بين أيدى الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة فى الثروة المنتجة ، وأقصر من ذلك أن تقول : إنه زيادة وسائل الشراء بالنسبة للسلع المتداولة ، مع ملاحظة أن وسائل الشراء يراد بها هنا : (ا) النقود المعدنية (ب) النقود الورقية (ح) الودائع القابلة للتداول بالشيكات . وهذا النوع الثالث فى البلاد الانجلوسكسونية أهم كثيراً من النوعين السابقين ، اذ يستعمل فى تداول مقدار من السلع يبلغ ثمانى أو عشر مرات قدر النوعين الآخرين . والأثر المباشر لظاهرة التضخم هو ارتفاع الأثمان . ولتقريب الموضوع من الذهن يقول الأستاذ فيشر[١] : إنه اذا استعملت مقادير أكثر من النقود لتداول نفس القدر من السلع فان الأثمان لا بد أن ترتفع ، مثلها فى ذلك كمثل استعمال مقدار أكثر من الزبد فى تغطية أديم كسرة من الخبز اذ يؤدى الى زيادة سمكه ، فسمك الزبد هنا يمثل مستوى الأثمان على حين أن كسرة الخبز تمثل كمية السلع . وأما الانكماش (déflation) فهو عكس التضخم ، اذ يراد به نقص وسائل الشراء بالنسبة للسلع المتداولة ، والأثر المباشر لهذه الظاهرة هو هبوط الأثمان .

---

(١) Jrving Fisher, The Money Illusion ، ص ٣٤

ومن ذلك يتضح أنه اذا زادت وسائل الشراء مع بقاء كمية السلع المتداولة على حالها فان الأثمان ترتفع ، وعلى عكس ذلك اذا نقصت وسائل الشراء مع بقاء كمية السلع المتداولة على حالها فان الأثمان تنخفض . ومن الجهة الأخرى اذا بقيت وسائل الشراء على حالها وزادت كمية السلع المتداولة فان الأثمان تنخفض ، وعلى عكس ذلك اذا بقيت وسائل الشراء على حالها ونقصت كمية السلع المتداولة فان الأثمان ترتفع . على أنه يندر فى الواقع أن تظل وسائل الشراء أو كمية السلع على حالها ، فالسلع المتداولة تزيد فى الغالب سنة بعد الأخرى وبنسبة تكاد تكون واحدة ، كما أن وسائل الشراء تزيد تارة وتنقص تارة أخرى ولكن بنسب متفاوتة . وقد أثبتت بحوث الأساتذة كاسل وكينز وفيشر وغيرهم أن كمية وسائل الشراء فى المجتمعات الحديثة تتغير كثيراً ، على حين أن كمية السلع المتداولة لا تتغير الا قليلا وبنسبة واحدة تقريبا ، ولذلك كانت معظم حالات التضخم والانكماش انما تنشأ عن تغير وسائل الشراء .

الأسباب الداعية الى التضخم والانكماش : يحدث التضخم عادة عند ما تواجه الحكومات بعض الصعاب المالية ، وبخاصة فى أوقات الحروب ، حيث تشتد الحاجة الى المال ، وكذلك فى أعقاب الحروب حيث تكون قوى الدولة المالية قد استنفدت أو كادت . فالحروب كانت دائما أكبر باعث على الافراط فى اصدار النقود الورقية الالزامية وفى زيادة الاعتمادات فى البنوك ، ومن ثم كانت سببا فى كل حوادث ارتفاع الأثمان المشهورة . والتاريخ حافل بالأمثلة التى تدل على أن أغلب الحكومات انما تعتمد فى تمويل الحروب على اصدار النقود الورقية الالزامية وتفرط فيه ، ومن ذلك مافعلته انجلترا فى

حروبها مع فرنسا من سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٨١٥ ، والولايات المتحدة أثناء حرب الاستقلال والحرب الأهلية ، وفرنسا أثناء حروب الثورة الفرنسية والحرب السبعينية ، وكذلك دول أخرى كثيرة كالنمسا وايطاليا والروسيا وغيرها . وقد جاءت الحرب العظمى بأكبر تجربة عرفها التاريخ عن ذلك ، فقد اندفعت بلدان كثيرة فى اصدار النقود الورقية الالزامية اندفاعا خطيراً ، حتى بلغ الافراط فى اصدارها فى ألمانيا والروسيا والنمسا حداً ما كان لعقل أن يتصوره ، ففى ألمانيا وحدها بلغ المتداول من العملة الورقية فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣ أكثر من ١١٦ تريليونا من الماركات ، وكان معدل الزيادة الأسبوعية وقتئذ يبلغ عدة تريليونات

بيد أنه فى بعض البلدان الأخرى كانجلترا والولايات المتحدة كان التضخم ناشئاً بالأخص عن الافراط فى الاعتمادات ، فقد كانت القروض الكثيرة التى أصدرتها الحكومات لايكتتب فيها غالبا بالنقود ، وانما باعتمادات كانت تفتحها البنوك ، اما لحساب الدولة مباشرة ، واما لحساب الأفراد الذين يريدون الاكتتاب . وهذه الاعتمادات كانت الحكومة تسحب عليها شيكات تقدمها الى الأفراد الذين تشترى منهم مهمات الحرب وسواها ، وهؤلاء كانوا يقدمونها الى بنوكهم الخاصة لتقييد قيمتها فى حسابهم الدائن . وعلى هذا النحو كانت العملية تسوى فى النهاية على شكل نقل مبالغ من حساب الحكومة الى حساب الأفراد أى وضع قوة شراء عظيمة بين أيدى الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة فى الثروات المتداولة .

وكذلك قد تكون الحروب سببا فى الاكثار من الذهب فى بعض البلدان ، ومن ثم تكون سببا فى هبوط قيمته وارتفاع الأثمان ، كما حدث فى الولايات المتحدة وبعض البلاد المحايدة أثناء الحرب العظمى ، فقد

نزحت اليها مقادير كبيرة من الذهب من البلاد المتحاربة ثمنا لما اشترته من المؤن والذخائر الوفيرة ، وقد بلغ من أمر تجمع الذهب فى الولايات المتحدة أن هبطت قوة شراء الدولار الذهبي من ١٠٠ فى سنة ١٩١٣ الى ٤٠ فى سنة ١٩٢٠ .

بيد أنه ليس ضروريا أن يحدث التضخم فى أوقات الحروب فقط ، فقد يحدث أيضا فى أوقات السلم ، وقد يكون ذلك ناشئا عن كثرة المستخرج من الذهب على إثر اكتشاف مناجم جديدة منه أو تحسين وسائل انتاجه ، كما حدث فى أواخر القرن الخامس عشر على إثر اكتشاف أمريكا واستغلال مناجم بيرو والمكسيك ، وكما حدث فى منتصف القرن التاسع عشر على إثر استغلال مناجم كاليفورنيا واستراليا ، وأواخر القرن التاسع عشر على إثر اكتشاف مناجم أفريقية الجنوبية وتحسين وسائل الاستغلال . وكذلك قد يحدث التضخم فى أوقات السلم بسبب توسع البنوك فى توزيع الائتمان ، وقد يكون ذلك نتيجة تعديل بعض القوانين الخاصة بالبنوك أو تغير عادات البنوك فى فتح الاعتمادات وايجاد الودائع ، كما حدث في الولايات المتحدة على إثر اصدار قانون الفيدرال ريزرف (Federal Reserve Act) فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ الخاص بنظامها المصرفى ، فقد قضى بانقاص مقدار ما تحتفظ به البنوك من الرصيد الذهبي ، وبذلك زاد من قدرتها على الاقراض للجمهور ، ولذلك كان ينتظر أن يؤدى ذلك الى ارتفاع الأثمان حتى ولو لم تنشب الحرب بعد ذلك[١]

وأما الانكماش فيحدث اما بسبب نفاد بعض مناجم الذهب ونقص

---

(١) فيشر ، فى (The Money Illusion) ، ص ٥٢

الناتج العالمى منه ، كما حدث فى غضون المدة بين سنتى ١٨٧٣ و ١٨٩٦ ، واما بسبب تعمد بعض الحكومات انقاص كمية النقود الورقية المتداولة ، واما لاتباع البنوك سياسة ترمى الى تثبيط الاقتراض منها ، ومن ثم تؤدى الى انقاص جملة الودائع فيها . ويلجأ عادة الى الانكماش عن طريق انقاص المتداول من النقود الورقية بدافع من الرغبة فى ارجاع قابلية صرفها بالذهب عقب بعض الحروب ، كما حدث فى الولايات المتحدة بين سنتى ١٨٦٥ و ١٨٧٩ ، وفى انجلترا بعد الحرب العظمى ، وكما أرادت أن تفعل فرنسا فى سنة ١٩٢٠ حيث عقد اتفاق بين الحكومة الفرنسية وبنك فرنسا تعهدت الأولى بمقتضاه أن ترد الى الثانى سنويا مليارين من الفرنكات من السبعة والعشرين ملياراً التى كان أقرضها اليها ، وكان أكبر الظن أن ذلك — اذ يؤدى الى انقاص كمية أوراق البنكنوت المتداول — يؤدى الى رفع قيمة الفرنك الورقي تدريجا ، حتى تعود الى أصلها ، ومن ثم تعاد قابلية صرفه بالذهب . ولكن هذا الظن لم يتحقق ، فقد عجزت الحكومة الفرنسية فى السنوات التالية عن الوفاء بتعدها ، بل وعادت الى الاقتراض من بنك فرنسا ، فعاد البنكنوت الى التزايد واستأنف التضخم سيرته الأولى (١) .

---

(١) ويحصر الاستاذ رست (Rist) الوسائل التى يتحقق بها الانكماش فيما يأتى : (١) أن يسحب من أيدى الجمهور مقدار من الاوراق المصرفية أو الحكومية بنية عدم ردها ويلجأ الى ذلك عادة عند ما يكون هناك تضخم نقدي ناشيء عن المغالاة فى اصدار هذه الاوراق (٢) أن تبيع المصارف الى الجمهور بعض مالديها من سندات الديون العامة أو أذون الخزانة فيدفع الافراد ثمنها بما يملكون من النقود أو الودائع ، وفى الحالتين تنقص كمية مالديهم من وسائل الشراء (٣) أن ترفع المصارف سعر الخصم وهو ما يؤدى الى هبوط الأثمان ووقف حركة المضاربات — Rist, La Déflation en Pratique ، ص ٩

التضخم والانكماش منه وجهة المالية العامة : قل من الحكومات من لم يلجأ فى أوقات الشدة والضيق الى التضخم النقدى ، وذلك بالأخص عن طريق اصدار النقود الورقية الالزامية والافراط فى ذلك . ويعتبر علماء المالية العامة اصدار هذه النقود الورقية نوعا من القرض الاجباري [١] اذ تدفعها الحكومة الى دائنيها كأداة للوفاء ، دون أن يكون لهم حق رفضها ، وهى فى هذه الحالة تقترض منهم اجباريا المبالغ الواجبة الأداء لهم وتعطيهم صكا بالدين على ان يدفع فى أجل غير مسمى . ولا فرق بين أن يكون اصدار النقود الورقية بواسطة الحكومة أو بواسطة بنك ، اللهم الا أنه فى الحالة الثانية يظهر كأن المدين لحملة النقود الورقية هو بنك الاصدار وليس الحكومة ، ولكن ذلك فى الظاهر فقط ، اذ الحقيقة أن البنك انما يصدر الأوراق النقدية كى يقرضها الحكومة ، حتى تستطيع أن تدفع بها ديونها ، وهو لا يصرف هذه الأوراق بالذهب الا متى استطاعت الحكومة أن توفى للبنك ما اقترضته منه ، فالحكومة فى الحالتين هى التي تحمل عبء هذا الدين .

ولكى يبين ماهية التضخم الناشىء عن اصدار النقود الورقية الالزامية وأثره فى الحياة الاقتصادية يقول كينز (Keynes) [٢] : لنفرض أن فى التداول من الأوراق النقدية ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وأن قيمتها تعادل من الدولارات الذهبية ٣٦٫٠٠٠٫٠٠٠ ، ثم لنفرض أن الحكومة أصدرت مبلغا جديداً من الأوراق النقدية قدره ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وبذلك أصبح

---

(١) أنظر مايورده الاستاذ جيز (Gèze) عن ذلك فى كتابه (Science de Finance) ص ٣٩٤

(٢) كينز ، في (Monetary Reform) ، ص ٤٢ وما بعدها

مجموع مافى التداول ۰۰۰ر۰۰۰ر١٢ جنيه فهذا المقدار من الأوراق النقدية تظل قيمتـه تعـادل قيمة ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٣٦ دولار . ذلك أنه وفقا لتعاليم نظرية كميـة النقود اذا ظلت عادة الجمهور فى اسـتعمال النقود ودرجة رخائه ثابتتين فان القيمة الكلية للنقود الورقيـة المتداولة تظل تقريبا واحدة ، بصرف النظر عن عدد الوحدات الموجودة منها فى التداول . وعلى ذلك يكون كل جنيه ورق فى الحالة الأولى يساوى ٤ دولارات على حين أنه فى الحالة الثانية يساوى ٣ دولارات . وتبعا لذلك تصبح قيمة ال ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٩ جنيه من الأوراق النقدية التى كان أصلها فى التداول تساوى ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٢٧ دولار بدلا من ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٣٦ ، على حين تكون قيمة ال ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٣ جنيه التى أصدرتها الحكومة تساوى ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٩ دولار . وعلى هـذا النحو ترى أن الحكومة باصدار هذا القدر الجديد من الأوراق النقدية قد نقلت من حيازة الجمهور الى حيازتها ثروة تعادل قيمتها ۰۰۰ر۰۰۰ر٩ دولار ، وكأنها بذلك قد فرضت على الجمهور ضرائب بهذا القدر . أما الذين يقع عليهم عبء ذلك فهم الذين يملكون ال ۰۰۰ ر ۰۰۰ ر ٩ جنيه من الاوراق النقدية التى كانت فى التداول من قبل ، فهؤلاء أصبحت نقودهم تعادل قيمة أقل من ذى قبل بمقـدار ٢٥ ٪ ، فكأنهم قد أدوا الى الحكومة ضريبة بهذا المقدار . وكلما أصدرت الحكومة بعد ذلك مبلغا جديدا من الأوراق النقدية يكون ذلك بمثابة ضريبة جديدة يقع عبؤها على حملة الأوراق النقدية القديمة .

على أنه لا يلبث أن يأتى يوم يفطن فيه الجمهور لما يصيبه من خسائر من جراء احتفاظه بالأوراق النقدية ، ولذلك يسارع الى التخلص منها ، وذلك بانفاقها فى شراء السلع والعقار والصكوك الأجنبية وغيرها ، فيكون

ذلك داعيا الى زيادة سرعة تداولها زيادة لاتلبث أن تفوق زيادة كميتها ، وحينئذ تصبح القيمة الكلية للمتداول منها أقل من ذى قبل ، ففى المثل السابق قد تصبح قيمتها الكلية تساوى ٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار بعد أن كانت تساوى : ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار . وكلما استفحل هبوط قيمتها اضطرت الحكومة لسد نفقاتها أن تصدر منها مقادير أكثر فأكثر . وأخيراً لايلبث أن يحل وقت يبلغ فيه تدهور قيمة النقود مبلغاً ترى معه الحكومة أنها مهما أصدرت من الأوراق النقدية فان الدخل الحقيقى الذى تحصل عليه من ذلك يصبح ضئيلا جداً ، وهكذا تتحطم بين يديها تلك الأداة المرهقة للشعب مخلفة وراءها الخراب والدمار . وآية ذلك ماتراه فى الجدول الآتى الخاص بحالة التداول النقدى فى ألمانيا في الوقت الذى تقدم انهيار نظامها النقدى المشهور فى سنة ١٩٢٣ (١)

ألمانيا	كمية المصدر من مليارات الماركات الورقية	عدد الماركات الورقية التي يساويها المارك الذهبي	قيمة الأوراق المصدرة بمليارات الماركات الذهبية
ديسمبر سنة ١٩٢٠	٨١	١٧	٤ر٨
ديسمبر سنة ١٩٢١	١٢٢	٤٦	٢ر٧
مارس سنة ١٩٢٢	١٤٠	٦٥	٢ر٢
يونية سنة ١٩٢٢	١٨٠	٩٠	٢
سبتمبر سنة ١٩٢٢	٣٣١	٣٤٩	٠ر٩
ديسمبر سنة ١٩٢٢	١ر٢٩٣	١ر٧٧٨	٠ر٧
فبراير سنة ١٩٢٣	٢ر٢٦٦	١١ر٢٠٠	٠ر٢
مارس سنة ١٩٢٣	٤ر٩٥٦	٤ر٩٥٠	١ر
يونية سنة ١٩٢٣	١٧ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٠ر٤
أغسطس سنة ١٩٢٣	١١٦ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر١١٦

ومن هذا الجدول يتضح أنه خلال هذا العهد كانت نسبة تدهور المارك الورقي تفوق كثيراً نسبة التضخم النقدى ، وانك لتجد ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن سرعة التدهور خلال فترة من الزمن كانت

(١) كينز ، في (Monetary Reform) ، ص ٥١

مرتين تقريبا قدر سرعة التضخم ، وأنه في شهر يونية سنة ١٩٢٣ ، عند ما كانت كمية الأوراق النقدية قد زادت بمقدار ٢٠٠ مرة تقريبا بالنسبة لما كانت عليه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، كانت قيمة المارك الورقى قد تدهورت بمقدار ٢٥٠٠ مرة تقريباً . ومن جهة أخرى تلاحظ أن القيمة الكلية للأوراق النقدية مقدرة بالذهب تضاءلت كثيراً خلال هذا العهد ، فقد هبطت من ٨ر٤ مليار مارك ذهبي فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ الى ٤ر. مليار فى شهر يونية سنة ١٩٢٣ وقد كان مقدارها قبل الحرب يبلغ حوالى ٦ مليار مارك ذهبي . ومثل هذه النتائج نخرج بها اذا تتبعت سير التضخم النقدى فى البلدان الأخرى التى استفحل فيها أمره مثل النمسا والروسيا .

ومن هذا يتبين خطأ من يظن أن فى التضخم النقدى خيراً للأمة إذ يغنى الحكومة عن الالتجاء الى فرض الضرائب واثقال عاتق الجمهور بها ، اذ الحقيقة غير ذلك ، فان الحكومة عند ماتعمد الى إدارة آلة اصدار النقود الورقية تتقاضى من الجمهور مثلما تتقاضاه لو أنها فرضت ضريبة على مواد الاستهلاك جميعا ، وسوف ترى فيما يلى أن التضخم وهو يؤدى الى تقلب عظيم فى قيمة النقود يحدث أشد الاضطراب في الحياة الاقتصادية ويفضى الى افتقار بعض الطبقات واغتناء غيرها بلا مبرر . ولذلك كانت أغلبية الاقتصاديين الكبرى قبل الحرب تستهجن الالتجاء الى التضخم كوسيلة لسد عوز الحكومات الى المال فى الأوقات الصعبة ، وقد أجاد الاقتصادى الهولندى بيرسون (Pierson) اذ يقول : إنه فى أوقات الاضطرابات الأهلية تصبح الحاجة أمس منها فى أى وقت آخر الى تجنب تعريض النظام النقدى للتقلقل ، فاذا لم تكن الثقة فى الحكومة قوية فلتعمد الى اصدار قروض

لآجال قصيرة وذات سعر فائدة مرتفع ، واذا لم يتح لها أن تحصل باتباع هذه الطريقة على ماتحتاج اليه من الأموال فلتعمد اذن الى عقد قرض اجبارى ، ولكن لتنأ بجانبها عن كل مايمس نظامها النقدى ، اذ يكفيها ماتلاقى من أضرار الحرب ، وليس لها أن تضيف اليها الأضرار الأخرى الناشئة عن اضطراب النظام النقدى (١) .

ولئن يكن سبيل التضخم محفوفا بالمخاطر والمضار ، فكذلك سبيل الانكماش شديد المخاطر ومسلكه عسير على الدولة ، ذلك أنه مادام أن المغالاة فى اصدار النقود الورقية هى السبب الرئيسى فى تدهور قيمتها فمنطقياً يتعين لملافاة هذا التدهور أن يسحب من التداول القدر الزائد منها ، أوعلى الأقل الجزء الأكبر . وتحقيق ذلك ليس هينا ، اذ يتطلب وجود فائض في الايرادات العامة ، كى يمكن استخدامه فى سداد مااقترضته الحكومة من مصرف الاصدار وكان السبب المباشر للتضخم ، وبذلك تختفى من التداول تدريجا الأوراق النقدية التى كانت أصدرت لهذا الغرض . وأما اذا كانت الحكومة هى التى أصدرت الأوراق النقدية بنفسها فانها تأخذ تدريجا فى عدم اعادتها الى التداول كلما دخلت خزائنها . واذا صادفت الحكومة نجاحا فى اتباع هذه السياسة فان الأثمان تأخذ فى الهبوط كلما استعادت النقود شيئا من قيمتها ، غير أن حدوث هبوط عام فى الأثمان من شأنه أن يحدث كساداً فى الحالة الاقتصادية ، وذلك على عكس التضخم الذى يحدث فيها نشاطا غير عادى . ولذلك يؤثر كثير من أصحاب المصالح استمرار التضخم ويستحث الحكومة على العمل على ابقائه ، لأن ارتفاع الأثمان بسببه ــ وان كان فيه ضرر يصيب كثيراً من الطبقات ــ الا أنه يعود بالفائدة

---

(١) وارد فى : Nicholson, Inflation ، سنة ١٩١٩ ، ص ٩٥ ــ ٩٦

على هذا الفريق .

ومما يجعل الانكماش بغيضا لدى السلطات العامة : أنه اذ يرفع قيمة النقود الأهلية يؤدى الى زيادة أعباء الديون العامة ، على حين أن تدهور قيمة النقود بسبب التضخم يجعل الحكومة تدفع فى الواقع الى دائنيها أقل مما تكون قد تعهدت بدفعه قبل تدهور قيمة النقود . يضاف الى ماتقدم أن الانكماش ، وهو يؤدى الى تغير قيمة النقود يحدث فى الحياة الاقتصادية اضطرابا شبيها بالاضطراب الذى يحدثه التضخم ، فيعبث بالحقوق المكتسبة ، ويؤدى الى افتقار بعض الطبقات واغتناء غيرها بلا مسوغ ، كما سوف يتبين مما يلى .

الفَصْلُ الثالث

الآثار المترتبة على تقلبات قيمة النقود

ملاحظات عامة : لتقلبات قيمة النقود ـ أو بعبارة أخرى لحركات الأثمان العامة ـ نتائج خطيرة فى الحياة الاقتصادية . وهى من الوجهة النظرية شاهد صدق على أن النقود كمعيار للقيمة لاتؤدى وظيفتها على وجه الكمال ، فبينما أن المتر فى عالم الأبعاد يمثل بعداً ثابتاً ، والجرام فى عالم الأوزان يمثل وزنا ثابتا ، فان الجنيه أو الدولار أو الفرنك فى عالم القيمة لايمثل قيمة ثابتة . ولذلك فانه عندما يتغير ثمن سلعة فنحن لا ندرى لأول وهلة اذا كان هذا التغير ناشئا عن تغير قيمة السلعة أم عن تغير قيمة النقود ، كما أنه اذا ظل ثمن سلعة ثابتة فقد تكون قيمتها مع ذلك قد تغيرت ، ولكن هذا التغير أخفاء عن الأنظار تغير

طارىء على قيمة النقود .

وأما من الوجهة العملية فخطر هـذه الظاهرة يرجع الى الحقيقة الآتية : وهى أنه عند ماتتغير قيمة النقود فان أثمـان السلع والخدمات لا تتغير جميعا في وقت واحد ، ولا بدرجة واحـدة . فلو كانت كل الأثمان وتبعا لذلك كل النفقـات وكل الدخول تزيد فى وقت واحد وبنسبة واحدة ، أو تهبط كذلك فى وقت واحد وبنسبة واحدة ، لم يكن ذلك ليؤدى الى اغتناء أو افتقار أحد من الناس . فمثلا لو أن شخصا دخله ٢٠٠ جنيه أصبح ذا دخل قدره ٤٠٠ جنيه ، بينما أن اثمان مايشترى من السلع والخدمات قد ارتفعت بنسبة الضعف ، فان ذلك لايضيره شيئا . ولـكن الأمر ليس كذلك فى الحياة العملية ، فارتفاع الأثمان أوهبوطها لايحـدث فى كل السلع والخدمات فى وقت واحـد ، كما أنه لايكون فيها جميعا بمعـدل واحد . فهناك سـلع وخدمات تتخلف أثمانها عن غيرها ، فهى لاتتبعها الا ببطء أو لاتتحرك أصلا ، وذلك لخضوعهـا لسلطان العادة ، أو لبعض النظم أو العقود القانونيـة . ولذلك فانه عنـد ماتتغير قيمة النقود ويتغـير مستوى الأثمان تبعا لذلك فان بعض الناس يفتقر والبعض الآخر يغتنى ، وتتقلقـل أوضاع الحيـاة الاقتصادية كلها ، ولاسيما متى كان تغير قيمة النقود بليغا ، كما حدث فى كل البلدان منـذ سنة ١٩١٤ ، فقد كانت تقلبات قيمـة النقود سواء أكانت ذهبا أم فضـة أم ورقا بدرجة عظيمة ، كما يتضح من مقارنة الأرقام القياسية لأثمان الجملة فى البلاد الآتية فى غضون المدة بين سنتى ١٩١٣ و ١٩٢٣ (١)

---

(١) هذه الارقام مأخوذة عن كينز ، فى (Monetary Reform) ص ٣ ، والاحصاء السنوي العام للقطر المصرى

السنة	المملكة المتحدة	فرنسا	ايطاليا	ألمانيا	الولايات المتحدة	السويد	اليابان	مصر
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠٠
١٩١٤	١٠٠	١٠٢	٩٦	١٠٦	٩٨	١١٦	٩٥	١٠٠
١٩١٥	١٢٧	١٤٠	١٣٣	١٤٢	١٠١	١٤٥	٩٧	١٠٣
١٩١٦	١٦٠	١٨٩	٢٠١	١٥٣	١٢٧	١٨٥	١١٧	١٢٨
١٩١٧	٢٠٦	٢٦٢	٢٩٩	١٧٩	١٧٧	٢٤٤	١٤٩	١٧٦
١٩١٨	٢٢٧	٣٤٠	٤٠٩	٢١٧	١٩٤	٣٣٩	١٩٦	٢١١
١٩١٩	٢٤٢	٣٥٧	٣٦٤	٤١٥	٢٠٦	٣٣٠	٢٣٩	٢٣١
١٩٢٠	٢٩٥	٥١٠	٦٢٤	١ر٤٨٦	٢٢٦	٣٤٧	٢٦٠	٣١٦
١٩٢١	١٨٢	٣٤٥	٥٧٧	١ر٩١١	١٤٧	٢١١	٢٠٠	١٧٣
١٩٢٢	١٥٩	٣٢٧	٥٦٢	٣٤ر١٨٢	١٤٩	١٦٢	١٩٦	١٤٦
١٩٢٣	١٥٩	٤١١	٥٨٢	٧٦٥ر٠٠٠	١٥٧	١٦٦	١٩٢	١٣٢

ومن أخص مايلاحظ فى هـذا الجدول ارتفاع الأثمان فى هـذه البلاد ارتفاعا يكاد يكون مطرداً حتى سنة ١٩٢٠ ، وذلك بسبب التضخم النقدى أثناء الحرب وبعدها ، ثم هبوطها بعد ذلك فى البلدان التى استطاعت أن تستعيد سيطرتها على شئونها النقدية فلم تـكتف بوقف التضخم بل عمدت الى الانـكماش واستطاعت بذلك أن ترفـع من قيمة عملتها . وكان منها من واصل السير فى هذا السبيل ، ومنها من وقف فى منتصف الطريق ، بل وعاد الى التضخم مرة أخرى . ومهما يكن من الأمر فقد أحدث التضخم والانـكماش فى الحالتين مساوىء كثيرة وضحايا بريئة ، اذ نشأ عن كل منهما تنقل فى الثروات بين الطبقات المختلفة وعبث بالحقوق المـكتسبة ، كما ترك كل منهما أثراً سيـئاً فى حالة الانتـاج ، وذلك بدفعـه مرة الى الأمام وأخرى الى الوراء .

وعلى هذا الأساس نقسم البحث فى هـذا الموضوع الى قسمين : فالأول يتناول البحث فى أثر تقلبات قيمة النقود فى توزيع الثروات ،

والثانى يتناول البحث فى أثر ذلك فى حالة الانتاج .

§ أثر تقلبات قيمة النقود فى توزيع الثروات

ان من أخطر مايترتب على تقلبات قيمة النقود افتقار بعض الطبقات واغتناء غيرها ، كما يتبين ذلك من النظر فى حالة الطبقات الآتية :

الدائنون والمرتبون بمبالغ ثابتة : فالدائنون الذين أقرضوا الغير برهن أو بغير رهن قروضا لآجال طويلة يفتقرون اذا ماهبطت قيمة النقود وارتفعت الأثمان ، ذلك أنهم يستردون فى هذه الحالة أقل مما أعطوا ، فالدائن المصرى الذى أقرض أحد مواطنيه ١٠٠٠ جنيه لمدة خمس سنوات فى سنة ١٩١٤ وذلك عند ماكان الرقم القياسى للأثمان ١٠٠ ثم استرد هذا المبلغ في سنة ١٩١٩ عند ماأصبح الرقم القياسى ٢٣١ يفتقر لامحالة ، لأن قوة شراء الألف جنيه فى سنة ١٩١٩ أضعف منها فى سنة ١٩١٤ . ومثل ذلك يقال عن الملاك العقاريين الذين أجروا الى الغير ما يملكون من أراض أو مساكن لآجال معينة ، فهم يظلون يتناولون نفس الأجرة المتفق عليها حتى انتهاء أجل عقودهم ، فى ذلك يفتقرون بسبب ارتفاع أثمان مايستهلكون وعجزهم عن رفع أجرة مايملكون فى الوقت المناسب .

وما يخسره الدائنون بسبب ارتفاع الأثمان يربحه المدينون ، وذلك كالمقترضين الذين اقترضوا قبل ارتفاع الأثمان برهن أو بغير رهن[1]

---

(١) وقد استطاع كثير من المصريين بين سنتى ١٩١٥ و ١٩٢٠ أن يسددوا جانباً كبيراً من ديونهم العقارية قبل حلول آجالها ، وذلك بفضل ارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية وبخاصة القطن ، وهذا ماتنبىء به تقارير البنوك العقارية المقدمة الى مجالس اداراتها ، وقد كان فى ذلك ربح كبير للمدينين المصريين ، اذ كان المتوسط العام للأثمان عند سداد ديونهم أعلى منه كثيرا عند اقتراضهم — انظر فى ذلك رسالتنا L'Organisation du Crédit Foncier en Egypte باريس سنة ١٩٢٤ ، ص ٣٢ — ٣٧

ومستأجرى الأراضى الزراعية[١] والمساكن وغيرهم من كل مدين تعهد بمقتضى عقود سابقة على ارتفاع الأثمان بدفع مبالغ ثابتة ، فهؤلاء جميعهم يخف عنهم عبء ديونهم . وهذا مايعنيه بعض الكتاب بقولهم إن خريستوف كولومبس جلب معه من أمريكا صك ابراء المدينين من جزء كبير من ديونهم ، وذلك لما أدى اليه اكتشاف الدنيا الجديدة من ارتفاع الأثمان ، بسبب وفرة ماحمل منها من الذهب والفضة .

واذا ماعظم تدهور قيمة النقود الأهلية ، ومن ثم اشتد ارتفاع الأثمان ، كما حصل فى ألمانيا فى سنة ١٩٢٣ فان المدينين ، اذا لم يتدخل الشارع فى الأمر ، يتحررون نهائيا من ديونهم على حين تضيع حقوق الدائنين بلا مرد . وحسبنا أن نشير هنا الى أن الحكومة والبلديات الألمانية استطاعت فى ذلك الحين ، بفضل تدهور قيمة المارك الورقى ، أن تتحرر من عبء معظم ديونها الداخلية .

واذا حدث على عكس ذلك أن ارتفعت قيمة النقود ومن ثم هبطت الأثمان فان الدائنين بمبالغ ثابتة هم الذين يغتنون على حين يفتقر المدينون ، ووقتئذ يشتد عبء الديون على هؤلاء ، ولا سيما متى كانت ديونهم لآجال طويلة ، كالديون العقارية . وانظر مصداقا لهذا القول كم ساءت حال المدينين العقاريين في الوقت الحاضر ، فقد كان من أثر تدهور الأثمان فى تيار الأزمة العالمية وبخاصة أثمان الحاصلات الزراعية أن أصبحت أغلبية الملاك العقاريين عاجزة عن الوفاء بتعهداتها وأداء أقساط ديونها . ذلك أن المدين الذى كان يكفيه أن يبيع ٥٠ قنطارا من القطن عند ما كان ثمن القنطار ٥ جنيهات ليسدد قسط دين مقداره

---

(١) فالفلاح مثلا الذى كان يبيع ٤ قناطير من القطن عند ما كان ثمن القنطار ٢٥٠ قرشا ليسدد ايجارا قيمته ١٠ جنيهات ، حسبه أن يبيع قنطارين عند ما يصبح ثمن القنطار ٥٠٠ قرش

٢٥٠ جنيها أصبح اليوم وقد غدا ثمن القنطار جنيهين ونصف يتعين عليه لأداء نفس القسط أن يبيع ١٠٠ قنطار . وقد كان من جراء ذلك أن تجمدت أغلب الديون العقارية فى البلاد الزراعية ، وأصبحت مشكلتها من أخطر مشاكل هذا العصر (١) .

حملة الاوراق المالية : وهؤلاء فريقان : فريق يملك أوراقا ذات دخل ثابت ، وهى السندات ، وفريق يملك أوراقا ذات دخل متغير وهى الأسهم . فأما حملة السندات فانهم اذا ارتفعت الأثمان يظل دخلهم الاسمى على حاله ، ولكن دخلهم الحقيقى ينقص فى الواقع ، لأن ما يشترون من السلع والخدمات بنفس الدخل الاسمى يصبح أقل من ذى قبل ، وهم ان عمدوا الى بيع سنداتهم استردوا من رأس المال مقداراً أقل مما دفعوا فى شرائها لهبوط أسعارها فى البورصات بسبب ارتفاع متوسط سعر الفائدة الذى يصحب عادة الأثمان فى ارتفاعها (٢) . ويقول كينز (Keynes) فى معرض الكلام عن هذه الطبقة ذات الدخل الثابت ما يأتى(٣) : « فى ثنايا القرن التاسع عشر ترعرعت طبقة كبيرة قوية ذات مكانة واحترام ، تتألف من أشخاص حسنى الحال لا يملكون مبان أو أراض أو مشروعات أو معادن نفيسة وانما يملكون حقوقا لتناول دخل سنوى بالعملة القانونية . وهذا الذى يعتبر من خلق القرن التاسع عشر ومفخرته أصبح هو الشكل العادى

---

(١) وقد كان من أثر تجمد هذه الديون في بعض البلاد كالولايات المتحدة أن أفلست بنوك عقارية كثيرة ، واذ كانت هذه البنوك مرتبطة بالبنوك الأخرى بروابط متنوعة فقد أدى ذلك الى امتداد حركة الافلاس الى البنوك والبيوت المالية الاخرى ، وكان ذلك من أهم أسباب الأزمة المصرفية المشهورة التي انتابت الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٩

(٢) فمثلا اذا ارتفع سعر الفائدة من ٣ ٪ الى ٤ ½ ٪ فان السندات التى تأتى بفائدة قدرها ٣ ٪ وتكون قيمتها الاسمية ١٠٠ تهبط قيمتها وتنتقل من ١٠٠ الى ٦٦

(٣) كينز ، في (Monetary Reform) ، ص ١٣ — ١٤

الذى تثمر فيه الطبقة المتوسطة مدخراتها ، وجرى العرف وأيدته تجارب مواتية على اعتباره من خير وجوه التثمير من حيث السلامة والأمان. على أنه قبل الحرب بدأت بعض الخسائر تصيب هذه الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع الأثمان وسعر الفائدة. ثم جاءت الحوادث النقدية التى حدثت أثناء الحرب وبعدها فسلبت هذه الطبقة نحو ½ قيمة ماتملك فى انجلترا ، و ٧/٨ فى فرنسا ، و ١١/١٢ فى ايطاليا ، وكل قيمة ماتملك فى ألمانيا والدول خلفاء النمسا والمجر والروسيا »

وما يخسره حملة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات بأنواعها المختلفة) تربحه الحكومة والبلديات التى أصدرت هذه الأوراق وحملة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير (الأسهم بأنواعها المختلفة). ولايضاح كيفية حدوث هذا التنقل فى الثروات بين حملة السندات وحملة الأسهم : نفرض أن شركة مساهمة أصدرت قبل الحرب أسهما بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه وسندات بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه أيضا ، وأنها كانت توزع على حملة الأسهم أرباحا تعادل ٥٪ من قيمتها الاسمية وعلى حملة السندات فائدة قدرها ٥٪ أيضا ، وبذلك يكون مجموع ماتوزعه على الفريقين ١٠ آلاف جنيه. ثم لنفرض أن الجنيه فقد نصف قيمته بعد الحرب ، أى أن الأثمان ارتفعت بمقدار الضعف ، وأن انتاج هذه الشركة ظل بعد الحرب كما كان قبلها. واذ كانت الأثمان قد تضاعفت فالأرباح أيضاً تزيد زيادة قد تبلغ الضعف ، لأنه اذا كانت المصروفات زادت بنسبة الضعف والايرادات بنسبة الضعف فان الفرق بينهما — وهو الربح — يزيد بتلك النسبة أيضاً ، وبذلك يصبح مقداره ٢٠ ألف جنيه بعد أن كان ١٠ آلاف. بيد أن هذه العشرين ألفا لاتوزع كما كانت توزع العشرة الآلاف من قبل ، ذلك أن حملة

السندات لاحق لهم الا فى تناول دخل ثابت مقداره ٥ ٪ من قيمة سنداتهم الاسمية ، ولذلك يظلون يتناولون ٥ آلاف جنيه ، بينما يوزع الباقى وقدره ١٥ الف جنيه على حملة الأسهم . ولئن كان الدخل الاسمى لحملة السندات لم يتغير فان دخلهم الحقيقى قد نقص بمقدار النصف . أما حملة الأسهم فان يكن دخلهم الاسمى زاد بمقدار ثلاثة أمثال فان دخلهم الحقيقى لم يزد الا بمقدار مرة ونصف ، وعلى هذا النحو نرى أن ما يخسره أحد الفريقين يربحه الآخر .

واذا فرض على عكس ماتقدم أن قيمة الجنية ارتفعت بمقدار الضعف أى أن الأثمان هبطت بمقدار النصف فان أثر ذلك بين حملة السندات والأسهم يكون العكس أيضا ، اذ تهبط الأرباح بمقدار النصف ، ومن ثم لاتوزع الشركة ١٠ آلاف جنيه وانما توزع ٥ آلاف فقط . ولما كان لحملة السندات دائما حق الاستيلاء على دخل ثابت قدره ٥ ٪ من قيمة سنداتهم فهم يستأثرون وحدهم بما توزعه الشركة ولا يعود لحملة الأسهم نصيب فيه . وفى هذه الحالة يكون الدخل الحقيقى لحملة السندات قد تزايد بنسبة الضعف على حين ينعدم دخل حملة الأسهم . واذا جاوز ارتفاع قيمة النقود هذا الحد فقد يؤدى الأمر الى افلاس الشركة .

(٣) أصحاب الأعمال : كان ولا يزال الاعتقاد السائد بين أصحاب الأعمال وعلماء الاقتصاد أن ارتفاع الأثمان مجلبة لرخاء أصحاب المشروعات ومدعاة لزيادة أرباحهم . ذلك أن فريقا منهم يشترى المواد الأولية ويحولها الى مواد مصنوعة ، وفريقا يشترى السلع بالجملة ليبيعها بعد ذلك ، وفى الحالتين ينقضى شىء من الوقت بين عمليتى البيع والشراء ، فاذا ارتفع الثمن خلال هذا الوقت كان فى ذلك

ربح الفريقين . وحسبنا فى الدلالة على ذلك أن نورد الجدول الآتى ، وهو يبين أثمان المواد الأولية فى انجلترا شهراً فشهراً خلال عهد ارتفاع الأثمان المشهور بعد الحرب (١)

ابريل سنة ١٩١٩ . .	١٠٠	اكتوبر سنة ١٩١٩ . .	١٢٧
مايو	١٠٨	نوفبر	١٣١
يونيه	١١٢	ديسمبر	١٣٥
يوليه	١١٧	يناير سنة ١٩٢٠ . .	١٤٢
أغسطس	١٢٠	فبراير	١٥٠
سبتمبر	١٢١	مارس	١٤٦

ومنه يتبين أن أى شخص اقترض مبلغا من النقود وقتئذ واستخدمه فى شراء بعض المواد الأولية فانه يجنى ربحا وفيراً فى كل من هذه الشهور الا الأخير منها ، ويكون ربحه آخر العام ٤٦ ٪ ، واذ كان سعر الفائدة فى ذلك الحين لايتجاوز ٧ ٪ فان صافى ربحه يتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ ، وذلك دون أن يتطلب الأمر ذكاء أو مهارة خاصة ، بل يكفى شىء من حسن الحظ يحمل المرء على النزول الى ميدان الأعمال فى هذه الأوقات ، فما بالك برجال الأعمال المحنكين الذين يستطيعون الى حد ما التنبؤ باتجاه حركات الأثمان ، لاشك فى أن أرباحهم وقتئذ تزيد أضعافا مضاعفة . وفعلا لقد استطاع كثير منهم فى شهور قصيرة أن يحرز ثروات طائلة ما كان لأمثاله أن يحرزها فى سنين طويلة لولا ذلك الارتفاع .

ويفرق الاقتصاديون هنا بين مايسمونه سعر الفائده النقدى (money rate of inetrest) وما يسمونه سعر الفائدة الحقيقى (real rate of interest) . فاذا فرض أن شخصا اقترض مبلغا من

---

(١) وارد فى كينز ، فى المرجع السابق ، ص ١٩

النقود تعادل قوته الشرائية ١٠٠ وقت الاقتراض وذلك لمدة عام وبسعر فائدة قدره ٥ ٪ ، ثم أصبحت قوة المبلغ الشرائية آخر العام تعادل ٩٠ فان المقرض يسترد وقتئذ ـ بما فى ذلك الفائدة ـ مبلغا تعادل قوته الشرائية ½ ٩٤ ، وهذا مايعبر عنه الاقتصاديون بقولهم : إنه بينما كان سعر الفائدة النقدى ٥ ٪ أصبح سعر الفائدة الحقيقى سلبيا ومقداره هنا ـ ½ ٥ ٪ ، وعلى العكس من ذلك اذا أصبح المبلغ المقترض تعادل قوته الشرائيـة آخر العام ١١٠ بينما كان سعر الفائدة النقدى ٥ ٪ فان ذلك معناه أن سعر الفائدة الحقيقي أصبح مقداره ½ ١٥ ٪

ومن هـذا يتبين أنه متى كانت الأثمان فى صعود فرجال الأعمال الذين يقترضون النقود ثم يردونها الى أصحابها يدفعون اليهم مالا تمثل قيمته الحقيقية أية فائدة ، بل لقد يبلغ الأمر أن تكون القيمة الحقيقية للمبالغ التى يردونها أقل من قيمة مااقترضوا ، ومعنى ذلك أن سعر الفائدة الحقيقى قد يهبط الى قيمة سلبية . ورجال الأعمال هم الذين يجنون ثمار ذلك . نعم أن ارتفاع الأثمان وحتى مجرد توقع ارتفاعها من شأنهما أن يحملا الناس على التهافت على الاقتراض ، فيكون ذلك مدعاة لارتفاع سعر الفائدة ، الا أنه فى الأوقات التى يعظم فيها ارتفاع الأثمان قلما يستطيع ارتفاع سعر الفائدة أن يتمشى مع الأثمان فى ارتفاعها ولا أدل على ذلك من الحالة فى ألمانيا فى سنة ١٩٢٣ ، ففى خـلال النصف الأول من تلك السنة ارتفع سعر بنك الريخ الى ٢٤ ٪ ثم الى ٣٠ ٪ وأخيراً الى ١٠٨ ٪ بينما بلغ سعر فائدة بعض القروض فى السوق ٣ ٪ فى الأسبوع ثم ١٠٠ ٪ فى الشهر ، ومع ذلك فازاء التدهور العظيم في قيمة المارك الورقى كان ارتفاع سعر الفائدة

يبدو دائما أنه غير كاف ، ولذلك ظل التهافت على الاقتراض شديداً ، واستطاع رجال الأعمال أن يحرزوا فى وقت قصير أرباحا طائلة بسبب الفرق العظيم بين سعر الفائدة الحقيقى وسعر الفائدة النقدى .

وكذلك يتبين أنه اذا هبطت الأثمان بمعدل ٣٠٪ أو ٤٠٪ من سنة الى أخرى، كما حصل فى انجلترا والولايات المتحدة خلال سنة ١٩٢١ ، فان سعر البنك مهما هبط ، وحتى اذا أصبح مقداره ١٪ فقط ، فان عبأه يكون ثقيلا على رجال الأعمال اذ يصبح سعر الفائدة الحقيقى الذى يقابله شديد الارتفاع .

ونشير أخيراً الى أنه اذا كان ارتفاع الأثمان مصدر أرباح كبيرة لرجال الأعمال الا أنه أيضا مصدر سخط الجمهور ونقمته عليهم ، اذ يميل عامة الناس الى الاعتقاد بأن هذه الأرباح الوفيرة انما هى سبب ارتفاع الأثمان البغيض وليست نتيجة له . ذلك الى أن كثرة الارباح من شأنها أن تغرى أصحاب الأعمال على الاندفاع فى المضاربة رغبة فى الحصول على الثروة الطائلة من أسهل السبل ، وهم فى أثناء ذلك يكونون دائما فى خوف وحذر من المستقبل ، ومن ثم يفقدون طمأنينتهم ، ويعيشون فى جو يسوده القلق وتضعف فيه روح التقدير والحساب . واذا أحرزوا مايطمعون فيه من ربح وفير ظهر التباين واضحا بين ما يؤدونه من خدمة للمجتمع وما ينعمون به من ثروة وجاه ، وفى ذلك مايضعف الثقة فى النظام الرأسمالى ويظهر أصحاب الأعمال بمظهر الغاصبين لحقوق الشعب ، المسئولين عن آلام الغلاء . ثم اذا ماحل عهد الكساد وتدهورت الأثمان مُنى أصحاب الأعمال بأكبر الخسائر ، وليت الأمر يقف عند حد خسارتهم ما أصابوا من ربح فى عهد ارتفاع الأثمان ، بل قد تنتهى بهم الحال الى ضياع

رؤوس أموالهم وافلاسهم ولاسيما اذا لم يكن فى وسعهم أن ينقصوا مما لديهم من البضائع فى الوقت المناسب .

(٤) العمال : من الحقائق التى أثبتها البحث والاستقراء أن أجور العمال وما اليها من رواتب الموظفين وماهيات المستخدمين تتخلف دائما عن الأثمان . ففى أوقات ارتفاعها لاتزيد أجور العمال بنسبة زيادة أسعار مواد الاستهلاك ، ولذلك تسوء حال طبقة العمال ، ويكون هناك شبه سباق بين الأجور ونفقات المعيشة ، فالأجور تحاول أن تلحق نفقات المعيشة فى ارتفاعها ، ولكن الثانية تسبق الأولى دائما وهذا مايفضى بالأجور الحقيقية الى النقصان بالرغم من زيادة الأجور الاسمية . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ماشوهد فى ألمانيا خلال عهد التضخم النقدى المشهور ، ففى خلال أسبوع واحد من يناير سنة ١٩٢٣ ارتفعت أجور العمال فيها بنسبة تربو على ٥٠٠ مرة مثلما كانت عليه فى سنة ١٩١٣ بينما زادت نفقات المعيشة بنسبة تربو على ١١٠٠ مرة . وقد كان من أثر ذلك أن أجر العامل الأسبوعى الذى بلغ مقداره ١٨٠٠٠ مارك كان يشترى به أقل من نصف ماكان يشترى بأجر قدره ٣٥ ماركا فى سنة ١٩١٣ ، وقد بلغ الأمر فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن أصبح متوسط أجر العامل الأسبوعى فى صناعة التعدين ٣٠ تريليون مارك أو نحو ٨٥٠ بليون مرة مثلما كان عليه فى سنة ١٩١٣ بينما زادت نفقات المعيشة بمقدار ١٢٥٠ بليون مرة ، ولذلك لم يكن فى مقدور العامل أن يشترى بهذا القدر الهائل من الماركات سوى ٧٠ ٪ مما كان يشترى من مواد المعيشة بأجر قدره ٣٦ ماركا فى سنة ١٩١٣ [١]

---

(١) فيشر ، فى (Money Illusion) ، ص ٩٦ — ٩٧

وكذلك فى أوقات هبوط الأثمان يحدث هبوط الاجور متأخراً عن هبوط الأثمان ، ولذلك تتحسن حال من يحتفظ من العمال بعمله ، ويزيد الأجر الحقيقى رغما عن هبوط الأجر الأسمى . بيد أن عهد هبوط الأثمان هو عادة عهد كساد وركود اقتصادى ، ولذلك تنتشر فيه البطالة بين العمال ويحرم كثير منهم من عمله . وقد ثبت من البحوث التى قام بها مكتب العمل الدولى في جنيف أنه في خلال المدة بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٥ حصل انكماش نقدى فى ٢٢ دولة ، وفى كل منها ماعدا ثلاث حالات ليست ذات أهمية كان يعقب ذلك كساد فى التجارة وزيادة فى عدد العمال العاطلين . وقد كان الأمر أظهر مايكون في انجلترا والولايات المتحدة ، حيث كانت حركة الانكماش النقدى فيهما خلال سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ سببا فى حرمان ملايين العمال من عملهم . وهانحن أولاء نشاهد أن تدهور الأثمان منذ سنة ١٩٢٩ فى تيار الأزمة العالمية الأخيرة كان مصحوبا بانتشار البطالة فى كل البلدان ، وبخاصة الصناعية منها ، بدرجة لم يسبق لها مثيل ، حتى لقد بلغ عدد العمال العاطلين فى سنة ١٩٣٣ فى الولايات المتحدة وحدها ١٣٫٦٨٩٫٠٠٠ بينما بلغ عددهم فى ألمانيا ٥٫٥٩٩٫٠٠٠ ، وفى المملكة المتحدة ٢٫٨٢١٫٠٠٠ (١)

وقصارى القول أن تقلبات الأثمان نتيجة تغير قيمة النقود تضر بطبقة العمال فى حالتى الصعود والهبوط . ففى حالة الصعود يبدو الضرر على شكل نقص فى الأجور الحقيقية ، وفى حالة الهبوط يبدو

---

(١) تقرير عصبة الأمم : World Economic Survey ، سنة ١٩٣٣ - ٣٤ ص ١٧٠

الضرر على شكل حرمان فريق من العمال من عمله وضياع أجره

*
* *

ويخلص من كل ما تقدم أن التضخم والانكماش كليهما يؤدى الى تنقل فى الثروات وافتقار بعض الطبقات واغتناء الأخرى بمجرد المصادفة . بيد أنه فى حالة التضخم تكون الطبقة المتوسطة من سكان المدينة هى التى يصيبها أكثر من سواها ويلات تدهور قيمة النقود ، اذ أن جزءاً كبيراً من رأس مالها ومن دخلها يتكون من مبالغ ثابتة ، وهذه الطبقة فى كل البلاد المتمدينة أرقى الطبقات تعلما وأشدها وطنية ، فأضعافها أمر خطير . وقد اتفقت كلمة الباحثين على أن ماحل بتلك الطبقة بعد الحرب من امحاق وسوء حال بسبب التضخم النقدى سوف يؤدى بمضى الزمن الى تقهقر العلوم والفنون والآداب ، وبالجملة الى انخفاض مستوى المدنية الحديثة . يضاف الى ذلك أن ضياع جزء كبير من قيمة ماادخره الناس مدى السنين الطويلة بسبب تدهور قيمة النقود من شأنه أن يضعف روح الادخار فى المجتمع ، فتضعف معها احدى الوظائف الاقتصادية الرئيسية ، وهى الوظيفة التى يؤديها الادخار فى تكوين رأس المال . وأما فى حالة الانكماش فان طبقتى أصحاب الأعمال والعمال هما اللتان تستهدفان أكثر من سواهما لنتائجها السيئة ، فالأولى تستهدف لخطر انهيار مشروعاتها وافلاسها ، والثانية لخطر البطالة وضياع أجورها .

ونحن لانعرض هنا للمفاضلة بين التضخم والانكماش ، فكلاهما يجر فى أذياله أضراراً كثيرة ، وضحايا بريئة . بيد أن المتأمل فى سياسات الدول النقدية فى الوقت الحاضر يلاحظ أنه فى الدول قريبة العهد بالتضخم النقدى كألمانيا وفرنسا والتى لاتزال

تذكر ماعانته من المحن والشدائد بسببه يفضل أولو الرأى فيها — اذا كان لابد من اختيار أحد السبيلين — سبيل الانكماش ، على حين أنه فى الدول قريبة العهد بانكماش نقدى شديد كانجلترا يفضل القوم فيها عند الضرورة سبيل التضخم . ولكن هؤلاء وأولئك يسلمون بمساوىء التضخم والانكماش على السواء . ويقولون بضرورة العمل على ملاقاتها وذلك عن طريق تثبيت قيمة النقود ، وهذا مانرجىء البحث فيه الى موضع آخر .

§ أثر تقلبات قيمة النقود فى حالة الانتاج

زيادة الانتاج ونقصانه تبعاً لحالة الأثمان : اذا نظر الباحث الى حالة الانتاج من حيث الزيادة والنقصان تبين له أن مجرد توقع تغيرات الأثمان يفضى الى تغيرات تقابلها فى حالة الانتاج . فتوقع ارتفاع الأثمان يحمل المنتجين على الاكثار من الانتاج فوق الحد المناسب ، وفى ذلك تبذير لقوى الانتاج ، بينا أن توقع هبوط الأثمان يحمل المنتجين على تقليل الانتاج ، وفى ذلك افقار للمجموع .

والسبب فى ذلك هو أنه عندما تأخذ الأثمان في أسباب الارتفاع فان نفقات الانتاج — وبخاصة فى أول الأمر — تتخلف عن الأثمان كثيراً ، ذلك أن أجور العمال ومرتبات المديرين لاتزيد فى إثر ارتفاع الأثمان ، اذ هى محددة لآجال معينة بمقتضى عقود سابقة ، وكذلك الحال بالنسبة للريع والفائدة . وهذا التخلف فى نفقات الانتاج عن حركة الأثمان من شأنه أن يدعو الى زيادة أرباح أصحاب المشروعات فيكون ذلك حافزاً لهم على زيادة الانتاج .

وحتى اذا كانت نفقات الانتاج تزيد فى الحال وبنسبة ارتفاع الأثمان ، فانه مع ذلك يظل ارتفاع الأثمان مدعاة الى زيادة الأرباح ، ومن ثم يكون سبباً فى زيادة الانتاج . ذلك أنه اذ فرض أن مستصنعا ينتج سلعة بتكاليف قدرها ١٠ قروش ويبيعها بثمن قدره ١٢ قرشاً وبذلك يربح قرشين ، ثم حصل ارتفاع فى كل من تكاليف الأنتاج وثمن البيع بنسبة الضعف ، فان ربحه يتضاعف (٢ × ١٢ — ٢ × ١٠ = ٤) .

ويحدث عكس ذلك عند ما تأخذ الأثمان فى أسباب الهبوط ، اذ أن بعض عناصر نفقات الانتاج ، كالأجور والمرتبات والريع ، لاتهبط فى إثر هبوط الأثمان . ولذلك تقل الأرباح وقد تنعدم ، وهو الأمر الذى يحمل المنتجين على انقاص انتاجهم وتسريح عمالهم ، ولاسيما اذا بلغ هبوط الأثمان درجة تزيد عندها تكاليف الانتاح عن ثمن البيع ، اذ يؤدى ذلك الى افلاس بعض أصحاب المشروعات وخروجهم من حلبة الانتاج .

من أجل ذلك يرى كثير من الاقتصاديين أن عدم ثبات قيمة النقود هو السبب الأساسي فى تعاقب عهدى النشاط والكساد اللذين تتكون منهما الدورة الاقتصادية . ويقول الأستاذ فيشر فى هذا الصدد : إن دراسة الاحصاءات الأمريكية تثبت أن كل هبوط فى قوة شراء الدولار يصحبه بعد قليل انتعاش فى حركة التجارة ، وأن كل ارتفاع في قوة شراء الدولار يصحبه بعد قليل تباطؤ فى حركة التجارة ، وأن احصاءات الافلاس والبطالة تثبت أيضا وجود علاقة بينها وبين تغيرات قيمة الدولار[١] .

---

(١) فيشر ، في (Money Illusion) ، ص ٩٢ — ٩٣

زيادة درجة الخطر فى الانتاج بسبب تقلبات قيمة النقود : ومما يجعل لتقلبات قيمة النقود خطورة خاصة ماطرأ على أحوال الانتاج من التغير فى العصر الحديث . فقد تقدمت التجارة الدولية تقدما عظيما ، وبعدت المسافة بين مواطن الانتاج ومواطن الاستهلاك اذ أصبحت سلع كثيرة تستهلك في بلاد غير بلادها الأصلية ، وبذلك أصبحت ظروف بيعها وشرائها خاضعة للحالة النقدية فى بلاد متعددة . ومن جهة أخرى تشعبت عملية الانتاج وتعقدت ، ولم تعد بالبساطة التى كانت عليها أولا ، فكان من أثر ذلك أيضا أن زادت درجة الخطر الذى يتعرض له كل من ينتج لأجل الاستبدال ، نظرا لان الوقت الذى ينقضى بين عمليتى الانتاج والاستهلاك أصبح أطول مما كان فى الأزمنة الماضية . نعم أن جزءا من هذا الخطر راجع الى احتمال تغير قيمة السلعة التى يتناولها الانتاج بالنسبة لقيمة السلع الأخرى خلال الفترة الكائنة بين وقت الانتاج ووقت الاستهلاك ، ولكن هناك جزء آخر من الخطر راجع الى عدم ثبات قيمة النقود . ذلك أنه خلال عملية الانتاج الطويلة قد تتغير قيمة النقود ، فينجم عن ذلك إما زيادة فى الربح وإما نقص فيه قد يبلغ حد الخسارة ، وذلك لعدم تمشى نفقات الانتاج مع أثمان السلع كما تقدم . وكل ذلك من شأنه أن يجعل كل صاحب مشروع مضاربا رغم أنفه ، وأن يجعل حالة النشاط الاقتصادى وقفا على مجموع تقديرات أصحاب المشروعات لهذا الخطر ومبلغ استعدادهم لتحمله .

أثر تقلبات قيمة النقود فى العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال :

ومن أسوأ ماينجم عن تقلبات قيمة النقود فى حالة الانتاج اضطراب العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، ففى أوقات ارتفاع الأثمان يطالب

العمال بزيادة أجورهم كى يستطيعوا سد حاجاتهم من مواد المعيشة التى أصاب الغلاء أثمانها ، وهذا طلب عادل فى حد ذاته ، ولكن أصحاب الأعمال قلما يجيبونه عن طيب خاطر ، ولاسيما اذا كان العمال مرتبطين معهم بعقود لآجال طويلة ، ومن ثم يقوم بين الفريقين نزاع كثيراً مايؤدى الى الاضراب من جانب العمال .

وفى أوقات هبوط الأثمان يحاول أصحاب الأعمال تخفيض أجور العمال ، وهذه محاولة عادلة فى حد ذاتها ، ولكن العمال ونقاباتهم يستبسلون دائما فى مقاومة كل تخفيض فى الأجر ، ولاسيما اذا كانت هناك بين الفريقين عقود لآجال طويلة ، فيكون ذلك أيضا داعيا الى إثارة خصومة بين الفريقين كثيراً ما تنتهى بالاغلاق من جانب أصحاب الأعمال . ولذلك كان من أهم الأغراض التى يتوخاها دعاة تثبيت قيمة النقود : تحسين العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال بفضل هذا التثبيت وتوطيد أركان السلم الاجتماعى .

الباب الثالث

النظم النقدية

خصائص النظام النقدى : يتألف النظام النقدى فى كل أمة من نقود مختلفة الأنواع ، وذلك نظراً لما تتطلبه المعاملات من كبيرة وصغيرة . فالذهب لا يصلح للمعاملات الصغيرة لارتفاع قيمته ، بينا

أن الفضة لاتصلح للمعاملات الكبيرة لبخس قيمتها . لذلك كان لابد من تداول نقود من معادن مختلفة : كالذهب والفضة والنحاس والنيكل . وبجانب النقود المعدنية يجرى التداول أيضا في معظم البلاد بالنقود الورقية . وقد كان الجمهور فى كثير من البلاد قبل الحرب يؤثر استعمالها على الذهب فى الدفعات الكبيرة ، لخفتها وسهولة حملها . بيد أنه لتعريف النظام النقدى فى أمة ما لاينظر الى عدد أنواع النقود فيها وطبيعة المواد المصنوعة منها ، وانما ينظر الى وظيفة كل منها فى التداول وشروط إصدارها ، وذلك بالأخص من حيث قوتها فى ابراء الديون ، وتوافر حرية الاصدار فيها أو انعدامها .

ولئن كان التداول فى الأمم الحديثة يجرى بالنقود المعدنية والورقية جميعا ، الا أنه يتعين أن نفرق بين النظم النقدية التى يكون عمادها المعدن (النظم النقدية المعدنية) ، وتلك التى يكون عمادها الورق (النظم النقدية الورقية) . فتدخل فى الأولى النظم النقدية التى تشتمل على بعض النقود الورقية ولكنها تكون عمليا قابلة للصرف بالنقود المعدنية ويكون الغرض الأساسى من استعمال النقود الورقية تسهيل المعاملات ، وذلك كالنظم التى كانت سائدة فى أغلب البلاد قبل الحرب العظمى ، فقد كان فى استطاعة كل فرد أن يصرف النقود الورقية بالذهب أو الفضة ، وكالنظام المتبع الآن فى البلاد التى يطلق عليها اسم : كتلة الذهب (فرنسا وهولندا وسويسرا) ـ ولو أن التداول الداخلى فيها يقوم على النقود الورقية التى يشد أزرها بعض النقود المعدنية : ورغما من أن النقود الورقية فيها غير قابلة للصرف فى المعاملات الداخلية ـ وذلك لأن بنوك الاصدار فيها ملزمة بأن تصرف هذه النقود بالذهب فى المعاملات

الخارجية . وعلى العكس من ذلك النظام النقدى الانجليزى أثناء الحرب ، فهو لم يكن يعدّ نظاما نقديا معدنيا بالرغم من أن انجلترا لم تفرض لأوراقها المصرفية السعر الالزامى ، وذلك لأن النقود الورقية فيها لم تكن فعلا تصرف بالذهب . ومن الجهة الأخرى تدخل فى عداد النظم النقدية الورقية النظم التى لا تكون النقود المعدنية فيها سوى نقود مساعدة ، على حين تكون النقود الورقية هى العملة الرئيسية ، فيكون الأفراد ملزمين بقبولها فى التعامل ، بينما تكون غير قابلة للصرف قانونا أو فعلا ، وذلك كالنظم التى سادت أثناء الحرب وفترة بعدها ، وكتلك التى تتبعها أغلب الدول في الوقت الحاضر .

الفصل الأول

نظام المعدن الفردى ونظام المعدنين

اعتاد الاقتصاديون أن يرجعوا النظم النقـدية المعـدنية التى يمكن وجودها الى نوعين رئيسيين هما : نظام المعدن الفردى (Monométallisme) ونظام المعدنين (Bimétallisme)

(فأولا) نظام المعدن الفردى : وسمى كذلك لأن النقود الرئيسية فيه قاصرة على مسكوكات معدن واحد ، وهذا المعدن إما أن يكون الذهب ، فيسمى النظام النقدى « نظام المعـدن الفردى الذهبي » ، وإما أن يكون الفضة ، فيسمى النظام النقـدي « نظام المعـدن الفردى

الفضى » وسنفصل مميزات كل منهما فيما يلى :

(ا) نظـام المعدن الفردى الذهبي ، ويسمى أيضاً : نظام الذهب ، أومعيـار الذهب (étalon - or, gold standard) ، ومن خصائصـه أن تتوافر للذهب وحده حرية الضرب ، وكذلك حرية التصـدير والاستيراد ، كما يكون الذهب وحده هو الذى تؤدى به الديون جميعا بدون قيـد (أى تكون له قوة ابراء غير محدودة) . وليس معنى ذلك أن يكون التـداول النقدى قاصراً على الذهب ، إذ تقوم عادة بجانبـه نقود من الفضة أوالنحاس أومعادن أخرى ، ولكن هذه جميعا تكون مجرد نقود مساعدة ، فلا تتوافر فيها حرية الضرب ، كما تكون قوة ابرائها للديون محـدودة . وكذلك قد توجد بجانب هـذه وتلك نقود ورقية ولكنها تكون قابلة للصرف بالذهب . ومن هذا يتبين أن قوام هـذا النظام هو الذهب ، وإذ كان مباحا تصديره وتحويله فى البـلاد الأخرى ذات النظـام الذهبي الى مسـكوكات تلك البـلاد ، فان ذلك يوجد عنصراً مشتركا بين جميـع البـلاد التى تتوافر للذهب فيها حرية الضرب [١]

(ب) نظام المعدن الفردى الفضى ، ويسمى أيضا : نظام الفضة ، أو معيار الفضة (étalon - argent, silver standard) ، ومن خصائصـه أن تتوافر للفضـة وحـدها حريةالضرب ، وكذلك حرية التصدير والاستيراد ، كما تكون الفضة وحدها هى التى تؤدى بها الديون جميعا بدون قيد . أما الذهب فلا يكون متداولا بجانب الفضة ، واذا جرى به التداول فلا تكون هنـاك نسبة استبدال قانونية بينـه وبين الفضة . وبجانب الفضة ـ كنقود رئيسية ـ توجد نقود مساعدة من معادن أخرى ،

---

(١) Nogaro, Modern Monetary Systems ، ص ٥ ـ ٦

كما أنه قد توجد نقود ورقية ، ولكنها فى هذه الحالة تكون قابلة للصرف بالفضة . ومن هذا يتبين أن قوام هذا النظام هو الفضة ، وهى العنصر المشترك بين جميع البلاد التى تقرر حرية ضرب الفضة .

ومن الوجهة التاريخية يعتبر نظـام الفضة أقدم من نظام الذهب ، فقد ظل الأول زمنا طويلا يسود فى أمم الشرق والغرب ، ولكنه فى خلال القرن التاسع عشر أخذ ينقرض تدريجا فى اوربا ، اذ أخذ يحل محله إما نظام المعدنين وإما نظام المعدن الفردى الذهبى . ومع ذلك فقد ظل نظام الفضة محتفظا بمكانته فى آسيا وأفريقية وأمريكا الجنوبية ولم يتطرق اليه الضعف فيها إلا منذ الخمسين السنة الأخيرة . أما نظام الذهب فأحدث عهداً ، وقد كانت انجلترا أول دولة اتبعته فى العصر الحديث وذلك عام ١٨١٦ ، ثم أخذ فى الانتشار منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح قبيل الحرب العظمى هو النظام الذى يسود العالم المتمدين ، ولم يعد نظام الفضة متبعا الا فى بعض البلاد الأسيوية ، وأهمها الصين

نظام المعدن الفردى المركب : ويقترب من نظام المعدن الفردى ـ فى شكليه الذهبى والفضى ـ نظام آخر يظهر لأول وهلة كأنه نظام معدنين ، على حين أنه فى الحقيقة نظام معدن واحد ، ولكنه مركب . وهو يتميز بوجود معدنين أحدهما الذهب والآخر الفضة ، ولكل منهما قوة فى ابراء الديون من غير قيد ، ولكن مع استقلال كل منهما عن الآخر ، ولذلك يطلق عليه بعض الاقتصاديين اسم « نظام المعيارين المتماثلين » (étalons parallels)[1] . وأنت لاتجد هذا النظام الا فى الجماعات المتأخرة ، والتى لا تعنى السلطات فيها بتعيين أداة خاصة

---

(١) أنظر فى ذلك : والبد ، فى (La Monnaie) ص ٥٤ ، وجونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ١٣٠

للاستبدال ، تاركة للأفراد حرية التعامل بالمعادن بقيمتها التجارية . وفى هذه الحالة تكون النقود الواجبة الأداء هى التى يتفق عليها المتعاملان . وهذا نظام غير ملائم من الوجهة العملية ، وفيه خطر كبير على بسطاء الناس لجهلهم بقيمة المعادن بالنسبة لبعضها بعضا ، ولذلك لاتلتقى به الا فى قليل من البلاد كالصين ، حيث يوجد فى التداول السابيك (sapéque) من النحاس والتائيل (taël) من الفضة ، ولكن دون نسبة قانونية بينهما . وانعدام هذه النسبة القانونية هو أخص مايميز هذا النظام عن نظام المعدنين [1]

(وثانياً) نظام المعدنين : وسمى كذلك لأن النقود الرئيسية فيه تتكون من المسكوكات الذهبية والفضية معا ، وهو بأكمله يتضمن توافر ثلاث صفات : (١) أن تكون للمسكوكات الذهبية والفضية قوة ابراء غير محدودة . (٢) أن تتوافر حرية الضرب بالنسبة لسبائك المعدنين . (٣) أن تعين نسبة قانونية بينهما . ولما كان كل من المعدنين يمكن تصديره واستيراده بحرية ، وتحويله الى نقود فى البلاد التى تسير على نظام أحد المعدنين ، فان ذلك من شأنه أن يجعل البلاد التى تسير على نظام المعدنين تملك عنصراً مشتركا يمكن التعامل به ، من جهة مع البلاد التى تسير على نظام المعدن الفردى الذهبى ، ومن جهة أخرى مع البلاد التى تسير على نظام المعدن الفردى الفضى . أما النقود الورقيـة فانها فى نظام المعدنين تكون قابلة للصرف إما بالذهب وإما بالفضة ، حسبما يتراءى لمصرف الاصدار

---

(١) وقد اتبع هذا النظام فى فرنسا فى وقت ما ، وذلك أثناء الثورة الفرنسية ، فقد قضى قانون ٧ أكتوبر سنة ١٧٩٢ بأن تكون وحدة النقود فى فرنسا قطعة من الفضة زنتها ١٠ جرامات (la républicaine) وقطعة من الذهب زنتها ١٠ جرامات أيضا (le franc d'or) ولكن دون تعيين نسبة قانونية بينهما

ولعل أفضل مثل نضربه لنظام المعدنين : النظام النقدى الفرنسى الذى قضى به قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ ، فقد جعل للمسكوكات الذهبية والفضية على السواء قوة فى الدفع من غير قيد ، مع توافر حرية ضربها ، ونص على أن وحدة النقود الفرنسية هى الفرنك ، وهو يشتمل على ٥ جرامات من الفضة عيارها ٩/١٠ ، كما نص على سك قطع ذهبية من ذات العشرين فرنكا يحتوى كل ١٥٥ قطعة منها كيلو جراما من الذهب . فبمقتضى النص الأول يكون الكيلو جرام من الفضة يساوى ٢٠٠ فرنكا (١٠٠٠ ÷ ٥ = ٢٠٠) ، وبمقتضى النص الثانى يكون الكيلوجرام من الذهب يساوى ٣١٠٠ فرنك (١٥٥ × ٢٠ = ٣١٠٠) ، وعلى ذلك تكون النسبة القانونية بين قيمتى المعدنين : ١ الى ١٥ ½ (١)

وقد كان نظام المعدنين متبعا فى بلاد كثيرة فى الزمن الماضى ، غير أن تعديلا كبيراً طرأ عليه منذ سنة ١٨٧٣م بسبب تدهور قيمة أحد المعدنين ، وهو الفضة ، وأخذ مسكوكات المعدن الآخر فى الاختفاء على أثر ذلك بفعل قانون جريشام ، وقد كان من نتائج هذا التعديل أن ظهر مايسمى بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص (Bimétallisme boiteux ou imparfait) وهو يتميز بما يأتى : (١) أن لا تتوافر حرية الضرب إلا فى المسكوكات الذهبية وحدها ، وهذا أهم ما يختلف فيه عن نظام المعدنين الكامل . (٢) أن تكون قوة الدفع غير المحدودة قاصرة على المسكوكات الذهبية وبعض المسكوكات الفضية . (٣) أن يعين القانون نسبة استبدال بين المسكوكات الذهبية والفضية . أما النقود الورقية فانها فى هذه الحالة تظل قابلة للصرف إما بالذهب وإما

---

(١) بيرو ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٣٩٤

بالفضة . وقد يكون فى وصف هذا النظام بأنه نظام معدنين شيء من الغلو والاغراق ، إذ أن الصفة الأساسية الوحيدة التى تربطه بنظام المعدنين الكامل هى احتفاظ بعض المسكوكات الفضية بقوة الابراء غير المحدودة ، على حين أنه يشترك مع نظام الذهب فى صفة أساسية هى توافر حرية الضرب للذهب وحده . ويلاحظ من جهة أخرى أن من مقتضيات نظام المعدنين أن يقبل البلد الذى يسير عليه فى تسوية ديونه الخارجية الذهب والفضة على السواء ، نظراً لتوافر حرية الضرب فى المعدنين ، بينما أنه فى نظام المعدنين الناقص لا يقبل البلد فى معاملاته الخارجية سوى الذهب ، إذ هو المعدن الوحيد الذى تتوافر فيه حرية الضرب ، لذلك يرى بعض الاقتصاديين أمثال الأستاذ نوجارو (Nogaro) أن عماد هذا النظام فى الحقيقة هو الذهب ، وأنه لا يتميز عن نظام الذهب بالمعنى الصحيح إلا فى نقطة واحدة هى احتفاظ بعض المسكوكات الفضية بقوة الابراء غير المحدودة ، وهذه ليس لها من الوجهة النقدية البحتة كبير أهمية ، اللهم إلا من حيث علاقتها بطريقة صرف أوراق البنكنوت . ذلك أنه فى هذا النظام يكون لبنك الاصدار الحق فى أن لا يدفع لحملة البنكنوت الا المسكوكات الفضية وحدها دون الذهبية ، وعلى ذلك فتبعا لما اذا كان بنك الاصدار يستعمل هذا الحق أو لا يستعمله ، أو بعبارة أخرى تبعا لما اذا كان بنك الاصدار يصرف البنكنوت بالذهب أو لا يصرفه ، يكون الذهب هو أساس تسوية الديون الخارجية أو لا يكون [١] .

---

(١) نوجارو ، فى (La Vie Economique) ، ص ٨٠ — ٨١

الفصل الثانى

الأشكال المختلفة التى يتخذها نظام الذهب

الأشكال الرئيسية : أخذ نظام الذهب منذ انتشاره يتطور تحت تأثير الظروف والحوادث ، ويتخذ من الأشكال مايتلاءم معها حتى انتهى الاخصائيون اليوم فى مسائل النقود أمثال هوترى (Hawtrey) وستراكوش (Strakosch) وغيرهم إلى التفرقة بين ثلاثة رئيسية من هذه الأشكال وهى [1] :

(١) نظام المسكوكات الذهبية (The gold specie standard, L'étalon de circulation - or) . (٢) نظام سبائك الذهب (The gold bullion standard, L'étalon de lingots - or) . (٣) نظام الصرف بالذهب (The gold exchange standard, L'ètalon de change - or)

وهى جميعا تتفق فى صفة أساسية ، هى وجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة مقدار ثابت من الذهب ، وهو الأمر الذي يجعل قوة شراء وحدة النقود فى كل منها تعادل قوة شراء الذهب . وفيما يلى بيان مميزات كل شكل :

(١) **نظام المسكوكات الذهبية** : يتميز هذا الشكل بالخصائص الآتية : (١) أن يوجد الذهب فى التداول على شكل مسكوكات

---

(١) ومن أحدث المراجع وأحسنها فى هذا الموضوع : هوترى ، فى كتابه . The Gold Standard in Theory and Practice سنة ١٩٣١ ، وزولوتاس (Zolotas) فى كتابه : L' Etalon - or en Théorie et en Pratique ، باريس سنة ١٩٣٣

ذهبية ، وأن تكون هـذه المسكوكات هى النقود القانونية ، فتقبل فى الوفاء بدون قيد . (٢) أن تتوافر حرية ضرب الذهب ، وفى ذلك ما يحول دون زيادة قيمة مسكوكاته الاسمية عن قيمتها الحقيقية وأن تتوافر من الجهة الأخري حرية صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ، وفى ذلك ما يحول دون هبوط قيمة المسكوكات الاسمية عن قيمتها الحقيقية . (٣) أن تتوافر حرية استيراد الذهب وحرية تصديره ، فالأولى من شأنها أن تحول دون ارتفاع قيمـة الذهب فى الداخل عن قيمته فى الخارج ، والثـانية من شأنها أن تحول دون هبوط قيمته فى الداخل عن قيمته فى الخارج . (٤) إذا وجـد فى التـداول نقود ورقية كأوراق البنكنوت فانها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية .

وهذا الشكل من أشكال نظام الذهب هو الذى كان سائدا قبل الحرب العظمى ، أما بعدها فلم يتح إلا للقليل من البلاد أن تسير عليه وهى الولايات المتحدة والسويد والنرويج واستراليا واليابان وكولومبيا

(٢) نظام سبائك الذهب : هـذا الشكل ـ ولو أنه يعتـبر نظاما ذهبيا ـ الا أن الذهب فيه لايكون له وجود فى التداول الداخلى . وفى هذه الحالة تكون النقود الورقية هى النقود القانونية ، فتقبل فى الوفاء بدون قيد . لذلك يطلق على هذا النظام أحيانا اسم نظام الذهب المستتر تمييزاً له عن نظام المسكوكات الذهبية الذى يكون الذهب فيه متداولا فعلا . ويصف هوترى (Hawtrey) نظام سبائك الذهب بأنه نظام عماده التزام بنك الاصدار بأن يشترى ويبيع سبائك الذهب بدون قيـد بأسعار محددة [1] .

---

(١) هوتري ، فى (The Cold Stanadrd) ، ص ١١٠

وعلى ذلك فخصائص هذا النظـام هى الآتية : (١) التزام بنك الاصدار أوهيئة أخرى بأن تصرف النقود الورقية بسبائك ذهبية بسعر محدد بدون قيد . (٢) التزام بنك الاصـدار أوهيئـة أخرى بأن تشترى مايقـدم اليهـا من سبائك الذهب بسعر محدد بدون قيد . (٣) حرية استيراد سبائك الذهب وحرية تصديرها .

وهذه الصفات من شأنها أن تجعـل قيمة وحدة النقود مساوية لقيمة الذهب . ولـما كان بنك الاصدار لايبيع الذهب إلا على شكل سبائك فلذلك لايعود الذهب مستعملا فى التـداول الداخلي ، ولا يطلب عادة من بنك الاصدار الا لتسوية الديون الخارجية عنـد مايبلغ سعر الصرف حد خروج الذهب .

وكثير من الاقتصاديين يؤثر هذا النظام ، نظرا لـما يؤدى اليه من الاقتصاد فى استعمال الذهب . وقد كان الاقتصادى الانجليزى المشهور « ريكاردو » أول من أشار باتباعه وذلك منذ مائة سنة تقريبا ، كوسيـلة للجمع بين مزايا نظـام النقد الذهبي ونظـام النقد الورقي . وقد كان نظام سبائك الذهب متبعا قبـل الحرب فى بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وبخاصة فى الأرجنتين والبرازيل ، حيث كانت توجد منشآت خاصـة تسمى صناديق التحويل (Caisse de Conversion) يستبدل فيها الذهب بالنقود الورقية لمن يريد استخدام الذهب فى الدفع الخارجى . بيـد أن هذا النظام لم ينتشر الا بعد الحرب العظمى ، وكانت انجلترا أول دولة اتبعته بعد الحرب ، وذلك عام ١٩٢٥ عند ماقررت العودة الى نظام الذهب ، وقد حذا حذوها بعـد ذلك دول كثيرة ، نذكر منها : فرنسا والدنمرك وكندا والبرازيل والمكسيك والهند الصينية وزيلندا الجديدة .

نظام الصرف بالذهب : فى هـذا الشكل أيضا لايجرى التداول بالذهب ، وتكون النقود الورقية هى النقود القانونية ، ولكنها بدلا من أن تكون قابلة للصرف بسبائك الذهب كما فى الشـكل الثانى ، تكون هنا قابلة للصرف بصكوك أجنبية تصرف فى بلادها بالذهب (devises - or) ولذا يصف « هوترى » نظام الصرف بالذهب بأنه نظام عماده قابليـة صرف النقود الورقية بأوراق نقدية أجنبية ذات علاقة ثابتة بالذهب (١)

وعلى ذلك فمميزات هذا النظام هى الآتية : (١) التزام بنك الاصدار أو هيئـة أخرى بأن تصرف النقود الورقية بصـكوك قابلة للصرف بالذهب (devises - or) بسعر محدد بدون قيد . (٢) التزام بنك الاصدار أو هيئة أخرى بأن تشترى هـذه الصكوك بسعر محدد بدون قيد . (٣) حرية استيراد هذه الصكوك وحرية تصديرها .

وهذه الصفات من شأنها أن تجعل قيمة وحدة النقود القانونية مرتبطة بقيمة الصكوك القابلة للصرف بالذهب ، أى بالذهب نفسه ، ولكنها هنا تكون رابطة غير مباشرة ، وهذه أول نقطة يختلف فيها هـذا النظام عن نظام سبائك الذهب . وثم نقطة اختلاف أخرى ، وهى أن الذهب فى هذا الشكل لايعود مستعملا فى الدفع الداخلى ولا فى الدفع الخارجى ، فهو نظام ذهب بدون ذهب .

وضرورى فى هـذا النظام أن يوجد بلد على الأقل تكون عملته الورقية قابلة للصرف بالذهب ، وذلك كى يمكن ربط عملات البلاد الأخرى بها ، فاذا خرج هذا البلد عن قاعدة الذهب خرجت بالتبعية جميع البلاد المرتبطة عملتها بعملته . ويلاحظ من الجهـة الأخرى أنه ليس ضروريا فى هذا النظام أن يحتفظ بنك الاصدار بالعملة الأجنبية

---

(١) هوترى ، فى المرجع السابق ، ص ١١٠

أو الصكوك الأجنبية فى خزائنه ، بل يكفى أن يكون له حساب اعتمادات بالجنيه الانجليزى أو الدولار الأمريكي (وقت أن كانت عملة هذه البلاد تصرف بالذهب) فيسحب عليها كمبيالات أو شيكات يقدمها لمن يريد أن يؤدى ديونا عليه فى الخارج ، فتكون هذه الصكوك فى حكم الذهب .

وقد كان نظام الصرف بالذهب متبعا قبل الحرب فى بعض البلاد وبالأخص في الهند الانجليزية ، وذلك منذ سنة ١٨٩٣ عند ما أرادت تثبيت سعر الفضة فيها ، فقد كان يُعطى لمن يشاء كمبيالات على لوندرة قابلة للدفع بالذهب فيها على أساس نسبة ثابتة بين الروبيات الفضية والجنيهات الانجليزية قدرها : ١ جنيه لكل ١٥ روبية . وكذلك فعلت حكومة فيليبين عند ما أرادت تثبيت سعر الفضة فيها ، فقد احتفظت فى نيويورك باحتياطى من الذهب كانت تسحب عليه كمبيالات تبيعها بسعر ثابت لمن يريد أن يسدد ديونا عليه فى الخارج [١] .

ولما أرادت الدول الأوربية بعد الحرب أن تصلح نظمها النقدية واجتمع لهذا الغرض مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ كان من أهم اقتراحاته تعميم نظام الصرف بالذهب ، وذلك كوسيلة للاقتصاد فى استعمال الذهب ، لاسيا وقد ساد الاعتقاد يومئذ بأن كمية الذهب النقدى العالمى لاتزيد بنسبة زيادة النشاط الاقتصادى . وقد صادف هذا الاقتراح قبولا عاما واستساغته بنوك الاصدار عموما ، لاسيا وأن احتفاظها بالصكوك الأجنبية القابلة للصرف بالذهب كضمان لأوراقها المصرفية يمكنها من الحصول على فوائد هذه الصكوك . وقد اتبعت هذا النظام فعلا بلاد كثيرة حتى كاد يصبح قبل الأزمة العالمية الأخيرة أكثر

---

(١) وسوف نبحث فى تفاصيل النظام النقدى فى فيليبين الهند وفي الصحائف التالية

أشكال نظام الذهب انتشاراً ، وكان الجنيه الانجليزى هو الذى اتخذ أساسا لهذا النظام فى أغلب البلاد التى اتبعته ، نذكر منها : مصر والنمسا والمجر واليونان وبلغاريا واستونيا ومدينة دانزج الحرة .

بعض ملاحظات على الأشكال الثلاثة المتقدمة : إذا تأمل الباحث مليا فى أشكال نظام الذهب المختلفة وجد أن أهم ما يميزها عن بعضها بعضاً هو طريقة صرف النقود الورقية ، فبينا هى فى الشكل الأول تصرف بمسكوكات ذهبية إذا بها فى الشكل الثانى تصرف بسبائك الذهب ، ثم إذا بها فى الشكل الثالث تصرف بصكوك قابلة للصرف بالذهب .

ويلاحظ من جهة أخرى أنه ليس ضروريا أن يتخذ نظام الذهب فى كل بلد شكلا واحدا من الأشكال الثلاثة المتقدمة ، فقد يجمع بين أكثر من شكل واحد فى بلد واحد . فأحيانا يكون النظام خليطا من نظام المسكوكات الذهبية ونظام سبائك الذهب ، مثاله : النظام النقدى الفرنسى الذى قضى به قانون ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ ، فان لبنك فرنسا بمقتضى هذا القانون أن يصرف أوراقه المصرفية بسبائك الذهب أو بمسكوكاته ، ولكن يلاحظ أنه منذ صدور هذا القانون ظل بنك فرنسا يصرف أوراقه بسبائك الذهب وحدها ، ولذلك أصبح النظام الفرنسى من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب ، ولو أنه من الوجهة القانونية خليط من نظام السبائك والمسكوكات . ومثل ذلك يقال عن النظام النقدى فى الدنمرك وكندا إلى عهد قريب . وأحيانا يكون النظام خليطا من نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب ، مثاله : النظام النقدى الذى كان متبعا إلى عهد قريب فى بلجيكا وإيطاليا والهند ، فقد كان لبنك الاصدار فى كل منها أن يصرف أوراقه إما بسبائك الذهب وإما بصكوك قابلة للصرف بالذهب . وأحيانا يكون

النظام خليطا من هذه الأشكال الثلاثة ، بمعنى أن يكون لبنك الاصدار الحق في أن يصرف أوراقه المصرفية إما بمسكوكات ذهبية وإما بسبائك الذهب ، وإما بصكوك فى حكم الذهب ، مثاله : النظام النقدى الذى اتبعته إلى عهد قريب ألمانيا وسويسرا ورومانيا وأرلندا وقد كان غرض الشارع من ذلك أن تقوم بنوك الاصدار بتزويد التداول الداخلى تدريجا بالمسكوكات الذهبية متى سمحت الظروف ، ولكن هذه البنوك لم تستطع فى وقت ما أن تحقق ذلك ، واقتصرت على استبدال أوراقها المصرفية تارة بسبائك الذهب وتارة بصكوك الذهب ، ولذلك أصبح نظامها من الوجهة الفعلية خليطا من نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب (١)

الفصل الثالث

مناقشة النظم النقدية

الجدل بين أنصار نظام المعدن الفردى ونظام المعدنين : كانت ولا تزال مسألة اختيار نظام نقدى معين والمحافظة عليه من أهم مسائل السياسة النقدية فى كل أمة وأبعدها أثراً فى حياتها الاقتصادية . ذلك أنه على مبلغ ما يقدر لها في ذلك من التوفيق أو الاخفاق يتوقف مصير التداول النقدى من الانتظام أو الاختلال ، ومستوى الأثمان

---

(١) زولوتاس ، في (L' Étalon - or) ، ص ١٥٤ — ١٦٠

وسعر الصرف من الاستقرار أو الاضطراب ، وحظ بعض النقود من التصدير أو الاستيراد ، واستهداف البلد للأزمات أو وقايته منها .
وقد كان الكتاب فى القرون الوسطى يشبهون النظام النقدى الردىء بالطاعون فى الأمة ، ويعتبرون النظام النقدى الجيد خيراً وبركة (١)

من أجل ذلك أطال الباحثون النظر فى مختلف النظم النقدية ، وأكثروا من الحوار بشأنها ، واشتد الجدال بينهم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وبخاصة بين أنصار نظام المعدن الفردى الذهبي وأنصار نظام المعدنين ، وذلك لأن نظام المعدن الفردى الفضى لم يعد متبعاً فى البلاد المتمدينة ، بينا أن نظام المعدنين الناقص كان منظوراً اليه على أنه حل مؤقت لمعالجة حالة خاصة . وقد أبلى كل من الفريقين بلاء حسنا فى الدفاع عن وجهة نظره ، ومع أن التطور النقدى قبل الحرب أدى الى انتصار نظام المعدن الفردى الذهبي ، فقد ظل نظام المعدنين يجد له أنصاراً أقوياء يأخذون بناصره ويفضلونه على نظام المعدن الفردى . وسنأتى فيما يلى على مختلف الحجج التى يدلى بها أنصار المذهبين :

(فأولا) *حجج أنصار نظام المعدن الفردى* : يذهب أنصار نظام المعدن الفردى الى القول بأن نظامهم أقرب الى طبيعة الأشياء ، ذلك أنه لما كانت النقود أداة لقياس القيم فان نوعا واحداً منها يكفى لأداء تلك المهمة . فكما أنه لا يوجد فى كل بلد إلا وحدة مفردة لقياس الأطوال والأوزان ، فكذلك يجب ألا يكون هناك كمقياس للقيم وحدتان : إحداها ذهبية والأخرى فضية . ومع ذلك فدار الضرب فى هذه الحالة تعمل على توحيد المقياس بتحديد نسبة قانونية بين المعدنين

---

(١) جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ١٥١

ولكن تحديد نسبة ثابتة لايتفق مع طبيعة المعدنين اللذين هما سلعتان كسائر السلع ، واذا كانت قيمتهما عرضة للتغير فى السوق التجارية . وعلى ذلك يجب إما أن تغير النسبة القانونية كلما تغيرت النسبة التجارية ، وحينئذ لا يكون ثمة فائدة من الأولى ، وإما أن يحتفظ بها فيصبح أحد المعدنين بالنسبة للآخر رديئاً ، وحينئذ يختفى الردىء من التداول بفعل قانون جريشام . فكأنه إذن مقضى على البلاد التى تتبع نظام المعدنين بألا يقوم التداول النقدى فيها إلا على أساس معدن واحد هو الأردأ [١] . وهم يستدلون على صحة ذلك بسير الحوادث النقدية منذ منتصف القرن التاسع عشر فى البلاد التى اتبعت نظام المعدنين ، وبالأخص فرنسا ، فقد كانت مهددة تارة باختفاء المسكوكات الفضية ، وتارة باختفاء المسكوكات الذهبية ، كما يتضح من سرد الوقائع الآتية :

ففى حوالى سنة ١٨٥٠ أخذت قيمة الذهب فى الهبوط على إثر اكتشاف مناجم جديدة للذهب فى أستراليا وكاليفورنيا ، فكان من أثر ذلك أن أصبح الكيلوجرام من الذهب يساوى فى سوق لوندرة ١٥ كيلو جراما . من الفضة تقريبا ، على حين أنه كان يساوى فى فرنسا بحسب النسبة القانونية للمعدنين ٥ر١٥ كيلو جراما . من الفضة ، وقد أفضى ذلك برجال الأعمال والصيارفة فى لوندرة الى التهافت على جمع الفضة فى فرنسا وترحيلها الى الهند ، نظراً للفائدة التى يجنونها من ذلك . وحسبك أن تعلم أنهم فى ذلك الحين كانوا اذا أرسلوا كيلوجراما من الذهب الى دار الضرب فى فرنسا دفعت اليهم مقابلها من المسكوكات الذهبية ٣١٠٠ فرنك (وهو ما يساويه الكيلوجرام من الذهب بحسب قانون سنة ١٨٠٣) [٢] ، فاذا استبدلوا بهذه مثلها مسكوكات فضية ثم

---

(١) جونار ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٥٥

(٢) راجع ما أوردناه عن هذا القانون آنفاً ، ص ١٤٦

صهروها فانهم يحصلون على ٣١٠٠ × ٥ = ٥٠٠ ر ١٥ جراما من الفضة (وذلك لأن الفرنك من الفضة يشتمل على ٥ جرامات بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) . وعلى هذا النحو كانوا يحصلون مقابل كل كيلو جرام من الذهب على ٥ ر ١٥ كيلو جراما من الفضة . وقد كان الاستمرار فى هذه العملية مؤديا إلى حرمان التداول النقدى فى فرنسا من جانب كبير من المسكوكات الفضية ، على حين أربت فيه القطع النابليونية الذهبية عن الحاجة . وكانت أغلب الفضة التى تخرج من فرنسا ترسل إلى الهند لتحويلها فى دور الضرب فى بماى ومدراس إلى روبيات هندية ، وقد قدر ما حول فيها وقتئذ بأكثر من مليارين من الفرنكات الفرنسية [١] . ولما رأت الحكومة الفرنسية أن البلاد مهددة باختفاء مسكوكاتها الفضية من جراء هذه الحال عمدت — بالاتفاق مع بعض الدول التى كانت مثلها تسير على نظام المعدنين — إلى إجراءات خاصة سنبحث فيها عند الكلام على اتفاقية الاتحاد اللاتينى

بيد أنه بعد سنة ١٨٧١ انعكس الموقف ، إذا أصبحت فرنسا والدول التى تسير مثلها على نظام المعدنين مهددة هذه المرة باختفاء المسكوكات الذهبية ، ذلك أنه منذ ذلك الحين أخذ الناتج السنوى من الفضة يتزايد سريعا ، فنشأ عن ذلك هبوط قيمة الفضة ، وزاد فى هبوطها ماقررته ألمانيا فى سنة ١٨٧٣ من اتباع نظام المعدن الفردى الذهبي ، وحذا حذوها دول أخرى ، مما أفضى بطلب الفضة للأغراض النقدية إلى النقصان العظيم . وكان من أثر تدهور قيمة الفضة أن أصبحت مسكوكاتها فى البلاد ذات نظام المعدنين رديئة بالنسبة للمسكوكات الذهبية ، فأخذت الثانية فى الاختفاء أمام الأولى ، وكان للمضاربة

---

(١) جيد ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤٦٠

فى ذلك شأن عظيم .

ولايضاح ما كان يحدث فى ذلك الحين نقول : إن كل كيلو جرام من الذهب كان يستخدم فى فرنسا في سك قطع ذهبية قيمتها ٣١٠٠ فرنك ، وذلك بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣ السالف الذكر ، فالصيرفى الذى كان يجمع فى فرنسا مسكوكات ذهبية مقدارها ٣١٠٠ فرنك ثم يصهرها ، كان يحصل من ذلك على كيلو جرام من الذهب ، فاذا صدره الى سوق لوندرة استطاع أن يستبدل به ما يقرب من ١٧ كيلو جراما من الفضة ، إذ كانت النسبة التجارية بين الذهب والفضة وقتئذ : ١ الى ١٧ تقريبا ، فاذا مانقل هذا القدر من الفضة الى فرنسا وقدمه الى دار الضرب لسكه نقودا فضية فانها تستخدم كل كيلو جرام فى سك ٢٠٠ فرنك من القطع الفضية ، وذلك بمقتضى أحكام القانون السالف الذكر ، وبذلك تكون جملة ماتدفعه إليه من القطع الفضية : ٢٠٠ × ١٧ = ٣٤٠٠ فرنك ، وحينئذ يكون ربح الصيرفى من هذه العملية : ٣٤٠٠ − ٣١٠٠ = ٣٠٠ فرنك . فاذا خصم منها نفقات النقل والتأمين وما إليها بقى له بعد ذلك ربح صاف كبير . وقد كان تكرار هذه العملية مؤديا الى نزوح النقود الذهبية من فرنسا وزيادة الفضية فيها عن الحاجة . ولما رأت الحكومة الفرنسية أن البلاد مهددة باختفاء المسكوكات الذهبية من جراء ذلك وقصر التداول الداخلى على المسكوكات الفضية عمدت ـ بالاتفاق مع الدول أعضاء الاتحاد اللاتينى ـ الى بعض اجراءات كان من شأنها أن قضت على نظام المعدنين الكامل ، كما سيتبين عند البحث فى اتفاقيه الاتحاد اللاتينى .

وقصارى القول أن سير الحوادث النقدية أثبت أن نظام المعدنين الكامل لايحقق تداول المسكوكات الذهبيه والفضية فى وقت واحد ،

بل أنه يؤدى أحيانا الى اختفاء الأولى ، وأحيانا الى اختفاء الثانية ، وذلك أخطر انتقاد يوجهه أنصار نظام المعدن الفردى الى نظام المعدنين (١) .

(وثانيا) حجج أنصار نظام المعدنين : يبدأ أنصار نظام المعدنين بتفنيد الفكرة القائلة بأن نظام المعدن الفردى أقرب الى طبيعة الأشياء إذ يقولون : إن الطبيعة لم توجد نقوداً وإنما أوجدت معادن ، وأما النقود فهى حادث تاريخى ، والتاريخ يؤيد نظام المعدنين فقد ظل هذا النظام متبعا من الوجهة التاريخية زمنا طويلا .

ثم يقولون : إنه من الخطأ المقارنة هنا بين مقياس القيمة والمقاييس الأخرى ، فمقاييس الأطوال والأوزان تمثل أجساما لها أبعاد وأثقال ثابتة ، على حين أن مقياس القيمة لا يمثل قيمة ثابتة ، كما أوردنا آنفا . وهذا راجع الى فكرة القيمة نفسها ، إذ أن النقود ليست لها قيمة فى ذاتها وإنما بالنسبة لغيرها ، وتقدير هذه النسبة خاضع لارادة الانسان ، ولذلك لم يكن فى استطاعة أى قانون أن يعين للنقود قيمة ثابتة ، وإنما يقتصر على تعيين وزن ثابت من معدن أو أكثر لتنسب اليه قيمة الأشياء الأخرى . والمتأمل فى نظام المعدنين يجد أنه لا يقوم فى الواقع على نوعين من النقود وإنما يقوم على نقود واحدة مصنوعة من معدنين ، وذلك لوجود نسبة قانونية بين المعدنين

---

(١) وهناك انتقاد آخر يذكره بعض الاقتصاديين ، وهو قولهم : ان نظام المعدنين يلحق دائما خسارة بالمدين ، على عكس نظام المعدن الفردى . ذلك أن الشخص الذى يقرض آخر مبلغا من النقود لأجل طويل فى نظام المعدن الفردى قد يخسر من جراء هبوط قيمة النقود ، ولكنه أيضاً قد يظفر بربح اذا زادت قيمتها ، فحظه من الربح والخسارة متعادل . ولكنه فى نظام المعدنين يستهدف للخسارة دون أن يستفيد من الربح ، نظراً لما للمدين من الخيار فى استخدام مسكوكات أحد المعدنين فى الوفاء ، الأمر الذى يحمله على استخدام مسكوكات المعدن الارداً — بلانشار ، فى (Cours) ، الجزء الثانى ، ص ٤٢٦

وليس مما يتنافى وطبيعة الأشياء أن يطلق فى وقت واحد اسم وحدة النقود على وزن معين من الذهب وعلى خمسة عشر ونصف أمثاله من الفضة إذا أمكن الاحتفاظ بين المعدنين بتلك النسبة القانونية(١) .

والمسألة كلها تدور حول معرفة ما إذا كان قانون جريشام يطبق حتما فى هذه الحالة ويؤدى إلى اختفاء أحد المعدنين وإفساد سير هذا النظام. إن هناك حقيقة لا مرية فيها وهى أن النسبة القانونية بين المعدنين ثابتة ، على حين أن النسبة التجارية بينهما متغيرة ، وهذا مايفسح المجال لفعل قانون جريشام ، كما رأيت آنفا . ولكن إذا كان فى الاستطاعة الحيلولة دون تغير النسبة التجارية فانه لا يبقى ثمة مجال لفعل قانون جريشام . وهنا يقال أنصار نظام المعدنين : إن فى وجود نظام المعدنين نفسه ما يحقق ذلك على أحسن وجه ، ذلك أنه لما كان استخدام المعدنين فى الأغراض النقدية هو السوق الرئيسية لها ، وكان عرضهما من الجهة الأخرى محدودا إلى درجة كبيرة ، فان على طلبهما للأغراض النقدية خاصة تتوقف قيمتهما . فاذا اتفقت كلمة الدول الكبرى جميعا على شراء المعدنين للأغراض النقدية على أساس نسبة قانونية ثابتة فان النسبة التجارية لا تلبث أن تتحدد تبعاً لتلك النسبة القانونية . ذلك أنه إذا فرض أن زاد المستخرج من الفضة زيادة أفضت بالنسبة التجارية بين المعدنين إلى أن تصير : ١ إلى ١٦ ، على حين كانت النسبة القانونية : ١ إلى ١٥½ ، فانه وقتئذ يكثر تقديم الفضة لدور الضرب فى حين يقل تقديم الذهب وقد يصهر جزء من مسكوكاته وبذلك تتناقص كية الفضة غير النقدية على حين تتزايد كمية الذهب

---

(١) جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ١٥٨

غير النقدى ، ومن ثم ترتفع قيمة الفضة غير النقدية وتهبط قيمة الذهب حتى تعود النسبة التجارية بينهما إلى ١ : ١٥½

بيد أنه لكي يتسنى للنسبة التجارية للمعدنين أن تتحدد تبعا لنسبتها القانونية يتعين أن تسير الدول الكبرى جميعا على نظام المعدنين حتى تكون دور الضرب مفتوحة على مصراعيها أمام المعدنين ليتخذ الزائد من أحدهما سبيله إليها ، كما أن ذلك من شأنه أن يجعل طلب كل من المعدنين للأغراض النقدية أهم طلب لهما . وهذه حال كانت أقرب مايكون الى التحقق فى أوائل القرن التاسع عشر ، حيث كان عدد عظيم من الدول الكبرى يسير على نظام المعدنين على أساس نسبة قانونية مقدارها في أغلبها ١ : ١٥½ ، ولذلك لم يقع تباين ذو بال بين النسبتين القانونية والتجارية ، واستطاع بفضل ذلك نظام المعدنين أن يؤدى وظيفته زهاء نصف قرن من الزمن

على أن أنصار نظام المعدنين لايقفون عند حد إثبات قدرة هذا النظام على الاحتفاظ بكيانه وانتظام سيره بل يشيدون أيضاً بذكر مزاياه الخاصة وأهمها الآتية(١) :

(١) أنه يجعل كمية النقود التى يجرى بها التداول وفيرة ، إذ تستخدم مسكوكات المعدنين معاً نقوداً رئيسية ، وبذلك تحتفظ الأثمان بمستوى مرتفع ، وهذا من شأنه أن يدعو الى زيادة النشاط الاقتصادى والرخاء العام . هذا على حين أنه فى نظام المعدن الفردى تكون كمية النقود أقل ، إذ لا تستخدم نقوداً رئيسية إلا مسكوكات معدن واحد ،

---

(١) ومن أشهر الاقتصاديين الذين تحدثوا بمزايا نظام المعدنين : Walker فى كتابه (Money, Trade and Industry) سنة ١٨٧٩ ص ١٦٦ وما بعدها .
ومن الاقتصاديين الذين دافعوا عن هذا النظام أيضاً فى ذلك الحين :
Courcelle - Seneuil, De Lavelaye, Léon Say, Prince Smith

وبذلك ترتفع قيمتها فيهبط تبعاً لذلك مستوى الأثمان . وأنت ترى من ثنايا ذلك أن أنصار نظام المعدنين هم من دعاة التضخم النقدى ، وغاية ما هنالك أن التضخم الناشىء عن اتباع نظامهم أقل خطراً من التضخم الناشىء عن اتباع نظام النقود الورقية الالزامية .

(٢) أن نظام المعدنين يجعل قيمة النقود أكثر ثباتاً ، وبذلك تكون الأثمان أقل عرضة للتقلبات الشديدة . وهذه الحقيقة ترجع الى سببين :

(١) أن تأثر قيمة الذهب والفضة بما يحدث من التغير فى كميتهما يكون بمقدار أقل فى نظام المعدنين عنه في نظام المعدن الفردى . وقد مثل بعض الاقتصاديين (١) لذلك بوعاءين « ا » و « ب » على شكل اسطوانى يشتمل كل منهما على مقدار من الماء ، فاذا لم يكن بينهما اتصال ، وأضيفت كمية من الماء فى الوعاء « ا » ارتفع مستوى الماء فيه بمقدار معين ، ولكن اذا وصل بينهما بأنبوبة وأضيفت نفس الكمية من الماء فى الوعاء « ا » ارتفع مستوى الماء فيه بمقدار أقل لأن جزءاً منه فى هذه الحالة يتسرب الى الوعاء « ب » حتى يصير مستوى الماء فى الوعاءين واحداً . وكذلك الحال إذا أنقص من الوعاء « ا » مقدار من الماء ، فان مستواه فيه يهبط بدرجة تقل اذا كان متصلا بالوعاء «ب» وتزيد اذا كان منفصلا عنه . فالماء الذى فى الوعاء « ا » يمثل ماق التداول من الذهب ، والذى فى الوعاء « ب » يمثل ما فيه من الفضة ، وتتصل كمية أحد المعدنين بكمية الآخر بواسطة دور الضرب فى البلاد التى تتبع نظام المعدنين . فاذا زاد الناتج السنوى من أحد المعدنين ـ كما حدث للذهب حوالى سنة

---

(١) جيفونز ، فى (Mécanisme de l'Echange) ، ص ١١٦

١٨٥٠ ـ فان هذه الزيادة تبتلعها البلاد التى تسير على نظام المعدنين بينما تصهر مقادير من مسكوكات المعدن الآخر وهو الفضة فى هذه الحالة وترسل الى الخارج كما بسطنا ذلك آنفا (١) ، وهو الأمر الذي يؤدى الى زيادة كمية الفضة فى الأسواق . ولذلك كان هبوط قيمة الذهب وارتفاع قيمة الفضة وقتئذ أقل مما يجب أن يكونا لو لم يوجد نظام المعدنين .

(ب) أنه فى نظام المعدنين قد تتغير قيمة كل من الذهب والفضة فى اتجاهين متضادين ، فقد ينقص انتاج أحد المعدنين على حين يزيد انتاج الآخر ، فينشأ عن ذلك نزعة الى ارتفاع قيمة النقود من جهة ، والى هبوطها من جهة أخرى ، فهاتان النزعتان المتناقضتان تبطل كل منهما الأخرى ، فتظل قيمة النقود أقرب الى الثبات (٢) .

موقف أنصار النظامين ازاء بعض الحوادث النقدية : وتلك المناقشة بين أنصار نظام المعدن الفردى وأنصار نظام المعدنين تظل قائمة بينهما بشأن تفسير بعض الحوادث النقدية الهامة : فنظام المعدنين ظل قائماً مدة من الزمن في بلاد كثيرة ، وقد اتبعته فرنسا زهاء ستين عاما (من عام ١٨٠٣ الى عام ١٨٦٥) ، بينا أنه منذ عام ١٨٦٥ أخذت تعدل عنه معظم البلاد التى اتبعته . فأنصار نظام المعدنين يفسرون

---

(١) راجع ص ١٥٦ ـ ١٥٧

(٢) ويلاحظ أن ذلك مجرد احتمال ، وقلما تؤيده الحوادث النقدية . ومع ذلك تظل هناك الحقيقة الآتية : وهى أنه حتى اذا كان تغير قيمة المعدنين فى اتجاه واحد بأن زاد كل منهما فان هذه الزيادة قد تكون فى أحدهما بدرجة أقل منها فى الآخر ، فهى قد تكون فى الذهب مثلا بنسبة ٢٠ ٪ وفى الفضة بنسبة ١٠ ٪ وحينئذ يكون مقدار الزيادة فى قيمة المعدنين أقل مما لو كانت فى قيمة الذهب بمفرده . وكذلك قد يكون انتاج الذهب أقل انتظاماً من انتاج الفضة ، فاذا استعمل وحده كنقود رئيسية كان ذلك أدعى الى أن تكون تقلبات قيمة النقود بدرجة أشد

الحادث الأول بأنه دليل على صلوح هذا النظام ومتانته ، على حين أن أنصار نظام المعدن الفردى يفسرونه بأنه دليل على عدم حدوث تقلبات شديدة فى انتاج المعدنين وأنه لو كان حدث ذلك لما ظل نظام المعدنين قائماً طوال هذه المدة . أما الحادث الثانى فيتخذه أنصار نظام المعدن الفردى دليلا على حدوث هذه التقلبات ، ولذلك لم يقو نظام المعدنين على البقاء . وأما أنصار نظام المعدنين فيذهبون الى أن عدول بلاد كثيرة عن نظام المعدنين هو الذى أثار هذه التقلبات ، إذ نشأ عن هذا العدول هبوط عظيم فى قيمة الفضة كان يمكن تلافيه لو ظلت هذه البلاد سائرة على نظام المعدنين

ويلقي كثير من أنصار نظام المعدنين مسئولية ماحدث من الاضطرابات النقدية خلال القرن التاسع عشر علي عاتق انجلترا ، فقد سارعت إلى اتباع نظام المعدن الفردى الذهبي لاعتقادها بأنه خير وسيلة للتفوق التجارى والمالى ، دون أن تعبأ بما ينجم عن ذلك من النتائج السيئة فى البلاد الأخرى . وإذ كان قد أتيح لها أن تظفر بهذا التفوق فقد حمل ذلك كثيراً من الباحثين على الظن بأن نظام المعدن الفردى هو العامل الأساسى فى بناء عظمة انجلترا الاقتصادية ، وكان ذلك مغريا لبلاد كثيرة على أن تحذو حذو انجلترا فى اتباع هذا النظام مما أدى الى تدهور قيمة الفضة واختلال نظام المعدنين فى الدول التى ظلت تسير عليه[1]

وعلى هذا يرد أنصار نظام المعدن الفردى بأن نظام المعدنين ، حتى فى الوقت الذى كانت تأخذ به بلاد كثيرة وذلك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن يسير سيراً

---

(١) جونار ، فى المرجع السابق ، ص ١٦٦

مرضيا . فقد أخذت قيمة الذهب في الارتفاع قليلا منذ سنة ١٨٢٠ حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين : ١ : ٨٢ ر ١٥ ولذلك أخذ الذهب فى الاختفاء من فرنسا والبلاد ذات نظام المعدنين ثم حدث عكس ذلك منذ سنة ١٨٥٠ حيث أخذت قيمة الفضة فى الارتفاع حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين : ١ : ١٥ر٣٠ ، ولذلك أخذت المسكوكات الفضية فى الاختفاء من الدول ذات نظام المعدنين ، إذ كانت تصهر وتصدر الى الخارج . لذلك يقول خصوم نظام المعدنين : إنه إذا كان هذا النظام قد استطاع أن يؤدى وظيفته خلال هذا الوقت فقد كان ذلك مقابل ثمن باهظ أدته البلاد التى سارت عليه ، وذلك بحرمانها تارة من مسكوكاتها الذهبية وتارة من مسكوكاتها الفضية .

ولقد يروق لأنصار نظام المعدنين أخيراً أن يشيروا الى ما كان لهذا النظام من فضل فى تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات نظام المعدن الفردى الذهبي كانجلترا ، والبلاد ذات نظام المعدن الفردى الفضى كالهند ، خلال مدة طويلة من القرن التاسع عشر . فقد كان فى مقدور انجلترا متى أرسلت بعض الذهب الى فرنسا أن تحصل على ماتحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها فى الهند ، وذلك على أساس النسبة القانونية الثابتة ١ : ١٥ ½ ، ومن الناحية الأخرى كان فى مقدور انجلترا متى استوفت بعض ديونها بالروبيات الهندية أن تحملها الى دار الضرب فى فرنسا فتسك نقوداً فرنسية وتحصل مقابلها على الذهب بالنسبة المتقدمة ، ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين انجلترا والهند محصورة فى حدود ثابتة [١] .

---

(١) راجع فى تفصيل هذا الموضوع كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٤١ — ١٤٣

ولكن خصوم نظام المدنين يردون على ذلك بقولهم : إن هذا الثبات فى سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة إنما كان على حساب البلاد ذات نظام المدنين ، وبخاصة منذ سنة ١٨٥٠ ، فقد كان فى استطاعة الانجليز أن يحصلوا على الفضة فى فرنسا على أساس النسبة ١ : ١٥ ½ على حين أنها كانت فى سوق لوندرة تساوى أكثر من ذلك . فبقدر ما كانت تلك العملية رابحة لانجلترا كانت خاسرة لفرنسا ، وكان من نتائجها أن فقدت فرنسا فى مدة وجيزة جانبا عظيما من مسكوكاتها الفضية .

الدعوة الى نظام المدنين الدولى أو العالمى (Bimétallisme international ou universel) : وبالرغم من الجهود الجبارة التى بذلها أنصار نظام المدنين فى الدفاع عنه واعلاء كلمته فانه لم يصادف نجاحاً ، وجعلت البلاد التى كانت تسير عليه تعدل عنه الواحدة تلو الأخرى . ولكن ذلك لم يكن ليفت فى عضد أنصاره بل لقد ازدادوا حمية ومضاء عزيمة ، وأخذوا يكثرون من عقد المؤتمرات ونشر المقالات وتصنيف المؤلفات ، وحرصوا على أن يلفتوا النظر الى أنه فى كل مرة تفتح دار الضرب أبوابها للمعدن الأبيض ترتفع قيمته [1] ، كما أنه فى كل مرة تغلق دار الضرب أبوابها دون المعدن الأبيض تهبط قيمته [2] . وفي ذلك مايشعر بأن قيمة المعدن الأبيض إنما تتوقف قبل كل شيء على طلبه للأغراض النقدية ، وأن تدهوره انما هو بسبب وقف

---

(١) كما حدث فى سنة ١٩٠٣ عند ما أخذت دار الضرب فى باريس تسك نقوداً فضية لحساب الهند الصينية الفرنسية فقد أدى ذلك الى ارتفاع ثمن الكيلو جرام من الفضة من ٨٠ الى ٩٣ فرنكا

(٢) ومن أمثلة ذلك ماحدث فى سنة ١٨٩٣ عند ما قررت حكومة الهند وقف ضرب الفضة ، فقد أدي ذلك الى تعديل النسبة التجارية من ١ : ٢٤ الى ١ : ٣٠ تقريبا

حرية ضرب الفضة فى بلاد كثيرة . وبجانب ذلك ذهبوا يلفتون النظر الى أنه منذ أن اتسعت حركة عدول الدول عن نظام المعدنين اشتدت حركة حماية التجارة ، وذلك بسبب هبوط الأثمان الناشىء عن اتباع نظام المعدن الفردى ، وهو الأمر الذى حمل المنتجين على الالحاح فى طلب الحماية ومكن لهم من الحصول عليها فى حالات كثيرة .

ولما وجد أنصار نظام المعدنين أن دعوتهم لا تلقى آذاناً صاغية فى بلادهم ، لاسيما وقد تبين بصفة قاطعة أن اتباع نظام المعدنين فى بعض البلاد دون الأخرى يؤدى إلى تسرب مسكوكات أحد المعدنين وهو الأجود من الأولى إلى الثانية ، لذلك أخذوا يدعون الى عقد اتفاق بين الدول الكبرى لاتباع نظام المعدنين على أساس دولى . وبمقتضى ذلك تتعهد هذه الدول بأن تقرر حرية الضرب للذهب والفضة معا على أساس نسبة قانونية تكون واحدة فيها جميعا (١) . وحجتهم فى ذلك أنه إذا كان نظام المعدنين كنظام أهلى لم ينجح فى جعل النسبة التجارية للمعدنين مطابقة لنسبتها القانونية فان نظام المعدنين كنظام دولى سوف ينجح فى ذلك حتما ، وذلك نظراً لما ينجم عن ذلك من زيادة طلب الفضة للأغراض النقدية ، وهو ما يفضى بقيمتها إلى الارتفاع الأكيد . ثم إنه بفضل ذلك لا يعود هناك محل لتسرب مسكوكات أحد المعدنين استفادة من ارتفاع قيمتها فى بعض البلاد عنها فى الأخرى ، مادام أنها سوف تقبل فيها جميعا بقيمة واحدة .

---

(١) ولم تكن تلك الفكرة فى الحق جديدة فقد أشار اليها بعض كتاب التجاريين فى القرن السادس عشر مثل بودان (Bodin) ، وطرحت على بساط البحث فى بعض المؤتمرات النقدية ، ودخلت الولايات المتحدة فى مفاوضات بشأنها بعد سنة ١٨٩٢ وأعادت الكرة مرات أخرى ـ جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ١٩١

ولكن كثيراً من الاقتصاديين [1] يلاحظ على ذلك أنه لايزال هناك أمام المعدن الذى ترتفع قيمته بابان يتسرب إليهما وهما : الاكتناز ، والاستعمال فى الصناعات . وفوق ذلك فان ارتفاع قيمة أحد المعدنين (ارتفاع قيمته التجارية عن قيمته القانونية) يؤدى الى نقص المستخرج منه ومن ثم يدعو الى ندرته فى التداول ، ذلك أنه إذا كان المعدن الذى ارتفعت قيمته هو الذهب مثلا فان ذلك يدعو الى الاكثار من تقديم المعدن الآخر وهو الفضة الى دور الضرب وصهر السكوكات الذهبية ، فيكون الاكثار من سك الفضة سببا فى نقص كمية الفضة غير النقدية على حين يكون صهر المسكوكات الذهبية سببا فى زيادة كمية الذهب غير النقدى ، ومن ثم يزول ارتفاع قيمة الذهب غير النقدى بالنسبة للفضة غير النقدية . غير أن الاكثار من سك الفضة يؤدى الى زيادة كمية النقود فى التداول ، فيكون ذلك سبباً فى ارتفاع الأثمان ، فتزيد تبعاً لذلك نفقات استغلال المناجم الأمر الذى يدعو الى الانصراف عن استغلال بعض مناجم الذهب ، وهى التى تستغل فى أسوأ الظروف وتأتى بناتج أقل من سواها . لذلك كان أشد مايخشى من اتباع نظام المعدنين الدولى أن يؤدى فى النهاية الى نظام معدن فضى دولى

ومع ذلك فقد يكون هذا الخوف مبالغا فيه ، لأنه كى تحدث النتيجة السالفة الذكر يتعين أن تزيد المسكوكات الفضية بدرجة عظيمة تؤدى الى ارتفاع شديد فى الأثمان ، مع أننا قد لاحظنا أنه اذا كانت المسكوكات الفضية ستتزايد فان المسكوكات الذهبية ستتناقص ، وفى

---

(١) انظر من قبيل ذلك : (Houques - Fourcade) فى كتابه (La Circulation) سنة ١٩٢٣ ، ولروابوليو ، فى كتابه (Traité d'Economie Politique) ، الجزء الثالث

ذلك ما يحول دون ارتفاع الأثمان أو على الأقل يخفف من مقداره ، وبذلك لا تتأثر كثيراً حركة استغلال مناجم الذهب . وفى الحق أنه من أصعب الأشياء التكهن بما يحدث اذا اتبع نظام المعدنين الدولى ، ثم حدث بعد ذلك أن فقد التوازن فى انتاج المعدنين ، وليس ببعيد في هـذه الحالة أن تعمد الدول الى تغيير النسبة القانونية بما يجعلها متمشية مع حالة انتاج المعدنين الجديدة .

ومهما يكن من الأمر فان النقاش بين أنصار نظام المعدن الفردى وأنصار نظام المعدنين قد هدأت حدته فى الوقت الحاضر ، اللهم إلا فى الولايات المتحدة حيث لاتزال الفضة تجد لها أنصاراً كثيرين أقوياء يعلقون آمالا كباراً على اتباع نظام المعدنين كوسيلة لرفع قيمة الفضة ، وتحول الاهتمام الآن الى النقاش بين أنصار نظام النقد الذهبي وأنصار نظام النقد الورقى . وفى هذا المعنى يقول بعض الاقتصاديين : « إن المسألة النقدية فى القرن التاسع عشر كانت : أذهبا أم فضة ؟ ولكنها فى القرن العشرين صارت : أذهبا أم ورقا ؟ »[١]

---

(١) جونار ، فى المرجع السابق ، ص ١٩٤

الباب الرابع

السياسات النقدية المختلفة فى العالم منذ القرن التاسع عشر

أصل النظم النقدية الحديثة : يتبين للناظر فى حالة التداول النقدى فى العهد القديم أن المعدنين النفيسين : الذهب والفضة كانا يتداولان جنبا الى جنب على أساس نسبة غير ثابتة ، ولكنها لم تكن كثيرة التقلبات وذلك لأسباب : منها انعدام حرية الضرب ، إذ كان ضرب النقود وقتئذ حقا من حقوق السلطان ، فلم يكن للأفراد حق تحويل سبائكهم الى مسكوكات ، وفضلا عن ذلك فقد كانت حالة انتاج المعدنين فى ثبات نسبي . وبجانب ذلك يتبين للباحث حقيقة أخرى : وهى أن الحياة الاقتصادية كانت كلما تقدمت ونشط تداول الثروات واشتدت الحاجة الى النقود عمد القوم الى اتخاذ النقود من معادن أرقى وأغلى . فروما فى بداية عهدها لم تكن تستخدم من النقود سوى النحاسية والبرونزية ، ولكنها حين تقدمت وزادت ثروتها أخذت تسك النقود من الفضة ، وكان ذلك حوالى سنة ٢٦٨ قبل التاريخ المسيحى [١] ثم ما لبثت بعد ذلك بقليل أن سكت نقوداً من الذهب أيضا . ولما اكتشفت حوالى سنة ١٥٠ قبل الميلاد مناجم عامرة بالذهب فى بعض الولايات التابعة للامبراطورية ، أدى ذلك الى تعديل النسبة التجارية بين الذهب والفضة تعديلا كبيراً ، فقد هبطت من ١ : ١٧ الى ١ : ٩ تقريبا ، على حين كانت النسبة القانونية كما حددها يوليوس قيصر

---

(١) واليد ، في (La Monnaie) ص ٦٣

١ : ١٢ ، ولذلك صار الحكام يفضلون سك النقود من الذهب . فكثرت المسكوكات الذهبية فى التداول ، وساعد على ذلك نماء التجارة واتساع نطاق الامبراطورية ، وسهولة نقل الذهب بين أجزائها المختلفة . ومن ثم أصبح للذهب المرتبة الأولى فى التداول ، على حين نزلت الفضة الى المرتبة الثانية ، وظلت الحال كذلك حتى سقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية عام ١٤٥٣ .

ثم جاءت القرون الوسطى فعادت الى الفضة مكانتها ، وظلت هى العملة الرئيسية حتى آخر القرن السابع عشر فى انجلترا ، وآخر القرن الثامن عشر في فرنسا ، وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى ألمانيا وكثير من البلاد الأخرى . بيد أن نظام الفضة بالشكل الذى ساد به حينئذ لم يكن نظام المعدن الفردى الفضى بالمعنى الصحيح ، وإنما كان أقرب ما يكون الى نظام معدن فردى مركب (١) إذ كان يقوم فى التداول بجانب النقود الفضية القانونية نقود ذهبية ، ولكن دون أن يربطها بالنقود الفضية نسبة قانونية . وبجانب هذه وتلك كانت توجد فى حالات كثيرة نقود تعدادية (Monnaie de compte) ذات وزن وعيار ثابتين من الفضة ومن الذهب أحياناً ، وكانت تستخدم فى المعاملات الدولية ، وأحيانا فى الداخلية أيضاً ، وذلك تفاديا للنتائج السيئة التى كانت تنجم عن تغيير وزن النقود القانونية وعيارها وهو الأمر الذى كان شائعاً فى ذلك الحين كما بينا آنفا (٢) .

وبينما ظلت الفضة هى النقود الرئيسية أخذ الذهب يذيع استعماله تدريجيا ، وقد كانت تحدد أحيانا نسبة قانونية بين المعدنين ، ولكن دون

---

(١) راجع فى ذلك ص ١٤٤

(٢) راجع فى ذلك ص ٩

أن يجعل كلاهما نقوداً قانونية . وقد كانت انجلترا أول دولة قررت حرية ضرب المعدنين على أساس نسبة قانونية معينة وذلك منذ سنة ١٦٥٥ ، ولكنها مع ذلك ظلت تعتبر النقود الفضية هى النقود القانونية . وقد تبين بعد قليل أن القيمة التجارية للنقود الفضية أعلى من قيمتها النقدية ، ولذلك أخذ الأفراد يصهرون القطع الفضية ويصدرونها إلى الخارج ، وأصبح التداول الداخلى مركبا بالنسبة للمبادلات الكبيرة من المسكوكات الذهبية وقيمتها النقدية أعلى من قيمتها التجارية (بالنسبة للفضة) ، وبالنسبة للمبادلات الصغيرة من مسكوكات فضية شديدة التحات ، وذلك إما لكثرة استعمالها وإما لاختلاس جزء منها مما جعل قيمتها النقدية معادلة لقيمتها التجارية . وإذ لم يعد الأفراد يحملون الفضة إلى دار الضرب لسكها نقوداً فقد أصبحت المسكوكات الفضية قليلة فى التداول ، وزاد تحات القديم المتداول منها ، وأصبحت وظيفتها أشبه ما يكون بوظيفة النقود المساعدة فى المجتمعات الحديثة . وقد كان ذلك مما حدا ببعض مؤرخى النقود أن يقرر بأن انجلترا أصبحت بلداً ذا نظام معدن فردى ذهبي خلال الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر ، وقبل أن تولد نظرية المعدن الفردى الذهبي .

وأخيراً جاء قانون سنة ١٨١٦ فسجل الأمر الواقع إذ نص على أن وحدة النقود فى انجلترا هى الجنيه الانجليزى ووزنه ٩٩ر٧ جراما ، وعياره ١١/١٢ ، وقوته فى إبراء الديون غير محدودة . أما الفضة فلا يجبر أحد على قبولها إذا تجاوز مقدارها ٤٠ شلنا ، والبرونز إذا تجاوز مقداره شلنا واحداً . أما حرية الضرب فقد تقرر أن تكون للذهب وحده دون الفضة . وعلى هذا النحو أصبحت المسكوكات الذهبية وحدها نقوداً رئيسية

والمسكوكات الفضية مجرد نقود مساعدة(١) .

أما فرنسا فقد كانت عند قيام الثورة الفرنسية تسير على نظام القيمة ، ولو انه كان يقوم فى التداول بجانب المسكوكات الفضية مسكوكات ذهبية ، وكانت هناك نسبة قانونية بينهما تحددت منذ سنة ١٧٨٥ ولكن حرية الضرب لم تكن متوافره فى الذهب . ثم جاء مشرع الثورة الفرنسية فسلك طريقا ينطبق على منطق الأشياء تماما ، إذ قرر حرية الضرب للمعدنين ولكنه لم يذكر عدد الوحدات النقدية التى تساويها كل قطعة مسكوكة إلا على القطع الفضية وحدها ، أما القطع الذهبية فقد اكتفى بذكر وزنها وعيارها دون أن يعين قيمتها القانونية (٢) . وفي ذلك ما يدل على شدة حرص المشرع وقتئذ على احترام الحقيقة وطبيعة الأشياء ، إذ أن قيمة الذهب بالنسبة للفضة لايمكن أن تكون ثابتة ، وليس فى مقدور القانون أن يجعلها كذلك . ولكن الجمهور لم يدرك كنه تلك الأمانة العلمية ، إذ كان متعوداً استعمال نقود من معادن مختلفة ، ولكن ذات قيمة محددة تحديداً قانونيا ، أى منقوشاً على وجه كل منها ما تساويه من الوحدات النقدية . وقد كان اصراره على المطالبة بذلك داعياً إلى إصدار القانون النقدى المشهور فى ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ — وهو الذى

---

(١) وقدكان صدور هذا القانون بناء على اقتراحات لورد ليفربول مدير دار الضرب فى ذلك الحين — انظر فى تفصيل ذلك : Hawtrey, Currency and Credit ، ص ٣٤٦ وما بعدها

(٢) وقد ورد فى المادة ٥ من القانون الخاص بذلك (قانون ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٤) ما يأتى : ان القيمة القانونية للقطعة الذهبية لاتحدد ، فهى تتغير كما تتغير أسعار الذهب فى التجارة ، وللأفراد أن يتعاملوا بالقطع الذهبية بالسعر الذي يقدرونه بينهم

أوردنا عناصره الأساسية عند الكلام على نظام المعدنين [١] . ومنذ ذلك الحين أصبحت فرنسا تسير على نظام المعدنين الكامل ، وحذا حذوها دول كثيرة فى أوربا وأمريكا . وكذلك فعلت مصر فى عهد محمد على باشا ، وقد فصلنا ذلك فى كتابنا « الاقتصاد السياسى » كما أتينا فيه على الأدوار المختلفة التى مر بها تاريخ النقود فى مصر قبل ذلك [٢] .

أدوار التطور النقدى منذ القرن التاسع عشر [٣] : إن المتأمل فى السياسات النقدية التى اتبعتها الدول المختلفة منذ القرن التاسع عشر إلى إعلان الحرب الكبرى يستطيع أن يجملها فيما يأتى : فى بداية هذا القرن كانت أغلب الدول الأوربية تسير على نظام المعدنين ، أو هى على وشك اتباعه ، ولم يكن هناك من الدول الكبرى سوى انجلترا فانها هى التى اتبعت منذ البداية نظام المعدن الفردى الذهبى . وأما خارج أوربا فقد كان نظام المعدن الفردى الفضى هو الأكثر ذيوعا . وقد استطاع نظام المعدنين أن يؤدى وظيفته فى أوربا دون أن تضطر الدول التى اتبعته إلى تعديل النسبة القانونية بين الذهب والفضة كما كان يظن أولا . ومن حسن الحظ أن النسبة التجارية بين المعدنين ظلت زمنا لا تبتعد كثيراً عن النسبة القانونية ، ولذلك استطاعت أغلب الدول التى اتبعت نظام المعدنين أن تحتفظ به كاملا ، ولو أنه كان يحدث أحياناً أن

---

(١) راجع ص ١٤٦

(٢) ويلاحظ أننا فى هذا الباب سوف لا نبحث فى موضوع السياسة النقدية فى مصر فى القرن التاسع عشر ، اذ سبق لنا معالجة ذلك فى كتابنا « الاقتصاد السياسى » الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٥٤٩ — ٥٥٥

(٣) نوجارو ، فى (Modern Monetary Systems) ، ص ١٢ وما بعدها وواليد فى (Leçons sur la Monnaie) ص ٧١—٩١ ، وجونار فى (Economie Monétaire) ، ص ١٦٣ — ١٩٥ ، وارنونيه فى (La Monnaie) ، ص ١٧—٦٩

تتسرب إلى الخارج بعض المسكوكات الفضية وأحيانا بعض المسكوكات الذهبية .

بيد أنه منذ سنة ١٨٧٣ أخذت قيمة الفضة تنحدر سريعا في طريق التدهور ، وأصبح التباين عظيما بين قيمتها التجارية وقيمتها القانونية (بالنسبة للذهب) ، وغدت البلاد ذات نظام المعدنين مهددة باختفاء مسكوكاتها الذهبية ، وتعددت المحاولات والاقتراحات لمعالجة هذه الحالة ، وانكشفت الحركة أخيراً عن اضمحلال نظام المعدنين ، فقد فقد إحدى صفاته الأساسية فى البلاد التى تمسكت به ، وظهر ما سموه بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص ، على حين عدلت دول كثيرة عن نظام المعدنين جملة وأحلت محله نظام المعدن الفردى الذهبي .

• واستنادا على ذلك نستطيع أن نقدم تاريخ التطور النقدى منذ القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب العظمى إلى ثلاثة عهود : (١) عهد نظام المعدنين (٢) عهد تدهور الفضة (٣) انتصار نظام المعدن الفردى الذهبي .

الفصل الأول

عهد نظام المعدنين

سير نظام المعدنين فى القرن التاسع عشر : صادف نظام المعدنين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حظا كبيراً من النجاح ، فقد كان أكثر النظم النقدية انتشاراً ، على الأقل فى أوربا ، ولم يكن ثمة عقبات خطيرة تعترض سبيله ، ولذلك استطاع أن يؤدى وظيفته فى غير ما تقلقل أو اضطراب . وكان الفضل فى ذلك راجعا بالأخص إلى عدم حدوث تفاوت كبير بين النسبتين القانونيـة والتجارية للمعدنين النفيسين . نعم إنه بعد سنة ١٨٢٠ حدث شىء من الهبوط فى قيمة الفضة التجارية بالنسبة للذهب ولذلك فقدت البلاد ذات نظام المعدنين جانبا من مسكوكاتها الذهبية ، غير أن ذلك ظل محصوراً فى دائرة ضيقة

بيد أنه ابتداء من سنة ١٨٥٠ أخذت قيمة الذهب التجارية فى الهبوط ، وقد كان ذلك ناشئا عن زيادة الناتج السنوى من الذهب على إثر استغلال مناجم استراليا وكاليفورنيا من جهة ، وعن زيادة طلب السوق الانجليزية للفضة لاستخدامها في معاملاتها مع أسواق الشرق الأقصى من جهة أخرى . فكان من جراء ذلك أن أخذت مسكوكات المعدن الذى ارتفعت قيمته التجارية بالنسبة لقيمته القانونية — وهو الفضة فى هذه الحالة — تقل تدريجيا فى البلاد التى تتبع نظام المعدنين ، بفعل قانون جريشام ، إذ كان المضاربون يصهرونها ويصدرونها الى الخارج ليستبدلوا بها الذهب ، نظراً لما يربحونه من هذه العملية . وبذلك اصبحت البلاد ذات نظام المعدنين مهددة

اختفاء مسكوكاتها الفضية وهو الأمر الذى يعرقل معاملتها الداخلية ، ولم تحل سنة ١٨٦٤ حتى بلغت النسبة التجارية بين المعدنين ١ : ١٥ على حين كانت نسبة دار الضرب فى فرنسا وبعض البلاد الأخرى ١ : ١٥ ½ ، وبذلك اشتدت حركة صهر المسكوكات الفضية وتصديرها إلى الخارج ، إذ كان فى وسع المضارب إذا ما حصل فى فرنسا على ١٥ كيلو جراما من الفضة قيمتها القانونية ٣٠٠٠ فرنك (ذلك أن كل كيلو جرام من الفضة كان يستخدم فى سك ٢٠٠ فرنك بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) ثم أرسلها إلى لوندرة ، أن يستبدل بها هناك كيلو جراما من الذهب ، فاذا نقل هذا الكيلو جرام إلى فرنسا وقدمه إلى دار الضرب دفعت إليه من المسكوكات الذهبية ما مقداره ٣١٠٠ فرنك (ذلك أن كل كيلو جرام من الذهب كان يستخدم فى سك ١٥٥ قطعة ذهبية من ذات العشرين فرنكا بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) ، وبذلك يكون ربحه عن كل كيلو جرام من الذهب ١٠٠ فرنك ، إذا خصم منه نفقات النقل والتأمين وفائدة المبلغ أثناء العملية تبقى له ربح صاف كبير يغرى على الاستمرار فى هذه العملية . ومما ساعد على اشتداد حركة صهر المسكوكات الفضية وتصديرها تهافت الانجليز الذين كان عليهم أن يؤدوا دفعات فى الهند على الحصول على الفضة فى فرنسا ، إذ كانوا مقابل كل كيلو جرام من الذهب يحصلون فى باريس على ١٥ ½ كيلو جراما من الفضة ، على حين أنهم فى لوندرة لم يكونوا يحصلون إلا على ١٥ كيلو جراما

فللقضاء على هذه المضاربة التى كان من شأن استمرارها أن يؤدى إلى اختفاء النقود الفضية كان يتعين إما إنقاص كمية الفضة التى تشتمل عليها المسكوكات الفضية ، وإما زيادة كمية الذهب الذى

تشتمل عليه المسكوكات الذهبية . غير أنه لما كانت الطريقة الأولى أقل نفقة فقد وقع عليها الاختيار ، فأخذت بها سويسرا وإيطاليا فى سنتى ١٨٦٠ و ١٨٦٢ ، إذ أنقصتا عيار القطع الفضية الأقل من خمسة فرنكات من ٩٠٠/١٠٠٠ إلى ٨٠٠/١٠٠٠ فى الأولى و ٨٣٥/١٠٠٠ فى الثانية ، وكذلك فعلت فرنسا فى سنة ١٨٦٤ إذ أنقصت عيار القطع الفضية ذات الخمسين والعشرين سنتيما من ٩٠٠/١٠٠٠ إلى ٨٣٥/١٠٠٠ . وكذلك أرادت أن تفعل بلجيكا ، ولكنها لاحظت أن الدول التى تقدمتها لم تسلك فى الاصلاح سبيلا واحداً وأن المضاربة ظلت تستفيد من وجود الاختلاف بينها ، ولذلك رأت أن تدعو إلى عقد مؤتمر دولى يجمع بين هذه الدول الأربع لتتخذ لها فى الاصلاح خطة واحدة ، لاسيما وأن نقود بعضها كان يجرى به التداول فى أراضى الأخرى

اتفاقية الاتحاد اللاتينى (L'Union Latine) : وقد عقد المؤتمر السالف الذكر فى باريس ، وأسفر عن عقد اتفاقية ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٥ التى أطلق عليها اسم « الاتحاد اللاتينى » بين فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا ، ثم انضمت اليها اليونان فى سنة ١٨٦٨ كما سعت أسبانيا إلى الانضمام إليها ولكن على غير جدوى . وقد أدت هذه الاتفاقية إلى إيجاد نظام نقدى متماثل بين الدول المتعاقدة وذلك عن طريق : (١) جعل المسكوكات فيها متماثلة (٢) قبول مسكوكات كل دولة فى أراضى الدول الأخرى (٣) إنقاص عيار بعض القطع الفضية فيها بنسبة واحدة . وهذا ما نبينه تفصيلا فيما يأتى .

(١) قضت هذه الاتفاقية بأن يكون سك القطع الذهبية والفضية فى هذه الدول جميعا وفقا لقواعد واحدة ، هى التى قررها قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ الخاص بالنظام النقدى الفرنسى ، ولا يكون ثمة

اختلاف بينها إلا فى أسماء الوحدات النقدية (فرنك ، ليرة ، درخمة) وفى النقوش المرسومة عليها .

(٢) قضت هذه الاتفاقية بالتزام الخزائن العامة فى كل دولة من الدول المتعاقدة بقبول مسكوكات الدول الأخرى . أما الأفراد فلم يكونوا ملزمين قانونا فى فرنسا بقبول المسكوكات البلجيكية أو الايطالية أو اليونانية ، على حين كان للمسكوكات الفرنسية فى وقت ما سعر قانونى فى ايطاليا وسويسرا . ومع هذا فالأفراد فى هذه الدول جميعا لم يكونوا يرفضون قبول مسكوكات أعضاء الاتحاد ، لعلمهم بأنهم يستطيعون فى أى وقت حملها الى الخزائن العامة واستبدال نقودهم الأهلية بها ، ولذلك كانت مسكوكات كل دولة يجرى بها التداول فعلا فى أراضى الأخرى ، ولم يقف تداول مسكوكات بعضها إلا بسبب ما أصاب نظامها النقدى من الاضطراب بعد ذلك . فمن هذا أن ايطاليا ـ وقد طردت النقود الورقية فيها المسكوكات الذهبية والفضية جميعا ـ عمدت مرتين : إحداهما فى سنة ١٨٧٣ ، والأخرى فى سنة ١٨٨٣ الى ترحيل مالها من المسكوكات الفضية فى أراضى الدول الأخرى وذلك عن طريق شرائها ، كما عمدت بعد ذلك الى الاتفاق على ابعاد نقودها المساعدة من التداول في فرنسا وبلجيكا وسويسرا .

(٣) قضت هذه الاتفاقية بانقاص عيار القطع الفضية ذات القيمة الأقل من خمسة فرنكات من ٩٠٠/١٠٠٠ الى ٨٣٥/١٠٠٠ ، وبذلك لم تعد للمضاربين مصلحة فى تصديرها الى الخارج ، إذ أصبحت قيمتها المعدنية أقل من قيمتها القانونية [1] . وإذ كان جزء من قيمتها أصبح وهميا

---

(١) ذلك أن انقاص العيار بهذا المقدار أفقد هذه القطع ٧ ./. تقريبا من قيمة المعدن الخالص الذى تشتمل عليه . واذ كانت قيمتها المعدنية في الأصل أعلى من قيمتها القانونية بمقدار ٣ ./. فقد أصبحت قيمتها المعدنية أقل من قيمتها القانونية بمقدار ٤ ./. تقريبا

فقـد تقرر : (ا) أن تلغى حرية الضرب بالنسبة لهـذه القطع (ب) ألا تسك الحـكومات المتعاقدة منها إلا مقدارا معلوما ، وقد جعل هذا المقدار فى أول الأمر ٦ فرنكات لـكل واحد من السكان ولـكن جاءت اتفاقيات بعد ذلك قضت بزيادته حتى أبلغته اتفاقية ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ الى ١٦ فرنكا (حـ) ألا يلزم الأفراد بقبولها اذا تجاوز مقدارها مبلغا معلوما هو خمسون فرنكا .

أما القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات فلم تغير هذه الاتفاقية من أمرها شيئا ، فقد ظل عيارها ٩٠٠/١٠٠٠ كما ظلت نقوداً رئيسية تتوافر فيها حرية الضرب ، ولها قوة فى الوفاء غير محدودة . وقد كان ذلك بناء على طلب فرنسا التى كانت تحرص على الاحتفاظ بنظام المعدنين . ولو كان أنقص عيار القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات مثل أخواتها لأصبحت مثلها مجرد نقود مساعدة ، ولأفضى ذلك الى العدول عن نظام المعدنين الـكامل واتباع نظام المعدن الفردى الذهبي ؛ ولم تكن تلك الدول متأهبة لذلك . نعم إن عدم انقاص عيار القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات يجعلها طعمة سائغة للمضاربين الذين يصهرونها ويصدرونها الى الخارج ، غير أن اختفاء هذه القطع كان أقل ضرراً من اختفاء القطع الفضية الصغيرة ، إذ يمكن لهذه أن تحل محل القطع ذات خمسة الفرنكات فى المبادلات الزهيدة ، وكذلك يمكن أن تحل محلها القطع الذهبية ذات خمسة الفرنكات .

وقـد كان أجل اتفاقية الاتحاد اللاتينى ١٥ سنة تنقضى فى عـام ١٨٨٥ ، وتتجدد باتفاق ضمنى بين المتعاقدين للمدة نفسها . ويلاحظ بشأن هذه الاتفاقية عموما أنها اذا كانت قد عدلت من مركز القطع الأقل من خمسة الفرنكات إلا أنها احتفظت بمبدأ المعدنين فيما يختص

بالقطع ذات خمسة الفرنكات ، فقد ظلت لها قوة فى ابراء الديون غير محدودة ، كما ظلت حرية الضرب متوافرة فيها ، وتربطها بالقطع الذهبية نسبة قانونية .

الفصل الثانى

عهد تدهور الفضة

أسباب تدهور الفضة ومداه : ما كاد يحل عام ١٨٧١ حتى ظهرت فى الأفق أمارات تدهور الفضة وانهيار عرشها النقدى ، فقد أخذ الناتج السنوى من المعدن الأبيض ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، يتزايد بقوة وسرعة ، على حين عمدت دول مختلفة وفى مقدمتها ألمانيا الى العدول عن نظام المعدن الفردى الفضى أو نظام المعدنين ، مستبدلة به نظام المعدن الفردى الذهبي أو نظام المعدنين الأعرج مما أفضى الى إلغاء حرية الضرب بالنسبة للفضة ، وهكذا تضافر تناقص الطلب وتزايد العرض على النيل من قيمة الفضة ، فأخذت تنحدر فى طريق التدهور . وكلما توالت السنون اشتد تدهورها ، وأصبحت النسبة بينها وبين الذهب كما هو مبين فى الجدول الآتى[1] :

---

(١) ارنونيه ، في (La Monnaie) ، ص ٣٨

سعر سبائك الفضة فى لوندرة

السنة	متوسط السعر السنوى بالبنسات	النسبة بين الفضة والذهب
١٨٧١	٦٠ ٩/١٦	١٥٫٥٧
١٨٧٥	٥٦ ٧/٨	١٦٫٥٨
١٨٨٠	٥٢ ١/٤	١٨٫٠٥
١٨٨٥	٤٨ ٥/٨	١٩٫٤٠
١٨٩٠	٤٧ ١١/١٦	١٩٫٧٨
١٨٩٥	٢٩ ٧/٨	٣١٫٥٧
١٩٠٠	٢٨ ١/٤	٣٣٫٣٩
١٩٠٥	٢٧ ١٣/١٦	٣٣٫٩١
١٩١٠	٢٤ ٥/٨	٣٨٫٢٩
١٩١٥	٢٣ ٥/٨	٣٩٫٩١

موقف الدول أعضاء الاتحاد اللاتينى ازاء تدهور الفضة :

وإزاء تدهور الفضة انعكس الموقف تماما في الدول أعضاء الاتحاد اللاتينى ، فبعد أن كانت مهددة باختفاء مسكوكاتها الفضية أصبحت هذه المرة مهددة باختفاء مسكوكاتها الذهبية ، إذ أخذت تطردها المسكوكات الفضية الرديئة ، وصار من الواجب اتخاذ بعض الوسائل لدرء هذا الخطر . وقد كان من المستطاع تحقيقا لذلك أن ينقص من عيار القطع الذهبية كما أنقص من عيار القطع الفضية من قبل ، ولكن وجد من الأنسب اتباع طريق آخر ، فقد كان اختفاء المسكوكات الذهبية آتيا من عمل المضاربين الذين كانوا يجمعونها ويصهرونها ثم يرسلونها إلى الخارج ليستبدلوا بها هناك ما يساويه وزنها من الفضة ثم يقدمون السبائك الفضية إلى دار الضرب لسكها نقوداً من ذات خمسة الفرنكات ، وهى التى ظلت حرية الضرب متوافرة فيها

ولزيادة الايضاح نقول : إن المضارب الذى كان يجمع فى فرنسا فى

سنة ١٨٧٥ مسكوكات ذهبية مقدارها ٣١٠٠ فرنك — وهى تشتمل على كيلو جرام من الذهب — ثم يصدرها إلى لوندرة يحصل مقابلها على ٥٨ ر ١٦ كيلو جراما من الفضة ، فاذا نقل هذا المقـدار من الفضة إلى فرنسا وقدمه إلى دار الضرب استخدمت كل كيلو جرام منه فى سك ٢٠ قطعة من ذات خمسة الفرنـكات ، وذلك بمقتضى أحكام قانون سنة ١٨٠٣ . وعلى ذلك يكون مقدار مايحصل عليه عن كل كيلو جرام : ٢٠ × ٥ = ٢٠٠ فرنك ، ويكون جملة ما يحصل عليه : ٥٨ر١٦ × ٢٠٠ = ٣٣١٦ فرنك ، وعلى هذا النحو يكون ربحه الـكلى من العملية : ٣٣١٦ — ٣١٠٠ = ٢١٦ فرنك ، إذا خصم منها نفقات النقل والتأمين وسواها تبقى له ربح صاف كـبير يغرى على الاستمرار فى هذه العملية .

من أجل ذلك كان يكفى للقضاء على هذه المضاربة أن يمنع ضرب النقود الفضية جميعا لحساب الأفراد ، واذ كان ضرب القطع الفضية ذات القيمة الأقل من خمسة فرنـكات محرما منذ سنة ١٨٦٥ — كما بينا آنفا — فلم يبق الا أن يتناول التحريم القطع ذات خمسة الفرنكات أيضا ، وهـذا مافعلته كل دولة من أعضاء الاتحاد اللاتينى ، وانتهى بعضها الى منع ضرب هذه القطع بتاتا ، سواء أكان لحساب الأفراد أم لحساب الحكومة . وأخيراً عقدت اتفاقية ٥ نوفبر سنة ١٨٧٨ بين الدول الخمس أعضاء الاتحـاد اللاتينى ، فقضت بوقف ضرب القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات فيها جميعا سواء أ كان هذا الضرب لحساب الحكومة أم لحساب الأفراد ، ولـكنها مع ذلك أبقت على قوتها فى ابراء الديون بدون قيد . وبوقف حرية ضرب الفضة استطاعت هذه الدول أن تحول دون اختفاء مسكوكاتها الذهبية ، ولكنها بذلك أغلقت

دون الفضة سوقا مؤلفة من ٨٠ مليون نسمة ومن ثم عملت على اشتداد تدهورها .

وقد تجددت هذه الاتفاقية فى سنة ١٨٨٥ ، ونص فيها على أنه اذا أرادت احدى الدول أن تسترد حريتها فى ضرب النقود الفضية ذات خمسة الفرنكات تعين عليها أن تدفع بالذهب قيمة نقودها الفضية التى يجرى بها التداول فى أراضى الدول الأخري ، وليس لها أن تلزمها بقبولها فى المستقبل . وكان أجل هذه الاتفاقية خمس سنوات ، ولكن نص فيها على أنها اذا لم تلغ صراحة عند انقضائها فانها تتجدد من سنة الى أخرى باتفاق ضمنى بين المتعاقدين ، وهذا ما استمر العمل به مع ادخال بعض تعديلات قليلة الأهمية .

وقد كان من أثر هذه الاجراءات المختلفة أن أصبحت الدول أعضاء الاتحاد اللاتينى تسير على نظام نقدى مولّد ، فلا هو بنظام المعدن الفردى الذهبي ، ولا هو بنظام المعدنين ، وانما هو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص ، كما أوضحنا آنفا . وصفاته هنا تتلخص فيما يأتى (١) :

توافر حرية الضرب مع قوة الابراء غير المحدودة بالنسبة للمسكوكات الذهبية ـ وقف ضرب القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات اطلاقا مع ابقاء قوة الابراء غير المحدودة لما ضرب منها من قبل ـ ضرب القطع الفضية ذات القيمة الأقل من خمسة فرنكات يكون لحساب الدولة فقط بمقادير يحددها الاتفاق ، وقد جعلها آخر اتفاق ١٦ فرنكا لكل واحد من السكان ، وتكون قوتها فى الابراء محدودة بمقدار خمسين فرنكا .

(١) تروشى ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٣٤٩

وقد كان للاتحاد اللاتيني شأن عظيم فى عالم السياسة النقدية ، غير أنه بمضى الزمن أخذ يفقد من أهميته تدريجا . فهو فى أول الأمر أنشأ نظاما نقديا مشتركا واسع النطاق ، ولكن دائرته أخذت فى الانكماش من بعد ذلك ، بسبب ما جعل يصيب النظم النقدية من الاضطراب فى البلاد أعضاء الاتحاد . وقد بدأ هذا الاضطراب فى ايطاليا واليونان قبل الحرب الكبرى ، ثم تناول منذ الحرب فرنسا وبلجيكا ، وكان من نتائجه اختفاء النقود المعدنية ، إذ طردتها النقود الورقية الالزامية ، حتى أصبح تداول النقود المعدنية قاصراً على دولة واحدة ، وهى سويسرا . وبذلك أصبحت خاوية تلك الدائرة المشتركة التى أنشأتها اتفاقية الاتحاد اللاتيني ليجرى التداول فيها بنقود معدنية واحدة .

بيد أن سويسرا لما رأت أن القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات التى طردتها العملة الورقية فى الدول الأخرى تفر اليها بلا انقطاع أصدرت فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قراراً يقضى بمنع دخول هذه القطع ، ولكنها مع ذلك ظلت تتسرب اليها عن طريق التهريب ، نظراً لما ينشأ عن ذلك من الربح ، إذ كانت القطعة الفضية الفرنسية ذات خمسة الفرنكات لها فى فرنسا من قوة الابراء ما للورقة النقدية ذات خمسة الفرنكات ، على حين كانت قوتها فى سويسرا تعادل قوة القطعة الفضية السويسرية ذات خمسة الفرنكات ، وبذلك كانت تساوى في سويسرا ثلاثة أمثال ما كانت تساويه فى فرنسا فى ذلك الحين . وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ تم الاتفاق فى برن بين الدول أعضاء الاتحاد على الاجراءات الخاصة بتصفية هذا النظام وتقرر أنه ابتداء من ٢١ ابريل سنة ١٩٢٢ لا تقبل سويسرا فى الدفع إلا نقودها

الأهلية ، وأن تحول الى نقود سويسرية ذات خمسة فرنكات جزءاً مما لديها من القطع الفضية الايطالية والبلجيكية واليونانية ، وأما الباقي وكذلك كل القطع الفرنسية ذات خمسة الفرنكات فترحل الى بلادها الأصلية ويدفع قيمتها ذهباً أو صكوكا فى حكم الذهب أو قطعا سويسرية ذات خمسة الفرنكات . وأخيراً فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ أخطرت سويسرا الدول الأخرى أعضاء الاتحاد بأنها تعد هذا الاتحاد منفصمة عراه اسماً وفعلا ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (١)

موقف الولايات المتحدة ازاء تدهور الفضة : وبينما كان نظام المعدنين يتصدع بناؤه فى أوربا على نحو ما تقدم كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد بين أنصار هذا النظام وخصومه صراعا شديداً انتهى بهزيمة أنصار المعدنين . وهـذا يحدو بنا الى استعراض الحالة النقدية فى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، وهى تشبه من وجوه كثيرة حالة فرنسا النقدية فى ذلك العصر ، مع ملاحظة هـذا الفارق ، وهو أن النقود الورقية لعبت فى تاريخ الولايات المتحدة دوراً خطيراً لم تعهد فرنسا مثله ، وكانت عاملا من أشد عوامل الاضطراب النقدى فى الولايات المتحدة . وفى الحق أن نظام المعدن الفردي الذهبي ظل من يجد فى الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر خصوما أشداء من جانب أنصار الفضة من جهة ، ومن جانب أنصار النقود الورقية جهة أخرى ، وكان النضال بين الفريقين إنما هو فى حقيقته نضال بين أنصار التضخم النقدى وخصومه . ذلك أن أنصار التضخم

---

(١) جاريس ، فى (Money, Credit and Bankig.) ص ٩١ ، وجونار ، فى (Economie Monétaire) ص ١٧٤ — ١٧٥ ، ومجـلة (Revue Economique Internationale) ، ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢

فى الولايات المتحدة كانوا يعتمدون فى تحقيق أغراضهم على الاكثار من النقود الفضية تارة ، وعلى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية تارة أخرى . وقد كانت الولايات المتحدة دائما موطنا صالحا للدعوة التضخمية ، إذ كانت تصادف آذانا صاخية لدى الزراع فى المناطق الغربية والجنوبية ، وبالجملة فى سائر الولايات الجديدة ، وهى التى يكثر فيها المدينون الزراعيون ، لظنهم بأن الاكثار من النقود يؤدى الى رفع أثمان منتجاتهم الزراعية ، ومن ثم يخفف عبء ما عليهم من الديون للولايات الشرقية القديمة ، وهى التى تقطنها الطبقة الموسرة الدائنة .

والباحث فى التاريخ النقدى للولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر يستطيع أن يستبين فيه خمسة أدوار رئيسية :

(الدور الأول) ترجع أصوله الى سنة ١٧٩٢ وينتهى فى سنة ١٨٣٤ :

ما كادت الولايات المتحدة تظفر باستقلالها حتى أصدرت فى سنة ١٧٩٢ قانوناً يقضى بأن يكون لكل من الدولار الذهبي والدولار الفضى قوة فى ابراء الديون غير محدودة ، مع توافر حرية ضربهما ، على أساس نسبة قانونية مقدارها ١ : ١٥ . وبمقتضى ذلك أصبح النظام النقدى فى الولايات المتحدة نظام المعدنين الكامل . بيد أن قيمة الفضة فى السوق التجارية لم تلبث بعد ذلك أن هبطت حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين فى سنة ١٧٩٩ ١ : ١٥ ½ ، وبذلك أصبح الذهب مقوماً قانوناً بأقل من قيمته الحقيقية ، ولذلك لم يكن يحمل الى دار الضرب لسكه نقوداً ، على حين كانت المسكوكات الذهبية تصهر لتصدر الى الخارج. فكان من جراء ذلك أن أصبح التداول الداخلى قاصراً على المسكوكات الفضية ، وأصبحت الولايات المتحدة من الوجهة الفعلية تسير على نظام معدن فردى هو الفضة ، وهذا ما جعل بعض المؤلفين

ينعت هذا الدور بحق بدور الفضة (١)

(الدور الثاني) ويبتدىء من سنة ١٨٣٤ وينتهي في سنة ١٨٦٢ :

جعل الأمريكيون منذ سنة ١٨١٨ خاصة يشعرون بخطر نزوح الذهب الى الخارج، وما ينشأ عن ذلك من عرقلة المعاملات الداخلية، ولا سيما الكبيرة منها. ولذلك انصرفوا الى التفكير في معالجة هذا الأمر، وازدادوا تفكيراً في ذلك منذ أن اكتشفت مناجم عامرة بالذهب في بعض الولايات الأمريكية، إذ كانوا يودون الاحتفاظ لأنفسهم بناتج هذه المناجم. وقد كان أمامهم إحدى وسيلتين للمحافظة على الذهب ومنعه من التسرب الى الخارج : إما زيادة وزن الفضة الخالصة في الدولار الفضي، وإما إنقاص وزن الذهب الخالص في الدولار الذهبي. وقد كانت الطريقة الثانية هي التي وقع عليها الاختيار لأنها أقل نفقة، فصدر قانون في سنة ١٨٣٤ يقضي بانقاص وزن الدولار الذهبي، على حين ترك وزن الدولار الفضي على حاله، وبمقتضى ذلك أصبحت النسبة القانونية بين المعدنين ١ : ١٦ بعد أن كانت ١ : ١٥.

غير أنه في تلك النسبة الجديدة روعي جانب الذهب أكثر من اللازم، وبذلك أصبحت الفضة مقومة قانونا بأقل من قيمتها الحقيقية، فانعكس الموقف تماماً، وأصبحت المسكوكات الفضية هذه المرة هي التي تصهر وتصدر الى الخارج، بينما أخذ الذهب في التدفق الى الولايات المتحدة لسكه نقوداً. ولم تمض بضعة أشهر حتى عادت المسكوكات الذهبية الى الظهور بعد غيبة تبلغ ثلاثين عاماً، وكانت كلما تكاثرت في التداول تناقصت المسكوكات الفضية. وقد اشتدت حركة تصدير الفضة الى الخارج منذ استغلال مناجم الذهب في استراليا

---

(١) جاريس، في المرجع السابق، ص ١٦٦

وكاليفورنيا ، وما نشأ عن ذلك من زيادة فى الناتج السنوى من الذهب وهبوط فى قيمته . وما حلت سنة ١٨٥٣ حتى أصبح التداول الداخلى يكاد يكون مقفراً من النقود الفضية ، وساءت الحال كثيراً بسبب اختفاء النقود الفضية الصغيرة ، وهى التى لا يستغنى عنها فى المعاملات الزهيدة . فلمعالجة ذلك صدر قانون فى سنة ١٨٥٣ يقضى بانقاص عيار القطع الفضية الصغيرة الأقل من دولار بمقدار ٦ر٩١ ٪ [1] . وإذ كان جزء من قيمتها أصبح وهميا فقد تقرر وقف حرية ضربها من جهة ، وتحديد قوتها فى ابراء الديون من جهة أخرى .

وقد حمل ذلك بعض المؤلفين على القول بأنه بمقتضى قانون سنة ١٨٥٣ أصبحت الولايات المتحدة تسير على نظام الذهب [2] ، وهو رأى تبدو عليه مسحة المبالغة ، لأن قانون سنة ١٨٥٣ لم يعرض بشىء للقطع الفضية ذات الدولار ، فهذه ظلت تتمتع بحرية الضرب وبقوة غير محدودة فى ابراء الديون . نعم أنه من الوجهة الفعلية كان الدولار الذهبي هو وحده أساس التعامل ، وذلك لاختفاء الدولار الفضى من التداول ، ولكن هذا الأخير كان لابد أن يعود الى الظهور بمجرد ارتفاع النسبة التجارية الى ١ : ١٦ . ولذلك كان الأصح أن نقول بأن الولايات المتحدة كانت تسير وقتئذ من الوجهة القانونية على نظام المعدنين ، ولو أنها فعلا كانت تسير على نظام الذهب . ومن تلك الوجهة فقط نستطيع أن نسمى هذا الدور بدور الذهب [3]

---

(١) وكان ذلك شبيها بما فعلته الدول أعضاء الاتحاد اللاتينى من انقاص عيار القطع الفضية الأقل من خمس فرنكات فى سنة ١٨٦٥

(٢) (Laughlin, Money, Credit and Prices) ، الجزء الأول ، ص٢٣٨

(٣) جزريس ، فى المرجع السابق ، ص ١٦٦ — ١٦٩

(الدور الثالث) ويبتدىء من سنة ١٨٦٢ وينتهي في سنة ١٨٧٨ :

ظل النظام الذى قضى به قانون سنة ١٨٥٣ معمولا به فى الولايات المتحدة حتى سنة ١٨٦٢ حيث كانت الحرب الأهلية سبباً فى ظهور النقود الورقية الالزامية التى اشتهرت باسم (Greenbacks) [١] فأفضى تداولها الى اختفاء المسكوكات الذهبية والفضية بفعل قانون جريشام ، فقد اكتنزت منها مقادير كبيرة على حين صدرت مقادير أخرى الى الخارج ، وبخاصة الى كندا التى كانت تسير وقتئذ على نظام الذهب. ولما وضعت الحرب الأهلية أوزارها وأريد فى سنة ١٨٦٥ سحب هذه الأوراق النقدية من التداول عارض فى ذلك أنصار التضخم ، واشتد النضال بينهم وبين أنصار الذهب ، ولكن الغلبة أخيراً كانت لأنصار الذهب ، فقد صدر قانون فى ١٢ فبراير سنة ١٨٧٣ يشتمل على بيان النقود القانونية ذات قوة الابراء غير المحدودة فى الولايات المتحدة دون أن يرد فيه ذكر للدولار من الفضة ، وإذ كانت النقود الفضية الأخرى منذ سنة ١٨٥٣ نقوداً مساعدة ، فقد أصبحت الولايات المتحدة بمقتضى هذا القانون تسير على نظام المعدن الفردى الذهبي . وقد تقرر من جهة أخرى اعادة قابلية صرف النقود الورقية السالفة الذكر بالذهب ابتداء من سنة ١٨٧٩ .

(الدور الرابع) ويبتدىء من سنة ١٨٧٨ وينتهي فى سنة ١٨٩٣ :

ما كاد يصدر قانون سنة ١٨٧٣ الآنف الذكر حتى أثار حوله ضجة كبرى ، وعدّه بعض الكتاب عملا اجراميا ، حتى لقد أطلقوا عليه اسم جريمة سنة ١٨٧٣ (Crime of 1873) [٢] : ذاهبين الى أن

---

(١) أنظر فى ذلك : Mitchell, a History of the Greenbacks ـ ١٩٠٣

(٢) جاريس ، في المرجع السابق ، ص ١٧٨ — ١٧٩

واضعى هذا القانون أنسوا غفلة من البرلمان الأمريكي ، فأمسكوا عن ذكر الدولار الفضى بين أنواع النقود التى تتمتع فى الولايات المتحدة بقوة الابراء غير المحدودة ، ولم يفطن البرلمان الى ما فى ذلك ضمناً من معنى تقرير نظام المعدن الفردى الذهبي . وقد حمل أنصار الفضة وقتئذ حملة شديدة على أنصار الذهب ، وزادهم حمية ونشاطا تدهور قيمة الفضة ، فذهبوا يطالبون بتقرير حرية ضرب الفضة وجعلها كالذهب ذات قوة ابراء غير محدودة ، وذلك على أساس نسبة قانونية بين المعدنين مقدارها ١ : ١٦ . وكان القائمون بهذه الحركة هم بالأخص أصحاب مناجم الفضة فى الولايات المتحدة والعمال فيها ، وكان يشد أزرهم فى ذلك طبقة الزراع فى الولايات الجنوبية والغربية ، للأسباب التى ذكرناها آنفا

ولئن كان أنصار الفضة لم يبلغوا بهذه الحملة الى ما طمحوا إليه من تقرير حرية ضرب الفضة ، إلا أنهم مع ذلك أحرزوا نجاحا بحملهم حكومة الولايات المتحدة على اصدار قانون فى سنة ١٨٧٨ اشتهر باسم قانون « بلاند ـ اليسون » (Bland - Allison act) وبمقتضاه تعهدت الحكومة بأن تشترى شهريا من الفضة مقداراً لايقل عن ٢ مليون دولار ولا يزيد عن ٤ مليون دولار . وكان أكبر الظن أن شراء هذا المقدار العظيم سوف يحول دون تدهور قيمة الفضة ، بل ويؤدى الى ارتفاعها . ولكن هذا الظن لم يتحقق ، ولذلك ضاعف أنصار الفضة نشاطهم ، ونجحوا فى استصدار قانون جديد فى سنة ١٨٩٠ اشتهر باسم قانون « شرمان » (Sherman act) وبمقتضاه تقرر أن يزيد ماتشتريه الحكومة من الفضة شهريا ، وأن يكون مقدار ذلك ٤,٥٠٠,٠٠٠ أوقية . وفى تلك المرة تحسن سعر الفضة ، ولكن ذلك لم يدم طويلا . فقد كان تعهد الحكومة بشراء

المقادير العظيمة من الفضة من جهة ، وتحسن سعر الفضة من جهة أخرى ، حافزين لأصحاب مناجم الفضة على الاكثار من الانتاج ، بينما كانت تتدفق الى الولايات المتحدة مقادير كبيرة من الروبيات الفضية وغيرها من مسكوكات فضية أجنبية كانت تصهر وتباع الى الحكومة الأمريكية ، فكان من جراء ذلك أن أخذت قيمة الفضة من جديد تنحدر فى طريق التدهور على حين كان الذهب يصدر الى الخارج بمقادير كبيرة [1] . وقد بلغ مقدار ما ضرب من الدولارات الفضية بمقتضى القانونين السالفى الذكر ٥٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار [2] كان الجزء الأكبر يمثله فى التداول شهادات فضية (silver certificates) ، وهى عبارة عن صكوك تتعهد فيها الحكومة بأن تدفع لحاملها مايعادل قيمتها من الدولارات الفضية عند الطلب . وقد كان الجمهور الأمريكى يفضل التعامل بها لخفتها وسهولة حملها إذا قورنت بالدولارات الفضية الثقيلة .

(الدور الخامس) يبتدىء من سنة ١٨٩٣ وينتهى فى سنة ١٩٠٠ :
لم يكن شراء الحكومة الأمريكية هذه القناطير المقنطرة من الفضة حائلا دون استمرار تدهور قيمتها ، اللهم إلا خلال فترة قصيرة كما تقدم . ولما ثبت أن كل محاولة من هذا القبيل غير مجدية أصدرت الحكومة فى سنة ١٨٩٣ قانوناً يقضى بوقف شراء الفضة وإلغاء قانون « شرمان » الخاص بذلك . وفى تلك السنة أيضاً أوقفت الهند الانجليزية حرية ضرب الفضة ، وقد كانت أهم البلاد الشرقية التى

---

(١) وقد بلغ مقدار ماصدر من الذهب من الولايات المتحدة خلال المدة بين سنتى ١٨٩٠و١٨٩٣ نحو ١٥٦ر١٣٢ر٤٢٣ دولار — واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٨٥

(٢) وهذا يعادل نحو ٣/٤ الناتج الكلى من المناجم الأمريكية فى ذلك الحين ، ونحو ٢٦٪ من مجموع الناتج العالمى من الفضة

تشتريها لسكها نقوداً ، وبذلك فقد أصحاب مناجم الفضة فى سنة واحدة أعظم سوقين للفضة ، فكان ذلك باعثا على تفاقم تدهورها .

وقد بلغ من اهتمام الرأى العام الأمريكى بمسألة الفضة أن اتخذت محوراً للحملة الانتخابية فى سنة ١٨٩٦ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ، فكان أحد الحزبين المتنافسين يدعو الى نظام المعدن الفردى الذهبي والآخر الى نظام المعدنين الكامل . وقد أسفر الانتخاب عن هزيمة أنصار الفضة . وانتهى هذا الكفاح بصدور قانون فى سنة ١٩٠٠ يقضى بأن تكون وحدة النقود فى الولايات المتحدة الدولار الذهبي ، أما الدولار الفضى فتكون له قوة ابراء الديون من غير قيد ، ولكن دون أن تتوافر فيه حرية الضرب أو أن يسك منه شيء فى المستقبل . كما نص على أن أداء الدين الأهلى إنما يكون بالذهب وحده . وقد تلقى أنصار نظام المعدن الفردى هذا الفوز بسرور عظيم ، وذهبوا يرسلون المقالات الطويلة فيما سموه خاتمة نظام المعدنين[1] .

وقد كان من أثر ارتفاع قيمة الفضة أثناء الحرب العظمى واشتداد طلب السوق الهندية للمسكوكات الفضية أن طلبت الحكومة البريطانية معونة الحكومة الأمريكية للحصول على ما يلزمها من سبائك الفضة ، فكان ذلك فرصة سانحة لتتخلص الولايات المتحدة من المقادير العظيمة من النقود الفضية التى كان يقابلها فى التداول الشهادات الفضية السالفة الذكر . وقد صدر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٨ قانون « بتمان » (Pitman act) الذى يخول للحكومة الأمريكية أن تصهر وتبيع على شكل سبائك مقادير من الدولارات الفضية لغاية ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٥٠ دولار ، وأن

---

(١) توسيج ، فى (Principles) ، الجزء الأول ، ص ٢٧٧ — ٢٧٩ ، وأرنونيه ، فى (La Monnaie) ، ص ٥١ ومابعدها

تسحب مقابل كل مقدار يصهر مثله من الشهادات الفضية . ولكيلا تنقص كية النقود المتداولة من جراء ذلك تقرر أن يصدر من أوراق البنكنوت بقدر ما يسحب من الشهادات الفضية (١) .

الفَصلُ الثالث

انتصار نظام المعدن الفردى الذهبي

بعض أسباب هذا الانتصار : يتبين للباحث من خلال النظر فى التاريخ النقدى لدول الاتحاد اللاتينى والولايات المتحدة مبلغ الجهود التى بذلت فى سبيل الاحتفاظ بنظام المعدنين ، ولكنها كانت تصطدم دائما بعقبة كأداء هى صعوبة التوفيق بين النسبتين القانونية والتجارية للمعدنين النفيسين ، ولذلك ظلت الدول التى تأخذ بهذا النظام مهددة دائما باختفاء مسكوكات أحد المعدنين ، وقصر التداول على مسكوكات المعدن الآخر ، وهو الأردأ . وقد كان أقصى ما وصلت اليه جهود الدول التى رغبت عن العدول عن نظام المعدنين إيجاد قواعد جديدة للتداول النقدى تشبه من وجوه كثيرة نظام الذهب ، وهى التى أطلق عليها اسم نظام المعدنين الناقص . أما أغلبية الدول فقد آثرت أن تأخذ صراحة بنظام المعدن الفردى الذهبي ، وكانت انجلترا أول دولة

---

(١) على أن هذا القانون نص من جهة أخرى على أن ما يصهر من الدولارات الفضية يجب أن يستعاض عنه فى المستقبل ، وأن تشترى الفضة اللازمة لذلك من المناجم الأمريكية وحدها — جاريس ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٧ — ١٨٨

خطت هـذه الخطوة في العصر الحديث ، وذلك فى سنة ١٨١٦ . ثم كان من أمر تدهور قيمة الفضة ابتداء من سنة ١٨٧١ أن حمل بعض الدول ، وفى مقدمتها ألمـانيا ، على وقف حرية ضرب الفضة ، كما كانت الغرامة الحربية التى تقاضتها ألمـانيا فى سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧١ خير معوان لها على اتباع نظام المعدن الفردى الذهبي . لـكن اغلاق دور الضرب فى وجه الفضة لم يلبث بدوره أن أدى الى اشتداد تدهورها ، ومن ثم كان باعثاً لدول أخرى على اتباع نظام الذهب . وفى هذا المعنى يقول الاقتصادى الانجليزى جوشين : إننا هنا فى دائرة مفرغة ، فالدول لا ترغب فى سك الفضة لتدهور قيمتها ، وقيمة الفضة فى تدهور مطرد لأن الدول ترغب عن سكها [١] .

وهكذا امتدت حركة اعتناق نظام الذهب بين الدول حتى أصبح هذا النظام قبيل الحرب هو الذى يسود العالم المتمدين . ومن الدول التى اتبعته بعد انجلترا : البرتغال (سنة ١٨٥٤) ، واستراليا ، وكندا ، وألمانيا (سنة ١٨٧٣) ، وبلاد اسكندناوة (سنة ١٨٧٥) ، وفنلندا (سـنة ١٨٧٨) ، ومصر (سنة ١٨٨٥) ، ورومانيا (سنة ١٨٩٠) ، والنمسا (سنة ١٨٩٢) ، والروسيا (سنة ١٨٩٧) ، واليابان (سـنة ١٨٩٧) ، وبيرو (سنة ١٩٠١) ، وسيام (سنة ١٩٠٨) .

ومع ذلك فقد ظلت هناك طائفة من الدول تسير من الوجهة القانونية والنظرية على نظام المعدن الفردى الفضى ، وأخرى على نظام النقد الورقى ، ولـكن الضرورات العملية ، ولا سيما فيما يختص بتسوية الديون الخارجية بينها وبين الدول التى تسير على نظام المعدن الفردى الذهبي ، كانت مفضية بالدول الأولى الى اتباع نظام خاص ، غايته

---

(١) وارد فى جونار ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٧٢

تثبيت سعر الصرف بينها وبين الدول التي تسير على قاعدة الذهب . وبمقتضى هذا النظام تظل النقود الفضية أو الورقية هي التي يجري بها التداول في الداخل ، ولكن على أن يكون هناك احتياطي من الذهب أو من صكوك قابلة للصرف بالذهب يستعمل في تسوية الديون الخارجية ، وتستبدل به النقود الأهلية بسعر ثابت . وذلك هو النظام الذي أطلق عليه الاقتصاديون قبل الحرب اسم « Gold exchange standard نظام الصرف بالذهب »[1] . وبفضله يظل للدولة في الداخل نظامها النقدي الخاص فضياً أكان أم ورقيا ، ولكن في المعاملات الخارجية تصبح هناك رابطة مشتركة بينها وبين الدول التي تسير على نظام الذهب .

منشأ نظام الصرف بالذهب (الإصلاح النقدي في الهند في سنتي ١٨٩٣ و ١٨٩٩) :[2] وقد كان أول ظهور هذا النظام في الهند في أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كانت لا تزال تسير على نظام المعدن الفردي الفضي ، وكانت ـ بجانب الصين ـ أعظم سوق للفضة تستنفد من ناتجها السنوي مقداراً طائلا . وكان اتخاذ النقود فيها من الفضة مما يتلاءم وحالة سكانها من الفقر وشظف العيش ، وما درجوا عليه منذ العصور الغابرة . ولكن استمرار تدهور قيمة الفضة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر أحدث اضطراباً كبيراً في حياة الهند الاقتصادية ،

---

(١) ويلاحظ أن الاقتصاديين في ذلك الحين لم يكونوا يفرقون بين نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب كما يفعل كثير منهم اليوم على النحو الذي فصلناه آنفا ، بل كانوا يجمعون بين النظامين تحت تسمية واحدة هي: gold exchange standard

(٢) أنظر في ذلك : كيمرر (Kemmerer) في كتابه (Modern Currency Reforms) ، ص ٣ وما بعدها ، وهوتري ، في (Currency and Credit) ، ص ٣٧٨ وما بعدها ، ونوجارو ، في (Modern Monetary Systems) ، ص ٣١ وما بعدها

وكان من نتائجه زيادة أعباء الديون العامة والخاصة التى كان على الهند حكومة وأفراداً أن تؤديها الى الخارج . وقد ساءت بالأخص حال الميزانية العامة ، إذ كانت هناك مبالغ كبيرة يتعين على حكومة الهند أن تؤديها بالجنيهات الانجليزية ، وذلك كمعاشات المتقاعدين من الموظفين الانجليز ، وأقساط الديون العامة وفوائدها . وكذلك دب الاضطراب الى ميزان التجارة بين الهند وانجلترا ، تبعاً لاضطراب سعر الصرف بينهما على أثر اشتداد تدهور قيمة الروبيات الفضية بالنسبة للجنيهات الانجليزية الذهبية ، وقد بلغ من أمر ذلك أن الروبية التى كانت تساوى ٢٤ بنسا فى سنة ١٨٧٣ أصبحت لاتساوى إلا ١٤ بنسا فى سنة ١٨٩٣[١] .

فلاصلاح مساوىء هذه الحالة أصدرت حكومة الهند — بعد استطلاع رأى لجنة من الخبراء — قانونا في ٢٦ يونية سنة ١٨٩٣ فقضى بوقف حرية ضرب الروبيات الفضية لحساب الأفراد ، على أن يكون للحكومة وحدها حق ضرب مايحتاج اليه التداول الداخلى منها ، كما قضى بأن يكون الجنيه الانجليزى عملة قانونية فى الهند بجانب الروبيات الفضية [٢] . وكان أكبر الظن أن وقف حرية ضرب الروبيات الفضية سوى يؤدى الى نقص فى الكمية المتداولة منها ، ومن ثم ترتفع قيمتها وفقا لنظرية كمية النقود . وكذلك قضى هذا القانون بتحديد نسبة قانونية بين الجنيه الانجليزى والروبية الفضية

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٤٣ — ١٤٤

(٢) وقد صدر فى ذلك الحين ثلاثة قرارات ادارية تطبيقا لذلك : الأول يقضي باعطاء الروبيات مقابل الذهب الذي يقدم الى دور الضرب فى الهند على أساس ١٦ بنسا للروبية . والثانى يخول للحكومة أن تتقاضى الضرائب والرسوم بالجنيهات وأنصاف الجنيهات على أساس السعر السالف الذكر . والثالث يقضي باصدار النقود الورقية مقابل الجنيهات الانجليزية والسبائك الذهبية بالسعر المتقدم — كيمرر ، فى Modern Currency (Reforms) ، ص ٣٥

مقدارها : ١ جنيه انجليزى لكل ١٥ روبية (أو بعبارة أخرى : ١ روبية لكل ١٦ بنسا) [١] .

وابتداء من سنة ١٨٩٨ عمدت الحكومة الى تكوين احتياطى من الذهب بعضه فى الهند وبعضه فى انجلترا لتصدر مقابله نقوداً ورقية فى الهند من جهة ، ولتسحب عليه صكوكا تبيعها الى الأفراد فى الأوقات التى يكون فيها ميزان التجارة فى غير صالح الهند من جهة أخرى ، وذلك بالسعر القانونى السالف الذكر . وبفضل ذلك أمكن الاحتفاظ بالروبيات الفضية كأساس للتداول الداخلى فى الهند مع جعلها قابلة للاستبدال بصكوك الذهب بسعر محدد .

اتباع نظام الصرف بالذهب فى بلاد أخرى : كان طبعياً أن يثير الاصلاح النقدى فى الهند يومئذ اهتماما فى البلاد التى كانت مثل الهند تسير على نظام الفضة ، وأن ترى فيه طريقة مثلى لتثبيت سعر الصرف بينها وبين البلاد ذات نظام الذهب . فكان فى مقدمة الحكومات التى حذت حذو الهند فى ذلك حكومة جزائر فيليبين فى سنة ١٩٠٣ ، فقد قررت إيجاد احتياطى من الذهب ومؤسستين للصرف (Exchange Office) : إحداهما في نيويورك ووظيفتها بيع صكوك مسحوبة على مانيلا على أساس نسبة ثابتة بين وحدة النقود الأهلية (البيزو peso) والدولار الأمريكي ، ومقدارها ١ بيزو لكل ½ دولار أمريكى . والمؤسسة الثانية فى مانيلا ووظيفتها بيع صكوك مسحوبة على نيويورك على أساس النسبة السالفة الذكر . ومن قبيل ذلك أيضاً مافعلته

---

(١) ويقتضي ذلك أصبح للأفراد من الوجهة النظرية متى أرادوا أداء دين فى الهند أن يحصلوا على الروبيات بالسعر المتقدم ، ومتى أرادوا أداء دين فى الخارج أن يحصلوا على الجنيهات الأنجليزية بالسعر المتقدم أيضاً ، ولكن القانون لم يعين الوسائل العملية التي يستطاع بها تحقيق ذلك

حكومات مستعمرة البوغاز وجمهورية بناما والمكسيك .

ومن الخير أن نذكر هنا ما كان لبعض علماء الاقتصاد ورجال الأعمال من الفضل فى الترويج لنظام الصرف بالذهب فى ذلك الحين . وليس أدل على ذلك من القرار الذى أصدرته « لجنة الصرف الدولية » (La Commission du Change international) فى سنة ١٩٠٣ ، فقد نص فيه على ما يأتى[١] : « إن اتخاذ البلاد ذات النقود الفضية لنظام ذهب قائم على نقود فضية ذات قوة ابراء غير محدودة ولكن ذات قيمة ثابتة بالنسبة للذهب من شأنه أن يساعد كثيراً على تقدم هذه البلاد وأن ينعش التجارة بينها وبين البلاد التى يسود فيها من قبل نظام الذهب ، ثم هو فى الوقت ذاته يسهل توظيف رؤوس الأموال فى العالم كله »

ولم تكن تلك الحركة قاصرة على البلاد ذات النظام الفضى ، بل تناولت أيضاً البلاد ذات نظام النقد الورقى ، وهى التى كانت كالأولى تعانى كثيراً من الصعاب لعدم استقرار سعر الصرف بينها وبين البلاد الأخرى ، وقد كانت تلك حال كثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية وبخاصة الأرجنتين والبرازيل . ولذلك فانه بينما كانت الهند تباشر إصلاحها النقدى السالف الذكر كانت الأرجنتين تحاول تثبيت سعر الصرف بينها وبين البلاد ذات نظام الذهب ، وذلك على قواعد تشبه كثيراً قواعد الاصلاح الهندى . فقد أصدرت حكومة الأرجنتين فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ قانونا يقضى بتعيين نسبة ثابتة بين القرش الورقى (paper piastre) والقرش الذهبي (gold piastre) مقدارها : ٢٧ ر ٢٢٧ قرشاً ورقيا لكل ١٠٠ قرش ذهبي ، وأن تنشأ مؤسسة للتحويل (Conversion office) وظيفتها أن تصدر مقابل ما يقدم إليها

---

(١) وارد فى واليه ، فى (La Monnaie) ، ص ٩٠

من الذهب نوعا جديداً من النقود الورقية ، وأن تقدم الذهب مقابل مايدفع إليها من تلك الأوراق ، وأن يمتد حق استبدال الذهب بالأوراق النقدية فى المستقبل إلى ما كان قد صدر منها قديما ، وبذلك تصبح كافة النقود الورقية قابلة للصرف بالذهب فى المعاملات الخارجية . وبفضل تعاقب عدد من السنين كان ميزان مدفوعات الأرجنتين خلالها موافقا ، مما جعل الوارد من الذهب على مؤسسة التحويل أكثر من المسحوب منه ، استطاعت هذه الهيئة أن تجمع فى خزائنها من الذهب مقداراً كبيراً يكفى لمواجهة أى عجز يطرأ على ميزان مدفوعات الأرجنتين فى المستقبل وأن تجعل سعر الصرف بينها وبين البلاد ذات النظام الذهبي محدوداً بحدى الذهب[١] .

وشبيه بذلك مافعلته حكومة البرازيل فى سنة ١٩٠٦ ، فقد أنشأت أيضا مؤسسة للتحويل تستبدل فيها النقود الذهبية بالورقية على أساس نسبة قانونية ثابتة ، مع ملاحظة هذين الفارقين بينها وبين أختها فى الأرجنتين وهما : أن مؤسسة البرازيل لاتصرف بالذهب إلا الأوراق النقدية التى تصدرها بنفسها ، وأنها لاتصدر من الأوراق النقدية إلا مقداراً محدوداً هو ٣٢٠ مليون كونتوس[٢] .

وتشبه طريقة الأرجنتين والبرازيل في الاصلاح النقدى طريقة الهند من حيث إن التداول الداخلى فى الحالتين يظل على حاله ، فهو فى الأولى يظل قائما على النقود الورقية وفى الثانية على النقود الفضية ، بينما يصبح الذهب أساس التعامل الخارجى فى الحالتين جميعا . بيد أن نظام الأرجنتين والبرازيل يختلف عن نظام الهند من حيث إن مؤسسة

---

(١) نوجارو ، فى (Modern Monetary Systems) ، ص ٣٩ — ٤١

(٢) نوجارو ، فى المرجع السابق ، ص ٤٤

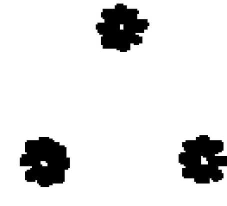
التحويل فى النظام الأول كانت تدفع الذهب لمن يريد تصديره إلى الخارج ، على حين أنه فى الهند لم يكن يدفع سوى صكوك مسحوبة على احتياطى من الذهب فى الخارج (١)

وبينما كانت البلاد خارج القارة الأوربية تصلح نظامها النقدى على أساس الذهب ولكن دون أن تستعمله فى التداول الداخلى كما رأيت : كان الاصلاح النقدى فى بعض البلاد الأوربية التى كانت تسير علي نظام النقد الورقي كالنمسا والمجر مؤدياً إلى نتيجة مماثلة لذلك . فقد ظلت مملكة النمسا والمجر سنين عديدة تتبع نظام النقد الورقي ، ولكنها فى سنة ١٨٩٢ قررت الأخذ بنظام الذهب ، ولكي تجعل نقودها الورقية قابلة للصرف بالذهب عمدت إلى عقد بعض القروض الأجنبية ، وبقيمتها حصلت على مقدار كبير من السبائك الذهبية . غير أن الأفراد — وقد اعتادوا التعامل بالنقود الورقية — لم يكونوا بحاجة إلى صرفها بالذهب ، وفضلا عن ذلك فان قانون الاصلاح لم يفرض على بنك الاصدار التزام صرف النقود الورقية بالذهب فى المعاملات الداخلية . ولذلك جعل همه قاصرا على الاحتفاظ بالذهب للمعاملات الخارجية ، واستطاع أن يحتفظ بسعر الصرف بين حدى الذهب بفضل عرضه للبيع صكوكا مسحوبة على الخارج بسعر التعادل من جهة ، وتقديم الذهب لمن يريد استخدامه فى التسويات الخارجية من جهة أخرى . وعلى هذا النحو استطاع أن يجمع بين وظيفتى مؤسسة الصرف

---

(١) واذا رجعت الى الفصل الخاص بأشكال نظام الذهب وجدت أن النظام النقدى فى الهند منذ سنة ١٨٩٣ تنطبق عليه تماما صفات نظام الصرف الذهب (gold exchange standard) بينما أن نظام الأرجنتين منذ سنة ١٨٩٩ تنطبق عليه صفات ما يسمونه اليوم نظام سبائك الذهب (gold bullion standard) ولكن الاقتصاديين قبل الحرب كانوا —ولا يزال كثير منهم الى اليوم— يطلقون علي النظامين معا اسم نظام الصرف بالذهب

(Exchange Office) فى مانيلا ، وهى التى كانت تبيع صكوكا مسحوبة على نيويورك بسعر ثابت ، ومؤسسة التحويل (Conversion Office) فى الأرجنتين وهى التى كانت تقدم الذهب لمن يريد استعماله فى تسوية الديون الخارجية [١]



وصفوة القول أن التطور النقدى المعدنى خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى قيام الحرب العظمى كان يتميز بما يأتى :

فى غضون الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر كان نظام المعدنين سائدا فى دول كثيرة ، وبجانب ذلك كانت هناك طائفتان من الدول تسيران على نظام معدن فردى واحد ، إحداهما — وعلى رأسها انجلترا — تسير على نظام المعدن الفردى الذهبى ، والأخرى تسير على نظام المعدن الفردى الفضى .

بيد أنه ابتداء من سنة ١٨٧١ آخذ نظام المعدن الفردى الذهب يتقدم بخطوات واسعة وينفذ الى بلاد جديدة ، على حين كان نظام المعدنين يجلو عن مراكزه القديمة أو يفقد بعض صفاته الأساسية ، وغدا فى معظم الحالات نظاما مولدا ذا معدنين ذهب وفضة فى المعاملات الداخلية ومعدن واحد هو الذهب فى المعاملات الخارجية . ولكى تحول دون حدوث المضار الناشئة عن تقلبات سعر الصرف بسبب تدهور عملتها الأهلية من الفضة أو الورق عمدت بعض الدول التى كانت تأخذ بنظام المعدن الفردى الفضى أو نظام النقد الورقى إلى اتباع نظام

---

(١) نوجارو ، فى المرجع السابق ، ص ٤٥ — ٤٦

الصرف بالذهب ، وبمقتضى ذلك أصبح الذهب أساس التعامل بينها وبين الدول الأخرى ، ولو أن العملة الفضية أو الورقية ظلت هى المتداولة فى الداخل .

وعلى هذا النحو كان سير التطور النقدى قبل الحرب العظمى مفضيا إلى سيادة الذهب سيادة كاملة فى أغلب الدول وناقصة فى بعضها . أما الفضة فقد تقوض عرشها ، ولم يعد نظام المعدن الفردى الفضى متبعا إلا فى بعض أنحاء آسيا وأهمها الصين .

الباب الخامس

الحرب العظمى والنظم النقدية

نظرة عامة فى تأثير الحرب العظمى فى النظم النقدية : كان فى مقدمة أحداث الحرب العظمى وأعظمها خطراً انفضاض الدول المتحاربة عن النظام الذهبي واتباعها نظام النقد الورقى (نظام النقود الورقية الالزامية) ولم تقتصر هذه الحركة على الدول المتحاربة بل امتدت الى كثير من الدول المحايدة . وفى معظم الحالات اتخذت النقود الورقية شكل الأوراق المصرفية (البنكنوت) ذات السعر الالزامى . وقد اتبعت فرنسا هذه الطريقة وحدها ، بينما عمدت انجلترا وايطاليا الى اصدار أوراق نقدية حكومية بجانب الأوراق المصرفية ، على حين عملت ألمانيا على شد أزر الأوراق المصرفية بنوع مستتر من الأوراق الحكومية ، أما النمسا والروسيا فقد اتبعتا طريقة الأوراق المصرفية ذات السعر الالزامى ، طالما كانت هناك بقية من الاعتدال فى سياستهما المالية .

وقد كان تقرير السعر الالزامى فى كل الحالات مصحوبا بتحريم تصدير الذهب ، وكان السبب المباشر الذى دعا الى تقرير هذا غداة اعلان الحرب رغبة كل دولة فى الاحتفاظ بالرصيد الذهبي الذى فى مصرف الاصدار ، إذ كان يخشى أن يؤدى الذعر الناشىء عن اعلان الحرب الى تهافت الجمهور على مصارف الاصدار للتخلص مما لديه من الأوراق المصرفية ، واستبدال الذهب بها . وقد كانت الحكومات وقتئذ أحرص ما يكون على الاحتفاظ برصيد ذهبي كبير لاعتقادها أنه أعظم عدة مالية فى أوقات الحرب .

وأياً كان الشكل الذى اتخذه نظام النقد الورقى فقد كان ظهوره مصحوباً بارتفاع فى الأثمان ، ومع ذلك فقد استطاعت أغلب الدول المتحاربة أن تحتفظ بالنقود الورقية كأداة طبيعية للمبادلات ، ولم يحاول الجمهور الامتناع عن استعمالها إلا فى قليل من البلاد ، كالروسيا ، فقد أدى قيام حكومة السوفييت فيها الى استبدال طريقة الأوراق النقدية الحكومية بطريقة الأوراق المصرفية التى كانت متبعة فى عهد الحكومة القيصرية . وقد أسرفت حكومة السوفييت فى اصدار هذه الأوراق النقدية اسرافا جعل الناس ينفرون منها ، ويسلكون فى معاملاتهم طريق المقايضة كلما كان ذلك مستطاعا .

ولم يكن فى ذلك كله من جديد ، اللهم إلا مدى انتشار النظام النقدى الورقي ومبلغ الاصدار . فانه لم يحدث من قبل أن سرى هذا النظام فى كتلة كبيرة من الدول فى وقت واحد وباسراف فى الاصدار مثلما حدث إبان هذه الحرب ، ولذلك كانت نتائجه أشد خطراً وأبعد أثراً منها في أى عصر آخر . وقد كانت هذه النتائج جميعاً فى البلاد التى انغمست فى حمأة هذا النظام مطابقة لتعاليم الاقتصاديين وما كانوا يتوقعون . وثمة نتيجة أخرى لم تكن بعيدة عن حسبانهم ، وهى ارتفاع الأثمان أيضا فى البلاد التى ظلت تسير على نظام الذهب ، كبعض البلاد المحايدة ، مثل هولندا وسويسرا والولايات المتحدة . فقد أحدث تسرب الذهب اليها من البلاد المتحاربة ثورة فى الأثمان لا عهد بمثلها فى ظل نظام الذهب ، وما يصحبه عادة من ثبات نسبي فى مستوى الأثمان .

وسنعالج في الفصول الآتية تأثير تلك الحرب فى النظم النقدية فى بعض البلاد الرئيسية .

الفصل الأول

الحرب العظمى والنظام النقدى الانجليزى (١)

تأثير اعلان الحرب العظمى فى النظام النقدى الانجليزى : كان النظام النقدى الانجليزى فى أوائل القرن العشرين معتبراً أفضل نظم العالم وأدقها سيراً. ومع أنه كان نظاما ذهبياً إلا أنه لم يكن يقوم إلا على مقدار قليل من الذهب لايتجاوز ١٥٨ مليونا من الجنيهات ، وكان نحو ٣ ./. فقط من المبادلات هى التى تسوى بالذهب ، أما أغلبية المبادلات الكبرى فكانت تسوى بواسطة وثائق الائتمان المختلفة ، وخاصة بالشيكات.

وكانت النقود الرئيسية تتألف من المسكوكات الذهبية والبنكنوت الذى كان قابلا للصرف بالذهب. وقد كان بنك انجلترا ــ وهو قطب الرحى فى هذا النظام ــ خاضعا لقانون روبرت بيل (Robert Peel Act) الصادر فى سنة ١٨٤٤ ، وبمقتضاه كان بنك انجلترا ملزما بأن يحتفظ مقابل كل ورقة بنكنوت يصدرها ــ باحتياطى من الذهب مساو لقيمتها تماما ، ويستثنى من ذلك مبلغ ٠٠٠ ر ٧٥٠ ر ١٩ جنيه من البنكنوت يجوز له أن يصدرها بضمان من سندات الحكومة البريطانية

---

(١) من أحسن مراجع هذا الموضوع ما يأتى :

Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 15-22;
Fraser, Great Britain and The Gold Standard, P. 30-41.
Withers, Bankers and Credit, P. 38-81
League of Nations, Currencies after the War, P. 137-148

فلما أعلنت الحرب اضطربت المعاملات ، وتزعزت الثقة ، واشتد التهافت على بنك انجلترا لطلب صرف أوراق البنكنوت بالذهب ، وساءت حال بيوت الخصم وسماسرة الأوراق التجارية (bill - brokers) إذ كانوا ملزمين بدفع قيمة الكمبيالات التى سبق أن قبلوها ، على حين كان عسيراً عليهم أن يستردوا أموالهم من مدينيهم الأجانب ، كما تحرج مركز بنوك الودائع ، إذ أصبحت غير قادرة على استرداد ما أقرضته إلى بيوت الخصم والسماسرة [١] .

إزاء ذلك اتخذت بعض اجراءات استثنائية : فأغلقت البورصة مؤقتا وأعلن موراتوريوم بتأجيل الديون لأجل قصير ، وصدر قانون فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ يسمى « Currency and Bank Notes Act » وهو يعتبر بحق القانون الأساسى للنظام النقدى الانجليزى إبان الحرب ، وبمقتضاه أعفى بنك انجلترا من التقيد بقانون روبرت بيل ، وبذلك أصبح له الحق فى أن يصدر من أوراق البنكنوت مايزيد على ٠٠٠ ر ٧٥٠ ر ١٩ جنيه بدون ضمان من الذهب ، وخولت الحكومة حق إصدار أوراق نقدية أطلق عليها اسم « Currency Notes » من فئة الجنيه والعشرة الشلنات ولها قوة ابراء غير محدودة ، فمالبثت هذه الأوراق الحكومية أن أصبحت لها المكانة الأولى فى التداول النقدى فى انجلترا خلال الحرب . وقد بلغ مقدارها في نهاية سنة ١٩١٨ ٣٢٣ مليونا من الجنيهات ، على حين كان مقدار البنكنوت المتداول ٤٠ مليونا فقط ، وفى ذلك مايدل على أن بنك انجلترا لم يشأ أن يستعمل الحق المخول له فى زيادة الاصدار [٢]

---

(١) وسوف نبين لك تفصيلا علاقة بنوك الودائع ببيوت الخصم والسماسرة ، عند البحث فى النظام المصرفى الانجليزي

(٢) League of Nations, Correncies after the War ، ص ١٤٠

وقد كانت أوراق ال Currency Notes قانوناً قابلة للصرف بالذهب ، ولكنها فعلا لم تكن كذلك . وقد كانت انجلترا هى الدولة الوحيدة بين الدول المتحاربة التى لم تفرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت (١) ، ولكنها فعلا لم تكن هى الأخرى تصرف بالذهب . وقد كان للدعاية فى ذلك أثر كبير ، اذ كان الكتاب والخطباء يهيبون بمواطنيهم ألا يطلبوا صرف أوراق البنكنوت أو الأوراق النقدية الحكومية بالذهب ، وأن يسارعوا بعكس ذلك الى تقديم مالديهم من المعدن النفيس ، وكان الاعتقاد السائد طوال الحرب أنه ليس من الوطنية طلب صرف هذه الأوراق بالذهب ، وفضلا عن ذلك فقد كان بنك انجلترا يعلل عدم صرفها بأن الأوراق النقدية كافية للتعامل فى الداخل وأن صهر المسكوكات الذهبية غير مشروع . أما تصدير الذهب الى الخارج فمع أنه كان غير محرم قانوناً ، إلا أنه كان معطلا فعلا بالنسبة للأفراد ، وذلك لارتفاع نفقات النقل ورسوم التأمين بسبب الحرب من جهة ، ولوسائل الضغط التى كانت تستخدمها الحكومة لتحول دون تصديره من جهة أخرى (٢) .

وظيفة أوراق ال Currency Notes والقروض فى تمويل الحرب فى انجلترا : لم يكن اصدار أوراق ال Currency Notes فى أول الأمر

---

(١) وقد كان ذلك بقصد الدعاية فى الخارج ، واظهار مالانجلترا من القوة المالية ، وما بها من حرص على المحافظة على تعهداتها ، ولاسيما اذا قورنت بألمانيا التى عمدت بمجرد اعلان الحرب الى وقف صرف البنكنوت بالذهب . ولكن ذلك كان مجرد ذر الرماد فى العيون ، اذ لم يكن أحد فى انجلترا يجرؤ على طلب الذهب من بنك انجلترا نظراً لما يتعرض له من احتقار مواطنيه ، وان هو فعل لم يجد لدى البنك استعداداً لاجابة طلبه — أنظر ما يقوله فى صدد ذلك ويذرس (Withers) فى كتابه (Bankers and Credit) ، ص ٧٤ـ٧٥

(٢) هوترى ، فى (The Gold Stanard) ، ص ٩٠

راجعا الى حاجة الحكومة البريطانية الى النقود ، وانما كان لمد يد المساعدة الى البنوك التى تحرج مركزها على أثر اعلان الحرب ، ولذا تقرر فى أول الأمر أن تدفع هذه الأوراق بواسطة بنك انجلترا على شكل قروض بفائدة الى البنوك التى تحتاج إليها بمقادير لاتتجاوز ٢٠٪ من مطلوب حساب الودائع (deposit liabilities) فى كل بنك ، ولكن هذه الأوراق النقدية لم تلبث بعد ذلك أن أصبحت في يد الحكومة وسيلة من أسهل الوسائل لتمويل الحرب ، وكان ذلك ضرورة قضت بها النفقات الطائلة التى استلزمتها هذه الحرب الطاحنة ، فقد بلغ مقدارها من أول أغسطس سنة ١٩١٤ الى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ٩ر٥٣٨ مليوناً من الجنيهات بينما لم يبلغ مقدار الايرادات العامة خلال تلك المدة سوى ٢ر٦٧٨ مليوناً . وقد أمكن سد هذا العجز بواسطة قروض بعضها لآجال طويلة وبعضها لآجال قصيرة ، ولذلك زاد دين الحكومة البريطانية أثناء تلك المدة من ٧١٠ مليوناً الى ٧ر٨٤٢ مليونا [١] . وقد أدى عقد هذه القروض الى تضخم نقدى شديد اتخذ شكل زيادة عظيمة فى الودائع بالبنوك ، أى وضع قوة شراء عظيمة بين أيدى الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة فى الثروة المتداولة .

ولكى نبين كيف أن عقد القروض بواسطة الحكومة البريطانية لتمويل الحرب كان مؤديا الى هذا التضخم نجتزىء بنقل الفقرات الآتية من تقرير لجنة كانليف (Cunliffe Committee) التى كانت تألفت لدراسة نظام العملة والصرف فى انجلترا بعد الحرب [٢] :

---

(١) بونيه ، فى (Expériences Monétaires) ص ١٨

(2) First Interim Report of the Committee on Currency and Foreign Exchanges after fhe War . Paragraph 10 (footnote) and Paragraph 11 .

« لنفرض أنه فى أسبوع ما افتقرت الحكومة البريطانية الى ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فوق ايراداتها ، فهى تلجأ الى بنك انجلترا الذى يقرضها هذا المبلغ ويدرج قيمته فى الجانب الدائن من حساب ودائعها ، كما يفعل أى صيرفى آخر عند مايقدم قرضا لأحد عملائه ، اذ يدرج قيمته فى الجانب الدائن من حساب العميل . وهذا المبلغ يدفع الى متعهدى الحكومة وغيرهم من دائنيها ، ثم ينتقل عن طريق الشيكات الى الحساب الدائن لبنوكهم الخاصة في بنك انجلترا . وبعبارة أخرى : أن هذا المبلغ ينتقل من حساب ودائع الحكومة الى حساب الودائع الأخرى ، وتكون نتيجة هذه العملية : زيادة القوة الشرائية التى بين أيدى الجمهور على شكل ودائع فى البنوك بمقدار ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وزيادة الرصيد النقدى لهذه البنوك فى بنك انجلترا بالمقدار نفسه . واذ كانت مديونية البنوك لأصحاب الودائع قد زادت بمقدار ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه على حين زاد رصيدها النقدى بالمقدار نفسه ، فان نسبة الرصيد النقدى للمديونية (وهى التى كانت عادة قبل الحرب أقل من ٢٠ ٪) تتحسن ، ويكون من أثر ذلك أن تصبح البنوك فى مركز يخول لها أن تقدم قروضا لعملائها بمقدار أربعة أو خمسة أمثال المبلغ الذى أضيف الى رصيدها النقدى . واذا لم يكن هناك طلب لهذه القروض فان البنوك تزيد من توظيف أموالها فى الأوراق المالية بمقدار الفرق بين الرصيد الذى حصلت عليه والقدر الذى يتعين عليها أن تحتفظ به مقابل الزيادة الطارئة على مديونيتها لأصحاب الودائع . ومنذ إعلان الحرب كانت الطريقة الثانية هى التى اتبعت بصفة خاصة إذ كانت البنوك تستخدم القدر الزائد من رصيدها فى الاكتتاب في أذون الخزانة وغيرها من السندات الحكومية . وهذه المبالغ التى تكتتب

بها متى أنفقتها الحكومة تعود على النحو الموصوف آنفا الى حساب رصيد البنوك . وفى كل مرة تتكرر هذه العملية تؤدى كل ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه يقرضها بنك انجلترا الى الحكومة الى ايجاد ودائع جديدة تمثل قوة شراء جديدة بقدر هذا المبلغ عدة مرات . وقبل الحرب كان من شأن هـذه العمليات ـ اذا استمرت ـ أن ترغم بنك انجلترا على رفع سعر خصمه ، ولـكن قدرة الحـكومة على اصدار ال (Currency Notes) بكميات غير محدودة أزال تلك العقبة الحائلة دون التوسع فى الاقراض .

« إن كمية الودائع فى البنوك ـ وقد زادت زيادة عظيمة تمثـل زيادة تقابلهـا فى قوة الشراء ، وتؤدى بالتضـافر مع أسباب أخرى الى ارتفاع بليغ فى الأثمان ـ كان من شأنها أن دعت الى زيادة طلب النقود القانونية زيادة ما كان يتسنى تلبيتها تحت أحكام قانون سنة ١٨٤٤ فلكى يمكن إيجاد النقود اللازمة لذلك استمر إصدار ال (Currency Notes) بكميات متزايدة » . وقد عادت اللجنة الى تقرير هـذه الحقيقة فى صورة أدق فى خاتمة تقريرها السالف الذكر ، إذ قالت : « إن إصدار ال (Currency Notes) بكميات غير محدودة كان نتيجة لا مندوحة عنها للتوسع فى الاقراض كما كان شرطا ضروريا لذلك » .

مدى التضخم النقدى أثناء الحرب ونتائجه : ولتقـدير مدى التضخم النقدى فى انجلترا أثناء الحرب يجمع ما كان فى التـداول من النقود المعـدنية وأوراق البنكنوت وأوراق ال Currency Notes والودائع التى بالبنوك ، ويقارن مجموع ذلك بمجموعه قبل الحرب . ومن المقارنة يتضح أن مجموع ذلك كان قبل الحرب ٢٧٣ر١ مليونا من الجنيهات على حين أنه بلغ عند انتهائهـا ٩٣٧ر٢ مليونا . وممـا يزيد من خطر هذه

الزيادة أن حدوثها كان مصحوبا بنقص فى الثروات المنتجة . وكان لزاما أن يؤدى هذا التضخم إلى ارتفاع مستوى الأثمان في الداخل وفعلا لقد بلغ الرقم القياسى لأثمان الجملة فى آخر سنة ١٩١٨ ٢٣٦ مقابل ١٠٠ فى سنة ١٩١٣ . غير أن الصرف الخارجى إبان هذا الوقت لم يتدهور إلا بمقدار يسير ، فلقد كان سعر الجنيه الانجليزى ـ بالنسبة للدولار الأمريكي ـ عند نهاية الحرب ٧٦٥ ر ٤ دولاراً ، على حين أن سعره عند التعادل ٨٦٦ ر ٤ دولاراً (١) .

وفى الحق لقد نجحت انجلترا طوال الحرب فى المحافظة على سعر عملتها فى الخارج ، بالرغم من زيادة وارداتها على صادراتها زيادة عظيمة ، وقد أتيح لها ذلك بفضل تصدير الحكومة لمقادير كبيرة من الذهب إلى الدول الدائنة كوسيلة للوفاء . ثم لما تبين لها أن ذلك غير كاف عمدت إلى عقد القروض فى الخارج ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، واتخذ أغلبها شكل اعتمادات مفتوحة في أمريكا ، تسحب عليها كمبيالات تدفع ثمنا لما يشترى فى أمريكا . وقد بلغ فى آخر سنة ١٩١٨ دين الدولة البريطانية للولايات المتحدة بمقتضى ذلك ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا . ومن جهة أخرى عمدت الحكومة البريطانية إلى جمع مالدى الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية ، واستخدمتها كأداة للوفاء فى الحالات التى لم يكن يوجد مقابلها اعتمادات فى الخارج .

بيد أنه ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أخذ الجنيه الانجليزى ينحدر فى طريق التدهور ، حتى لقد بلغ سعره ٤٨ ر ٣ دولاراً فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ومعنى ذلك فقدانه أكثر من ٣٠٪ من قيمته الأصلية وقد كان ذلك راجعا بالأخص إلى عدول الولايات المتحدة ـ منذ شهر

---

(١) يونيه ، فى المرجع السابق ، ص ٢٠

مارس سنة ١٩١٩ ـ عن فتح اعتمادات جديدة لانجلترا ، وبذلك أصبح يتعين على هـذه أن تسدد ثمن ماتشتريه بوسائلها الخاصة . وإذ كانت واردات انجلترا تزيد كثيراً على صادراتها فقد أفضى ذلك بقيمة الجنيه الاسـترليني إلى الهبوط . غير أن هبوطه في الخارج كان مع ذلك أقل منه فى الداخل ، ويعزى ذلك إلى أن مقياس الهبوط ليس واحداً فى الحالتين . ففى الداخل يقاس ذلك بمقارنة قوة شراء الجنيه الورقى بقوة شراء الجنيه الذهبي قبل الحرب ، على حين أنه فى الخارج يقاس ذلك بمقارنة قيمة الجنيه الورقى بقيمة الدولار الذهبي بعـد الحرب ، ومعلوم أن قيمة الذهب بعد الحرب كانت أقل منها قبل الحرب.

وقد استطاعت انجلترا فى السنين التالية أن تعيـد تدريجا إلى الجنيه الورقى قيمته الأصلية بالنسبة للذهب ، ولمـا تحقق لها ذلك نهائياً فى سنة ١٩٢٥ أعادت صرف الجنيه الورقى بسبائك الذهب فى المعاملات الخارجية وبذلك تمت لها العودة إلى نظام الذهب ، كما سنبين ذلك تفصيلا فيما بعد

الفصل الثانى

الحرب العظمى والنظام النقدى الفرنسى (١)

تأثير اعلان الحرب فى النظام النقدى الفرنسى : كانت فرنسا وقت اعلان الحرب تسير على نظام المعدنين الناقص ، فقد كانت النقود القانونية فيها تتألف من المسكوكات الذهبية وبعض الفضية وهى القطع ذات الخمسة الفرنكات ، وكانت حرية ضرب الذهب وتصديره متوافرة ، واذ كانت فرنسا احدى دول الاتحاد اللاتينى فقد كانت المسكوكات البلجيكية والسويسرية متداولة فيها بنفس القيمة التى للمسكوكات الفرنسية المقابلة لها (٢) . وبجانب ذلك كان فى التداول أوراق بنكنوت يحتكر بنك فرنسا اصدارها ، وقابلة للصرف بالذهب أو بالقطع الفضية ذات الخمسة الفرنكات . وكانت طريقة الاصدار تقوم على تعيين حد أقصى لما يمكن اصداره من أوراق البنكنوت ولكن بدون تحديد قانونى للاحتياطى الضامن له ، غير أن بنك فرنسا كان يحتفظ من تلقاء نفسه باحتياطى معدنى كبير ، يتراوح بين

---

(١) أنظر فى ذلك : League of Nations, Currencies after the War, P. 29 et suiv.; Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 92 et Suiv.; Gonnard, Précis d'Economie Monétaire, P. 244 - 248 ; La France Economique (Revue d'Economie Politique, Mars - mai, 1926)

(٢) أما المسكوكات الايطالية واليونانية فقد كانت الحكومة الفرنسية قررت عدم قبولها فى الخزائن العامة بناء على طلب الدولتين ، اذ كان من أثر اضطراب الحالة النقدية فيهما قبل الحرب أن طردت النقود الورقية النقود الذهبية والفضية وبخاصة الصغيرة منها ، فلتسهيل عودتها الى بلادها الأصلية اتخذت الحكومة الفرنسية الاجراء السالف الذكر

¾ و ¼ البنكنوت المتداول ، والباقي تضمنه سندات وأوراق تجارية ممهورة بثلاث امضاءات ومسحوبة لمدة لاتزيد عن ثلاثة شهور . وقد كان مقدار الاحتياطى المعدنى عند نشوب الحرب ١٠٠ر٤ مليون فرنك من الذهب و ٦٤٠ مليونا من الفضة ، وكان ذلك أكبر احتياطى معدنى استطاع بنك اصدار أن يحتفظ به قبل الحرب .

فلما أعلنت الحرب فرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وحرم تصدير الذهب ، وأعلن موراتوريوم عام بتأجيل الدفع ظل نافذاً بالنسبة لبنوك الودائع حتى أول يناير سنة ١٩١٥ . ولكي تتمكن هذه البنوك من استعادة قدرتها على الدفع كان لزاما أن يسمح لها باعادة خصم ماسبق أن خصمته من أوراقها التجارية لدى بنك فرنسا ، وهو مايفضى بطبيعته الى زيادة مايصدر من أوراق البنكنوت . وقد كان من المستطاع أن تظل هذه الزيادة فى حدود الاعتدال لو اقتصر الأمر على سد حاجة البنوك الى أوراق البنكنوت ، ولكن افتقار الدولة الفرنسية الى النقود للانفاق على الحرب أدى الى الاسراف الشديد فى الاصدار ، فلقد بلغت نفقات الحرب فى فرنسا خلال المدة بين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٨ ٦ر١٧٠ ملياراً من الفرنكات ، بينما لم يتجاوز مجموع الايرادات العادية ٢ر٢٦ مليارا .

وسائل تمويل الحرب فى فرنسا : وقد عمدت الحكومة الفرنسية لسد هذه الثغرة البالغة فى ميزانيتها الى عقد قروض على أنواع مختلفة ، وكان أقربها الى متناول يدها الاقتراض من بنك فرنسا ، الذى كان تعهد بمقتضى اتفاق سرى بينه وبين الحكومة قبل الحرب بأن يقرضها قروضاً لا تزيد عن ٩ر٢ ملياراً من الفرنكات . وقد

زيد هذا المقدار منذ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٤ الى ٦ مليارات ، ثم أخذ يزداد على التعاقب بمقتضى اتفاقات بين الحكومة والبنك حتى بلغ ٢١ ملياراً عند نهاية الحرب .

والمتأمل فى حالة بنك فرنسا خلال الحرب يلاحظ أن كل زيادة فى هذه القروض كانت تقابلها زيادة فى الحد الأقصى لما يجوز اصداره من أوراق البنكنوت ، وقد كان مقدار هذا الحد عند اعلان الحرب ٨ر٦ مليار فرنك ، فزاد على التعاقب أثناء الحرب حتى بلغ عند نهايتها ٣٣ ملياراً ، وفى ذلك ما يتضمن زيادة قوة الشراء بين أيدى الجمهور دون أن يقابلها زيادة فى الثروات المتداولة(١) .

وبجانب هذا النوع الأول من القروض لجأت الحكومة الى نوع ثان ، وهو الاقتراض من الجمهور لآجال قصيرة ، فقد صدر قانون فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ يخول الحكومة حق إصدار أذون على الخزانة تمثل قروضاً لآجال مقدارها ٣ شهور و ٦ شهور و ١٢ شهراً ويجوز خصمها لدى بنك فرنسا ، وهذه الأذون هى التى اشتهرت باسم « أذون الدفاع الوطنى » (Bons de la Défense Nationale) وكان لها شأن عظيم فى تمويل الحرب ، إذ وجدت فيها الحكومة وسيلة من أفضل الوسائل لاجتذاب مدخرات الأفراد اليها . وقد تناقش الباحثون طويلا فى طبيعة هذه الأذون ، فذهب البعض الى تشبيهها بأوراق البنكنوت وعدها نوعا من النقود ، ومن ثم يكون مجرد إصدارها تضخماً نقديا . ويؤخذ على هذا الرأى أن هذه الأذون ما كانت يوما ما من الوجهة القانونية أو الفعلية أداة للوفاء كالنقود ، ولذلك لم تكن ذات تأثير فى مستوى الأثمان العام ، وهو

(١) جونار ، فى (Economie Monétaire) ، ص ٢٤٥

الذى يظهر خلاله أثر التضخم . من أجل ذلك كان الأصح عدم اعتبارها نقوداً ، وإنما وسيلة من أقوى الوسائل للحصول على النقود ، إذ كان يكفى من تكون فى حيازته أن يسترد قيمتها عند حلول أجلها ، أو يخصمها لدى بنك فرنسا لكي يحصل على أوراق البنكنوت ، ويثير بذلك إصدار مقدار جديد منها .

ومن ذلك يتبين أن إصدار هذه الأذون لم يكن فى حد ذاته يتضمن تضخما نقديا ، إذ هو على العكس من ذلك يؤدى الى سحب بعض النقود من أيدى الجمهور ، وإنما كان خطراً عظيما يهدد بالتضخم[1] . وقد بلغ ما فى حيازة الجمهور من هذه الأذون عند انتهاء الحرب ٣٢,٩٣ ملياراً من الفرنكات ، ولو لم يكتتب الجمهور بجزء كبير منها فى الأربعة القروض ذات الآجال الطويلة التى عقدت خلال الحرب لبلغ مقدارها أعظم من ذلك كثيراً . وكان مجموع دين فرنسا الداخلى فى نهاية الحرب ١٥٣ ملياراً علي حين كان مجموع دينها الخارجى ٣٠ ملياراً من الفرنكات الذهبية .

قيمة الفرنك أثناء الحرب وبعدها : وقد تسنى لفرنسا أن تحتفظ بقيمة الفرنك فى المعاملات الخارجية ، بفضل القروض والاعتمادات التى استطاعت أن تحصل عليها فى الخارج ، ولذلك لم يفقد الفرنك طوال الحرب إلا نحو ٥ ٪ من سعره عند التعادل . أما فى الداخل فقد كان من أثر التضخم أن ارتفع مستوى الأثمان حتى بلغ الرقم القياسى لأثمان الجملة عند نهاية الحرب ٣٤١ . ويلاحظ أن التداول النقدى فى فرنسا أثناء الحرب كان يقوم بالأخص على أوراق البنكنوت ذات السعر الالزامى ، أما الوسائل النقدية الأخرى ، كالودائع والحسابات

---

(١) بونيه ، فى المرجع السابق ، ص ٩٤ — ٩٥

الجارية ، فهذه لم يكن لها نصيب كبير ، وذلك على عكس ما كانت عليه الحال فى انجلترا .

وما كادت تنقضى بضعة أشهر على انتهاء الحرب حتى أخذت قيمة الفرنك فى الخارج تتدهور سريعاً ، وذلك على إثر عدول الدول الدائنة ـ وبخاصة الولايات المتحدة ـ عن الاستمرار فى فتح الاعتمادات لفرنسا ، ومن ثم أصبح يتعين عليها أن تؤدى ثمن ماتشتريه بوسائلها الخاصة . وإذ كان الميزان الحسابى فى غير صالحها فقد أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف فى بورصة باريس ، حتى بلغ سعر الدولار فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ ١٦٫٩٠ فرنكا ، على حين أنه عند التعادل كان يساوى ٥٫١٨٢٥ فرنكا . وفى الوقت ذاته واصل الفرنك تدهوره فى الداخل حتى بلغ الرقم القياسى لأثمان الجملة فى شهر ابريل سنة ١٩٢٠ ٥٦٦ . وكان ذلك نتيجة طبيعية لاشتداد التضخم النقدى بعد الحرب بسبب استمرار العجز فى الميزانية الفرنسية ، وهو الأمر الذى حمل الحكومة على مواصلة الاقتراض من بنك فرنسا ، وما يقتضيه ذلك من إصدار مقادير جديدة من أوراق البنكنوت ، كما حملها على توظيف قروض جديدة فى السوق لآجال قصيرة وطويلة . وكان أشد مايحول دون توازن الميزانية العامة انصراف الحكومة إلى تعمير المناطق التى خربتها الحرب ، وضرورة تعويض السكان عما أصابهم من الاضرار بفعلها . وكان يظن أن النفقات الطائلة التى تنفقها الحكومة فى سبيل ذلك إنما هى دين فى ذمة ألمانيا سوف تقوم بأدائه في مستقبل قريب وفقاً لنصوص معاهدة فرساى الخاصة بالتعويضات .

وقد كان أشد ماتصبو اليه الحكومة الفرنسية عقب الحرب إرجاع الفرنك إلى قيمته الأصلية عن طريق الانكماش التدريجى ، ولذا عقدت

مع بنك فرنسا اتفاقا فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ تعهدت بمقتضاه أن ترد إليه سنويا مليارين من السبعة والعشرين ملياراً التى كان أقرضها إياها. وكان أكبر الظن أن سحب هذا المقدار من التداول سنويا سوف يؤدى تدريجا إلى رفع قيمة الفرنك، ولكن الحكومة عجزت فى السنين التالية عن الوفاء بتعهدها، بل وعادت إلى الاقتراض من بنك فرنسا فعادت أوراق البنكنوت المتداول إلى التزايد، كما تزايدت من الجهة الأخرى أذون الدفاع الوطنى، واشتد تدهور الفرنك فى الداخل والخارج، وبلغ الضرر الاقتصادى والاجتماعى الناشىء عن ذلك مبلغا خطيراً. ولذا صحت عزيمة البلاد على التخلص نهائيا من نظام النقود الورقية الالزامية، وأخذت الحكومة منذ سنة ١٩٢٦ تعد العدة للرجوع إلى نظام الذهب، حتى أتيح لها تحقيق ذلك فى سنة ١٩٢٨ كما سوف نبينه تفصيلا فيما بعد.

الفصل الثالث

الحرب العظمى والنظام النقدى الألمانى (١)

لم تبلغ الظواهر النقدية من الخطر والاسراف فى الشدة فى بلد ما مثلما بلغته فى ألمانيا منذ الحرب العظمى ، وبخاصة عقب انتهائها ، ولذلك كان لهذا الفصل أهمية خاصة ، إذ تعرض فيه صورة مكبرة لهذه الظواهر ونتائجها .

النظام النقدى الألمانى وقت اعلان الحرب وما طرأ عليه من تعديل بفعلها : كانت ألمانيا عند إعلان الحرب تسير على نظام المعدن الفردى الذهبي ، وكان التداول النقدى فيها يقوم على نحو مليارين من الماركات نقوداً ذهبية ، وأكثر من مليار من الفضة نقوداً مساعدة ، ونحو مليارين ونصف من أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك الريخ (Reichsbank) والتى كانت قابلة للصرف بالذهب . وقد كانت الحكومة الألمانية تحتفظ فى قلعة سباندو (Spandau) بمقدار عظيم من الذهب كاحتياطى للحرب[٢] ، على حين كان بنك الريخ يحتفظ باحتياطى من الذهب يبلغ مقداره ٣ ر ١ ملياراً من الماركات . وكانت الطريقة المتبعة فى إصدار

---

(١) من أفضل مراجع هذا الموضوع ما يأتى : Rist, Les Finances de Guerre de l'Allemagne,1921; Fourgeaud, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark Allemand, P. 5 et suiv.; Lewinsohn, Histoire de l'inflation,1924; Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 62 — 91; League of Nations, Currencies after the War, P. 50 — 62

(٢) وقد كان هذا الذهب آتيا من الغرامة الحربية التى دفعتها فرنسا الى ألمانيا فى سنة ١٨٧١ واحتفظت به ألمانيا منذ ذلك الحين كاحتياطى لحرب مقبلة .

البنكوت تقوم على فرض نسبة قانونية بين الاحتياطى المعدنى والبنكنوت المتداول ، وهذه النسبة مقدارها الثلث ، وأما الثلثان الباقيان من أوراق البنكنوت فيضمنهما أوراق تجارية متوافرة فيها كل الضمانات ، ومسحوبة لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما . وفضلا عن ذلك فانه إذا زاد ما يصدره بنك الريخ من البنكنوت عن حد معين مقداره ٥٥٠ مليون مارك فى الأوقات العادية و ٧٥٠ مليونا فى آخر كل ثلاثة شهور وجب أن يدفع إلى الحكومة عن القدر الزائد ضريبة قدرها ٥ ٪ . وبجانب بنك الريخ كانت هناك أربعة بنوك أخرى تحتفظ بحق إصدار البنكنوت — فى بادن ، وبافاريا ، وسكسونيا ، وورتمبرج — ولكن ما تصدره كان مقداراً ضئيلا .

فلما أعلنت الحرب فرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت وألغيت ضريبة الخمسة فى المائة لكى يصبح البنك حرا في تجاوز الحد المذكور آنفا ، ولكنه احتُفظ بقاعدة الثلث كاحتياطى ضامن للبنكنوت . غير أنه تقرر — وهنا يظهر وجه التعديل الحقيقى — أن يدخل فى هذا الاحتياطى أنواع جديدة من الصكوك ، وهى أذون خزانة الحكومة ، وأذون صناديق السلفيات (Darlehnkassenscheine) وهذه الصناديق هى عبارة عن منشآت خاصة تقرر إيجادها منذ بداية الحرب لاقراض الجمهور وبعض المنشآت الأخرى - كصناديق الادخار - قروضا يضمنها رهن على بضائع أو أوراق مالية يدخل فيها السندات الحكومية ، وخول لها أن تصدر أذونا تمثل قيمة الأشياء المرتهنة . وهذه الأذون ، وكذلك أذون الحكومة ، اذا قدمت الى بنك الريخ فانه يعطى مقابلها أوراق البنكنوت ويحتفظ بها ضمن احتياطيه الذهبي إذ كانت معتبرة كالذهب فى ضمان البنكنوت . وقد استطاعت ألمانيا

بهذه الطريقة أن تحقق غرضين : (الأول) أن تزيد مقدرة بنك الريخ على الاصدار بدرجة عظيمة إذ أنه كلما دخل خزائنه مقدار من هذه الأذون استطاع أن يصدر من البنكنوت ثلاثة أمثالها . (والثانى) أن تخفى عن الأنظار حقيقة مركزها المالى ، إذ لم يعد فى الاستطاعة معرفة مقدار ما لديها من الذهب . وبجانب أوراق البنكنوت عمدت الحكومة إلى إصدار أوراق نقدية حكومية من ذات خمسة وعشرة ماركات ولها أيضا سعر إلزامى .

ولم تكتف الحكومة الألمانية بذلك ، بل لجأت أيضا إلى عقد القروض فى السوق الداخلية والحصول على اعتمادات فى البنوك الرئيسية ، واستطاعت أن تجتذب إليها باستمرار مدخرات الأفراد عن طريق إصدار أذون الخزانة من جهة ، وعقد القروض ذات الآجال الطويلة من جهة أخرى ، مع ملاحظة أن جزءاً كبيراً من أذون الخزانة كان يكتتب به فى هذه القروض . وقد بلغ عند نهاية الحرب مجموع ديون الحكومة الألمانية فى الداخل ١٤٢ ملياراً ، على حين زاد التداول النقدى زيادة عظيمة ، فبعد أن كان مجموع ما فى التداول من النقود المعدنية وأوراق البنكنوت ٥½ مليارا فى ٣٠ يونية سنة ١٩١٤ أصبح مقدار الوسائل النقدية المختلفة فى ٣٠ يونية سنة ١٩١٩ كما يأتى [1] :

(1) Fourgeaud, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark Allemand ، ص ٤

	بملايين الماركات
ذهب	١١٦ ر ١
فضة ونيكل ونحاس	١٩
البنكنوت الصادر من بنك الريخ	٥٠٠ ر ٢٨
أذون صناديق السلفيات	٥٠٠ ر ١١
الأوراق النقدية الحكومية	٣٦٠
البنكنوت الصادر من البنوك الأخرى	٢٥٠
	٧٤٥ ر ٤١

وقد أدى هذا التضخم النقدى إلى ارتفاع عظيم فى الأثمان ، ومع قلة الاحصاءات الخاصة بذلك أثناء الحرب فانه من المتفق عليه أن أثمان الجملة فى آخر سنة ١٩١٨ كانت نحو ثلاثة أمثالها فى سنة ١٩١٤ وكذلك كان ارتفاع أثمان التجزئة بنسبة كبيرة . أما فى الخارج فقد هبطت قيمة المارك هبوطا بلغ مقداره فى آخر سنة ١٩١٨ ٦٠٪ من قيمته الأصلية . ويلاحظ هنا أنه لم يتهيأ لألمانيا أثناء الحرب من وسائل المحافظة على قيمة عملتها فى الخارج : من فتح اعتمادات ، وعقد قروض فى البلاد الأجنبية ، مثلما تهيأ لانجلترا وفرنسا . وقد كانت الحكومة الألمانية حاولت أن تحول دون تدهور الصرف الخارجى عن طريق إنشاء هيئة خاصة للاشراف على شراء وبيع الصكوك الأجنبية ، ولكنها لم تف بالغرض المنشود .

الحالة النقدية فى السنوات التالية للحرب : ومهما يكن من الأمر فأهمية هذا البحث إنما ترجع بالأخص إلى الحوادث النقدية التى انتابت ألمانيا بعد الحرب . فما كاد يذيع نبأ الهدنة فيها ، وتعرف شروطها القاسية ، حتى اشتد القلق وما لبث أن تحول الى ذعر ، فتهافت الناس على البنوك يسحبون ودائعهم ، وعلى الخزانة العامة يستردون قيمة ما فى أيديهم من أذوناتها ، وتسابقوا فى التخلص من سندات الديون العامة

بعرضها للبيع ، فتدهورت أسعارها تدهورا فاحشا ، واضطرت الحكومة إلى إغلاق البورصة مؤقتا ، كما عمـدت إلى الحصول من بنك الريخ على مقادير جديدة من أوراق البنكنوت لدفع قيمة أذوناتها ومواجهة نفقاتها المتزايدة .

بيد أنه بالرغم من خطر الموقف وشدته فهو يكن لم يدعو إلى اليأس ، ولو كان اتخذ وقتئذ علاج حاسم لأمكن تلافى كثير من المحن التى حلت بألمانيابعد ذلك ، ولـكن وقع الهزيمـة فيها كان شديدا جدا ، فتقلقلت نظمها السياسية والاجتماعية ، وتوالت عليها الاضطرابات ، وعصفت بها ريح الثورة ، فتعذر وسط هذا البحر المضطرب وضع قواعد جديدة لنظام نقدى ثابت .

وبالرغم من انتهاء الحرب فقـد ظلت نفقات الدولة فى تزايد ، فبلغت فى سنة ١٩١٩ مايقرب من ٥٧ ملياراً ، بينما لم تتجاوز الايرادات العادية عشر هذا المقدار ، ولذلك لم تجـد الحكومة مناصا من الالتجاء إلى الاقتراض ، ولـكن الاقبال على الاكتتاب فى قروضها كان فاترا لضعف الثقة فى ماليتها ، فلم يبق أمامها سوى آلة الاصدار تستدر منها ما هى في حاجة إليه من النقود ، فلم يلبث البنكنوت المتداول أن زاد من ٢٧ ملياراً فى نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى ٤٩ ملياراً فى ديسمبر سـنة ١٩١٩ . وكان حدوث ذلك فى الوقت الذى ضعفت فيه حركة الانتاج بسبب الـكساد من جهة ، وكثرة الاضراب والاغلاق من جهة أخرى ، ولذلك ارتفع الرقم القياسى لأثمـان الجملة خلال عام ١٩١٩ من ٢١٧ إلى ٤١٥ ، بينما بلغ هبوط قيمة المـارك فى الخارج ٩٠ ٪ من قيمته الأصلية ، وساعد على هـذا الهبوط اشـتداد حركة هروب رؤوس الأموال إلى البـلاد الأجنبية بدافع الخوف من الاضطرابات السياسية

وتوقع استيلاء الحكومة على جزء من ثروة المتمولين تنفيذاً لبرنامج الأحزاب الاشتراكية

ومع ذلك فقد حاولت ألمانيا فى أواخر سنة ١٩١٩ أن تقف تيار التضخم النقدى ، وذلك بإعادة التوازن الى الميزانية العامة ، فوضع ارزبرجر (Erzeberger) وزير المالية فى ذلك الحين برنامجا ماليا واسع النطاق يقوم على الأسس الآتية(١) : زيادة الضرائب القديمة — فرض ضرائب جديدة أغلبها ضرائب مباشرة على أنواع الدخل المختلفة — فرض ضريبة على رأس المال لاستهلاك الدين العام تتراوح بين ٥ ٪ و ٦٥ ٪ وتدفع أقساطا سنوية تمتد أحيانا الى ٥٠ سنة . ولكن تنفيذ هذا البرنامج ارتطم بصعاب فنية قلما يمكن التغلب عليها ، فان تحصيل الضرائب المباشرة من أصعب الأشياء ، فضلا عن أنها لا تتمشى بسهولة مع حركات الأثمان ، ثم هى فوق ذلك — وبخاصة متى كانت على رأس المال — تدعو الى تهريب ما تفرض عليه ، وهو مايؤدى الى تدهور الصرف الخارجى . ولذلك فانه بالرغم من فرض هذه الضرائب فقد خلفت ميزانية ١٩١٩ — ٢٠ عجزاً يربو على ٥٧ ملياراً ، بينما بلغ العجز فى ميزانية ١٩٢٠ — ٢١ نحو ٩٠ ملياراً . وقد أدى ذلك الى زيادة التداول النقدى من ٤٩ مليارا فى آخر سنة ١٩١٩ الى ٨١ ملياراً فى آخر سنة ١٩٢٠ ، ثم أخذ من بعد ذلك يزيد بسرعة مخيفة .

وقد كان التضخم النقدى مصدر أرباح استثنائية لبعض الطبقات ، كأصحاب المشروعات ومن فى حكمهم ، وهؤلاء جميعا كانوا يحبذون الاستمرار فى هذا السبيل ، وكان فى مقدمتهم كبار رجال الصناعة الذين كانوا كلما ازدادوا يسارا زاد نفوذهم فى إدارة الشئون العامة .

(١) بونيه ، فى (Expériences Monétaires) ، ص ٦٨ — ٧٠

ولم يكن الدليل يعوزهم لا ثبات فوائد سياسة التضخم ، فقد أدى تدهور قيمة المارك إلى زيادة الصادرات ، حتى لقد استطاعت ألمانيا بفضله أن تستعيد معظم أسواقها الخارجية وأن تزيد إنتاجها زيادة عظيمة . وساعد على رواج آراء دعاة التضخم شعور خفى شمل الألمانيين بأن انهيار النظام النقدى الألمانى هو أفضل وسيلة للتخلص من عبء ديون التعويضات .

غير أنه لم يحل صيف سنة ١٩٢٣ حتى كان المارك قد بلغ من التدهور حداً جعل أشد أنصار التضخم ينظرون إلى الحالة بعين الخوف والقلق ، وازدادت الحال خطراً بعد احتلال الفرنسيين لمنطقة الرور ، فبلغ التداول النقدى وارتفاع الأثمان أرقاما فلكية لا يكاد العقل يتصورها كما يتضح من الجدولين الآتيين :

التداول النقدى(١)

المدة	النقود المتداولة بمليارات الماركات	نسبة الزيادة من مدة الى أخرى
منتصف يوليه سنة ١٩٢٣	٢٤٫٢٣١	—
أول أغسطس »	٤٣٫٥٩٤	٧٩٫٩ ٪
١٥ أغسطس »	١١٦٫٤٠٢	١٦٥ ٪
أول سبتمبر »	٦٦٣٫٢٠٠	٤٧٨ ٪
١٥ سبتمبر »	٣٫١٨٣٫٦٨٤	٣٨٠ ٪
٢٢ سبتمبر »	٨٫٦٢٧٫٧٢٩	١٧١ ٪
٢٩ سبتمبر »	٢٨٫٢٢٨٫٨١٥	٢٢٧ ٪
٨ أكتوبر »	٤٦٫٩٣٩٫٠٠١	٦٦ ٪
١٥ أكتوبر »	١٢٣٫٣٤٩٫٨٠٠	١٦٠ ٪
٢٣ أكتوبر »	٥٢٤٫٣٣٠٫٦٠٠	٣٢٦ ٪
٣١ أكتوبر »	٢٫٤٩٦٫٨٢٢٫٩٠٠	٣٧٦ ٪
٧ نوفبر »	١٩٫١٥٣٫٠٨٧٫٥٠٠	٧٠٧ ٪
١٥ نوفبر »	٩٢٫٨٤٤٫٧٢٠٫٧٠٠	٣٨٤ ٪

(١) Fourgeaud, La Depréciation et la Révalorisation du Mark Allemand ، ص ٨

الأرقام القياسية للأثمان (١)

سنة ١٩١٤	١٠٠
يوليه سنة ١٩٢٥	٢٨ر٢٥٩ر٩٠٠
أغسطس «	٣٠٦ر٣٣٥ر٨٠٠
سبتمبر «	١٨ر٢٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠
أكتوبر «	٤ر٩٠٧ر١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠
نوفمبر «	١٦٤ر٩٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
ديسمبر «	١٤٨ر٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠

بيد أن ارتفاع الأثمان في عهد التضخم الشديد كان يسير بخطى أوسع من خطى اصدار النقود ، وذلك بسبب تسابق الناس فى التخلص من النقود الورقية ، بشراء السلع والعقار بأى الأثمان . وفى ذلك مايفسر سر ارتفاع نفقات المعيشة مقدرة بالذهب من ٦٠ فى أغسطس سنة ١٩٢٣ الى ١٣٠ فى نوفمبر من السنة نفسها (٢) . ولذلك فانه بالرغم من اصدار المقادير الهائلة من النقود الورقية فقد كانت تبدو دائما أقل مما يكفى حاجة المعاملات ، حتى لقد اضطرت المدن الألمانية والادارات الكبيرة وكثير من المصانع أن تصدر نقوداً خاصة اشتهرت باسم (Notgeld) (٣) ، وبذلك أصبح هناك بجانب النقود الورقية التى يصدرها بنك الريخ والحكومة مقادير عظيمة من هذه

---

(١) واليد ، في (La Monnaie) ، ص ١٧٠

(٢) بونيه ، فى المرجع السابق ، ص ٧٦

(٣) وقد كان هـذا الاسم يطلق فى أول الأمر على النقود التى خول للمدن والادارات الكبيرة أن تصدرها بمقتضى قانون ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ ولكنه لم يلبث أن أطلق أيضا على كافة أنواع النقود غير القانونية التي أصدرتها الهيئات الخاصة كالشركات والمصانع وغيرها

النقود الخاصة . ولم تعد وحدة النقود فى المعاملات هى المارك ، بل أصبحت المائة مارك ، ثم الألف مارك ، ثم العشرة الآلاف مارك ، ثم المليون مارك ، ثم التريليون وهو ما يقابله فى ألمانيا البيليون ، وفى هذا الوقت كانت وحدة النقود فى ألمانيا تسمى بالبلمارك (billmark) اختصاراً لعبارة ١ بيليون مارك . وكان طبيعياً وقد بلغ الأمر هذا الحد أن تختفى من التداول الأوراق النقدية ذات ٥٠٠ مليون فأقل ، اذ لم تعد لها أية قوة شرائية .

على أنه رغما من ذلك كله فقد ظلت ألمانيا تعانى ألم الحاجة الملحة الى النقود ، وذلك بسبب ضؤولة القيمة الحقيقية للنقود المتداولة ، حتى لقد قدر فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ أن ما بها من النقود الورقيـة معبراً عنها بالذهب لا يبلغ سوى ½ ٪ مما كان بها قبل الحرب . وكان من أثر ذلك أن تضاءلت القيمة الحقيقيـة للودائع التى بالبنوك ، وأعوزت الصناعة رؤوس الأموال المتداولة اللازمة لتسييرها ، وغدت الآلة الاقتصادية مهددة بوقف دولاب حركتها ، واشتد الضنك بالسكان ، ولا سيما الذين يعيشون من دخل عملهم أو رأس مالهم ، وأصبحت كل محاولة لجعل الدخل متمشيا مع ارتفاع الأثمان غير مجدية ، لسرعة هـذا الارتفاع وعظيم درجته ، حتى صـار كل مبلغ يتقاضاه المرء لا يلبث أن تذوب قيمته بين يديه قبل أن يتمكن من استخدامه ، فاستولى اليأس على النفوس وخيل للرائى أن ألمانيا مشرفـة على ثورة هوجاء .

بيـد أن تفاقم الخطب لم يلبث ، كما يحدث أحيانا ، أن أثار رد فعل عجل بالشفاء ، فمنذ أواسط سنة ١٩٢٢ أخذ الناس ينبذون النص القانونى القاضى بأن قيمة المارك الورقى تعادل قيمة المارك الذهبى ،

وانتهت المحاكم الى التسليم بهذه الحقيقة ، وصدر فى سنة ١٩٢٣ حكم من المحكمة العليا كان له وقع شديد اذ قرر أنه متى أصبحت النصوص القانونية تتنافى مع الوقائع الفعلية تنافياً ظاهراً فان للمحكمة أن تقرر المبادىء التى تسترشد بها فى أحكامها . وحتى قبل صدور هذا الحكم فقد جعل الناس فى معاملاتهم يتعاقدون لا بالنقود القانونية وإنما بأشياء ذات قيمة أكثر ثباتاً ، فاستعملوا لذلك كنقود تعدادية الجنيه والدولار والمارك الذهبي ، وأحياناً وزنا معلوما من سلعة معينة ، كما ذهب كثير من أصحاب المصانع والمتاجر الى التعامل على أساس المارك الذهبي فكان الدفع المادى يحصل بالماركات الورقية ، ولكن بالقدر الذى يساويه عدد معين من الماركات الذهبية . غير أنه رغما من ذلك فقد ظل هناك دائما خطر تدهور المارك الورقي تدهوراً جديداً خلال الفترة بين وقت تناول الماركات ووقت انفاقها . وقد كان أشقى الناس بهذا الخطر طبقة العمال الذين تدفع إليهم أجورهم أسبوعيا فكثيرا ما كانت تذوب بين أيديهم قبل أن يتمكنوا من انفاقها ، ويكفى للدلالة على ذلك أن نذكر أنه فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ كانت أقة الخبز تساوى ٢٥ مليارا من الماركات ، فاذا بها بعد يومين تساوى ١٤٠ مليارا ! (١)

ولما تبين للحكومة أن كل وسيلة لتثبيت قيمة المارك غير مجدية لجأت الى ايجاد عملة جديدة بضمانات جديدة تحل محل العملة القديمة التى تقرر سحبها تدريجا ، وسوف نعالج هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد .

---

(١) بونيه ، فى (Les Expériences Monétairs) ، ص ٧٩ — ٨٠

الفصل الرابع

الحرب العظمى والنظام النقدى فى الولايات المتحدة (١)

النظام النقدى فى الولايات المتحدة وقت اعلان الحرب :

اتخذت المسائل النقدية فى الولايات المتحدة، تحت تأثير الحرب، صورة خاصة تختلف عنها فى البلاد المتحاربة الأخرى . وبالرغم مما حدث فيها من التضخم النقدى فانها لم تعدل قط عن صرف نقودها الورقية بالذهب (٢) . وقد كانت الولايات المتحدة وقت إعلان الحرب تجتاز دور انتقال بين نظام مصرفي قديم وآخر جديد، فقد أظهرت أزمة سنة ١٩٠٧ ما كان فى النظام المصرفى القديم من عيوب خطيرة، ولذا أصدرت الحكومة المركزية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ — بعد دراسة طويلة — قانونا عرف باسم « Federal reserve act » لوضع أسس نظام مصرفى جديد، روعى فيها : (١) جعل إصدار أوراق البنكنوت أكثر مرونة (٢) تركيز الاصدار تدريجا فى أيدى عدد قليل من البنوك الكبيرة (٣) إيجاد هيئة مركزية لايجاد التناسق بين البنوك المختلفة ووضع القواعد التى يسترشد بها فى السياسة النقدية العامة . وقد كانت أهم مميزات النظام الجديد ما يأتى :

---

(١) أنظر فى ذلك : League of Nations, Currencies after the War, P. 180 - 194; Garis, Principles of Money, Credit and Banking, P. 214 - 216, Bonnet, Le Expériences Monétaires Contemporaines, P. 44 - 61.

(٢) والقيد الوحيد الذى فرض على نظام الذهب فيها هو تحريم تصديره منعا لحركة تسربه الى بلدان الشرق الأقصى

تقسيم الولايات المتحدة إلى اثنتى عشرة دائرة على رأس كل منها بنك مركزى يعرف باسم « الفيدرال ريزرف بنك » (Federal Reserve Bank) وهو شركة مساهمة يساهم فيها جميع البنوك الأهلية (National Banks) الموجودة فى دائرته (وهى البنوك التى كان لها حق إصدار البنكنوت من قبل)[١]. وعلى رأس بنوك الفيدرال ريزرف يقوم فى وشنجتن مجلس أعلى اسمه « فيدرال ريزرف بورد » (Federal Reserve Board) تعين أعضاءه الحكومة الأمريكية ، ووظيفته الاشراف على هذه البنوك دون أن يزاول عمليات البنوك نفسها . وقد خول لهذه البنوك الاثنى عشر حق إصدار البنكنوت كل فى دائرته تبعا لقواعد جديدة سيأتى الكلام عليها ، وأن تقوم بوظيفة « بنك البنوك » ازاء البنوك الأخرى التى تساهم فيها ، فتعيد خصم ماسبق أن خصمته من الأوراق التجارية وتحتفظ باحتياطيها القانونى ، وتقوم بوظيفة بيت المقاصة لها . وبمقتضى هذا النظام أصبح للحكومة الهيمنة العليا على النظام المصرفى فى أمريكا ، ذلك أن هذه البنوك الفيدرالية الاثنى عشر تخضع لسلطة المجلس الأعلى (F. R. B.) الذى تعين أعضاءه الحكومة الأمريكية ، كما أن لبنوك الفيدرال ريزرف بدورها نفوذاً على البنوك التابعة لها والموجودة فى دائرة كل منها .

وقد قضى قانون سنة ١٩١٣ بأن يكون لأوراق البنكنوت التى تصدرها بنوك الفيدرال ريزرف الاثنى عشر نوعان من الضمان : (١) احتياطى من الذهب بنسبة ٤٠ ر ٪ من قيمة البنكنوت (ب) أوراق

---

(١) وقد عدل القانون بعد ذلك بما يسمح بانضمام بنوك الولايات (State Banks) الى نظام الفيدرال ريزرف وقد انضم بعضها فعلا

تجارية بنسبة ١٠٠ ٪ من قيمته [1] ، وهذه الأوراق التجارية تأتى عن طريق البنوك الأخرى التى تقدمها الى بنوك الفيدرال ريزرف لاعادة خصمها ، فتستخدم فى ذلك أوراق البنكنوت التى تصدرها . وهذه الطريقة فى الاصدار أكثر مرونة من القديمة (وهى التى كان يتعين فيها على البنوك الأهلية أن تودع خزانة الدولة سندات ديون عامة تعادل قيمة أوراق البنكنوت التى تريد إصدارها) ، ذلك أن ال ٦٠ ٪ من أوراق البنكنوت وهى التى لا يقابلها سوى أوراق تجارية تتمشى فى هذه الحالة كثرة وقلة مع ما يقدم للخصم من هذه الأوراق ، أى انها تكون متناسبة مع حاجات الصناعة والتجارة .

ولم يذهب قانون سنة ١٩١٣ إلى حد حرمان البنوك الأهلية من حق إصدار البنكنوت وفقا للقواعد القديمة ، بل ترك لها هذا الحق مؤقتا ، وبذلك أصبح هناك نوعان من البنكنوت : أحدهما تصدره بنوك الفيدرال ريزرف وفقا للقواعد الجديدة ، ويطلق عليه اسم « Federal reserve notes » ، والآخر تصدره البنوك الأهلية وفقا للقواعد القديمة ، ويطلق عليه إسم « Federal reserve banknotes » الأول مصيره الذيوع والبقاء ، والثانى مصيره التناقص والانقراض .

ولم يكتف الشارع الأمريكى بتحديد ضمان البنكنوت ، بل حدد أيضا احتياطى الودائع ، فقضى بأن على كل بنك من البنوك المنضمة الى نظام الفيدرال ريزرف أن يحتفظ فى بنك الفيدرال ريزرف الواقع فى دائرته باحتياطى من النقود القانونية ، مقداره بالنسبة للودائع

---

(١) بيد أن ظروف الحرب أدت الى بعض تعديل فى هذه النقطة ، وذلك تحت تأثير اهتمام الحكومة وقتئذ بتكوين احتياطى كبير من الذهب ، ولذلك تقرر منذ سنة ١٩١٧ أن يكون اصدار أوراق البنكنوت السالفة الذكر اما بضمان ٤٠ ٪ ذهبا و ١٠٠ ٪ أوراقا تجارية ، واما بضمان واحد قدره ١٠٠ ٪ ذهبا

تحت الطلب ١٣ ٪ فى المدن الكبيرة ، و ١٠ ٪ فى المدن المتوسطة و ٧ ٪ فى المدن الصغيرة ، ومقداره بالنسبة للودائع ذات الآجال ٣ ٪ ، ومعنى ذلك أنه اذا لم يتجاوز احتياطى البنوك هذا الحد الأدنى فانها لاتستطيع أن تزيد ودائعها ، ومن ثم لاتستطيع فتح اعتمادات جديدة . ولكن في مقدورها – إما باعادة خصم بعض أوراقها التجارية وإما بايداع بعض الذهب – أن تزيد احتياطيها بالقدر الضرورى الذى يسمح لها بالتوسع فى عملياتها . وأما بنوك الفيدرال ريزرف فانه يتعين عليها أن تحتفظ باحتياطى من الذهب أو النقود القانونية مقداره على الأقل ٣٥ ٪ من الودائع التى فى ذمتها تحت الطلب . وبمقتضى ذلك أصبح التنظيم القانونى فى الولايات المتحدة لايقتصر على الاحتياطى الضامن للبنكنوت فحسب ، كما هى الحال فى انجلترا وفرنسا ، بل أصبح يتناول أيضا الاحتياطى المخصص للودائع . وقد كانت تلك إحدى الصفات الأساسية فى النظام الأمريكى وقت إعلان الحرب.

وقد بدأ العمل بنظام الفيدرال ريزرف منذ ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولكن آثاره لم تظهر واضحة إلا منذ أن دخلت الولايات المتحدة الحرب فى سنة ١٩١٧ ، فقد لعبت البنوك الخاضعة لهذا النظام دوراً خطيرا فى تمويل الحرب كما يتضح مما يلى.

وظيفة الاعتمادات وأوراق البنكنوت فى تمويل الحرب فى الولايات المتحدة : كانت الطريقة التى اتبعتها الولايات المتحدة فى تمويل الحرب تشبه كثيرا الطريقة البريطانية ، فقد كان جل اعتماد الحكومة الأمريكية فى الحصول على الأموال اللازمة للحرب على بنوك الودائع ، وذلك بحملها على الاكتتاب فى قروض الحكومة ، فكانت البنوك تفتح إما اعتمادات للحكومة مباشرة ، وتأخذ مقابلها أذون الخزانة الأمريكية ،

وإما اعتمادات للأفراد لتمكينهم من الاكتتاب فى هذه الأذون ، وقد نشأ عن ذلك زيادة عظيمة فى الديون العامة ، كما أدى ذلك الى تضخم نقدى شديد تدل عليه زيادة الودائع فى البنوك الخاضعة لنظام الفيدرال ريزرف من ١٣٧٢٩ مليونا من الدولارات فى يونية سنة ١٩١٤ الى ٢٥٤٥١ مليوناً فى آخر سنة ١٩١٨ ، أى بنسبة الضعف تقريبا [١]

وهنا يعرض لنا السؤال الآتى وهو : كيف استطاعت هذه البنوك أن تزيد التزاماتها هذه الزيادة العظيمة دون أن تخشى خطر عوزها للنقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع ؟ وللجواب عن ذلك نقول : إنها استطاعت ذلك بفضل ماوجدته من أسباب التيسير عند خصم أوراقها التجارية لدى بنوك الفيدرال ريزرف ، وهنا تبدو للعيان وظيفة بنوك الفيدرال ريزرف فى تمويل الحرب ، فهى وان لم تكن تقدم قروضا مباشرة الى الحكومة ، الا أنها مكنت البنوك الأخرى من تقديم هذه القروض ، وذلك بالأخص عن طريق منح سعر خصم مخفض عن الأوراق التجارية التى تقدمها هذه البنوك للخصم متى كانت مضمونة بسندات الحكومة ، سواء أكانت أذونا على الخزانة أم غيرها . وبفضل ذلك تسنى لهذه البنوك أن تواصل فتح الاعتمادات والاكتتاب فى قروض الحكومة ، دون أن تخشى خطر نفاد النقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع التى تزايدت كثيراً بسبب الاكثار من الاقراض .

وقد بينا فيما تقدم أن انجلترا سلكت طريقا يشبه ذلك ، ولكنها

---

(١) ويدل على هذا التضخم أيضاً زيادة النقود المتداولة من ٣٫٧٣٨٫٢٨٨٫٨٧١ دولار فى أول يولية سنة ١٩١٤ الى ٧٫٥٨٨٫٤٧٣٫٧٧١ دولار فى أول يولية سنة ١٩١٩ — Currencies after the War ، ص ١٨٥

اضطرت فى سبيل تزويد البنوك بالنقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع الى اصدار أوراق نقدية حكومية هى ال « Currency Notes » التى ظلت من الوجهة الفعلية ـ خلال الحرب وبعدها ـ غير قابلة للصرف بالذهب . أما فى الولايات المتحدة فقد كانت أوراق البنكنوت التى كانت تقدمها بنوك الفيدرال ريزرف مقابل مايخصم لديها من الأوراق التجارية قابلة دائما للصرف بالذهب قانونا وفعلا ، وهذا مركز ممتاز استطاعت الولايات المتحدة أن تحتفظ به طوال الحرب وبعدها بسبب تدفق الذهب إليها من أوربا . وقد كان من أثر ذلك أن زاد الاحتياطى الذهبي المنظور في الولايات المتحدة من ٦٠١ مليون دولار فى آخر سنة ١٩١٣ الى ٢٢٤٥ مليونا فى آخر سنة ١٩١٨ . وفى نهاية الحرب كان مقدار مااجتمع لبنوك الفيدرال ريزرف من الذهب يبلغ ٢١٠٥ مليون دولار ، على حين أن أوراقها المصرفية وودائعها لم تكن تتطلب من الاحتياطى القانونى سوى ١٫٥٨٨ مليونا .

ومن هذا يتبين أن التضخم النقدى فى الولايات المتحدة كان يقوم على أساس قوى من الذهب ، ولم يكن هناك أى خطر يهدد قابلية صرف البنكنوت بالذهب ، ولكن تزايد الاعتمادات وأوراق البنكنوت[1] دون أن يقابل ذلك زيادة مثلها فى الثروة المنتجة لم يعد كونه تضخما ، وقد أحدث نتائجه الطبيعية ، فارتفع الرقم القياسى لأثمان الجملة من ١٠٠ فى سنة ١٩١٤ الى ٢٠٢ فى يولية سنة ١٩١٨ ، كما ارتفع الرقم القياسى لأثمان التجزئة من ١٠٠ فى سنة ١٩١٤ الى ١٦٤ فى

---

(١) وقد كانت أغلب هذه الزيادة فى الأوراق التى تصدرها بنوك الفيدرال ريزرف ، فقد بلغ مقدارها فى أول يولية سنة ١٩١٩ نحو ٢٫٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار — Currencies after the War ، ص ١٨٦

سنة ١٩١٨[1] .

الحالة النقدية فى الولايات المتحدة عقب الحرب : ولم تقف حركة التضخم النقدى فى الولايات المتحدة بوقف الحرب ، بل لقد واصلت سيرها مدة من الزمن عقب الحرب ، كما اشتدت نتائجها ، فزادت الودائع فى البنوك خلال سنة ١٩١٩ من ٢٥ر٥ مليار دولار الى ٣١ر٥ ملياراً ، كما بلغ الرقم القياسى للأثمان ٢٧٢ فى مايو سنة ١٩٢٠ . وقد كان ذلك راجعاً بالأخص الى موجة النشاط الاقتصادى العظيمة التى غمرت أمريكا عقب انتهاء الحرب . بيد أن جزءا كبيراً من الاعتمادات التى فتحتها البنوك لعملائها فى ذلك الحين لم تكن تستخدم في عمليات الانتاج ، وانما استخدمت فى المضاربة التى اشتد ساعدها فى تيار ارتفاع الأثمان . وما لبث أن أدى تغالى البنوك فى منح الاعتمادات الى هبوط النسبة بين الاحتياطى النقدى والودائع فى بنوك الفيدرال ريزرف الى مايقرب من حدود النسبة القانونية ، وشوهد لأول مرة منذ سنة ١٩١٤ أن الصادر من الذهب فى سنة ١٩١٩ يفوق الوارد منه وذلك بمقدار ٢٩١ مليون دولار . إزاء ذلك استقر رأى « الفيدرال ريزرف بورد » على انتهاج سياسة الانكماش النقدى والسير تدريجاً في هذا السبيل .

وإذ كان التضخم فى الولايات المتحدة ناشئا عن افراط البنوك فى فتح الاعتمادات إما للحكومة أو الجمهور فان الانكماش يتحقق باتباع السبيل العكسى ، وذلك بقبض البنوك يدها فى إقراض الجمهور ، وامتناع الحكومة عن الالتجاء الى البنوك لسد حاجتها الى المال ، وهو الأمر الذى يتطلب إيجاد التوازن فى الميزانية العامة . وفوق ذلك كان يتعين على الحكومة أن تعمل على إيجاد فائض في الميزانية تستخدمه

---

(١) بونيه : فى المرجع السالف الذكر ، ص ٤٦ — ٤٨

في إنقاص دينها العام ، كما كان يتعين على البنوك أن توظف جانباً مما لديها من سندات الديون العامة ، وذلك ببيعها الى الجمهور الذى يدفع ثمنها مما له من الودائع فى البنوك أو بما لديه من النقود ، وبذلك ينقص مالديه من وسائل الشراء ، ومن ثم يحصل الانكماش المنشود .

وقد أمكن تحقيق هذه الوسائل جميعاً بدرجات متفاوتة من القوة والسرعة ، فأما موازنة الميزانية فقد استطاعت الحكومة تحقيقها منذ سنة ١٩٢٠ ، كما استطاعت فى السنين التالية أن توجد زيادة فى الايرادات على المصروفات بلغت فى ميزانية ١٩٢٠ — ٢١ ٥١٤ مليونا من الدولارات وفى ميزانية ١٩٢١ — ٢٢ ٧٤٣ مليونا ، وهذه الزيادة استخدمت فعلا فى استهلاك جزء من الدين العام . وفى الوقت نفسه وضعت الحكومة برنامجاً واسع النطاق لتحويل ديونها السائرة تدريجاً إلى ديون مربوطة . ومن الجهة الأخرى نجحت البنوك فى توظيف جانب كبير مما لديها من سندات الديون العامة لدى الجمهور كما يدل على ذلك نقص قيمة هذه السندات فى كشوف حساب البنوك التابعة لنظام الفيدرال ريزرف من ٢٨٨٦ مليون دولار فى سنة ١٩١٩ الى ١٦٨٠ مليونا فى يونية سنة ١٩٢٠ ثم الى ١٢٣٣ مليونا فى يونية سنة ١٩٢١ وقد استتبع ذلك بالضرورة نقص وسائل الشراء بين أيدى الجمهور . وتدعمت هذه الحركة الانكماشية بما قرره الفيدرال ريزرف بورد من رفع سعر الخصم فى بنوك الفيدرال ريزرف تدريجاً ، حتى بلغ سعره فى بنك نيويورك الذى هو أهمها ٧ ٪ فى شهر يونية سنة ١٩٢٠ . وقد أحدث ذلك كله نتائجه الطبيعية ، فوقفت حركة تصدير الذهب الى الخارج منذ شهر مارس سنة ١٩٢٠ ثم ما لبث ان انعكس الموقف ، اذ أخذ الذهب فى الورود من جديد ، على حين هبط مستوى الأثمان

من ٢٧٢ فى مايو سنة ١٩٢٠ الى ١٤٥ فى يولية سنة ١٩٢٣ (١)

وقد ظلت الحالة النقدية فى الولايات المتحدة بعد ذلك خاضعة لعامل رئيسى هو تدفق المقادير العظيمة من الذهب اليها ، حتى لقد زاد احتياطيها الذهبي من ٦٠١ مليونا فى سنة ١٩١٣ إلى ٤٤١٦ مليونا فى آخر سنة ١٩٢٧ ، وكان ذلك راجعا إلى مركز الولايات المتحدة كدولة دائنة واستيلائها على جانب كبير من ديونها بالمعدن النفيس

أثر تدفق الذهب فى حالة الاقتصاد الأمريكى : إذا اقتفى الباحث أثر الذهب الذى يرد إلى الولايات المتحدة وجد أنه فى أول الأمر يرسل إلى البنوك الأمريكية المنتشرة فى مختلف الولايات فتودعه فى بنوك الفيدرال ريزرف التابعة لها ، وبذلك تزيد قدرة البنوك المودعة على الاقراض وفتح الاعتمادات . غير أن تأثير هذه الزيادة فى حالة الاقتصاد الأمريكى تختلف باختلاف الوجوه التى تستخدم فيها . فهى أحيانا تستخدم فى انقاص الحساب المدين الذى للبنوك الأمريكية فى بنوك الفيدرال ريزرف ، كما حدث فى سنة ١٩٢١ ، وهى سنة اشتهرت بتصفية الأعمال وقلة طلب الائتمان من جانب الصناعة والتجارة ، وبذلك يزيد احتياطى بنوك الفيدرال ريزرف وتزيد تبعا لذلك قدرتها على الاقراض . وأحيانا تستخدم البنوك الأمريكية هذه الزيادة فى تقديم قروض جديدة للجمهور وفى هذه الحالة تختلف النتائج باختلاف ماذا كانت هذه القروض تستخدم فى الانتاج فتؤدى الى ايجاد ثروة جديدة ، أم فى المضاربة فتؤدى بالأخص الى غلاء الأثمان . وأحيانا

---

(١) غير أن من الباحثين من يعزو هذا الهبوط الى الانقطاع عن التضخم لا الى الانكماش ذاته ، وذلك نظراً لما يؤدى اليه الأول من التصفيات العظيمة التى تحدث بطبيعتها تدهوراً فى الأثمان

تستخدمها البنوك فى شراء الأوراق المالية ، فتزيد بذلك من الحساب الدائن للجمهور لديها ، ومن ثم تزيد من قوة شرائه . وأخيراً فقد يتسرب هذا الذهب الى أيدى الجمهور بناء على طلبه .

وأيا كان الوجه الذى استخدمت فيه البنوك الأمريكية هذا الذهب فان مستوى الأثمان فى الولايات المتحدة بعد هبوطه المشهور فى سنة ١٩٢١ ظل فى ثبات نسبى خلال سنين عدة ، واستطاعت الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٢٨ أن تتمتع بنقود ذات قوة شرائية ثابتة تقريبا . وهذه النتيجة تظهر غريبة لأول وهلة ، فقد دخل الولايات المتحدة من الذهب نحو ١ ½ مليارا من الدولارات استطاعت بفضلها البنوك الأمريكية أن تخفض ديونها قبل بنوك الفيدرال ريزرف ، وأن تزيد من الاقراض وفتح الاعتمادات للجمهور . بيد أنه يلاحظ من الجهة الأخرى أن الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة ارتفع بين يناير سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٨ من ٧٣ إلى ١٠٦ ، ومعنى ذلك زيادة الوسائل النقدية خلال هذه الفترة كانت مصحوبة بزيادة في الثروة المنتجة ، ومن ثم لم يكن هناك تضخم بالمعنى الصحيح . يضاف الى ذلك أن مقدارا من الذهب ظل عاطلا فى خزائن بنوك الفيدرال ريزرف ، وليس أدل على ذلك من أن الاحتياطى فيها قد بلغ فى أواسط سنة ١٩٢٢ ٨٢ ٪ ، مع أنه بحسب القانون يكفى أن يكون مقداره ٣٥ ٪ .

وقد كان فى استطاعة بنوك الفيدرال ريزرف ، وقد زاد مالديها من الاحتياطى أن تزيد من الاقراض وشراء الأوراق المالية ، ولكنها لم تفعل ، إذ كانت تخضع لاعتبار جديد كان الملهم به « الفيدرال ريزرف بورد » وهذا الاعتبار هو ضرورة المحافظة على

مستوى ثابت للأثمان بجعل الوسائل النقدية متمشية مع حالة الانتاج ، وهى سياسة صائبة ، وقد صادفت نجاحا فى الولايات المتحدة لغاية سنة ١٩٢٨ ، ونالت اعجابا في البلاد الأخرى . ولكن الضعف مالبث أن دب اليها بعد سنة ١٩٢٨ ، فقد أسرفت البنوك التابعة لبنوك الفيدرال ريزرف فى الاقراض وفتح الاعتمادات ، واضطرت بنوك الفيدرال ريزرف نفسها إلى مجاراتها فى ذلك بأن زادت من مقدار ماتقدم إليها من القروض ، رغبة فى أن لاتتباطأ حركة الانتاج بعد الذى بلغته من النشاط فى ذلك الحين . ولكن هذه البنوك لم تتبع في ذلك وحى الحكمة ، لاسيما وأن جانبا كبيرا مما كانت تقدمه من قروض لم يكن يستخدم فى الانتاج ، وإنما فى المضاربة التى اندفع الشعب الأمريكي فى تيارها اندفاعا طائشا نشأت عنه أزمة سنة ١٩٢٩ المشهورة ، التى بدأت فى بورصة نيويورك ، ثم امتدت منها إلى سائر الأسواق المالية تجر وراءها الخراب والدمار .

الفصل الخامس

الحرب العظمى والنظام النقدى المصرى

لمحة موجزة عن النظام النقدى فى مصر قبل الحرب[1] : كانت مصر قبل الحرب تتبع نظام المعدن الفردى الذهبى ، وكانت النقود الرئيسية فيها تتكون كلها تقريبا من الجنيهات الانجليزية [2] ، وكان من عادة المصارف فى مصر أن تستورد سنويا مقادير كبيرة منها فى شهور : سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ، لتمويل موسم القطن ، ثم ترحلها بعد ذلك تدريجا خلال التسعة الشهور التالية من السنة . وبجانب الجنيهات الانجليزية كانت توجد فى التداول نقود مساعدة مصرية من الفضة والنيكل والبرونز . وبجانب هذه وتلك كان يجرى التداول ببعض أوراق البنكنوت التى منح البنك الأهلى المصرى امتياز اصدارها منذ سنة ١٨٩٨ ، غير أنه لم يكن لهذه الأوراق سعر قانونى ، فكان الأفراد مخيرين فى قبولها أو رفضها [3] ، ومع أنها

---

(١) أنظر فى تفصيل ذلك : كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٥٥٥ وما بعدها ، وكتاب الأستاذ رمنجون (La Situation Economique et Financiére de l'Egypte) ، ٣٠٤–٤٣٣ ، ورسالة الدكتور فؤاد بك سلطان (La Monnaie Egyptienne) باريس ، سنة ١٩١٤ ، ورسالة الدكتور اسحاق أنكونا (Le Régime Monétaire Egyptien) باريس ، سنة ١٩٣١

(٢) وقد فصلنا أسباب ذلك فى كتابنا : « الاقتصاد السياسى » ، الجزء الأول ، ص ٥٥٧ – ٥٥٨

(٣) بيد أنه وفقا لمنشور وزارة المالية فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٩ كانت أوراق البنكنوت مقبولة فى خزائن الحكومة بأى مقدار

كانت قابلة للصرف بالذهب فان كثيراً من المصريين - وبخاصة طبقة الفلاحين - لم يكونوا يطمئنون إليها اطمئنانهم الى الجنيهات الذهبية ، ولذلك ظلت أوراق البنكنوت قليلة التداول فى مصر ، ولم يكن يوجد منها عند قيام الحرب سوى ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه (٣٠ يولية سنة ١٩١٤)

وقد كان القانون النظامى للبنك الأهلى المصرى يقضى عليه بأن يحتفظ كضمان لأوراق البنكنوت التى يصدرها باحتياطى من الذهب بمقدار النصف وبأوراق مالية تعينها الحكومة بمقدار النصف الآخر ، وإذا نقصت هذه الأوراق عن النصف وجب أن يزاد الاحتياطى من الذهب بنسبة نقصها ، وذلك حتى يظل الغطاء من الذهب والأوراق المالية معادلا لقيمة البنكنوت . ويودع هذا الغطاء فى مقر البنك فى خزانة خاصة لها مفتاحان متباينان يحتفظ بأحدهما البنك وبالآخر مندوب الحكومة ، غير أنه يجوز ايداع الأوراق المالية فى بنك انجلترا أو في بنك آخر فى لوندرة . وقد كان فى هذه الطريقة ضمان كبير لحملة البنكنوت ، لاسيا وقد كان منصوصاً أنه فى حالة تصفية البنك يخصص الاحتياطى من الذهب والأوراق المالية فى دفع قيمة البنكنوت

تأثير اعلان الحرب فى النظام النقدى المصرى (١) : ما كادت

(١) أنظر فى ذلك المقالات الآتية : Bonnet, Un système de stabilisation monetaire. Le Régime Egyptien (Revue d'Economie Politique, Tome 38. Année 1924) – Roussin. Le Régime monétaire actuel de l'Egypte (Egypte Contemporaine, No. 77 fevrier 1924) – Blanchard, De l'effet de la guerre actuelle sur la circulation fiduciaire en Egypte (Egypte Contemporaine. Tome VII, volume 26, mars 1916) -- Job, Le Crédit en Egypte (Egypte Contemporaine, No. 188, Janvier 1930) – وانظر أيضاً رسالة : Vaucher, Note sur le Régime Monetaire et la Circulation Fiduciaire en Egypte, Le Caire, 1932 ورسالة الدكتور كامل أمين ملش : " Instruments de Circulation et des Institutions de Crédit en Egypte " باريس سنة ١٩٣٠ ، ص ٩٣ وما بعدها

الحرب تعلن حتى ظهرت فى مصر أعراض عدم الثقة التى شوهدت فى البلاد الأخرى ، فقد تهافت الناس على البنوك لصرف البنكنوت بالذهب ولسحب ودائعهم ، حتى اضطر بعضها الى اغلاق أبوابه . واذ كان قوام التداول النقدى فى مصر هو الجنيهات الانجليزية وهذه أصبح استيرادها متعذراً ، ان لم يكن مستحيلا - بسبب ظروف الحرب - فقد صار يخشى كثيراً من استنفاد الرصيد الذهبي لدى البنك الأهلي ، نظرا لتهافت الأفراد على سحب الذهب ، وعدم إمكان تجديد رصيده . ازاء ذلك لم تجد الحكومة بداً من فرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت حماية للرصيد الذهبي من جهة ، ولانتظام تداول البنكنوت من جهة أخرى . وصدر بذلك مرسوم ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، وبمقتضاه أصبح الافراد ملزمين بقبول أوراق البنكنوت فى التعامل بأى مقدار ، وبنفس القيمة التى للنقود الذهبية المتداولة قانوناً فى مصر ، بينما أعفى البنك الأهلي - بصفة مؤقتة - من دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم اليه[1] .

ويلاحظ أن تعديل نظام البنكنوت آنئذ كان قاصرا على فرض السعر الالزامى ، ولكنه لم يتناول الشروط الأخرى الخاصة بالاصدار وبالأخص الشرط القاضى بأن يكون نصف غطاء البنكنوت

---

(١) وقد ورد فى المادة الأولى من هذا المرسوم ما يأتى « أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى يكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك النقود لأى سبب وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا موجبا لبراءة الذمة ، كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية ، بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الحاصلة ، أو التى تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد » وورد فى المادة الثانية ما يأتى « يرخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة ، والى أن يصدر أمر جديد ، فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم اليه لهذا الغرض »

ذهبا والنصف الأخر أوراقا مالية، كما أنه كان بصفة مؤقتة ولضرورات الحرب .

وفى ذلك الحين أيضا أصدرت الحكومة موراتوريوم بتأجيل دفع الديون ، كان الغرض منه أولا أن يسرى على الأوراق التجارية ، ثم امتد تطبيقه حتى تناول جميع الديون التجارية ، ولكن مع التزام بنوك الودائع بأن تدفع الى أصحاب الودائع ٥ ٪ من قيمتها . غير أن بعض البنوك - وبخاصة البنك الأهلى المصرى - لم يتمسك بهذا الموراتوريوم ، وقد ساعد ذلك على اعادة الثقة الى النفوس .

ولقد كان لهذه الاجراءات جميعا أثر في تخفيف حدة الأزمة ، ومن حسن الحظ أن حدوثها كان فى موسم هدوء الأعمال الذى يتقدم عادة موسم القطن ، وكان لدى الحكومة من الوقت مايسمح لها بالتفكير فيما يجب اتباعه لتمويل موسم القطن القادم ، فاتفقت لهذا الغرض مع البنك الأهلى المصرى على أن يقدم قروضا على القطن بسعر ½ ٦ ٪ وأن تضمن الحكومة ٩٠ ٪ من قيمة هذه القروض . ولكى يستطيع البنك اصدار أوراق البنكنوت اللازمة لذلك أصدرت الحكومة أذونا على الخزانة المصرية (bons du Trésor Egyptien) لتكون ضمانا للبنكنوت، ولكنها قبل أن تصدرها حصلت على موافقة الحكومة البريطانية لاصدار قرض فى لوندرة مقداره خمسة ملايين من الجنيهات ، لاستخدامه عند الضرورة فى منع تدهور قيمة الجنيه المصرى فى المعاملات الخارجية ، إذ كان يخشى أن تصبح مصر مدينة الى الخارج أكثر منها دائنة بسبب ما كان ينتظر من رداءة موسم القطن ، ولكن انتعاش حركة الأعمال ، وتحسن

سعر القطن ، ووفود عدد عظيم من الجنود البريطانية الى مصر ، كل ذلك جعل مصر دائنة لانجلترا بمبالغ كبيرة ، فلم تعد بها حاجة الى استخدام هذا القرض . كما استطاع البنك الأهلى بعد ذلك تدريجا أن يستبدل الذهب بأذون الخزانة المصرية .

اتباع مصر نظام الصرف بالذهب : وقد ظل ما لدى البنك الأهلى المصرى من الذهب كافيا لتكوين غطائه القانونى حتى شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن نشاط حركة الأعمال على أثر بيع محصول القطن وكثرة نفقات الجيش البريطانى فى مصر جعلا من الضرورى زيادة كمية أوراق البنكنوت فى التداول ، لاسيما وقد كان من أثر فرض السعر الالزامى اختفاء جانب كبير من النقود المعدنية . فازاء اشتداد طلب البنكنوت من جهة ، واستحالة استيراد الذهب من جهة أخرى ، رخصت الحكومة للبنك الأهلى بأن يودع جزءاً من رصيده الذهبي فى بنك انجلترا ؛ وبذلك صار له الحق فى أن يودع ذهبا فى لوندرة أو يسحبه مقابل اصدار أوراق بنكنوت فى مصر أو سحبها . وابتداء من هذا الوقت أصبحت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب (Gold exchange standard) إذ كان التداول الداخلى يقوم فيها على النقود الورقية الالزامية ، على حين أنه فى المعاملات الخارجية كان البنك الأهلى يبيع لمن يريد كمبيالات بالجنيهات الانجليزية بسعر التعادل مسحوبة على رصيده الذهبي فى لوندرة ، أى أنه كان يبيع بسعر ثابت صكوكا على الخارج قابلة للصرف بالذهب ، وكذلك كان يشترى بسعر التعادل الكمبيالات المسحوبة على لوندرة . وبهذه الطريقة أمكن تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس القيمة الأصلية للعملة المصرية (٩٧٫٥

قرشا للجنيه الانجليزى)[١] .

ولم يبد الجمهور المصرى وقتئذ إحجاما عن قبول أوراق البنكنوت فى التعامل ، غير أن طلب النقود الفضية زاد كثيراً ، لاقبال الجمهور على اكتنازها بعد أن تعذر عليه الحصول على الذهب ، ولذلك زادت المسكوكات الفضية من مليونين ونصف من الجنيهات المصرية فى يولية سنة ١٩١٤ إلى أربعة مليونات ونصف فى فبراير سنة ١٩١٥ ، وقد سكت بعد ذلك مقادير جديدة من النقود المساعدة ، حتى بلغ مقدارها ٦٫٦ مليونا من الجنيهات فى آخر سنة ١٩٢٠ ، كما أدخلت الى السوق المصرية مقادير كبيرة من الروبيات الهندية[٢] . بيد أن ذلك كله لم يكن كافيا نظراً لتزايد طلب النقود المساعدة ، ولذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩١٨ بامضاء وزير المالية أوراقا نقدية صغيرة من ذات العشرة القروش والخمسة القروش ظلت فى التداول الى أن سحبت فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ .

وقد كان موسم القطن فى عام ١٩١٤ – ١٩١٥ – وهو الذى بدأ بداية سيئة – قد انتهى الى نهاية طيبة ، فبيع القطن بأسعار مرتفعة نسبيا ، كما زادت نفقات الجيش البريطانى فى مصر ، فكان من أثر ذلك زيادة مقدار البنكنوت فى التداول والودائع فى البنوك . وظاهر هنا أن هذه الزيادة لم تكن ناشئة عن حاجة الحكومة الى النقود ، كما كانت الحال فى البلاد المتحاربة الأخرى ، وإنما كانت نتيجة حاجة الانتاج والتجارة الى مقادير أكثر من النقود . على أن مقداراً

---

(١) Roussin, Le régime monétaire actuel de l'Egypte (Revue de l'Egypte Contemporaine, No. 77, fevrier 1924).

(٢) مقال الاستاذ ارمنجون فى (Revue d'Economie Politique) سنة ١٩٢١ ، ص ٣٢١

كبيراً من البنكنوت الصادر من البنك الأهلي كان لايلبث أن يعود اليه إذ كان يستخدم في شراء الصكوك المسحوبة على الخارج لسداد قيمة الواردات ، على حين كان جزء آخر يودع فى البنوك ويقيد فى الحساب الجارى للعملاء .

وكذلك كان موسم القطن فى عام ١٩١٥ – ١٩١٦ ملائماً جداً لمصر ، وقد أدى ارتفاع قيمة القطن الصادر الى الخارج الى زيادة جديدة فى البنكنوت المتداول . فبعد أن كان مقداره عند قيام الحرب ٢٠٠٠ر٢٠٠ر٢ من الجنيهات أصبح مقداره ٠٠٠ر٧٤٣ر٥ من الجنيهات فى ٣١ يولية سنة ١٩١٥ ثم بلغ ٠٠٠ر٨٠٠ر١٠ من الجنيهات فى صيف سنة ١٩١٦ ، وفى هذا الوقت كان يوجد مقابله رصيد من الذهب مقـداره ٠٠٠ر٤٠٠ر٦ من الجنيهات ، نصفه تقريبـا فى مصر ، والنصف الآخر فى لوندرة (١)

اتباع مصر نظام الصرف بالجنيه الاسترليني : وقد ظلت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب الآنف الذكر حتى شهر أكتوبر سنة ١٩١٦ حيث أخطر بنك انجلترا البنك الأهلي المصرى بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب الضامن للبنكنوت المصرى غير مستطاع ، وعلى أثر ذلك ، ولاستحالة الحصول على الذهب من جهة أخرى ، أصدرت الحـكومة المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ قراراً يقضى باعفاء البنك الأهلي من الشرط القاضى بأن يكون نصف الاحتياطى من الذهب ، ورخصت له بأن يستبدل بالذهب أذون الخزانة البريطانية . وقد كان من جراء ذلك أن تعدل النظام النقدى في مصر تعديلا جديداً ،

---

(١) رسالة الدكتور محمد كامل مالش ، فى – (Instruments de Circulation et des Institutions de Crédit en Egypte) ، ص ١٠٠

أشد خطراً من سابقه ، إذ أن أذون الخزانة البريطانية لم تكن تدفع بالذهب ، ولكن بالجنيهات الانجليزية الورقية ، وبذلك أصبح أساس النظام النقدى فى مصر : الجنيه الاسترلينى الورقي ، وهذا ما يطلق عليه اسم « نظام الصرف بالجنيه الاسترلينى » (Sterling exchange standard) [١] . وفى هذا الوقت أيضا رخصت الحكومة للبنك الأهلى بأن يستبدل بخمسة ملايين من الذهب الموجود لديه أذون الخزانة البريطانية على أن تكون فوائد هذه الأذون من نصيب الحكومة وحدها . وقد جاء فى مذكرة المستشار المالى عن مشروع ميزانية سنة ١٩١٧ بصدد تعديل النظام النقدى المصرى ما يأتى : « إنه لغاية شهر سبتمبر الماضي ظل الحد الأدنى القانونى للرصيد الذهبي ، وهو ٥٠ ٪ محتفظا به كغطاء للاصدار ، ولكن توقعا للتوسع فى اصدار البنكنوت أثناء الشتاء ، ونظراً لعدم ملاءمة سحب مقدار آخر من الذهب من بنك انجلترا فى الظروف الحاضرة . رخص للبنك الأهلى بأن يخفض الحد الأدنى لرصيده . ويبلغ مقدار الرصيد الذهبي الآن ٥٠٠ر٥٠٠ر٥ من الجنيهات ، مقابل إصدار بنكنوت قدره ٣٠ مليونا ، فالفرق تغطيه أذون الخزانة الانجليزية والمصرية وسندات أخرى من الدرجة الأولى » .

بيد أن خطر تبعية الجنيه المصرى للجنيه الانجليزى لم تظهر إلا منذ سنة ١٩١٩ ، حيث أخذ سعر الجنيه الانجليزى ينحدر سريعاً فى

---

(١) وقد أخذ بعض الكتاب على قرار ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ السالف الذكر عدم مشروعيته ، و ذلك : (١) لمنافاته للقانون النظامى للبنك الأهلي الذي يقضى بأنه لايجوز تعديل احكامه الا بواسطة جمعية عمومية غير عادية من المساهمين ، بناء على اقتراح مجلس الادارة ، وبشرط مصادقة الحكومة على ذلك بدكريتو (٢) لمخالفته للدبكريتو الخديوى الصادر فى سنة ١٨٩٣ ، اذ ينص على ان القانون النظامي للبنك الأهلى لايجوز تعديله بدون موافقة ولى الأمر ـ انظر Vaucher, Note Sur le Régime Monétaire et la Circulation Fiduciaire en Egypte ، ص ٨

طريق التـدهور لأسباب بيناها آنفا [١] حتى لقـد بلغ مقدار هـذا التدهور فى سنـة ١٩٢٠ أكثر من ٣٠ ٪ من قيمته ، وترتب على ذلك هبوط الجنيه المصرى بالنسبة نفسها . ومن المحقق أنه لو لم توجد هـذه التبعية بين الجنيه المصرى والانجليزى لما تدهورت قيمـة الأول على هـذا النحو إذ كان الميزان التجارى فى مصلحة مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٠ : وذلك خاصة بفضل كثرة مشتريات انجلترا ودول الحلفاء من القطن المصرى وارتفاع أسعاره تبعا لاشتداد الطلب الخارجى ، ومن المرجح أن الميزان الحسابى كان في مصلحة مصر أيضا إبان هذا الوقت ، لزيادة الصادرات على الواردات من البضـائع من جهة ، ولكثرة الأموال التى أنفقتها الجيوش البريطانية فى مصر من جهة أخرى .

التضخم النقدى فى مصر : أسبابه ونتائجه : منذ أن فرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت فى ٢ اغسطس سنـة ١٩١٤ أصبح عماد التداول النقـدى فى مصر أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى ، وكان لزاما ـ وقد أقفر التداول من الذهب واشتدت حاجة المعاملات الى النقود ـ أن تأخذ كمية البنكنوت فى التزايد ، كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

مقدار الصادر من أوراق البنكنوت فى ٣١ ديسمبر من كل سنة

(بالجنيهات المصرية)

١٩١٣	٢٫٧٠٠٫٠٠٠	١٩١٧	٣٠٫٨٠٠٫٠٠٠
١٩١٤	٨٫٢٥٠٫٠٠٠	١٩١٨	٤٦٫٠٠٠٫٠٠٠
١٩١٥	١١٫٥٥٠٫٠٠٠	١٩١٩	٦٧٫٣٠٠٫٠٠٠
١٩١٦	٢١٫٢٠٠٫٠٠٠		

(١) راجع ص ٢١٢ ـ ٢١٣

وقد تساءل الباحثون عن الأسباب الحقيقية لهذه الزيادة العظيمة ، وعما اذا كانت تعتبر بحق تضخما نقديا . وقد ألمع الى ذلك المستشار المالى فى مذكرته عن ميزانية سنة ١٩١٧ بقوله : « إنه لما كان إصدار أوراق البنكنوت وفاء لحاجات التجارة المشروعة ، ومقابل إيداع مايعادلها سندات فى لوندرة ، لذلك كان التضخم النقدى معدوما »

ومن قبيل ذلك أيضا ماأورده ممثل الدولة البريطانية فى مصر في تقريره عن المدة بين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، فقد قرر أن إصدار البنكنوت بتلك المقادير العظيمة لم يكن يماثل المغالاة فى الاصدار التى حدثت فى البلاد الأخرى ، والتى كانت ذات صلة بحاجات الحكومة أثناء الحرب ، وأنه فى حالة مصر بالذات كان تزايد البنكنوت نتيجة لامندوحة عنها لتعاقب جملة موازين تجارية فى مصلحة مصر بلا انقطاع .

ونحن وإن كنا نسلم بأن زيادة البنكنوت المتداول لم تكن ناشئة عن حاجة الحكومة المصرية الى المال إلا أننا مع ذلك نرى أن مجرد حدوث هذه الزيادة دون أن تقابلها زيادة فى الثروات المتداولة لايعدو أن يكون تضخما بالمعنى العلمى لهذا اللفظ . وقد كان مما يزيد الأمر خطراً فى مصر أنه بينما كانت أوراق البنكنوت تتكاثر بين أيدى المصريين كانت مواد الاستهلاك تتناقص فى السوق المصرية ، وذلك لصعوبة استيراد بعضها من الخارج ، وللتهافت علي التصدير بسبب ارتفاع الأثمان فى البلاد الأجنبية ، وهو الأمر الذى حدا بالحكومة فى بعض الحالات الى وضع قيود على استهلاك بعض المواد . وهكذا تضافرت زيادة وسائل الشراء من جهة ، ونقص الثروات المتداولة من جهة أخرى ، على احداث التضخم فى مصر فى ذلك الحين .

وقد كانت زيادة كية أوراق البنكنوت فى مصر ناشئة عن جملة عوامل من أهمها ما يأتى :

(١) اشتداد الحاجة فى الدول المتحاربة الى القطن المصرى — وهو محصول البلد الرئيسى — اشتدادا أدى الى ارتفاع عظيم فى أسعاره ، فمن ١٤ ريالا فى سنة ١٩١٣ ارتفع سعره الى ٢٨ ريالا فى سنة ١٩١٧ ثم الى ٨٨ ريالا فى سنة ١٩١٩ ، وأخيراً بلغ ٢٠٠ ريال فى أوائل سنة ١٩٢٠ . وقد كانت قيمة محصول سنة ١٩١٣ ٣٢ مليونا من الجنيهات ، فأصبحت قيمة محصول ١٩١٩ — ١٩٢٠ ١٠٧ مليونا .

(٢) اطراد موافقة الميزان التجارى ، فقد ظل فى مصلحة مصر حتى سنة ١٩٢٠ ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة أوراق البنكنوت فى التداول ، نظراً لأن قيمة ما يشتريه البنك الأهلى من الكمبيالات المسحوبة على الخارج والتى يصدر مقابلها أوراق البنكنوت كانت أكثر من قيمة الكمبيالات التى يبيعها والتى يسحب مقابلها أوراق البنكنوت .

(٣) حشد عدد عظيم من الجنود البريطانية فى مصر للدفاع عن قناة السويس ، فقد استلزم ذلك إصدار مقادير كبيرة من أوراق البنكنوت لتسوية نفقاتهم .

(٤) تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا ، فقد كان البنك الأهلى يشترى كل كمبيالة مسحوبة على لوندرة بسعر التعادل ، ويصدر مقابلها أوراق بنكنوت فى مصر ، على حين كان يودع فى لوندرة ما يعادلها من أذون الخزانة البريطانية . ولا شك فى أنه لولم يرتبط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى على هذا النحو لانخفض سعر

الكمبيالات المسحوبة على لوندرة لكثرتها ، ولكان ما أصدر من أوراق البنكنوت تبعاً لذلك أقل مقدارا . وفى ذلك مايدل على أن التضخم النقدى فى مصر كان ناشئاً الى حد كبير من تبعية الجنيه المصرى للجنيه الانجليزى ، وانه بسبب هذه التبعية كان مستوى الأثمان فى مصر متمشيا الى حد ما مع مستوى الأثمان فى انجلترا .

ومهما يكن من الأمر فقد أحدث التضخم النقدى فى مصر نتائجه الطبيعية ، فارتفع الرقم القياسى لأثمان الجملة من ١٠٠ في سنة ١٩١٣ الى ٢١١ فى سنة ١٩١٨ ثم الى ٢٣١ فى سنة ١٩١٩ ، وأخيراً بلغ ٣١٦ فى سنة ١٩٢٠ . وكان من جراء ذلك أن ساءت حال الدائنين بمبالغ ثابتة ، واشتد الضنك بالطبقات الفقيرة لعدم تمشى دخولها مع الأثمان فى ارتفاعها ، على حين تحسنت حال المدينين بمبالغ ثابتة ، ولا سيما الملاك العقاريين ، فقد استطاع كثير منهم أن يسدد جانباً كبيراً من ديونه (١) .

وبعد أن بلغ التداول النقدى أقصى مداه فى سنة ١٩١٩ أخذ فى الانكماش منذ سنة ١٩٢٠ ، وكان لتدهور أسعار القطن فى ذلك أكبر الأثر ، فانه بعد أن بلغ سعره مائتى ريال فى أوائل سنة ١٩٢٠ أخذ بعد ذلك ينحدر سريعاً فى طريق التدهور ، وظهر أثر ذلك فى ميزان مصر التجارى ، فقد هبطت قيمة الصادرات هبوطا كبيرا ، ولم يستطع المصريون وقتئذ أن يقللوا من انفاقهم ، ولذلك أربت قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، وبلغ مقدار العجز فى الميزان التجارى خلال عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ ٢٧ مليونا من الجنيهات . وفى إبان هذا الوقت أيضا اشتدت حركة سفر المصريين والأجانب المتوطنين فى مصر الى

(١) راجع ماأوردناه آنفا عن نتائج التضخم النقدى، ص ١٢٦ وما بعدها

أوربا لقضاء فصل الصيف فيها ، فكان من أثر ذلك كله أن نقصت قوة الشراء العامة ، ونقص تبعا لذلك مقدار البنكنوت المتداول ، إذ هبط من ٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ٦٧ من الجنيهات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ٠٠٠ ر ٤٠٠ ر ٤٠ من الجنيهات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ثم الى ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٣٧ من الجنيهات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وأخيراً بلغ ٠٠٠ ر ٢٠٠ ر ٣٣ من الجنيهات فى سنة ١٩٢٢ . ولكنه زاد قليلا فى السنتين التاليتين ، فبلغ ٠٠٠ ر ٤٠٠ ر ٣٦ من الجنيهات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ و ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٤٢ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

عودة مصر الى نظام الصرف بالذهب : وفى سنة ١٩٢٥ استطاعت انجلترا — بعد كفاح طويل وتضحيات كبيرة — أن تعيد الى الجنيه الانجليزى قيمته الأصلية ، وأن تجعله قابلا للصرف بسبائك الذهب فى المعاملات الخارجية ، وتبعا لذلك عاد الجنيه المصرى أيضا الى قيمته الأصلية ، وأصبح غطاؤه من أذون الخزانة البريطانية قابلا للصرف بالذهب ، ومن ثم أصبحت مصر من جديد تسير على نظام الصرف بالذهب (Gold exchange standard) . وقد كانت اعادة الجنيه الانجليزى الى قيمته الأصلية راجعة بالأخص الى حرص انجلترا على أن يظل الجنيه الانجليزى العملة العالمية التى تنسب اليها قيم النقود الأخرى ، وأن لا تنتقل السيادة النقدية الى منافسه الدولار الأمريكي ، وبالأخص أن لا تحل نيويورك محل لوندرة كغرفة للمقاصة الدولية . ولكن انجلترا ضحت فى سبيل ذلك بمصلحة الانتاج الأهلى ، وبتجارة صادراتها ، فقد ارتفع سعر الجنيه في الخارج ، ومع ذلك لم تنقص نفقات الانتاج في الداخل ، ومن ثم تعذر على الصناعة البريطانية أن تبيع منتجاتها فى الأسواق

الخارجية ، بينما كانت زيادة قوة شراء الجنيــه في الخارج مدعاة الى زيادة الواردات واشتداد منافسة البضاعة الأجنبية للبريطانية فى السوق الداخلية ، وأدى ذلك كله الى أزمة شـديدة انتـابت الصنـاعة البريطانية . وكان لزاما أن يؤثر ذلك في أسعار القطن فى مصر ، إذ كانت انجلترا أهم مشتر له فتدهورت أسعاره ، وساعد على تدهورها منافسة الحرير الصناعى ، ووفرة محصول القطن العالمي . وقـد استتبع ذلك نقص قوة الشراء العامة فى مصر ، وظهر أثر ذلك فى مقدار الصادر من البنكنوت ، إذ كان أميل الى الهبوط ، كما تدل على ذلك الأرقام الآتية :

مقدار الصادر من أوراق البنكنوت فى ٣١ ديسمبر من كل سنة

(بالجنيهات المصرية)

١٩٢٤	٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٢٨	٣١٫٨٠٠٫٠٠٠
١٩٢٥	٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٢٩	٢٨٫٣٠٠٫٠٠٠
١٩٢٦	٢٩٫٥٠٠٫٠٠٠	١٩٣٠	٢٢٫١٠٠٫٠٠٠
١٩٢٧	٢٩٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٣١	١٩٫٥٠٠٫٠٠٠

عودة مصر الى نظام الصرف بالجنيه الاسترلينى : وما حلت سنة ١٩٣١ حتى كانت حال انجلترا الاقتصادية قد ساءت كثيراً ، فقد شمل الـكساد صناعتهـا ، وزاد عدد العمال العاطلين فيهـا ، كما اشتـد اضطراب ميزانها التجارى ، ودب العجز الى ميزانيتها العامة ، وتعذر توازنها . وزاد الطين بـلة اشـتداد حركة سحب رؤوس الأموال الأجنبية من سوق لوندرة ، وعجز انجلترا عن سحب رؤوس أموالها الموظفة فى ألمانيا والنمسا وغيرها من دول أوربا الوسطى ، وأدى ذلك كله الى اشتداد حركة سحب الذهب من بنك انجلترا ، حتى أصبح

رصيده الذهبي لا يكفى لمواجهة تلك الحركة. أزاء ذلك قررت الحكومة البريطانية وقف نظام الذهب وأصدرت بذلك قانوناً فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ (١). وبخروج انجلترا عن نظام الذهب عاد الجنيه الاسترلينى سيرته الأولى من التدهور، واقتفى أثره الجنيه المصرى، وأصبحت مصر من جديد تسير على نظام الصرف بالجنيه الاسترلينى (Sterling exchange standard) وهو نظام مصر النقدى فى الوقت الحاضر.

مزايا وعيوب هذا النظام: اذا نظر المتأمل في نظام مصر النقدى فى الوقت الحاضر فى حد ذاته ـ وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية التى دعت الى اتباعه (٢) ـ تبين له أن هذا النظام عاد على مصر بالنفع من بعض الوجوه، وأنه أضر بها من وجوه أخرى.

---

(١) وسوف نعرض فيما بعد الى البحث فى شىء من التحليل فى الأسباب التي ادت الى انهيار نظام الذهب في انجلترا فى ذلك الحين. ومن أحسن الكتب التى عالجت هذا الموضوع وأسهلها قراءة كتاب: Siegfried, La Crise Britannique au XXe. Siécle, 1931.

(٢) ومن الباحثين من يرجع هذه الأسباب الى رغبة انجلترا فى شد وثاق مصر بالامبراطورية البريطانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية، فهو نظام قضت به سياسة بريطانية مرسومة. وهم يقولون ان السبب المباشر الذى حدا الى اتباع هذا النظام في أول الأمر هو رغبة انجلترا في تثبيت سعر الصرف بينها وبين مصر، وتمكين انجلترا من دفع نفقات جيش الاحتلال وما تشتريه من مصر أثناء الحرب على أساس سعر ثابت للجنيه الانجليزي بالنسبة للمصري كما لو كان الدفع حاصلا بأوراق البنكنوت الانجليزي. ومن الباحثين من يرى على عكس ذلك أن هذا النظام انما هو وليد ظروف الحرب الطارئة، وأن ما أدخل عليه من التعديلات كان ناشئا عن حوادث اقتصادية عارضة لادخل للسياسة فيها ـ قارن فى ذلك بين: « بونيه » في مقاله: Un systéme de stabilisation monétaire فى مجلة: (Revue d'Economie Politique) سنة ١٩٢٤، ص ٧٠٦، والدكتور أنكوتا في رسالته (Le Régime Monétaire Egyptien)، ص ٨٩ـ٩٠ وماقبلها

فأما مزاياه فتنحصر فيما يأتى :

(١) ثبات سعر الصرف بين مصر وانجلترا ، ولهذا الثبات أهمية خاصة فى المعاملات الدولية ، إذ يزيل منها عنصراً خطيراً من عناصر الاضطراب والمضاربة . وقد استفادت مصر من ذلك فائدة كبرى لأن انجلترا أهم عميل لها فى الصادر والوارد ، كما أنها أعظم سوق مالية فى العالم .

(٢) مرونة النظام الحاضر ، إذ يجعل مقدار البنكنوت المتداول قابلا للزيادة والنقصان بسهولة وسرعة ، ذلك أن أذون الخزانة البريطانية تصدر لآجال قصيرة ، كما أنها تباع وتشترى بسهولة ، فيكفى لزيادة الاصدار أو نقصانه إرسال إشارة برقية الى لوندرة لشراء هذه الأذون أو بيعها . ولهذه المرونة أهمية خاصة فى بلد كمصر يعتمد على محصول زراعى واحد وهو القطن ، مما يجعل حاجته الى النقود تشتد خلال موسم معين ، ثم تضعف بعد ذلك . وقد كانت البنوك قبل الحرب تقدر حزراً مقدار الجنيهات الانجليزية التى سيحتاج اليها موسم القطن فتستوردها فى ابتدائه ، ثم ترحلها تدريجا بعد انتهائه ، فاذا أخطأت فى تقديرها بسبب ارتفاع أثمان القطن ارتفاعا فجائيا مثلا تعرضت البلاد لأزمة نقدية شديدة [1] ، فمثل هذه الأزمة لم يعد يخشى حدوثه فى النظام النقدى الحاضر ، ذلك فضلا عما يؤدى اليه هذا النظام من توفير نفقات نقل الذهب ذهابا وإيابا ، وقد كانت تبلغ قبل الحرب نحو ثلاثة فى الألف .

(٣) زيادة الدخل الأهلى : ذلك أن أذون الخزانة البريطانية

---

(١) ذلك أن استيراد مقادير جديدة من الذهب كان يستلزم عدة أسابيع ، على حين أن ضرب مقادير جديدة من النقود الفضية فى الخارج يستغرق من الزمن ما يتراوح بين شهرين وثلاثة شهور ، وفى خلال ذلك تظل البلاد تعانى حاجة ملحة الى النقود

الضامنة لأوراق البنكنوت المصرى يدفع عنها فوائد معينة ، وهذه الفوائد تضاف الى الدخل الأهلى فى مصر ، وتزيد من مقداره . ويلاحظ هنا أن البنك الأهلى كان فى بادىء الأمر يستأثر بكل الأرباح الناشئة عن عملية إصدار البنكنوت ، ولكن منذ سنة ١٩١٦ أصبحت الحكومة المصرية تشاطره تلك الأرباح ، وقد بلغ مجموع دخلها من ذلك بين سنتى ١٩١٦ و ١٩٢٩ نحو ١٢ مليونا من الجنيهات ، أى أن متوسط دخلها السنوى من ذلك كان نحو مليون جنيه .

وبناء على مطالبة لجنة المالية فى مجلس النواب بضرورة زيادة نصيب الحكومة فى الأرباح الناشئة عن إصدار أوراق البنكنوت تم الاتفاق بين الحكومة والبنك الأهلى فى سنة ١٩٢٧ على طريقة توزيع الربح والخسارة بين الطرفين على النحو الآتى :

(١) يحتفظ البنك الأهلى بأرباح السندات الضامنة للثلاثة الملايين الأولى من الاصدار (ومقدار هذه السندات مليون جنيه ونصف) .

(٢) أرباح السندات الضامنة لما زاد عن الثلاثة الملايين الأولى من الاصدار تقسم بين الحكومة والبنك بالنسبة الآتية : اذا لم تتجاوز الأرباح مليونا من الجنيهات تأخذ الحكومة ½ ٨٩ ٪ والبنك الأهلى ½ ١٠ ٪ . واذا زادت الأرباح عن مليون جنيه يكون التوزيع بالنسبة للمليون الأول كما هو مبين فيما سبق ، ويوزع الباقي بنسبة ½ ٩١ ٪ للحكومة و ½ ٨ ٪ للبنك الأهلى

(٣) إذا نتجت خسارة من استبدال الأوراق المالية الضامنة لما زاد على الثلاثة الملايين الأولى بالذهب ، بسبب ارتفاع قيمة الذهب بالنسبة للجنيه الانجليزى وقت الاستبدال ، فان الحكومة والبنك يشتركان معاً فى تلك الخسارة بنسبة حصة كل منهما فى مجموع

الأرباح الناتجة عن إصدار البنكنوت من وقت العمل بالنظام الحالى (أى من سنة ١٩١٦) إلى وقت استيراد الذهب .

على أنه مهما يكن من أمر هذه المزايا فان النظام الحالى يشتمل على عيوب خطيرة ، ترجع كلها الى الحقيقة الآتية وهى :

أنه يجعل العملة المصرية تابعة للعملة الانجليزية ، وهذه التبعية تنافي مبدأ السيادة القومية الذى من أهم مظاهره أن يكون للدولة عملة مستقلة . وقد ترتب على هذه الحقيقة اختفاء الجنيه المصرى من بورصات العالم ، وعدم اعتراف بنك التسويات الدولية به كأداة للمعاملات الدولية . هذا على حين أصبحت قيمته تتأثر بكل مايؤثر فى قيمة الجنيه الانجليزى ، وتتقلب تبعا لتقلباتها ، وبالنسبة نفسها . ولذلك شوهد أنه عند ماأخذ الجنيه الانجليزى فى التدهور ابتداء من سنة ١٩١٩ أخذ الجنيه المصرى يسير فى إثره ، مع أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر فى أغلب السنين ، وكانت هناك زيادة فى الايرادات العامة على المصروفات . وكذلك عند ماعدلت انجلترا عن نظام الذهب فى سنة ١٩٣١ وعاد الجنيه الانجليزى الى التدهور جر فى أذياله الجنيه المصرى . وكان من جراء ذلك أن زاد مقدار الديون التجارية التى على مصر للخارج ، كما عمد بعض حملة سندات الدين العام المصرى وبعض أعضاء صندوق الدين الى مطالبة الحكومة المصرية بدفع أقساط ديونهم على قاعدة الذهب ، وصدر حكم ابتدائى من المحكمة المختلطة بتأييد مطالبهم ، وقد استؤنف هذا الحكم ، ولا يزال الأمر معروضا على القضاء المختلط . وسوف يكون لحكمه نتائج خطيرة جداً ، لأنه إذا تأيد الحكم الابتدائى وأرغمت الحكومة على الدفع على أساس الذهب فان أعباء الدين العام المصرى سوف

تزيد بما لا يقل عن ٤٠ ٪ نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزى - وتبعا له المصرى - بما يوازى هذه النسبة تقريبا . وفى ذلك مايحدث أشد الاضطراب فى الميزانية العامة ، ويجعل توازنها متعذراً جدا ، لاسيما اذا لوحظ أن حق الحكومة المصرية فى فرض ضرائب جديدة يقيده نظام الامتيازات الأجنبية .

ولعل أخطر عيوب النظام الحاضر عدم ثبات قيمة العملة المصرية وصيرورتها تحت رحمة مختلف الحوادث الاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى حالة انجلترا النقدية ومستقبلها المالى . نعم إن مصر استفادت من ثبات سعر الصرف بينها وبين انجلترا ، ولكنها ضحت فى سبيل ذلك بثبات قيمة عملتها ، وهذه تضحية جسيمة ، لأن ثبات قمة العملة هو شرط أساسى لكل تقدم اقتصادى

اقتراحات لاصلاح النظام النقدى الحاضر : كانت ضرورة من ضرورات الحرب العظمى تلك التعديلات التى أدخلت على النظام النقدى المصرى ، فغيرت معالمه ، ولذلك كان ينتظر أن تزول متى وضعت الحرب أوزارها ، ولكنها ظلت باقية الى اليوم . وقد أثار بقاؤها كثيراً من النقد والنقاش ، ولا سيما منذ أن تدهورت قيمة العملة الانجليزية ، وارتفعت أصوات كثيرة تطالب باستقلال العملة المصرية ، وتردد صداها فى البرلمان المصرى الذى أصدر فى سنة ١٩٢٤ اقتراحا « بدعوة الحكومة الى ايجاد طريقة جديدة للاصدار تتوافر فيها الضمانات الكافية والمرونة الضرورية ، ويكون من شأنها أن تجعل العملة المصرية مستقلة عن الانجليزية »[١].

وقد تمخضت هذه الحركة الاستقلالية داخل البرلمان المصرى

---

(١) اقتراح الدكتور فؤاد بك سلطان الذى وافقت عليه أغلبية مجلس النواب فى جلسة ٩ يونية سنة ١٩٢٤

وخارجه عن عدة تيارات فكرية : ففريق يقول بالعودة الى نظام الذهب على أساس القيمة الأصلية للجنيه المصرى ، وفريق يرى الاكتفاء باستعمال سندات الديون العامة المصرية محل سندات الحكومة البريطانية فى ضمان البنكنوت ، بينما كان المجلس الاقتصادى الأعلى يرى الاحتفاظ مؤقتا بالنظام الحالى مع ادخال بعض تعديلات عليه ، على حين ذهب بعض الباحثين فى العهد الأخير الى القول بالعودة الى نظام الذهب على أساس القيمة الحالية للجنيه المصرى أو مايقرب منها . وسنناقش كل واحد من هذه الآراء فيما يلى :

(الرأى الأول) *العودة الى نظام الذهب على أساس القيمة الأصلية للجنيه المصرى* : وهذا الحل يتضمن اعادة قابلية صرف البنكنوت بالذهب على أساس الوزن والعيار الأصليين للجنيه المصرى الذهبي ، وبذلك يتحقق ثبات العملة المصرية واستقلالها عن الانجليزية . بيد أن هناك عقبات كبيرة تعترض سبيل ذلك ، أهمها : أنه طالما أن الجنيه الاسترلينى متدهور بالنسبة للذهب فان اتباع هذا الحل يؤدى الى خسائر جسيمة ، اذ يستلزم استبدال الذهب بأذون الخزانة البريطانية . وهذه إذ كانت قيمتها بالاسترلينى متدهورة بالنسبة للذهب بما يزيد عن ٤٠ ٪ فان اجراء هذه العملية يؤدى الى خسارة بهذا القدر ، والحكومة المصرية هى التى تتحمل الجزء الأكبر منها وفقا للاتفاق المعقود بينها وبين البنك الأهلى فى سنة ١٩٢٧ . يضاف الى ذلك أن كثيراً من البنوك فى مصر يوظف الفائض لديه من الأموال والودائع — التى يجب دفعها بالجنيهات المصرية — فى أوراق مالية تدفع بالجنيه الاسترلينى ، فاذا تقرر الرجوع الى نظام الذهب فى مصر بالقيمة الأصلية للجنيه المصرى اضطرت هذه البنوك الى بيع أوراق مالية

وما إليها ، مقدرة بالجنيه الاسترليني المنخفض القيمة ، لتدفع مايطلب منها في مصر بالجنيه المصري المرتفع القيمة ، ولتحملت بسبب ذلك خسائر جسيمة .

وفوق هذا وذاك فان إرجاع قابلية الصرف بالقيمة الأصلية يحدث اضطرابا في المعاملات شبيها بالاضطراب الذي أحدثه تدهور قيمة الجنيه ، ولكن في اتجاه عكسي ، إذ يؤدي الى اغتناء فريق الدائنين وافتقار فريق المدينين ، كما أثبتنا ذلك من قبل[1] ، فتستفيد من ذلك البنوك العقارية خاصة على حين يُضار مدينوهم من الملاك العقاريين ، وكذلك يستفيد أصحاب الودائع التي في البنوك على حين تحل الخسارة بهذه البنوك . وأخيراً فان إحلال الذهب محل أذون الخزانة البريطانية كضمان لأوراق البنكنوت يؤدي الى تضحية الفوائد التي تأتي بها هذه الأذون ويذهب بمورد حافل من موارد الميزانية العامة .

ومع ذلك فقد كان في الاستطاعة اتباع هذا الحل بدون أن تنشأ عن ذلك كل هذه المضار . اللهم إلا خسارة فوائد أذون الخزانة البريطانية ، وذلك أثناء الفترة التي عادت فيها انجلترا الى نظام الذهب بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ . ولكن السياسة المالية العليا في ذلك الحين لم تر ضرورة لفصل الجنيه المصري عن الانجليزي

(الرأي الثاني) استعمال سندات الديون العامة المصرية محل سندات الديون البريطانية كضمان للبنكنوت المصري : ومبنى هذا الرأي أن تحل سندات الدين الموحد والممتاز محل السندات البريطانية ، ويدافع أنصار هذا الرأي عنه بقولهم : إنه لما كانت الحكومة المصرية تتمتع بمركز مالي سليم ، فليس ثمة خطر يهدد قيمة سندات ديونها

---

(١) راجع ص ١٢٦ وما بعدها

العامة ، وفضلا عن ذلك فهذه الطريقة لا تؤدى الى انقاص الدخل الأهلى ، لأن السندات المصرية يدفع عنها فوائد كالسندات البريطانية . ثم هى فوق ذلك تؤدى الى احتفاظ مصر بجزء كبير من سندات ديونها العامة ، وبذلك ينقص مقدار ما عليها من الديون الخارجية ، ويتحسن ميزانها الحسابى بقدر ذلك .

غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تتلاءم وطبيعة نظام إصدار البنكنوت فى مصر ، فقد أوضحنا آنفاً أن كمية البنكنوت المتداول تزيد وتنقص تبعاً لفصول السنة ، ويقابل ذلك زيادة ونقصان فى مقدار غطاء البنكنوت ، فاذا أصبح هذا الغطاء مؤلفا من سندات الدين الموحد والممتاز فان البنك يضطر الى بيع مقادير كبيرة منها فى بعض الفصول وشراء مثلها أو أكثر فى فصول أخرى ، فيدعو ذلك الى اشتداد تقلبات أسعارها ، لاسيما وأنها فى الأصل معرضة لتقلبات السعر التى سلمت منها أذون الخزانة البريطانية لاستحقاق دفعها بقيمة ثابتة بعد ثلاثة شهور . يضاف الى ذلك أن أوراق الدين العام المصرى ضئيلة المقدار ، فقيمتها الاسمية لا تتجاوز ٩٣ مليونا من الجنيهات ، فهى بذلك ليست صالحة لأن تكون ميدانا لعمليات البيع والشراء التى يتطلبها تغير مقادير البنكنوت المتداول ، وقد ينشأ عن تلك العمليات خسائر لاقبل لأحد بتحملها .

وللافاة هذه العيوب اقترح أن تصدر الحكومة المصرية أذونا مستحقة السداد لآجال قصيرة ، كأذون الخزانة البريطانية ، فتكون قيمتها غير معرضة لتقلبات الأسعار ، نظراً لقصر أجل استحقاقها . ولكن لوحظ على هذا الاقتراح : (أولا) أن الحكومة لما كانت ماليتها العامة على أحسن حال فهى ليست فى حاجة الى إصدار مثل هذه الأذون ، (وثانيا) أن استعمال هذه الأذون لا يكون له أى أثر فى تثبيت سعر

الصرف ، لأن هذه الأذون لا تمثل فى الخارج أية أداة للدفع [١] .

(الرأى الثالث) الاحتفاظ مؤقتا بالنظام الحالى مع ادخال بعض التعديلات عليه : على إثر المناقشات التى دارت فى البرلمان المصرى فى سنة ١٩٢٤ حول نظام العملة المصرية عهدت الحكومة الى المجلس الاقتصادى الأعلى بدراسة هذا الموضوع ، فعهد بالأمر الى لجنته المالية ، وهذه جعلت بحثها يدور حول نقطتين : (الأولى) هل من الملائم الاحتفاظ بالسعر الالزامى أو إلغاؤه ، (والثانية) هل من الملائم الاحتفاظ بالطريقة المتبعة الآن فى تغطية البنكنوت أو تعديلها [٢] .

وقد كان رأى اللجنة فيما يختص بالنقطة الأولى فى صالح ابقاء السعر الالزامى . إذ أن إلغاءه يستلزم تجمع مقدار عظيم من الذهب لدى البنك الأهلى لايقل عن ٧٥ ٪ من مقدار البنكنوت المتداول . وذلك حتى يتسنى له صرف كل مايطلب منه من البنكنوت لاسيما وأنه يخشى أن يؤدى الغاء السعر الالزامى الى تهافت الجمهور على اكتناز الذهب . يضاف الى ذلك أن التعامل بالذهب يستلزم الرجوع الى الاجراءات التى كانت متبعة قبل الحرب ، وهى الخاصة باستيراد واصدار الذهب فى مواسم معلومة من السنة ، مع مايتطلبه ذلك من النفقات ، كما أنه يكون من وراء هذا الالغاء أن تخسر الحكومة الأرباح التى تجنيها من العمل بالنظام الحالى .

وأما عن النقطة الثانية فقد أجابت اللجنة بأنها لاترى ضرورة

---

(١) تقرير اللجنة المالية للمجلس الاقتصادي عن نظام العملة فى المملكة المصرية — صحيفة الاقتصاد والتجارة ، مايو سنة ١٩٢٦ ، ص ٢٤١

(٢) وقد قدمت اللجنة عن بحثها تقريراً نشر فى صحيفة الاقتصاد والتجارة ، عدد مايو سنة ١٩٢٦ ، ص ٢٣٤ — ٢٤٢

لتغيير المبدأ القائم عليه النظام الحالى ، إذ كانت تظن أن انجلترا ، وقد عادت الى قاعدة الذهب فى سنة ١٩٢٥ سوف لا تعدل عنها مرة أخرى ، كما أنها كانت ترى أن ضمان العملة المصرية بأوراق مالية انجليزية مستحقة السداد لآجال قصيرة شركة رابحة ، فضلا عن أنها تجعل العملة المصرية مرتبطة بسعر ثابت بالعملة البريطانية . ولكنها مع ذلك لم تر مانعا أن يشمل ضمان البنكنوت مليونين أو ثلاثة من سندات الدين العام المصرى . وأخيراً أوصت اللجنة بأن يزيد البنك الأهلى رصيده الذهبي بمعدل مليون من الجنيهات فى السنة لمدة خمس سنوات ، وبذلك يصبح مجموع الذهب أكثر قليلا من ثمانية ملايين ، إذ كان الرصيد وقت تقرير اللجنة ثلاثة ملايين تقريبا . وللحكومة عند نهاية هـذا الأجل أو قبله أن تعيد النظر فى هذه المسألة من جديد (١) .

(الرأى الرابع) العودة الى نظام الذهب على أساس القيمة الحالية للجنيه المصرى أو ما يقرب منها : وقوام ذلك أن يعتبر التدهور الحالى للجنيه المصرى نهائيا ، فتكون إعادة قابلية الصرف على أساس القيمة الحالية للبنكنوت ، وهو إذ كان متدهوراً بنسبة تربو على ٤٠ ٪ فان وحدة النقود الذهبية التى يصرف بها تكون أقل من الوزن القديم بمقدار تلك النسبة . وهذا التثبيت على قاعدة الذهب يستلزم أن يتصرف البنك الأهلى فى أوراق الخزانة البريطانية وسندات قرض الحرب البريطانية التى تكون جزءاً من ضمان البنكنوت ويخصص المتحصل من

(١) بيد أن الحكومة لم تستطع فى السنوات التالية تحقيق ماأشارت به اللجنة من زيادة الرصيد الذهبي ، اذ كان إحلال الذهب محل جزء من السندات الضامنة للبنكنوت يؤدي الى نقص فى الايرادات العامة ، وذلك فى وقت اشتدت فيه حاجة الحكومة الى موارد جديدة لموازنة الميزانيـة

ذلك لشراء الذهب من لوندرة . ولئن كانت هذه العملية سوف ينجم عنها خسارة بسبب هبوط قيمة الجنيه الانجليزى إلا أن هذه الخسارة يعوض عنها على الأرجح الربح الظاهرى الناتج من إعادة تقدير الرصيد المعدنى من الذهب بالجنيه المصرى الجديد .

وبهذه الطريقة يمكن ملافاة بعض العيوب الناشئة عن إعادة قابلية الصرف بالقيمة الأصلية وهى التى أشرنا اليها آنفاً . غير أنه يؤخذ على هـذه الطريقة أنها كالأولى تؤدى الى ضياع الأرباح التى تجنيها الحـكومة من نظام الاصدار الحاضر . يضاف الى ذلك أن بعض أولى الرأى يبدى خوفه من أنه اذا فصل الجنيه المصرى عن الانجليزى ثم حصل عجز فى الميزان الحسابى المصرى خلال بضع سنين يدعو الى تصدير مقادير كبيرة من الذهب الى الخارج فان ذلك يؤدى فى النهاية الى خروج مصر عن نظام الذهب دون أن تكون مرتبطة بعملة أخرى قوية فيصبح الجنيه المصرى تحت رحمة الأقدار .

ومهما يكن من الأمر فأنصار التثبيت على قاعدة الذهب يذهبون الى أنه ليس ثمة ضرورة الى الغاء السعر الالزامى فى الداخل والخارج معاً ، بل يكفى اتباع الحل الوسط الذى أخذت به كثير من الدول عند إصلاح نظامها النقدى ، وهو جعل قابلية الصرف بسبائك الذهب فى المعاملات الخارجية فقط ، أى اتباع نظام الصرف بسبائك الذهب (Gold bullion standard) ، وبذلك يتسنى تحقيق كل مزايا نظام الذهب دون حاجة الى تجمع مقادير كبيرة منه .

*
* *

ويلاحظ أخيراً أن موقف الحـكومة المصرية في الوقت الحاضر ازاء مسألة النظام النقدى هو موقف تريث وانتظار ، وقد كانت

ندبت ـ عقب خروج انجلترا عن نظام الذهب فى سنة ١٩٣١ ـ خبيراً بلجيكيا قدم تقريراً يتضمن آراءه [١] ، ثم ندبت بعده خبيراً انجليزيا فأبدى أيضا بعض الملاحظات [٢] ، ولكنها لم تتخذ فى الموضوع قراراً حاسما واكتفت بأن قوّت مركز الغطاء الذهبي للبنكنوت حتى أصبح يكاد يكفى اذا تقرر فى المستقبل الرجوع الى نظام الذهب .

والجدول الآتى يبين قيمة العناصر المختلفة التى يتكون منها الاحتياطى الضامن لأوراق البنكنوت المصرى عن سنة ١٩٣٤ [٣]

	مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى
قيمة ماأصدر من أوراق البنكنوت . . .			٠٠٠	٢١ر٣٠٠ر٠٠٠
				٢١ر٣٠٠ر٠٠٠
ذهب	٣٠٨	٦ر٢٤٠ر٥٨٣		
سندات وأذون على الخزانة البريطانية (أودعت هذه السندات والأذون بدلا عن الذهب بتصريح من الحكومة المصرية)	٦٩٢	٤ر٤٠٩ر٤١٦	٠٠٠	١٠ر٦٥٠ر٠٠٠
أوراق مالية :				
سندات الحكومة المصرية وسندات بضمان الحكومة المصرية	٠٠٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠		
سندات على الخزانة البريطانية وسندات قروض الحرب البريطانية	٠٠٠	٩ر١٥٠ر٠٠٠	٠٠٠	١٠ر٦٥٠ر٠٠٠
			٠٠٠	٢١ر٣٠٠ر٠٠٠

(١) وهذا الخبير هو المسيو فان زيلاند ، وقد نشرت صحيفة الاهرام بيانات هامة عن تقريره بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣

(٢) وهذا الخبير هو السير أوتو نيماير أحد مديرى بنك انجلترا ، وقد نشرت صحيفة الاهرام أيضاً بيانات عن تقريره بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٣

(٣) تقرير مجلس ادارة البنك الأهلى المصري لسنة ١٩٣٤

الباب السادس

العـــودة الى الذهـــب

طرائق العودة الى الذهب : ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أخذت الدول التى اكتوت بنارها تنعم النظر فيما صارت اليه أحوالها النقدية والمالية ، فراعها مادب فيها من تقلقل واضطراب . وقد كان أهم مايشغل بالها تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية من جهة وعدم ثبات تلك القيمة من جهة أخرى . وكان أكبر الظن أن خير الوسائل لمعالجـة ذلك هو العودة الى نظـام الذهب ، وبدت تلك الفكرة فى أجلى مظاهرها فى مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ الذى اجتمع فيه عدد من كبار الاخصائيين فى المسائل النقـدية ، فقـد أشاروا بضرورة امتناع الدول جميعاً عن التضخم النقدى ، وأن تعمد الى تثبيت عملتها ، وأن يكون هذا التثبيت على قاعدة الذهب [١] . وقـد صادف هـذا الرأى قبولا عاماً وانصرفت أغلبية الدول الى تحقيقه وتكللت جهودها بالنجاح حتى أنه لم تنقض عشر سنوات علي عقد المدنة حتى كانت كل الدول تقريباً التى خرجت عن نظام الذهب قد عادت اليه ، بل أن دولا كانت تسير من قبل على نظام المعدنين الناقص أو نظام الفضة عدلت عن ذلك لتسير أيضاً على نظام الذهب ، وهكذا ماحلت سنة ١٩٢٨ حتى كان الذهب قد استرد عرشه ونشر سلطانه ، وخيل لكثير من الباحثين أن شئون العالم النقـدية قـد استقرت نهائياً فى هـذا الوضع

---

(١) هوتري ، في (The Gold Standard) ، ص٩٣

الجديد . ولكن سير الحوادث بعد ذلك لم يلبث أن خيّب هذه الظنون كما سوف نفصل فى موضع آخر .

بيد أن الدول وقد أخذت تعود واحدة تلو الأخرى الى نظام الذهب لم تسلك فى ذلك سبيلا واحداً حتى لقد قرر بعض المؤلفين فى صدد ذلك ما يأتى (١) : « إن يكن ثمة موضوع ظن الاقتصاديون أنهم وضعوا له أصولا علمية ثابتة فهو موضوع الائتمان والنقود ، ومع ذلك فانك لاتجد بين الدول الأوربية ، وقد خرجت كلها تقريبا من الحرب خاوية الوفاض ، اثنتين منها اتخذ التطور النقدى فيهما منذ ذلك الحين خطا بيانيا واحدا » على أنه مهما تباينت صور هذا التطور فان الطرائق التى اتخذتها الدول فى العودة الى نظام الذهب لاتخرج عن ثلاثة رئيسية :

(الطريقة الأولى) تنحصر فى اعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية وهذا مايطلق عليه اسم « révalorisation »

(الطريقة الثانية) تنحصر فى الغاء النقود الورقية نهائيا صراحة أو ضمنا وايجاد نوع جديد من النقود المعدنية أو الورقية بضمانات جديدة ، وهذا مايطلق عليه اسم « démonétisation »

(الطريقة الثالثة) تنحصر فى اعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية ، وهذا مايطلق عليه اسم « dévaluation » وسنبين أهم الحالات التى اتبعت فيها كل طريقة فيما يلى .

---

(١) Lucien Romier, Qui sera le Maitre, Europe ou Amerique ص ٨

الفصل الأول

العودة الى الذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية

ماهية هذا الحل : يتضمن هذا الحل إرجاع قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود المعدنية ، وفى هذه الحالة لا يصيب قيمة النقود المعدنية أى تخفيض ، ويكون التعهد بالدفع المنصوص فى الأوراق النقدية قد احتُرِم ، وكل ما هنالك أن العمل به كان موقفا أثناء فرض السعر الالزامى . وهذا الحل يستلزم رفع قيمة النقود الورقية تدريجا ـ اذا كانت متدهورة كما هى الحال غالبا ـ حتى تعود مساوية لقيمة النقود المعدنية . وهذا ما استطاعت أن تفعله انجلترا بعد الحروب النابليونية ، وبعد أن كان الجنيه الانجليزى الورقى قد بلغ من التدهور ٢٩ ٪ من قيمة الجنيه الذهبي ، وكان ذلك أيضا ما استطاعت أن تفعله فرنسا بعد الحرب السبعينية والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية .

وقد تمكنت انجلترا بعد الحرب العظمى أن تصلح نظامها النقدى على هذا الأساس ، وهو ما نعرض له بشىء من التحليل فيما يأتى :

§ الاصلاح النقدى الانجليزى

حركة الاصلاح النقدى فى انجلترا بعد الحرب : ما كادت الحرب تشرف على الانتهاء حتى جعلت انجلترا تجيل النظر فى مركزها المالى ، فتبين لها أن مستوى الأسعار فيها مرتفع ، فلم تعر ذلك كبير أهمية ،

وأن الصرف فيها متدهور ، فراعها ذلك وأحزنها ، إذ كان أشد ما تخشى أن يفضى ذلك بلوندرة الى فقد مكانتها الممتازة كسوق للتسويات الدولية ، وأن لا يعود الجنيه الانجليزى العملة العالمية التى تنسب اليها قيمة النقود الأخرى ، وأن يحل محله الدولار الأمريكي .

هذه المخاوف وأمثالها أوحت الى الحكومة البريطانية منذ بداية سنة ١٩١٨ أن تعهد الى لجنة تحت رئاسة اللورد كانليف مدير بنك انجلترا « بأن تدرس المسائل المختلفة الخاصة بحالة التداول النقدى والصرف الخارجى بعد الحرب ، وأن تستقصى كيفية العمل بقانون البنك الصادر فى سنة ١٨٤٤ (قانون روبرت بيل المشار اليه آنفا) ، وتنظر فى تركيب بنك انجلترا ووظائفه بقصد تقديم ما تراه مناسبا من التعديلات » . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم « لجنة كانليف » (Cunliffe Committe) وقدمت بنتائج بحثها تقريرين أحدهما فى شهر اغسطس سنة ١٩١٨ والآخر فى شهر ديسمبر من السنة التالية . وفي كلا التقريرين أوصت اللجنة بضرورة العودة الى نظام الذهب كما كانت الحال قبل الحرب ، ولكن مع هذا الفارق : وهو أن لا تعاد قابلية صرف النقود الورقية بالذهب في المعاملات الداخلية والخارجية جميعا ، بل يكتفى باعادة الصرف فى المعاملات الخارجية فقط ، أما فى الداخل فتظل النقود الورقية غير قابلة للصرف . وقد أشارت اللجنة فى تقريرها الأول الى الوسائل المختلفة التى يتعين اتباعها لتحقيق هذا الغرض وأهمها ما يأتى(١) :

---

(١) أنظر فى ذلك جاك (jack) فى The Economics of the Gold Standard ص ٥٠ ، ولريزرف (Great Britain And The Gold Standard) ص ٤٢ — ٤٣ ، ووالبد ، فى (La Monnaie) ، ص ١٩٧ — ١٩٨

(١) أن تمتنع الحكومة عن الاقتراض ، وهو الذى كان السبب المباشر فى تضخم الاعتمادات فى البنوك ، وأن تنتهج سياسة مالية تحقق التوازن فى الميزانية العامة بين الايرادات والمصروفات ، وأن تعمل فوق ذلك على ايجاد فائض فى الايرادات تستخدمه فى استهلاك الديون السائرة .

(٢) أن يعين حد أقصى لكمية النقود الورقية المعروفة باسم « Currency Notes » وهى التى كانت شرطا أساسياً لتضخم الاعتمادات كما بينا آنفا [١] .

(٣) أن يكون بنك انجلترا مستودع الاحتياطى الذهبي فى الدولة ، وأن يتوافر لديه من الذهب مقدار يكفى لصرف أوراقه المصرفية بالذهب الذى يحتاج اليه للتصدير . وقد قدرت اللجنة أن متوسط الاحتياطى الذهبي فى البنك قبل الحرب كان ٣٨ ½ مليونا من الجنيهات وأن كمية النقود المعدنية خارج البنك كانت ١٥٠ مليونا . ولما كان اتباع نظام الذهب فى شكله الجديد سوف يؤدى الى اقتصاد فى استعمال الذهب فقد قررت اللجنة أن احتياطيا قدره ١٥٠ مليونا يكفى لتحقيق الاصلاح المنشود .

(٤) أن يحمى بنك انجلترا رصيده الذهبي عن طريق سياسة سعر الخصم كما كانت الحال قبل الحرب . وإذ كان الحصول على الذهب سوف يكون من بنك انجلترا وحده ، فان ذلك من شأنه أن يتيح للبنك معلومات أتم عن حركة الذهب ، وأن يجعله أكثر اقتداراً على تحقيق الاشراف العالى الذى لا بد منه .

وقد كان صدور هذا التقرير قبل انتهاء الحرب بنحو ثلاثة أشهر ،

---

(١) راجع ص ٢١١

ولكن الحكومة ظلت طوال السنة الأولى بعد الحرب غير قادرة على تنفيذ اقتراحات اللجنة ولم تبد رغبة فى فرض ضرائب جديدة ، بل عمدت الى عقد قروض جديدة تسد بها حاجتها الى المال . وفى شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدرت اللجنة تقريرها الثانى ، ولم يكن يختلف كثيراً فى اقتراحاته عن التقرير الأول ، ولكنه أورد هذه المرة اقتراحات عملية لانقاص كمية النقود الورقية أخذت بها الحكومة فى الحال ، فقد صدر قرار فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقضى بألا يتجاوز ما يصدر من أل « Currency Notes » خلال عام ١٩٢٠ عن ٣٢٠ مليونا ما لم يقابله احتياطى من الذهب أو من أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك انجلترا .

وقد تضافرت الحكومة وبنك انجلترا فى السنوات التالية على تنفيذ الاقتراحات الأخرى التى تقدمت بها اللجنة ، فرفع بنك انجلترا سعر الخصم فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ الى ٧ ٪ وظل محتفظا به حتى شهر ابريل سنة ١٩٢١ على حين أنقصت النفقات العامة بمقدار ٣٥ ٪ ، وزيدت الضرائب ، واستطاعت الحكومة إبان السنة المالية ١٩٢١ — ١٩٢٢ أن تحصل على زيادة فى الايرادات على المصروفات مقدارها ٢٨٠ مليونا من الجنيهات ، كما استطاعت خلال المدة بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٢ أن تنقص ديونها السائرة بما يقرب من ٤٠٠ مليون ودينها الخارجى بنحو ٣٠٠ مليون . وفى خلال ذلك كانت كمية النقود الورقية تتناقص باطراد كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

السنة	ملايين الجنيهات	السنة	ملايين الجنيهات
١٩٢٠	٣٢٠ر٦	١٩٢٣	٢٧٠ر٢
١٩٢١	٣١٧ر٦	١٩٢٤	٢٤٨ر٢
١٩٢٢	٣٠٩ر٩	١٩٢٥	٢٤٨ر٢

وبينما كانت انجلترا تسير على هذا النحو فى طريق الانكماش

النقدى كان الجنيه الانجليزى يسترد تدريجا ما فقد من قيمته فى الخارج ، فبعد أن كان سعره بالنسبة للدولار الأمريكي فى أواخر سنة ١٩٢٠ نحو ٧٣ ٪ من سعر التعادل ، ارتفع الى نحو ٩٥ ٪ من سعره عند التعادل فى آخر سنـة ١٩٢٢ ، ولكنه انخفض قليلا خلال سنة ١٩٢٣ ، وقد بلغ سعره فى نهاية السنة ٨٨ ٪ من سعر التعـادل ، ثم عاد الى التحسن خـلال عام ١٩٢٤ حتى بلغ ٩٧ ٪ من سعر التعادل . وأخيراً بلغ سعر التعادل في سنة ١٩٢٥ عند ماقررت الحكومة العودة الى قاعدة الذهب [١]

وقد كان تحسن سعر الجنيه الانجليزى بسرعة تلفت النظر خـلال النصف الثانى من سنة ١٩٢٤ وذلك للأسباب الآتية [٢] : (١) عودة رؤوس الأموال الانجليزية التى كانت فرت الى الخارج خلال عام ١٩٢٣ خوفا من حدوث تضخم نقـدى (٢) هبوط سعر الخصم فى سوق نيويورك من ٤½ ٪ الى ٣ ٪ بينما ظل سعر الخصم طوال السنة فى لوندرة ٤ ٪ فقد كان ذلك جاذبا لرؤوس أموال كثيرة من الخارج ، وساعـد على ذلك ازدياد الشعور العـام بقرب عودة انجلترا الى نظام الذهب (٣) نزوح رؤوس أموال أمريكية كثـيرة الى أوربا لتثمر فيها ، وذلك خاصة بعد وضع مشروع داوز الخاص بديون التعويضات .

وكانت الخطوة التالية فى سبيل العودة الى نظام الذهب تأليف لجنة فى شهر يونية سنة ١٩٢٤ للنظر فيما إذا كان الوقت قد حان لادماج النقود الورقية الحكومية المعروفة باسم « Currency Notes » فى أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك انجلترا ، وقد قدمت تلك اللجنة تقريرها فى

---

(١) فريزر ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ٤٤ ــ ٤٥

(٢) جاك ، فى (Economics of the Gold Standard) ، ص ٥٦ ــ ٥٧

شهر فبراير سنة ١٩٢٥ . ومنه يتبين أن عنايتها فى البحث كانت موجهة بالأخص الى مسألة العودة الى نظام الذهب ، بينا أن موضوع بحثها الأصلى لم يأت إلا فى المحل الثانى . وقد عرض عليها أثناء بحثها اقتراح خاص بتخفيض قيمة الجنيه الانجليزى الذهبي ، وآخر خاص باستعمال سلعة أخرى تقوم مقام الذهب . ولكنها رفضت الاقتراحين : الثانى لعدم ملاءمته عمليا ، والأول لأن تحسن سعر الصرف جعل العودة الى الذهب على أساس القيمة الأصلية مستطاعا ، وقد كان سعر الجنيه الانجليزى وقتئذ قد بلغ ٩٨ ½ ٪ من سعر التعادل بالنسبة للدولار الأمريكى ، ولذلك انتهت اللجنة فى قرارها الى أنه فى استطاعة الحكومة أن تعود الى نظام الذهب فى أى وقت تريد .

عودة انجلترا الى نظام الذهب : وأخيراً ، وبعد أن اطمأنت الحكومة الى حال سعر الصرف ، استقر الرأى نهائيا على العودة الى نظام الذهب والغاء القيود الخاصة بتصدير الذهب . وأعلن مستر تشرشل وزير المالية ذلك فى خطبته عن الميزانية فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ ، وقدم مشروع قانون الاصلاح النقدى الى البرلمان الانجليزى فى ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، وصدر بذلك قانون معيار الذهب المشهور (The Gold Standard Act) فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ [١] .

ومن الغريب أن هذا القانون القاضى بالعودة الى نظام الذهب نص فى مادته الأولى على اعفاء بنك انجلترا من التزام دفع أوراق البنكنوت بالنقود الذهبية ، وجعلها نقوداً قانونية ، بينما أنه فى الوقت ذاته خول لكل شخص الحق فى أن يحصل على الذهب لدى بنك انجلترا

---

(١) أنظر فى ذلك : (Revue d'Economie Politique) ، سنة ١٩٢٥ ، ص ١٠٨٦ وما بعدها

مقابل تقديم أوراق البنكنوت ، ومعنى ذلك إعادة قابلية صرف البنكنوت بالذهب ، ولكن على أن يكون ذلك في شكل جديد من الوجهة العملية على الأقل إن لم يكن من الوجهة النظرية ، فقد قضى هذا القانون في مادة أخرى بأن بنك انجلترا ملزم بأن يبيع كل شخص يقدم له طلبا في مركزه الرئيسي سبائك من الذهب مقابل ما يدفع اليه من النقود القانونية (١) بسعر محدد مقداره : ١٠ر٥ بنس ١٧ شلن ٣ جنيه لكل أوقية من عيار الجنيهات الانجليزية (ويلاحظ أن ذلك هو السعر الذى كان محدداً قبل الحرب) ، وذلك فقط على شكل سبائك تشتمل على ٤٠٠ أوقية من الذهب الخالص تقريبا ، وهذا يعادل حوالى ١٧٠٠ جنيه . وبمقتضى ذلك أصبح فى مقدور كل انسان متى قدم الى بنك انجلترا حوالى ١٧٠٠ جنيه من النقود القانونية أن يحصل على الذهب على شكل سبائك لتصديره أو لاستعماله فى أى وجه آخر . وهذا الحل يماثل ما اقترحه « ريكاردو » منذ أكثر من مائة سنة ، وذلك عقب الحروب النابليونية حينما كانت انجلترا تواجه صعابا نقدية مماثلة لتلك التى واجهتها بعد الحرب العظمى ، فقد اقترح يومئذ أن يدفع بنك انجلترا ـ مقابل ما يقدم اليه من النقود الورقية ـ سبائك ذهبية لا يقل وزنها عن ٢٠ أوقية من الذهب الخالص (٢) .

وبمقتضى قانون معيار الذهب السالف الذكر أصبح لبنك انجلترا وحده حق تقديم السبائك الى دار الضرب لسكها نقوداً ، وهذا يختلف عن النظام القديم الذى كانت حرية الضرب فيه متوافرة للأفراد جميعاً .

---

(١) وهذه النقود القانونية تشمل أوراق البنكنوت وأوراق ال Currency Notes والمسكوكات الذهبية

(٢) جاك ، فى المرجع السابق ، ص ٦٢

وأخيراً نص القانون على مايجب التذرع به من الوسائل لانتظام سير نظام الذهب فى المستقبل ،وخولت الحكومة من أجل ذلك الحق فى أن تقترض فى خلال سنتين أى مبلغ تراه ضرورياً للمحافظة على سعر التعادل فى المعاملات الخارجية . وفعلا حصلت الحكومة البريطانية على اعتمادات قدرها ٣٠٠ مليون فى سوق نيويورك خصيصا لهذا الغرض ، ولكنها لم تر فيما بعد ضرورة لاستخدامها ، وقد عد ذلك فى حد ذاته دليلا على نجاح عملية العودة الى الذهب .

وكانت الخطوة الأخيرة فى الاصلاح النقدى الانجليزى صدور قانون سنة ١٩٢٨ المعروف باسم « Currency and Bank Notes Act » الذى قضى بتركيز إصدار النقود الورقية جميعا بين أيدى بنك انجلترا . وبمقتضى ذلك أدمجت الأوراق الحكومية المعروفة باسم Currency Notes فى أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك انجلترا ، وذلك عملا باقتراح لجنة كانليف السالفة الذكر ، ومن ثم أصبحت مسئولية دفع قيمة النقود الورقية جميعا تقع على عاتق بنك انجلترا . وفى ذلك الحين بلغ ما لدى بنك انجلترا من الاحتياطى الذهبي ١٥٠ مليونا من الجنيهات ، ولذلك اعتبر الوقت ملائما لادماج النوعين من النقود الورقية ، وذلك أيضا وفقا لما أشارت به لجنة كانليف . وقد تقرر من جهة أخرى أن يكون الحد الأقصى للنقود الورقية التى لا يقابلها احتياطى من الذهب : ٢٦٠ مليونا من الجنيهات [١] .

---

(١) بيد أن هذا الحد يمكن انقاصه بقرار من وزارة المالية بناء على طلب بنك انجلترا ، كما يمكن زيادته لمدة لاتتجاوز ستة أشهر يمكن تجديدها لغاية سنتين ، وبعدها لايجوز زيادة الحد الأقصى الا بقانون يصدره البرلمان . وقد أريد من ذلك تمكين بنك انجلترا فى الظروف الاستثنائية التى تدعو الى زيادة الاصدار من زيادة أوراق البنكنوت غير المغطاة بالذهب بدون حاجة الى الرجوع الى البرلمان

ويتبين من أول قائمة حساب أصدرها بنك انجلترا بعد صدور هذا القانون أن حالة التداول النقدى كانت كما يأتى :

(بالجنيهات الانجليزية)

أوراق نقدية فى التداول	٣٦٧ر٠٠١ر١٤٨
أوراق نقدية فى قسم الاصدار بالبنك	٥٢ر٠٨٧ر٧٩٧
المجموع	٤١٩ر٠٨٨ر٩٤٥
وهذا المقدار يقابله :	
ذهب	١٥٩ر٠٨٨ر٩٤٥
دين على الحكومة	١١ر٠١٥ر١٠٠
سندات الحكومة	٢٣٣ر٥٦٨ر٥٥٠
سندات أخرى	١٠ر١٧٦ر١٩٣
نقود فضية	٥ر٢٤٠ر١٥٧

خصوم العودة الى نظام الذهب فى انجلترا : وقد كان فى انجلترا فى ذلك الحين طائفة من الاقتصاديين ورجال الأعمال لاتستصوب العودة الى الذهب في ذلك الوقت ، وهؤلاء فريقان : فريق أنصار التضخم (Inflationnists) الذين يريدون وفرة فى النقود ورخصا فى سعر الفائدة تنشيطا للتجارة والصناعة ، ودفعاً لشر البطالة . وفريق أنصار التثبيت (stabilisers) وعلى رأسهم الاقتصادى الانجليزى المشهور كينز (Keynes) الذين يريدون ثبات الأثمان عن طريق تثبيت قيمة النقود فى الداخل ، وهؤلاء لا يعبأون كثيراً بثبات سعر الصرف فى الخارج ولايترددون فى تضحية ذلك في سبيل الوصول الى ثبات قيمة النقود فى الداخل . وهؤلاء وأولئك اتفقت كلمتهم على أن الوقت لم يكن ملائما للعودة الى نظام الذهب ، وذهبوا يرددون قولهم إن الجنيه الانجليزى فى الخارج مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية ، وأنه من أجل ذلك كان يتعين رفع قيمته فى الداخل عن طريق الانكماش النقدى تخفيضا للأثمان

والأجور ونفقات الانتاج عموما حتى يكون مستوى الأثمان فى انجلترا متمشيا مع مستواها فى البلاد الأخرى ، وتلك سياسة غير مرغوب فيها عندهم ، نظراً لما تؤدى اليه من اضطراب العلاقات بين الطبقات الاجتماعية وزيادة البطالة بين العمال . وعلى ذلك كان يرد أنصار العودة الى الذهب بأن مستوى الأثمان فى البلاد الأخرى ذات نظام الذهب سوف يرتفع عما قليل ، وبذلك يصبح مستوى الأثمان فى الخارج متمشيا مع مستواها فى الداخل ، وهم فى ذلك كانوا يتجهون بأبصارهم صوب مستوى الأثمان فى الولايات المتحدة إذ كان على شيء من الارتفاع منذ سنة ١٩٢٢ ، ولذلك كانوا يتوقعون استمرار هذا الارتفاع . ولكن سير الحوادث بعد ذلك لم يأت بما كانوا يشتهون ، فقد كان مستوى الأثمان في الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٩ أقرب ما يكون الى مستواه فى سنة ١٩٢٢ ، ولذلك ساءت حال الصناعات البريطانية التى تنتج للتصدير ، واتضح بجلاء أنها فى أشد حاجة الى تخفيض نفقات انتاجها ، ولذلك ضاق كثير من أرباب الصناعة والتجارة فى انجلترا ذرعا بنظام الذهب ، وكانوا عليه من الحاقدين .

وليس ثمة شك فى أن الجنيه الانجليزى فى الوقت الذى عادت فيه انجلترا الى نظام الذهب كان مقوما فى الخارج بأكثر من قيمته الحقيقية ، ويقدر « كينز » هذه الزيادة فى التقويم بنحو ١٠ ٪ ، وقد كان ذلك وليد ظروف خاصة . ذلك أنه فى أواخر سنة ١٩٢٤ وأوائل سنة ١٩٢٥ شمل الأوساط المالية شعور عميق بأن انجلترا توشك أن تعود الى نظام الذهب ، فكان ذلك حافزاً لكثير من المتمولين على إيداع أموالهم فى سوق لوندرة أملا فى اجتناء الربح الذى سوف يعود عليهم من عملية الصرف متى عادت انجلترا الى نظام

الذهب بالسعر القديم ، وساعد على اشتداد حركة تدفق رؤوس الأموال الى سوق لوندرة ارتفاع سعر الخصم فيها ، فكان من أثر ازدياد طلب الجنيه الانجليزى بسبب ذلك أن ارتفع سعره سريعا ، وهذا وإن يكن قد عاون كثيراً على العودة الى نظام الذهب ، إلا أنه جعل تحقيق التوافق بين قيمة الجنيه فى الداخل وقيمته فى الخارج أكثر صعوبة . ولذلك يقول بعض المؤلفين : إنه من ناحية سعر الصرف كانت سنة ١٩٢٥ ملائمة لعودة انجلترا الى نظام الذهب ، ولكن من ناحية مستوى الأثمان فى داخل انجلترا ومستواها خارجها لم يكن الوقت ملائما لتلك العودة (١) .

الفصل الثانى

العودة إلى الذهب على أساس إلغاء النقود المتدهورة القيمة وإيجاد نقود جديدة

ماهية هذا الحل : يتضمن هذا الحل إلغاء القوة الشرائية للنقود الورقية ذات القيمة المتدهورة ، وذلك بتقرير عدم قبولها فى الدفع إطلاقا ، أو قبولها ولكن بقدر ضئيل جداً من قيمتها الاسمية ، وهو مايكاد يعادل إلغاءها ، وتنشأ فى الوقت ذاته وحدة جديدة من النقود المعدنية أو حتى من الورقية . ولكن بضمانات جديدة لتحل محل النقود القديمة فى التداول . وفى الغالب تسمى وحدة النقود الجديدة

---

(١) فريزر ، فى (Great Britain and The Gold Standard) ، ص ٤٩

باسم جديد يختلف عن اسم وحدة النقود القديمة ، كما حدث أثناء الثورة الفرنسية على أثر تدهور قيمة النقود الورقية المعروفة باسم assignats فقد حل محلها نقود باسم جديد هو : الفرنك [١] . ومن المحقق أنه متى كان إصدار النقود الورقية لسد حاجة الحكومة الى المال فان فى إلغائها ما يتضمن أفلاس تلك الحكومة .

ومن أهم البلدان التى سلكت هذا المسلك عند العودة إلى الذهب بعد الحرب العظمى : ألمانيا ، والنمسا . وهذا ما نفصله فيما يأتى .

§ الاصلاح النقدى الألمانى

النظرية الاقتصادية التى قام عليها الاصلاح النقدى فى ألمانيا :
لم يكن الاصلاح الألمانى فى سنة ١٩٢٣ وليد الظروف الاقتصادية فحسب وانما كان أيضا وليد نظرية نقدية اشتهر بها بعض علماء الاقتصاد فى ألمانيا ، وفى مقدمتهم الأستاذ « كناب » (Knap) [٢] ومبنى هذه النظرية التفرقة بين وجهتين للنقود : فمن الوجهة الداخلية تعتبر النقود قبل كل شيء ذات صفة قانونية ، فهى تعبر عن إرادة الحكومة التى أصدرتها ، وهى تستمد قوتها فى التداول من إقرار الشارع الذى قضى بجعلها أداة للوفاء بين الجميع . وتلك فكرة تستمد أصولها من آراء بعض الكتاب فى القرون الوسطى [٣] . وأما من الوجهة الخارجية فالنقود تعتبر ممثلة لوزن معين من المعدن الخالص وبخاصة من الذهب الذى أصبح العملة العالمية ، ولذلك كان لزاما أن ترتبط وحدة النقود

---

(١) انما يلاحظ أن الفرنك وقت انشائه كان يمثل وزنا معينا من الفضة

(٢) أنظر فى ذلك : Fourgeaud, La Dépréciation et La Révalorisation du Mark Allemand ، ص ١٩٥ وما بعدها

(٣) راجع ما أوردناه عن ذلك آنفا ، ص ٩

بوزن معين من المعدن لكى يتحقق ثبات قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن قيمة النقود فى الداخل لا تتوقف على ما يتوافر فيها من الضمان المعدنى على حين أنها فى الخارج تتوقف قبل كل شىء على هذا الضمان .

وقد لعبت هذه النظرية دوراً كبيراً في الاصلاح النقدى الألمانى فى ذلك الحين ، فقد حاول واضعوه أن يؤثروا فى قيمة النقود من الوجهتين الداخلية والخارجية وفقاً لما تقدم . فأما من الوجهة الداخلية فعن طريق اعادة الثقة الى نفوس الجمهور ، وذلك بجعل إصدار النقود مستقلا عن حاجة الميزانية وبتحديد مقدار مايصدر منها تحديداً دقيقا . وأما من الوجهة الخارجية فعن طريق تحديد سعر صرف ثابت بين المارك والدولار الذهبي الذى كان معتبراً وقتئذ أفضل عملة دولية . وها نحن أولاء نستعرض معالم هذه الاصلاح فيما يأتى :

انشاء الرنتنمارك : ما حل خريف سنة ١٩٢٣ حتى كان المارك الألمانى الورقى قد بلغ دور النزع ، وأصبحت آلة الاصدار رغما عن سرعة سيرها عاجزة عن تزويد التداول الداخلي بما هو فى حاجة إليه من النقود كما بينا آنفا (١) . وكان واضحا أن كل وسيلة لتحسين قيمة المارك الورقى أو حتى وقف تدهوره غير مجدية ، وأن الأمر يتطلب عملا حاسما . ولم يتردد مجلس الريشستاج يومئذ في منح الحكومة سلطة مطلقة هى بمثابة ديكتاتورية مالية لاجراء الاصلاح المنشود . وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ قراراً بانشاء مؤسسة مصرفية اسمها الرنتنبنك (Rentenbank) برأس مال

---

(١) راجع ص ٢٢٧

قدره ٢٫٤٠٠ مليون من الماركات يضاف اليه احتياطى قدره ٨٠٠ مليون . وهذا المبلغ لايكتتب به فعلا وانما يمثله دين برهن بنسبة ٤٪ من قيمة الملكية الزراعية والصناعية فى ألمانيا ، أى أن رأس مال البنك والاحتياطى انما هما دين فى ذمة أصحاب الأراضى الزراعية والمصانع بمقدار ٤ ٪ من قيمة ملكية كل منهم ، وهذا ما يعادل ٣٫٢٠٠ مليون من الماركات . ومقابل هذا الدين خول للرنتنبنك أن يصدر سندات اسمها « rentenbriefe » تكون بدورها ضمانا لاصدار نوع جديد من النقود الورقية اسمها « rentenmark » تعادل كل وحدة منها ماركا ذهبيا . ولهذه النقود الجديدة صفتان أساسيتان : (الأولى) أنها محدودة في كميتها ، إذ أن مقدار مايصدر منها محدد بمقدار الضمان وهو ٣٫٢٠٠ مليون من الماركات (الثانية) أنها ثابتة فى قيمتها ، إذ أن الرنتمارك يعادل ماركا ذهبيا ، وحددت نسبة بين المارك الورقي والرنتمارك مقدارها : ارنتمارك = ١٠٠٠ مليار مارك ورق

ولكى تظل النقود الجديدة بمأمن من التضخم ، وحتى لا تضعف ثقة الجمهور فيها فى المستقبل ، تقرر ألا تقترض الحكومة من الرنتنبنك سوى مبلغ قدره ١٫٢٠٠ مليون تستخدمه فى سد عجز ميزانيتها خلال الوقت اللازم لاعادة التوازن فيها ، ولكنها حرمت على نفسها كما حرمت على بنك الريخ أن يخصم أذون الخزانة ، وبذلك لم يعد اصدار النقود الورقية خاضعا لحاجة الحكومة إلى المال .

بيد أن اتخاذ الملكية الزراعية والصناعية ضمانا للرنتمارك كان فذاً في نوعه ، ولا ريب أنه يختلف اختلافا كبيراً عن اتخاذ الذهب الذى هو الضمان العادى للاصدار . ومع ذلك فالجمهور لم يعر ذلك كبير أهمية ولم يتردد فى قبول النقود الورقية الجديدة بقبول حسن ، إذ كان

يتوق إلى أى نوع من العملة الثابتة . ومع أن المارك الورقى ظل هو النقود القانونية وأن قبول الرنتمارك كان اختياريا إلا أن قرار الحكومة بقبول الرنتمارك فى الخزائن العامة بقيمته الاسمية ساعد كثيراً على انتشاره في التعامل واحتفاظه بقيمته .

غير أن تنفيذ برنامج الاصلاح كما وضع اولا ما لبث أن اصطدم ببعض العقبات وأهمها صعوبة توازن الميزانية العامة ، فقد كانت الايرادات فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٣ لا تعادل سوى ٨ر٠ ٪ من المصروفات . ولذلك كان يتعين احداث ثورة فى النظام المالى العام والتخلص من قيود بعض القواعد القانونية المقررة وبخاصة تلك التى تقرر بأن المارك الورقي هو أداة وفاء الالتزامات جميعا أيا كان الوقت الذى نشأت فيه ، فقد كان من جراء ذلك أنه خلال الوقت الذى ينقضى بين إخطار الممول بأداء الضريبة وأدائها فعلا يفقد المبلغ المقرر الجزء الأكبر من قوته الشرائية نظراً لسرعة تدهور المارك الورقي ، لذلك كان لابد من إصلاح مالى واسع النطاق يكمل الاصلاح النقدى وهذا ماعمدت الحكومة الى تحقيقه فى حزم وسرعة ، فقد أصدرت قرارين أحدهما فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ والثانى فى ١٩ منه ، وبمقتضى ذلك أعيد تقدير الضرائب على أساس الذهب ، وتقرر أن يكون أداؤها بالماركات الورقية ولكن على أساس سعرها بالمارك الذهبي . ومعنى ذلك استعمال الحكومة للمارك الذهبي كنقود تعدادية ، وفى ذلك مايشعر بأن المارك الورقي لم يعد هو مقياس القيمة .

ولم يمض إلا قليل من الزمن حتى أخذ الاصلاح المالى يؤتى ثماره ، فقد زادت الايرادات العامة سريعا ، فمن ٣١٢ مليونا من الماركات الذهبية فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ زادت الى ٥٠٣ مليونا فى

يناير سنة ١٩٢٤ ، ثم ظلت تتراوح بين ٤٥٠ و ٥٩٥ مليونا فى الأشهر التالية ، وساعد على إصلاح حالة الميزانية ماعمدت اليه الحكومة من ضروب الاقتصاد الشديد فى المصروفات وفى مقدمتها الاستغناء عن عدد عظيم من الموظفين والعمال حتى لقد بلغ عدد من استغنت عنهم نحو ٣٨٧٫٠٠٠[1].

وقد انصرف الاهتمام بعد ذلك الى التثبيت الخارجى ، واستخدمت في ذلك وسائل ثلاث : (١) وضع سوق الصرف تحت رقابة بنك الريخ الذى قرر أن يكون صرف الرنتمارك بالدولار بسعر ثابت مقداره ٤٫٢٠ رنتمارك لكل دولار (٢) تكوين احتياطى من الصكوك الأجنبية ، ولكنه مالبث أن استنفد على أثر اشتداد عجز الميزان التجارى ، وما أدى اليه من زيادة طلب شراء تلك الصكوك (٣) المعونة الخارجية ، وهى التى بفضلها أمكن إنشاء بنك جديد لخصم الصكوك الأجنبية اسمه « Goldiskontobank » .

انشاء بنك (Goldiskontobank) ووظيفته : اشتهر هذا البنك باسم بنك شاخت (Schact) نسبة الى المالى الألمانى المشهور الدكتور شاخت الذى لعب أكبر دور فى الاصلاح النقدى الألمانى بعد الحرب. وقد أنشىء هذا البنك فى ربيع سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية اكتتب بنصفها بنك الريخ بفضل قروض قدمتها اليه نقابة مالية بريطانية ، واكتتب بالنصف الآخر الجمهور . والى الخمسة الملايين التى قدمتها النقابة البريطانية يضاف عشرة ملايين أخرى قدمتها البنوك البريطانية على شكل اعتمادات يستخدمها البنك الجديد فى إعادة الخصم . وهذا يبين خطر الدور الذى قامت به الأموال الأجنبية

---

(١) وذلك من بين ١٫٢٠٠٫٠٠٠ موظفا وعاملا كانوا فى خدمة الحكومة فى ذلك الحين ــ واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٢٠٤

فى إنشاء هذا البنك وتسييره ، ولكن زمام قياده مع ذلك كان فى أيدى بنك الريخ . أما وظيفته الرئيسية فكانت تنحصر فى خصم الصكوك الأجنبية وإصدار نقود ورقية مقابلها تحتفظ فى التداول بقيمة ثابتة بفضل جعلها قابلة للصرف دائماً بصكوك فى حكم الذهب (devises - or) وكان أكبر الظن أن افتقار السوق الداخلية فى ألمانيا الى النقود سوف يحمل المتمولين الذين كانوا يحتفظون بمقادير كبيرة من الصكوك الأجنبية على استبدالهم بها تلك النقود الجديدة ما دامت قيمتها مضمونة كما رأيت . وهذا ما حدث فعلا ، وكان من نتائجه ازدياد مالدى بنك الريخ من الصكوك الأجنبية والذهب زيادة مطردة ، وهو الأمر الذى مكن له من استعادة مركزه كموزع للائتمان فى ألمانيا[١] .

مشروع داوز وعودة ألمانيا الى نظام الذهب : على أنه كان لابد من خطوة أخيرة لاقامة الاصلاح النقدى فى ألمانيا على قواعد ثابتة ، وجعله بمأمن من نتائج عجز الميزان التجارى فى المستقبل . وقد كانت تلك إحدى المسائل التى عالجتها لجنة الخبراء فى باريس فى سنة ١٩٢٤ : ثم جاء مشروع داوز المشهور (Plan Dawes) فكان من أهم نتائجه عقد قرض فى الخارج لحساب ألمانيا مقداره ٨٠٠ مليون من الماركات الذهبية يكون دعامة يرتكز عليها النظام النقدى الجديد فى ألمانيا ، وفي ذلك مايدل على اهتمام الحلفاء بحالة ألمانيا النقدية واعتقادهم أن قدرتها على الوفاء بديون التعويضات وغيرها تتوقف إلى حد كبير على مبلغ ثبات نظامها النقدى .

وكان الدور الأخير فى الاصلاح صدور قانون ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٤ الذى يشبه من وجوه كثيرة القانون النقدى الأساسى الصادر

---

(١) بونيه ، فى (Les Expériences Monétaires) ، ص ٨٤ — ٨٥

فى سنة ١٩٠٩ . وبمقتضى ذلك أصبحت وحـدة النقود فى ألمانيا من جديد هى المارك الذهبي ووزنه $\frac{١}{٢٧٩٠}$ كيلو جراما من الذهب الخالص ، وهذا يعادل تماما وزن المارك الذهبي القديم . وظل بنك الريخ (الريشسبنك) محتفظا وحـده مع استثناءات قليلة الأهمية بحق اصـدار أوراق البنكنوت ، وذلك بضمان قدره ٤٠ ٪ ذهبا يتألف من ٣٠ ٪ ذهبا عينا و ١٠ ٪ صكوكا فى حكم الذهب (devises - or) على أن يسحب المارك الورقى القديم من التداول تدريجا وذلك باستبداله بالبنكنوت الجديد (الريشمارك Reichsmark) بنسبة : اريشمارك لكل ١٠٠٠ مليار مارك ورقي . أما الرنتمارك فيظل فى التداول مدة لاتتجاوز عشر سنوات . وأما أوراق (notgald) [١] فتسحب حالا من التداول . وللقضاء على السبب الرئيسي للتضخم تقرر ألا يجوز لبنك الريخ أن يقرض الحكومـة مبالغ تزيد عن ١٠٠ مليون ريشمارك . وقد خول لبنك الريخ الحق فى أن يصرف أوراق البنكنوت إما بمسكوكات ذهبية وإما بسبائك الذهب وإما بصكوك الذهب ، ولكنه فعلا لم يكن يصرفها بمسكوكات ذهبية ، ولذلك ظل الذهب غير مستعمل فى التداول الداخلى ، واقتصر الأمر على صرف أوراق البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك الذهب فى المعاملات الخارجية . وفي ذلك مايكفى لثبات قيمة وحدة النقود الأهلية .

وقـد استطاع بنك الريخ خلال السنين التالية أن يحتفظ بالنسبـة القانونية بين أوراق البنكنوت والاحتياطى الذهبي ، وعاد إلى الميزانية العامة توازنها بفضل زيادة الايرادات ونقص المصروفات ، بل لقـد كان فى ميزانيتى ١٩٢٤ – ١٩٢٥ و ١٩٢٥ – ١٩٢٦ فائض فى

---

(١) راجع ص ٢٢٧ .

الايرادات ، وبالجملة نجح الاصلاح النقدى فى ألمانيا فى ذلك الحين نجاحا فاق ما كان يتوقعه أشد الناس تفاؤلا

بعض نتائج هذا الاصلاح : بيد أن هذا الاصلاح لم يمر دون أن يترك وراءه فى الاقتصاد الألمانى نتائج كان من السهل التنبؤ بها ، فقد كان لزاما أن يودى بالفائدة التى كانت تعود على الصناعة الالمانية من جراء تدهور قيمة المارك فى الخارج ، إذ كان هذا التدهور بمثابة اعانة تصدير للمنتجين الألمانيين ومدعاة لتفوقهم فى ميدان المنافسة الدولية [١] . ويكفى فى الدلالة على ذلك أن نذكر أن مستوى الأثمان فى ألمانيا مقدراً بالذهب كان فى عهد التضخم أقل كثيرا من مستوى الأثمان العالمى ، ولكنه منذ الاصلاح ارتفع كثيرا . فبعد أن كان الرقم القياسى لأثمان الجملة مقدرا بالذهب ٦٨ فى يونيه سنة ١٩٢٣ إذا به يصل إلى ١٥٤ فى يولية سنة ١٩٢٥ ، ولذلك أخذت الصناعة الألمانية تجلو عن أسواقها الخارجية ، وتحرج مركز كثير من البيوت الصناعية الكبرى ، وعمل على اشتداد الحالة ارتفاع سعر الخصم والفائدة عموما ، وقد بلغ من تدهور تجارة الصادرات أن كان العجز فى الميزان التجارى فى النصف الأول من سنة ١٩٢٥ ٢ ½ ملياراً من الماركات الذهبية . غير أنه كان يعوض عن هذا العجز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى ألمانيا للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة فيها ، وقد استمر هذا التدفق فى السنوات التالية . وهذا وان كان له تأثير حسن فى الميزان الحسابى إلا أنه كان يحمل بين طياته خطراً كبيرا ، إذ كان يكفى أن يلم حادث من الحادثات الاقتصادية أو السياسية يلقى الذعر فى نفوس المتمولين الأجانب حتى يسارعوا إلى سحب رؤوس

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٦١ — ١٦٢

أموالهم من ألمانيا ، ومن ثم يأخذ الذهب فى التسرب إلى الخارج بمقادير كبيرة تضعف الاحتياطى الذهبي فى بنك الاصدار وتهدد النظام النقدى بالانهيار ، وقد جاء سير الحوادث بعد ذلك مؤيداً هذه الحقيقة .

ونريد أخيرا أن نشير الى ما اتخذته الحكومة الألمانية من القرارات بشأن الديون الخاصة والعامة مما يتصل بموضوع الاصلاح النقدى ، فقد صدر قانون فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ يقضى بأن تقوّم الديون العادية القديمة بمقدار ١٥ ٪ من قيمتها ذهبا ، والديون العقارية بمقدار ٢٥ ٪ . وفى شهر يولية سنة ١٩٢٥ صدر قانون جديد فسجل النسب السالفة فى الديون الخاصة ، وأما فى الديون العامة فقد تقرر استبدال سندات قرض عام جديد بسندات الديون العامة القديمة على أساس نسبة مقدارها ٢٥ ماركا ذهبيا من السندات الجديدة مقابل ١٠٠٠ مارك ذهبي من السندات القديمة ، ومعنى ذلك تقويم الديون العامة القديمة بمقدار ٢ر٥ ٪ من قيمتها ذهبا [1] . وهذا وان يكن فيه ترفيه عظيم عن الميزانية العامة إلا أن فيه أيضا قضاء على دخل وثروة الطبقة المتوسطة من حملة السندات العامة .

§ الاصلاح النقدى النمسوى

تدهور الكورون النمسوى . عند ماوضعت الحرب أوزارها كانت قيمة الكورون النمسوى قد بلغت من التدهور مبلغا عظيما . وقد كانت كل دولة من الدول خلفاء مملكة النمسا والمجر القديمة قد بصمت فى سنة ١٩١٩ مالديها من النقود الورقية بخاتمها الخاص لتحتفظ لها داخل

(١) أنظر فى تفصيل ذلك فورجو (Fourgeaud) ، في المرجع السالف الذكر ، ص ٢٢٣ — ٢٣٢

حدودها بالسعر القانونى ، وبذلك أصبحت هناك كورونات نمسوية وأخرى تشيكوسلوفاكية وغيرها مجرية ... الخ . وكانت مصائرها بعد ذلك متباينة . فأما الكورون النمسوى — وهو الذى يعنينا هنا — فقد واصل سيره فى طريق التدهور بسرعة كبيرة ، وكان ذلك نتيجة طبيعية للافراط فى إصداره ، فقد زاد المتداول منه من ١٣٫٢ ملياراً فى أول يناير سنة ١٩٢٠ الى ١٢٠٫٦ ملياراً فى آخر سنة ١٩٢١ ثم الى ٤٠٨٠ ملياراً فى آخر سنة ١٩٢٢ . وكان الباعث الرئيسى على ذلك استمرار عجز الميزانية وتفاقمه حتى لقد بلغ مقدار هذا العجز فى آخر سنة ١٩٢٢ ٣٥٣٣ ملياراً ، وكان يقابل ذلك زيادة مطردة فى قروض الحكومة من البنك المركزى . وقد كان حدوث التضخم النقدى فى النمسا مصحوبا بتدهور قيمة الكورون فى الداخل والخارج ، وبكافة النتائج الخطيرة التى تنشأ عن هذه الظاهرة ، والتى كانت فى شدتها شبيهة بما كانت عليه فى ألمانيا مما تحدثنا به آنفا .

عصبة الأمم والاصلاح النقدى النمسوى : وإذ كانت معاهدة الصلح سلخت من النمسا نحو أربعة أخماس سكانها وأراضيها فقد كانت إعادة التوازن الاقتصادى والمالى فيها من أصعب الأشياء ، وكانت من أجل ذلك شديدة الافتقار الى المعونة الخارجية . وقد أمدتها عصبة الأمم بتلك المعونة ولكن بشروط قاسية ، فقد تم الاتفاق فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ على أن تمنح النمسا اعتمادات كبيرة فى الخارج ولكن بشرط أن يكون استخدام هذه الاعتمادات خاضعا لاشراف مراقب عام تعاونه لجنة مؤلفة من ممثلى الدول ، وأن يكون هذا الاشراف باسم عصبة الأمم التى تعهدت بأن تصدر لحساب النمسا قرضا بمبلغ ٦٠ مليونا من الكورونات الذهبية يستخدم

جزء منه فى سداد بعض الديون التى كانت على النمسا لبعض الدول من قبل ، والجزء الآخر لسد ماسوف يكون من عجز فى الميزانية العامة خلال السنتين التاليتين . وقد كان فى وجود هذا الاشراف مساس كبير باستقلال النمسا وسيادتها ولكنها قبلت ذلك أملا فى التخلص من مساوىء التضخم وويلاته ، وكان مقدراً أنه فى خلال سنتين تستطيع الحكومة أن تعيد الى الميزانية العامة توازنها ، ولكنها بالرغم من استغنائها عن عدد كبير من الموظفين وانقاص الرواتب والأجور وزيادة الضرائب لم تستطع تحقيق التوازن المنشود ، وجاءت ميزانية سنة ١٩٢٥ بعجز مقداره ٥٧٦ مليارا .

غير أنه بالرغم من عجز الميزانية ظل سعر الصرف خلال ذلك ثابتا تقريبا ، وكان الفضل فى ذلك راجعا الى السياسة التى انتهجها البنك الأهلى النمسوى منذ سنة ١٩٢٢ ، فقد كان يشترى الذهب بالكورونات الورقية بسعر ثابت ، كما كان يبيع الصكوك الأجنبية بالكورونات الورقية بسعر ثابت . وكان هذا السعر يعادل $\frac{١}{١٥٠٠٠}$ من قيمة الكورون الذهبي . وقد تسجل تدهور قيمة الكورون رسميا بصدور قانون ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، فقد قضى بايجاد وحدة نقود جديدة هى الشلن (Shilling) النمسوى وهو يعادل $\frac{٢}{٣}$ الكورون الذهبي القديم ، ويستبدل بالكورونات الورقية على أساس أن : ١ شلن = ١٠,٠٠٠ كورون ورقي[1] . وتقرر أن يكون الشلن مؤقتا مجرد نقود تعدادية ، بمعنى أن التعاقد يكون بالشلنات ولكن الوفاء يكون بالكورونات الورقية على أساس السعر السالف الذكر ، وفرض

---

(١) والشلن يشتمل على ٠,١١٧و٢ جراما من الذهب عياره $\frac{٩}{١٠}$

علي البنك الأهلى النمسوى أن يحتفظ مقابل أوراقه المصرفيـة بضمان قدره ٢٠ ./. يتألف من الذهب والصكوك الأجنبية التى فى حكم الذهب ، وقـد ارتفعت نسبة هذا الضمان بعد ذلك بفضل الصكوك التى حصل عليها البنك من اعتمادات فتحت له فى الخارج .

ومهما يكن من الأمر فقد ظلت النمسا بعد هذا الاصـلاح تعانى صعـابا كثيرة ، فقـد زاد عدد العمال العاطلين فيهـا ، واشتد عجز ميزانها التجارى ، وتعـذر عليها أداء أثمان ماتشتريه من الخارج من المواد الغـذائية والأولية ، وظلت فى حاجـة شديدة الى الاعتمادات الأجنبية التى كانت تواتيها تارة وتمتنع عليها تارة أخرى . وليس ثمة شك فى أن تجزئة مملكة النمسا والمجر على النحو الذى قضت به معاهدة الصلح هى المسئولة عن هـذه الحالة ، فقـد جعلت من النمسا دولة صغيرة ذات عاصمة يبلغ عدد سكانها نحو ثلث عدد السكان جميعا تعتمد فى تغذيتهم على الواردات الأجنبية دون أن يتوافر لها من مصادر الثروة ومن حسن قبول جيرانها ماتستطيع معه أن تصـدر من المنتجات الأهلية ماتدفع به قيمة وارداتها [1]

---

(١) من أحسن مايرجع اليه فى هذا الموضوع : Layton et Rist, Rapport à la Société des Nations sur la Situation Economique de l'Autriche, 1925.

الفصل الثالث

العودة الى الذهب على أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية

ماهية هذا الحل : ينحصر هذا الحل فى إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود القديمة ، وذلك بجعل وحدة النقود المعدنيـة التى تصرف بها النقـود الورقيـة تشتمل على وزن من الذهب أقل من الوزن القديم . وعادة يتبع هذا الحل عند ما يطول عهد تدهور النقود الورقية حتى تصبـح كل الأثمان وكل العلاقات الاقتصادية تتلاءم مع هذا التدهور ، ومن ثم يخشى أن يحدث الرجوع إلى وحدة النقود المعدنية بقيمتها الأصلية انقلابا شبيها بالانقلاب الذى أحدثه تدهورها . وحتى اذا لم يطل أمد هذا التدهور فان الرجوع الى وحدة النقود القديمة بقيمتها الأصلية يصبح مستحيـلا إذا كان التدهور عظيما . ومهما يكن من الأمر فاتباع هذا الحل يسجل إفلاس الدولة افلاساً جزئيا إذا كان إصدار النقود الورقية لسد حاجاتها المالية .

ومن أشهر الدول التى انتهجت هذه الخطة فى إصلاح نظامها النقدى بعد الحرب العظمى : بلجيكا وفرنسا ، وهذا ما نفصله فيما يلى .

§ الاصلاح النقدى البلجيكى

المحاولة الأولى فى سبيل العودة الى الذهب [1] : بعد أن لبثت بلجيكا عشر سنوات تقريبا تعانى شدائد التضخم النقدى حاولت فى سنة ١٩٢٥ أن تعود إلى نظام الذهب. ولكن لما كان التضخم قد طال أجله وكان الفرنك الورقى البلجيكي قد بلغ من التدهور درجة كبيرة فقد بدا للقائمين بالاصلاح أن يحتفظوا نهائيا بهذا التدهور وأن يثبتوا الفرنك البلجيكى على أساس قيمته فى ذلك الحين ، ولذلك اتجهت النية الى إجراءين يعتبر كل منهما مكملا للآخر : (الأول) وقف تدهور الفرنك البلجيكي فى الخارج ، وذلك بتحديد سعر ثابت بينه وبين النقود الأجنبية الذهبية ، وإيجاد احتياطى كاف للنقود الورقية من الذهب ومن صكوك الذهب (الثانى) اعتبار تدهور الفرنك الورقى فى الداخل نهائيا وذلك بانشاء وحدة نقود جديدة هى البلجا (Belga) تشتمل على مقدار من الذهب يعادل تقريباً ما كان يشتمل عليه الفرنك البلجيكي القديم ولكنها تعادل خمسة من الفرنكات الورقية

غير أن هذا البرنامج لم يصادف فى أول الأمر نجاحا ، وكان الفشل نصيب المحاولة الأولى التى قام بها وزير المالية جانسن (Jansen) فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٥ ، فانه بعد أن استطاع أن يثبت سعر الفرنك البلجيكى على أساس ١٠٦ فرنكا لكل جنيه انجليزى وأن يحتفظ بهذا التثبيت خلال عدة شهور أفلت الأمر من يده ، وانطلق الفرنك البلجيكى فى طريق التدهور مرة أخرى . وكان ذلك راجعا الى الحقيقة

---

(١) للوقوف على تفاصيل الاصلاح النقدى البلجيكى أنظر : L. Franck, La Stabilisation Monétaire en Belgique, 1927; Chlepner, La Stabilisation du Franc Belge (Revue d'Economie Politique, No. 1, 1927)

الآتيـة : وهى أن الحـكومة البلجيكية كانت تعتمد فى اجراء هـذا الاصـلاح علي قرض فى الخارج قدره ١٥٠ مليـونا من الدولارات ، ولـكنها قبـل أن تحصل عليه سـارعت الى تثبيت سعر الفرنك . ثم حدث بعـد ذلك أن فرضت البنوك الانجليزية والأمريكية لهذا القرض شروطا قاسية لم يسع بلجيكا قبولها (١) ، وعلى ذلك لم يعقد هذا القرض . وإذ كان الميزان الحسابى يومئذ فى غير صالح بلجيكا فقد أخذ مالدى البنـك الأهلى البلجيكى من الذهب والصـكوك الأجنبيـة يتناقص سريعا ، وانتهى الأمر بعجز البنـك عن الاستمرار فى صرف الفرنكات البلجيكية بالدولارات بسعر ثابت ، ومن ثم عاد الفرنك البلجيكى سيرته الأولى من التدهور ، وساعد على ذلك عجز الحكومة عن تحقيق التوازن الحقيقى فى الميزانية العامة ، وتركها بين أيدى الجمهور دينا سائرا (Dette flottante) عظيما يهدد فى كل وقت بالتضخم النقدى (٢).

وقد كان لفشل هذه التجربة نتائج سيئة ، إذ أخذت رؤوس الأموال على أثر ذلك تفر من بلجيكا سراعا وترتفع الأثمان فيها ارتفاعا شديدا ، وبلغ من تدهور الفرنك البلجيكى فى الخارج أن أصبح الجنيه الانجليزى فى شهر يولية سـنة ١٩٢٦ يساوى فى بورصة بركسل ٢٣٧ فرنكا بلجيكيا ، كل ذلك بينما كان خصوم تثبيت العملة في البـلاد الأخرى يستغلون فشل التجربة البلجيكية لتثبيط عزائم دعاة التثبيت عندهم

المحاولة الثانية فى سبيل العودة الى الذهب ونجاحها : بيد أن هذا الفشل

---

(١) وكان هذا الموقف التعسفى من جانب تلك البنوك ناشئا بالأخص عن عدم اطمئنانها الى وجود برلمان بلجيكي أغلبيته من الاشتراكيين

(٢) وقد بلغ مقدار هذا الدين فى شهر مارس سنة ١٩٢٦ ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ر٤ فرنك منها ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ر١ كانت تستحق الوفاء فى ديسمبر من تلك السنة — Foreign Banking Systems, edited by Parker Willis ، ص ١٩٩

لم يفت فى عضد البلجيكيين ، وظلوا يرقبون الفرص لاعادة التجربة على دعائم أقوى . وأتيح لهم تحقيق بغيتهم على أيدى الصيرفى البلجيكى المشهور فرانكى (Franqui) فانه ما كاد يعهد اليه بوزارة المالية حتى وضع برنامجا شاملا لتثبيت الفرنك البلجيكى وصدر به أمر ملكى فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٦ ، وفى هذه المرة نجح البلجيكيون فى تثبيت عملتهم .

وقد مرت حركة الاصلاح بعدة أدوار فبدأت بصدور قانون فى ١٣ يولية سنة ١٩٢٦ يمنح الحكومة سلطة مطلقة خلال ستة شهور لاتخاذ من الوسائل ما تراه كفيلا لتطهير المالية العامة وتثبيت العملة الأهلية ، وكان ذلك بمثابة ديكتاتورية مالية . وقد استندت الحكومة على هذا القانون لضغط المصروفات وتحقيق التوازن فى الميزانية ، وبذلك وضعت حداً لاقتراض الحكومة من بنك الاصدار ، وهو الأمر الذى كان يدعو الى استمرار التضخم . وفى شهر أغسطس من تلك السنة عمدت الحكومة إلى تحويل الدين السائر الى دين مربوط تحويلا إجباريا ، وذلك عن طريق استبدال أذون الخزانة العامة ذات الستة الشهور والخمس السنوات والتى كان يحل أجلها فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ بأسهم ممتازة أصدرتها شركة السكك الحديدية البلجيكية . وقد كانت تلك السكك ملكا للحكومة فجعلتها بين أيدى شركة مساهمة واستخدمت أسهمها الممتازة فى تحقيق عملية التحويل السالفة الذكر . وبجانب ذلك عمدت الحكومة الى مفاوضة البنوك الأجنبية للحصول على بعض الاعتمادات ولاصدار قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . ولما نجحت هذه المفاوضات واطمأنت الحكومة إلى توافر مقدار كبير من الصكوك الأجنبية لسد أى عجز فى الميزان الحسابى دخل

الاصلاح النقدى فى دوره الأخير . وتحقق ذلك باتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) إيجاد وحدة نقود جديدة تستعمل كنقود تعادلية بجانب النقود الورقية ، وتعرّف بوزن معين من الذهب يقترب من الوزن الذى كانت تشتمل عليه وحدة النقود المعدنية القديمة ، ولكنها تستبدل بعدد من وحدات النقود الورقية المتداولة . هذه الوحدة الجديدة هى البلجا (belga) وهى تعادل وزنا من الذهب مقداره ٢٠٩٢١١ر٠ جراما ، وتستبدل بالفرنكات البلجيكية الورقية بنسبة : ١ بلجا = ٥ فرنكات ورقية ، وتتخذ أساسا لتعيين سعر الصرف البلجيكى في الخارج .

(٢) إيجاد غطاء من الذهب لأوراق البنكنوت بمقدار كاف ، وقد كان الغطاء المعدنى قبل الحرب بنسبة الثلث من أوراق البنكنوت فتقرر أن يكون فى المستقبل بنسبة ٤٠ ٪ ، وأن يكون بنك الاصدار ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك فى حكم الذهب .

(٣) سداد الدين الذى كانت الحكومة البلجيكية اقترضته من بنك الاصدار وقدره ٦ر٧ ملياراً من الفرنكات ، وقد كان سداد الجزء الأكبر منه عن طريق المقاصة ، وذلك على أثر رفع قيمة ما كان فى خزانة البنك الأهلى البلجيكى من الرصيد الذهبي وإعادة تقديره على قاعدة أن الفرنك الذهبي القديم يساوى ٧ فرنكات تقريبا بحسب النظام الجديد ، ومن ثم استولت الحكومة على الربح الناشىء من إعادة التقدير واستخدمته فى سداد ما عليها .

(٤) تثبيت سعر الصرف على أساس التعادل ، ويلاحظ هنا أنه

لما كانت البلجا تعادل وزنا من الذهب قدره ٠ر٢٠٩٢١١ فان سعر التعادل بينها وبين الدولار الأمريكي يكون : ٧ر٩١٩ بلجا ، وبينها وبين الجنيه الانجليزى ٣٥ بلجا ، وإذ كانت البلجا تساوى فى الداخل ٥ فرنكات ورقية ، فالجنيه الانجليزى يساوى تبعا لذلك عند التعادل ١٧٥ فرنكا ورقيا . وللمحافظة على سعر البلجا فى المعاملات الخارجية على هـذا الأساس تقرر إيجاد احتياطى من الصكوك الأجنبية للتأثير بها فى سعر الصرف ، وذلك بعرض مقـدار منها للبيع تخفيضا لسعر الصرف إذا ارتفع ، وشراء مقدار منها رفعا لسعره إذا انخفض . وفوق ذلك فقد استطاع البنك الأهلى البلجيكي أن يحصل على اعتمادات هامة في بنوك الاصدار الكبرى فى البلاد الأجنبية لاستخدامها فى الغرض ذاته . بيد أن تثبيت قيمة العملة البلجيكية على أساس السعر المتقدم لم يكن اعتباطا وانما لوحظ فيه اعتبارات هامة هى :

(١) مقدار المتجمع من الذهب ومن الصكوك التى فى حكم الذهب : ذلك أن قوام عملية التثبيت هو استبدال النقود الورقية بالذهب أو بصكوك الذهب بسعر محدد ، وعلى ذلك فكلما كان سعر التثبيت أغلي تطلب الأمر احتياطيا أكبر من الذهب ومن صكوك الذهب . فلتثبيت الفرنك البلجيكى مثلا عند سعر قدره ١٢٥ فرنكا للجنيه الانجليزى يتعين توافر مقدار من الذهب أكثر مما يلزم لتثبيته عند سعر قدره ١٧٥ فرنكا . وقد قدر فى ذلك الحين أن مافى متناول بنك الاصدار من الذهب يستلزم أن يكون سعر التثبيت حوالى ١٧٥ فرنكا .

(٢) متوسط سعر الصرف وقت التثبيت : ذلك أنه إذا حدد سعر الصرف النهائى عند حد أقل من متوسط سعر الصرف فى السوق وقت التثبيت فانه

يخشى أن يؤدى رفع قيمة العملة فى الخارج على هذا النحو إلى عجز فى الميزان التجارى ينشأ عنه طلب متزايد للصكوك الأجنبية ، ومن ثم يتعرض الاحتياطى المكون من هذه الصكوك ومن الذهب إلى خطر الاستنفاد ، فضلا عما ينجم عن ذلك من إثارة أزمة اقتصادية فى الداخل تفضى بمستوى الأثمان إلى الهبوط ، وذلك كى تصبح قيمة النقود فى الداخل وقد ارتفعت معادلة لقيمتها فى الخارج . ولقد كان متوسط سعر الدولار والجنيه الانجليزى بين أول يولية و ٢٠ أكتوبر فى بروكسل ٣٦ فرنكا للأول و ١٧٥ فرنكا للثانى ، ولذلك جعل التثبيت القانونى بحيث يسجل الأمر الواقع .

(٣) مقدار مايفى بحاجة البلد من النقود : فانه لايحسن أن يكون التثبيت عند حد يؤدى إلى الاكثار أو الانقاص من النقود بما لايتفق مع حاجة البلد الحقيقية ، وتلك مسألة تقديرها من الصعوبة بمكان . ومهما يكن من الأمر فانه على أساس سعر التثبيت البلجيكي كانت كمية النقود المتداولة فى بلجيكا مقدرة بالذهب تعادل تقريبا ما كان متداولا منها قبل الحرب . غير أنه إذا أدخلنا فى حسابنا أن سرعة تداول النقود قد زادت بعد الحرب وأن ذلك كان يدعو إلى نقص فى كمية النقود المتداولة ، إلا أنه يقابل ذلك اعتبار آخر وهو زيادة النشاط الاقتصادى وارتفاع مستوى الأثمان مقدراً بالذهب عما كان عليه قبل الحرب ، وهو ماكان يدعو إلى زيادة كمية النقود المتداولة . من أجل ذلك ظلت كمية النقود واحدة تقريبا فى الحالتين .

وقد نجح الاصلاح النقدى البلجيكى تلك المرة نجاحا عظيما ، فقد ظل سعر البلجا فى الخارج ثابتا خلال السنوات التالية ، وعادت الثقة إلى النفوس ، فعاد الناس إلى الادخار وتكوين رؤوس الأموال ،

وزاد النشاط الصناعى ، كما زادت الايرادات من الضرائب . ولئن كان مستوى الأثمان فى الداخل قد ارتفع قليلا عقب الاصلاح فقد كان ذلك أمراً لا مندوحة عنه لايجاد التلاؤم بين مستوى الأثمان فى الداخل وسعر الصرف فى الخارج . وقد ضربت بلجيكا بهذا الاصلاح مثلا صالحا للدول الأخرى التى ظلت حالتها النقدية غير مستقرة ، وبالأخص فرنسا وايطاليا اللتين كانت ظروفهما المالية تماثل من وجوه كثيرة ظروف بلجيكا ، ولذلك فانه لم ينقض من الزمن إلا القليل حتى أخذت كلتا الدولتين تسير فى الطريق الذى تقدمتهما فيه بلجيكا .

§ الاصلاح النقدى الفرنسى

حركة التثبيت الفعلى فى فرنسا : لم تستطع فرنسا بعد الحرب مباشرة أن تعود إلى نظام الذهب بالرغم من رغبتها فى ذلك . وكان قصورها عن بلوغ مبتغاها راجعا إلى استمرار العجز فى ميزانيتها بسبب الأموال الطائلة التى أنفقتها فى تعمير المناطق المتخربة وأداء معاشات الحرب وما تتطلبه حركة تشريع عمال واسعة النطاق ، وأيضا إلى تردد المجالس النيابية التى توالت عليها فى فرض الضرائب الضرورية لمواجهة هذه النفقات . وبالرغم من بعض محاولات لاعادة التوازن إلى الميزانية ووقف الاقتراض من بنك فرنسا فقد ظلت الحالة النقدية فى اضطراب عظيم كما أثبتنا آنفا [١] .

وما حلت سنة ١٩٢٦ حتى كانت أزمة الفرنك قد بلغت أقصى

---

(١) راجع ص ٢١٨-٢١٩

مداها ، وكان أهم مظهر لهـا ارتفاع سعر الصرف باطراد ، حتى لقد بلغ سعر الجنيه الانجليزى فى بورصة باريس فى ٢٠ يولية سنة ١٩٢٦ ٢٤٣ فرنكا ، وكان حدوث ذلك مصحوبا بارتفاع عظيم فى مستوى الأثمان فى الداخل وزيادة فى كية النقود المتداولة . وقد أحدث كل ذلك تأثيراً كبيراً في الأفكار فى داخل البلاد وخارجها ، وسرى إلى أذهان كثير من الناس أن حظ الفرنك من التدهور سوف يكون كحظ المارك الألمانى والكورون النمسوى . من أجل ذلك اشتدت حركة هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، وكثر تقديم أذون الخزانة الفرنسية لاسترداد قيمتها ، حتى أصبح يتعذر على الخزانة أن تفى بتعهداتها رغما من كثرة القروض التى اقترضتها من بنك فرنسا وزيادة الحد الأقصى لما يصدره من أوراق البنكنوت تبعا لذلك المرة تلو الأخرى[1] .

وفى وسط الاضطراب والقلق العام تولى زمام الحكم الوزير الفرنسى بوانكاريه ، وكان مشهورا بدقة إدارته ومضاء عزيمته ، فكان قبضه على دفة الحكم داعيا إلى الطمأنينة بعد القلق والثقة بعد الخوف . ولم تمض سوى أيام قلائل حتى كان الجنيه الانجليزى قد هبط سعره إلى ٢٠٠ فرنك ثم واصل سيره في طريق الهبوط بعد ذلك حتى بلغ ١٢٠ فرنكا . وكان فى الاستطاعة أن يهبط إلى مادون ذلك ولكن كان يخشى أن يؤدى ارتفاع قيمة الفرنك بهذا المقدار العظيم الى أزمة اقتصادية شديدة ، يصحبها تدهور كبير فى الأثمان واضطراب فى العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما كان يخشى أن يؤدي

---

(١) وقد بلغ مقدار هذه القروض فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٣٤ر٣ مليارا من الفرنكات بينما بلغ مقدار البنكنوت المتداول ٨ر٤٩ مليارا

ذلك إلى زيادة عبء الدين العـام ، لاسيما وأن جزءاً كبيراً منه كان نشأ أثناء تدهور قيمة الفرنك .

ولقـد كان ارتفاع قيمة الفرنك وقتئذ راجعا بالأخص إلى عودة رؤوس الأموال الفرنسية الكثيرة التى كانت فرت إلى الخارج فى عهد الوزارات السابقة ، وإلى حركة مضاربة شديدة على ارتفاع قيمة الفرنك من جانب المتمولين الأجانب بسبب الثقة التى ولدتها في النفوس وزارة بوانكاريه ، ومن هذا يظهر واضحا تأثير العامل النفسانى فى سعر الصرف . وساعد على ذلك القوانين المالية التى أصدرها البرلمان الفرنسى فى ٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ فقد خولت الحكومة سلطة واسعة فى إصلاح المـالية العامة واتخاذ ما تراه من الوسائل للدفاع عن الفرنك ، كما قضت بانشاء هيئة اسمها : « Caisse de gestion des bons » وظيفتها الاشراف على العمليات الخاصة بأذون الخزانة ولا سيما من حيث أداء فوائدها ، وتحويل الديون الناشئة عنها تدريجا من ديون سائرة ـ تهدد فى كل وقت بالتضخم ـ الى ديون مربوطة ، وقد مدت هذه الهيئة بموارد خاصة كان من أهمها الدخل الناشىء عن احتـكار الحـكومة لصناعة الدخان[1] .

وفى ٧ أغسطس سـنة ١٩٢٦ صدر قانون يخول لبنك فرنسا أن يشترى النقود الذهبية والفضية التى فى حيازة الجمهور بسعر أعلى من قيمتها الاسمية ، وكذلك أن يشترى الصكوك فى السوق المالية . وقد كان لشراء الذهب ميزتان : (١) تمكين بنك فرنسا من زيادة رصيده الذهبى استعداداً لليوم الذى تعاد فيه قابلية صرف البنكنوت بالذهب (٢) تحويل رأس مال عاطل على شـكل ذهب مكتنز إلى رأس مال يمكن الانتفاع به ،

---

(١) أنظر فى ذلك : Revue d'Economie Politique, vol. X I i X, No. 6

ذلك أن أوراق البنكنوت التى كان يدفعها بنك فرنسا فى شراء الذهب كانت لاتلبث أن توظف فى إحراز سندات الدين العام .

أما شراء الصكوك فقد كان الغرض منه تمكين بنك فرنسا من تكوين احتياطى من الصكوك الأجنبية للتأثير به فى سعر الصرف ، والتطرق من ذلك الى تثبيته تثبيتا فعليا . وقد نجح بنك فرنسا فى إحراز احتياطى كبير من هذه الصكوك بفضل وفرة رؤوس الأموال الفرنسية التى عادت إلى وطنها وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، ومن ثم استطاع أن يقبض على ناصية سعر الصرف ، فيبيع ويشترى صكوك التسويات الدولية بسعر ثابت مقدراه ١٢٤ فرنكا وبضعة سنتيات للجنيه الانجليزى . ومن هنا يبدأ عهد التثبيت الفعلى للفرنك (stabilisation de fait) وهو الذى ظل قائما حتى صدور قانون الاصلاح النقدى المشهور فى يونيه سنة ١٩٢٨ الذى قضى بالتثبيت القانونى (stabilisation de droit)

وقد كانت الحكومة الفرنسية فى سياستها النقدية إجمالا تسترشد بالمبادىء التى قررتها لجنة من الخبراء كانت تألفت فى ٣١ مايوسنة ١٩٢٦ للنظر فى وسائل إصلاح الحالة النقدية[١] ، فقد أشارت فى تقريرها بضرورة تثبيت الفرنك ، وكشرط أساسى لذلك يتعين إعادة التوازن فى الميزانية العامة وفى الميزان الحسابى . ثم إنها رأت أن يمر هذا التثبيت بأدوار ثلاثة : ففى الدور الأول يكتفى بالعمل على جعل سعر الفرنك يقترب بقدر المستطاع من السعر المرغوب فيه ، وذلك بتنفيذ برنامج مالى وسياسى عام يعيد الى النفوس الثقة فى العملة الأهلية . وفى الدور الثانى يثبت الفرنك[٢] تثبيتا فعليا ، وذلك بواسطة بنك فرنسا الذى

(1) Rapport du Comité des Experts, Paris 1926

(٢) التثبيت المقصود هنا هو تثبيت قيمة الفرنك فى الخارج أي تثبيت سعر الصرف

يأخذ على عاتقه شراء وبيع الصكوك الأجنبية بسعر ثابت ، ولذلك كان لزاما أن يتوافر لديه احتياطى كبير من هذه الصكوك . وفى الدور الثالث يثبت الفرنك تثبيتا قانونيا ، وذلك باصدار قانون يعين وحدة النقود الأهلية، ويبين مقدار ماتشتمل عليه من الوزن والعيار ، وأن يكون ذلك على أساس سعر التثبيت الفعلى مع ملاحظة مقتضيات الحالة التجارية

النقاش بين أنصار رفع سعر قيمة الفرنك وأنصار التثبيت القانونى على أساس سعر التثبيت الفعلى : بيد أنه إبان عهد التثبيت الفعلى كان فى فرنسا تياران فكريان متعارضان : تيار يميل إلى رفع قيمة الفرنك ، وتيار يميل إلى التثبيت القانونى على أساس سعر التثبيت الفعلى . وقد كان أنصار الرأى الأول يستندون على طائفة من الحجج أهمها ثلاثة :

(١) أن التثبيت على أساس السعر الذى وصل اليه الفرنك بالنسبة للذهب فيه ظلم فادح لحملة السندات العامة ولغيرهم من أصحاب الدخل الثابت ، كما أن فيه ضمنا معنى العبث بحرمة التعاقد ، على حين أن ارجاع الفرنك إلى قيمته الأصلية فيه معنى احترام العهود والمحافظة على قدسيتها .

(٢) أن فى رفع قيمة الفرنك مايقوى من نفوذ الدولة المالى ويزيد من الثقة فيها فى المستقبل ، وهم يضربون مثلا لذلك مافعلته انجلترا من رفع قيمة الجنيه الانجليزى تدريجا حتى عاد إلى قيمته الأولى ، وكيف كان ذلك معززاً لنفوذ انجلترا المالى ورافعا لرأسها بين الدول .

(٣) أن فى رفع قيمة الفرنك مايؤدى إلى خفض نفقات المعيشة ، وفى ذلك فائدة للمستهلكين والعمال خاصة ، كما أنه يمكن من الحصول على السلع الأجنبية بثمن رخيص نظراً لارتفاع قيمة الفرنك فى الخارج ، ثم هو فوق ذلك يخفف من عبء الديون الأجنبية التى نص على

دفعها ذهبا .

وعلى ذلك يرد أنصار التثبيت القانونى على أساس السعر الذى وصل اليه الفرنك بما يأتى :

(١) أن السندات العامة التى تدهورت قيمتها بسبب التدهور النقدى قد تداولت بين أيدى عدد كبير من الناس ، ولذلك وزعت الخسارة الناشئة عن ذلك بين الجميع ، فاذا رفعت قيمة الفرنك بعدئذ وأفضى ذلك بقيمة هذه السندات إلى الارتفاع كان فى ذلك اغتناء لأصحابها الحاليين بلا مبرر ، إذ أن كثيراً منهم قد اشتراها بالثمن البخس . وهذا فضلا عما يحدثه ذلك من زيادة عبء الدين العام وتعذر جباية نفس القدر من الضرائب بالنقود التى ارتفعت قيمتها ، ومن ثم يصبح توازن الميزانية العامة متعذراً .

وأما بالنسبة لأصحاب الدخل الثابت الذين ارتبطوا مع غيرهم من الأفراد بعقود سابقة ، فانه اذا كان فريق منهم يضار من جراء تثبيت الفرنك على أساس السعر الذى وصل اليه لأن عقودهم كانت أسبق في وجودها على تدهور قيمـة الفرنك ، كبعض الدائنين برهن أو بدون رهن ، غير أن فريقاً آخر قد تعاقد على أساس قيمة الفرنك المتدهورة فاذا رفعت قيمة الفرنك كان فى ذلك اغتناء له وافتقار للذين تعاقدوا معه بلا مبرر . ويقول الأستاذ فيشر فى هذا الصدد : إن كل العقود لا تفتقر الى حل واحد لتحقيق العـدالة ، وإن استقراء آجال العقود القائمة يبين أن منها مايرجع أجله الى يوم ، ومنها مايرجع الى شهر ، ومنها ما أجله سنة ، ومنها ماهو عشر سنوات ، ومنهـا ماهو قرن ، وأن الأغلبية الكبرى ذات آجال قريبة . وعنده أن متوسط أجل العقود القائمة قريب جداً من العهد الحاضر ، وقد قدر متوسط أجلها فى الولايات

المتحـدة قبل الحرب بما يقرب من السنة (١) ، ومعنى ذلك أن أغلب الدخل الناشىء عن هـذه العقود متـلائم مع مستوى الأثمان الحاضر أو هو قريب التلاؤم منه .

(٢) أن القول بأن رفع قيمة الفرنك يؤدى الى تعزيز نفوذ الدولة المالى ويدعم الثقة فيها إنما يكون صحيحا اذا كان يراد إرجاع الفرنك الى قيمته الأصلية ، بينا أنه لايؤثر شيئا فى نفوذ فرنسا المالى كون الفرنك يثبت على أساس سعر قدره ١٢٤ فرنكا أو ١٠٠ فرنك للجنيه الانجليزى فانه فى الحالتين يكون ذلك مضعفا لنفوذ الدولة المالى وللثقة فيها . قد يكون هناك محل لهـذا القول لو أن الفرنك كان متدهورا بنسبة : ٥ أو ١٠٪ من قيمته ، إذ كان يستطاع حينئذ إرجاعه الى قيمته الأصلية بدافع الرغبة فى صون سمعة الدولة المالية ، أما والفرنك متـدهور بما يزيد عن ٨٠٪ من قيمته فـلا مجال للادلاء بالحجة السابقة . وما كان التمثيل بانجلترا فى هذا الصدد إلا قياساً مع الفارق ، لأن الجنيه الانجليزى لم يبلغ من التدهور مثلما بلغ الفرنك الفرنسى ، وفوق ذلك فقد دفعت انجلترا مقابل إرجاع الجنيه الإنجليزى الى قيمتـه الأولى ثمناً غالياً ، فقد كسدت صناعتها وبارت تجارتها واشتدت وطأة البطالة فيها الى غير ذلك مما بيناه آنفا (٢) .

(٣) أن القول بأن رفع قيمة الفرنك يؤدى الى تحسين حال العامل لأنه يفضى بنفقات المعيشة الى الانخفاض لاينظر فيه الى حال العامل إلا من ناحية واحدة ، ذلك أن ارتفاع قيمة الفرنك يؤدى من

---

(١) من مقـال للأستاذ فيشر ، وارد فى كينز فى (Monetary Reform) ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩

(٢) راجع ص ٢٥٣ـ٢٥٤

ناحية أخرى الى هبوط أجور العمال ، لأنه اذا كان الفرنك المرتفع القيمة يشترى من السلع مقداراً أكثر فكذلك هو يشترى من العمل مقداراً أوفر . يضاف الى ذلك مايحدثه ارتفاع قيمة النقود من هبوط أثمان المنتجات وما يصحبه من نقص الانتاج وإفلاس بعض المشروعات ومن ثم انتشار البطالة بين العمال . وفضلا عن ذلك فان العمال والموظفين ومن اليهم قلما يقبلون فى أوقات هبوط الأثمان تخفيض أجورهم ، فيؤدى النزاع بينهم وبين أصحاب الأعمال والسلطات العامة الى إثارة القلاقل والاضطرابات .

وأخيرا فان صح القول بأن ارتفاع قيمة الفرنك يؤدى إلى الحصول على الواردات بالثمن الرخيص إلا أنه يؤدى من الجهة الأخرى إلى نقص عظيم فى قيمة الصادرات .

وإلى الاعتبارات المتقدمة تضاف الملاحظات الآتية : وهى أن رفع قيمة الفرنك فى ذلك الحين بمقدار ٢٠ ٪ مثلا كان من شأنه أن يؤدى الى خسارة قدرها ٢٠ ٪ من قيمة الصكوك التى اشتراها بنك فرنسا أى حوالى ١٠ مليار فرنك ، كما يؤدى إلى نقص بالنسبة نفسها فى القيمة الاسمية للذهب المتجمع فى بنك فرنسا وللصكوك الأجنبية التى اشتراها ، وفى ذلك إنقاص لقيمة الاحتياطى الضامن لأوراق البنكنوت ، لا سيما إذا لوحظ أنه لم يكن هناك ما يدعو إلى نقص المقدار المتداول منها ، ومعنى ذلك ضعف ضمان البنكنوت وتعريض الاصلاح النقدى للخطر . وفوق ذلك فان دين الحكومة الفرنسية إزاء بنك فرنسا كان يظل فى هذه الحالة عظيما إذ لم تكن تستفيد كثيرا من إعادة تقدير الرصيد الذهبي فى بنك فرنسا كما سنبين بعد (١) .

---

(١) Foreign Banking Systems, Edited by H. Parker ، ص ٣٥٠

ومهما يكن من الأمر فقد رجحت فى النهاية كفة القائلين بالتثبيت القانونى على أساس سعر التثبيت الفعلى ، وعدلت الحكومة نهائيا عن رفع قيمة الفرنك ، وصدر قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ الذى يسجل فقدان الفرنك ⅘ قيمته الأصلية تقريبا

التثبيت القانونى (العودة الى الذهب) [١] : جاء قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ الخاص بالتثبيت القانونى فى فرنسا مشتملا على عدة نصوص ، منها ماهو خاص بالنظام النقدى الفرنسى الجديد ، ومنها ماهو خاص ببنك فرنسا باعتباره المهيمن على السوق النقدية فى فرنسا ، والحق بذلك ثلاث اتفاقيات عقدت بين الحكومة وبنك فرنسا . وقوام ذلك كله ما يأتى :

(١) العودة إلى نظام الذهب على أساس قيمة الفرنك فى ذلك الحين ، فقد عرّف القانون الجديد وحدة النقود فى فرنسا بما يأتى « وحدة النقود الفرنسية هى الفرنك وهو يشتمل على ٦٥٫٥ ملليجرام من الذهب عياره $\frac{٩٠٠}{١٠٠٠}$ » وبالمقارنة بين ما يشتمل عليه الفرنك الجديد من الذهب وما كان يشتمل عليه الفرنك القديم يتضح أن الأول يشتمل على كمية أقل من الثانى بمقدار ٤٫٩٢٤ مرة . وهذا النقص فى وزن الفرنك الجديد يعادل مقدار تدهور قيمة الفرنك الورقى فى ذلك الحين ، وفى ذلك معنى الاحتفاظ نهائيا بهذا التدهور ، إذ أن ارجاع قابلية صرف البنكنوت بالذهب انما هو على أساس وزن الفرنك الجديد . وهذا الصرف يكون بالنقود الذهبية متى سكت أو بالسبائك فى المركز العام لبنك فرنسا مع تعيين حد أدنى لما يجوز

---

(١) أنظر فى ذلك : La Réforme monétaire française فى Revue d'Economie Politique) ، ص ١٢١٧ — ١٢٤٥

أن يصرفه ، وهذ الحد يعين من وقت إلى آخر باتفاق وزارة المالية مع البنك (وقد حدد مقداره وقتئذ بمبلغ ٢١٥ر٠٠٠ فرنك أو ما يربو قليلا على ١٢ كيلو جراما من الذهب الخالص) ومعنى ذلك قصر حق صرف البنكنوت بالذهب على التجار والصيارفة الذين يريدون أداء ديون كبيرة فى الخارج .

(٢) تعديل طريقة إصدار البنكنوت ، فقد كانت الطريقة المتبعة منذ سنة ١٨٧٠ تقوم علي تعيين حد قانونى أقصى لما يستطيع بنك فرنسا أن يصدره من أوراق البنكنوت ، وقد دلت التجارب أثناء الحرب العظمى وبعدها على أنه ليس فى هذه الطريقة ضمان كاف ضد التضخم وذلك : (أولا) لأن مايحدده القانون هو مقدار أوراق البنكنوت وليس مقدار الائتمان الممثل فى حساب ودائع البنك (وثانياً) لسهولة رفع هذا الحد الأقصى كلما أرادت الحكومة . لذلك تقرر أن يستبدل بهذه الطريقة طريقة تعيين احتياطى من الذهب بنسبة معلومة من أوراق البنكنوت والالتزامات الحالة التى فى ذمة البنك ، ومقدار هذه النسبة ٣٥ ٪ .

(٣) اعادة تقدير الرصيد المعدنى الذى فى بنك فرنسا على أساس قيمة الفرنك الجديدة[١] ، وقد أدى ذلك إلى زيادة هذا الرصيد بما يقرب من خمسة أمثاله . وإذ كان للفرنك الجديد — ولو أن وزنه لايعادل سوى ١/٥ وزن الفرنك القديم — نفس قوة الابراء التى للفرنك القديم فقد أصبح لزاماً أن تكون الزيادة الناشئة عن اعادة التقدير — وقدرها ٢٤ ملياراً — ملكا للدولة ، التى استخدمتها فى أداء ماعليها من

---

(١) المادة (١) و (٢) من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وبنك فرنسا والملحقة بالقانون .

دين لبنك فرنسا . وعلى هذا النحو استطاعت الدولة أن تتخلص من هذا الدين دون أن تدفع شيئا [١] .

ومن أهم مايلفت النظر فى الاصلاح النقدى الفرنسى أنه تحقق دون التجاء إلى قروض أجنبية مع أنه إبان تدهور الفرنك الشديد كان الاعتقاد السائد أن فرنسا لاتستطيع أن تثبت عملتها دون معونة تواتيها من الخارج ، ولكن هذه المعونة كانت متوقفة على تسوية الديون التى علي فرنسا لحلفائها ، وإذ كانت فرنسا لم تقبل أن تصادق على اتفاقيتي لوندرة ووشنجتن الخاصتين بتلك الديون فقد منعت عنها تلك المعونة ، وكان ذلك من أسباب تأخر الاصلاح النقدى الفرنسى .

نتائج الاصلاح النقدى الفرنسى : اختلف الاصلاح النقدى الفرنسى عن الاصلاح الانجليزى فى نقطة أساسية : هى أن تثبيت الجنيه الانجليزى كان علي أساس قيمة فى الخارج أعلي من قيمته فى الداخل على حين أن تثبيت الفرنك الفرنسى كان علي أساس قيمة فى الخارج أقل من قيمته فى الداخل ، وهذا مايعبر عنه الاقتصاديون بقولهم إن الجنيه الانجليزى كان مقوما فى الخارج بأكثر من قيمته (overvalued) وإن الفرنك كان مقوما بأقل من قيمته (undervalued) .

وهذه القلة فى تقويم الفرنك يرجع أصلها الى عهد تدهور الفرنك تدهوره الشديد ابتداء من سنة ١٩٢٣ ، فان هبوط قيمة الفرنك فى الخارج لم يكن يعقبه سوى هبوط بطىء فى الداخل وبدرجة أقل من الهبوط الخارجى ، أى أن الأثمان في الداخل لم تكن ترتفع

---

(١) بل أنها بمقتضى ذلك انقلبت من مدينة الي دائنة ، فقد نصت المادة ٤ من الاتفاقية السالفة الذكر على أن ما يتبقى بعد ذلك يقيد فى الجانب الدائن من حساب الدولة في البنك .

بمقدار ارتفاع سعر الصرف ، ولذلك زادت الصادرات الفرنسية زيادة جعلت الميزان التجارى فى صالح فرنسا مع أنه كان عادة فى غير صالحها (١) .

ولما أن ثبت الفرنك تثبيتاً فعليا على أساس ٢٥،٠٠ فرنكا للدولار كان لايزال هناك فرق محسوس بين قوة شراء الفرنك فى الخارج وقوته فى الداخل ، كما يتضح ذلك من مقارنة الرقم القياسى لأثمان الجملة مقدرة بالذهب فى كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، فقد كان الرقم القياسى لأثمان الجملة فى الولايات المتحدة فى الربع الأول من سنة ١٩٢٧ ١٤٦ بينما كان فى فرنسا فى الوقت نفسه ١٢٩ . وقد ظل هذا التباين بين قوة شراء الفرنك فى الخارج وقوته فى الداخل قائما وقت التثبيت القانونى ، ففى شهر يونيه سنة ١٩٢٨ كان الرقم القياسى لأثمان الجملة فى الولايات المتحدة ١٤٠ بينما كان فى فرنسا ١٢٤ (مقدراً بالذهب) (٢) . وهذه حال كان من شأنها أن تكسب فرنسا تفوقا على منافساتها فى عالم التجارة الدولية ، ولذلك كانت موضع انتقاد شديد فى الأوساط الأجنبية وبخاصة الأنجليزية والأمريكية .

وقد كان أهم ما تمتاز به الحالة النقدية فى فرنسا ابتداء من عهد التثبيت الفعلي تدفق الذهب عليها من الخارج كما تدل علي ذلك زيادة الرصيد الذهبي فى بنك فرنسا زيادة تنطق بها الأرقام الآتية(٣) :

---

(١) كان مقدار زيادة الصادرات على الواردات فى فرنسا فى سنين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ على التوالى بملايين الفرنكات ١،٥٥٨ ، ١،٦٦٠ ، ٨٠ ، ١،٨٧٥ .

(٢) زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or) ، ص ١٩٣

(٣) زولوتاس ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٧

مقدار الرصيد الذهبي فى بنك فرنسا فى آخر كل عام

(بملايين الفرنكات)

١٩٢٧	١٨ر١٢٦	١٩٣٠	٥٣ر٥٧٨
١٩٢٨	٣١ر٨٣٨	١٩٣١	٦٨ر٨٦٣
١٩٢٩	٤١ر٦٦٨		

ويرجع السبب الرئيسى فى ورود هذه الكمية العظيمة من الذهب الى فرنسا الى الخطة المالية التى أنتهجها « بوانكاريه » عند ماأراد تثبيت قيمة الفرنك الفرنسى ، فانه لم يلجأ إلى التثبيت القانونى دفعة واحدة ، بل ترك فترة طويلة تمر عمل خلالها على تحسين سعر الفرنك ، فأغرى ذلك الأجانب من المتمولين على المضاربة على صعود قيمته دون أن يتعرضوا لخطر كبير ، وساعد على ذلك الثقة التى ولدها فى النفوس تقلد الوزير الفرنسى الكبير زمام الحكم مما دعا الى عودة أغلب رؤوس الأموال الفرنسية التى كانت رحلت الى الخارج فى عهد الوزارات السابقة ، وبذلك تجمع لدى بنك فرنسا مقادير عظيمة من الصكوك الأجنبية القابلة للصرف بالذهب ، فأخذ يحولها تدريجاً الى ذهب ، وبذلك زاد ما فى خزائنه من المعدن النفيس على حين نقص ما في خزائن البنوك الأخرى . وكان ينتظر بعد تثبيت الفرنك تثبيتاً قانونيا أن تغادر فرنسا رؤوس الأموال الأجنبية التى دخلتها بفعل المضاربة . ولكن الذى حدث كان عكس ذلك ، فان وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية وانتشار الاضطرابات المالية والسياسية فى بلدان كثيرة مع استقرارها نسبيا فى فرنسا ، كل ذلك. وما اليه كان داعيا الى بقاء هذه الأموال فى فرنسا ، كما حمل اليها رؤوس أموال

جديدة أجنبية لا تجد الثقة والطمأنينة فى بلادها الأصلية[١] .

وإذ كان بنك فرنسا يؤدى ثمن جانب كبير مما يرد اليه من سبائك الذهب بأوراق البنكنوت فقد كان لزاما أن يكون تدفق الذهب مصحوبا بزيادة كبيرة فى كية البنكنوت المتداول كما تدل على ذلك الأرقام الآتية :

مقدار البنكنوت المتداول فى فرنسا فى آخر كل عام

(بملايين الفرنكات)

١٩٢٧	٥٦ر٣٠١	١٩٣٠	٧٦ر٤٣٦
١٩٢٨	٦٢ر١٨١	١٩٣١	٨٥ر٧٢٥
١٩٢٩	٦٨ر٥٧١		

بيد أن زيادة التداول النقدى لم تكن بنسبة زيادة الرصيد الذهبي فى بنك فرنسا ، فقد كان مقدار نسبة هذا الرصيد الى النقود المتداولة فى آخر سنة ١٩٢٧ ٥ر٣٢ ٪ فأصبح مقدارها ٣ر ٨٠ ./. فى آخر سنة ١٩٣١ ، وفى ذلك دليل علي أن جزءا كبيرا من االذهب الوارد الى فرنسا ظل عاطلا فى خزائن البنك .

ومهما يكن من الأمر فقد كان ينتظر أن تؤدى زيادة التداول النقدى إلى ارتفاع مستوى الأثمان فى فرنسا ، ولكن الذى حدث كان علي خلاف ذلك ، فقد أخذ مستوى الأثمان فيها منذ ذلك الحين فى الهبوط . ويعزى ذلك الى أن جزءا كبيرا من أوراق البنكنوت التى أصدرها بنك فرنسا كان نصيبه الاكتناز ، وتلك عادة درج عليها الجمهور فى فرنسا منذ الأزمنة الماضية ، ولذلك كان مقدار البنكنوت المتداول فى فرنسا عادة أكثر نسبيا منه فى البلاد الكبيرة الأخرى . ولم تضعف هذه العادة عند الفرنسيين إلا فى عهد التضخم النقدى

---

(١) Boris, Probléme de l'Or et Crise Mondiale ص ٦٥ — ٦٨

ولكنها عادت سيرتها الأولى بعد تثبيت الفرنك وعودة الثقة إلى النفوس. ويقدر الثقات اليوم أنه بين الثمانين مليار فرنك من أوراق البنكنوت المصدرة يوجد نحو أربعة وعشرون ملياراً فى حالة اكتناز[1] .

يضاف الى ذلك أن سياسة بنك فرنسا النقدية إبان هذا الوقت كان من شأنها أن تحول دون ارتفاع الأثمان ، ذلك أن بنك فرنسا بالرغم من تدفق الذهب إليه ظل محتفظا بسعر خصم مرتفع نسبيا ، مع أنه كان ينتظر وقد زاد لديه الرصيد الذهبي أن يعمد إلى خفض سعر الخصم ، وبذلك يرخص الائتمان ويزداد النشاط الاقتصادى ومن ثم ترتفع الأثمان ، كما أن فى خفض سعر الخصم ما يقف تدفق الذهب من الخارج لانصراف رؤوس الأموال الأجنبية عن التثمير فى البلد الذى انخفض فيه سعر الفائدة [2] . ولكن رغبة بنك فرنسا فى الحيلولة دون ارتفاع مستوى الأثمان حملته على الاحتفاظ بسعر خصم لايتناسب مع رصيده الذهبي .

وقد كان من أثر تجمع الذهب فى فرنسا حرمان البلاد الأخرى من جزء كبير من رصيدها الذهبي ، ومن ثم كان داعيا الى نقص الوسائل النقدية المختلفة المرتكزة على هذا الرصيد ، وهو ما أفضي بمستوى الأثمان فى تلك البلاد الى الهبوط ، وكان عاملا من العوامل التى تضافرت على إحداث الأزمة العالمية الكبرى، وانهيار نظام الذهب فى البلاد الأخرى كما سيأتى بيانه .

*
* *

---

(١) Richard Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ٢٠٩

(٢) راجع سياسة سعر الخصم وتاثيرها فى المعاملات الدولية فى كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٦٦

نظرة ختامية فى الاصلاح النقدى فى الدول الأخرى : والى هنا نقف فى استعراض الحلول المختلفة التى اتبعتها الدول فى العودة الى نظام الذهب ، وقد يكون من الخير سرد تاريخ الاصلاح النقدى فى دول أخرى مثل السويد ، والروسيا ، والمجر ، وإيطاليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وغيرها . ولكننا نكتفى بابداء بعض الملاحظات العامة إذ لا يتسع مجال هذا المؤلف لأكثر من ذلك . ومع هذا فالحلول التى اتبعتها تلك الدول لا تختلف عن الحلول التى عرضنا لها إلا فى بعض التفاصيل .

السويد : فالسويد سلكت فى العودة إلى نظام الذهب نفس السبيل الذى سلكته انجلترا ، مع ملاحظة هذا الفارق ، وهو أن ظروفها الاقتصادية كانت أفضل كثيرا من ظروف انجلترا لعدم اشتراكها فى الحرب العظمى ، ولذلك كانت إعادة قابلية صرف البنكنوت فيها بالذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية أقل عناء منها فى انجلترا .

الروسيا : أما الروسيا فتاريخها النقدى منذ الحرب يماثل من وجوه كثيرة تاريخ ألمانيا والنمسا ، فقد أعلن فيها السعر الالزامى منذ بداية الحرب ، وأفرط فى إصدار النقود الورقية حتى بلغ مقدار المتداول منها فى أكتوبر سنة ١٩١٦ عشرة أمثال ما كان عليه قبل الحرب ، وكان حدوث ذلك مصحوبا باختفاء النقود المعدنية وارتفاع الأثمان . ويقول اللورد دابرنون (Lord d'Abernon) إن قيام الثورة البلشفية فى الروسيا كان ناشئا الى حد كبير عن تغيرات قوة شراء النقود [١] .

---

(١) وارد فى Fisher, The Money Illusion ، ص ١٠٠

وقد استمر التضخم النقدى فى عهد الحكومة البلشفية حتى تجاوز الحد المعقول ، ولذلك أصدرت الحكومة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ قرارا يقضى بايجاد وحدة نقود جديدة هى روبل جديد ، تعادل قيمته ١٠٫٠٠٠ من الروبلات القديمة . غير أن هذه الوحدة الجديدة لم تلبث أن تدهورت بدورها وأصبحت فى المعاملات تعد بأرقام فلكية . ولذلك تقرر إجراء إصلاح جديد بوحدة نقود جديدة هى : التشيرفونتز (tchervonetz) يصدرها بنك الدولة ويضمنها احتياطى من الذهب بنسبة ٢٥ ٪ من قيمتها ، ومع ذلك فلم تلبث هذه الوحدة الجديدة رغما عن كونها أقوى ضمانا من أخواتها أن تدهورت بدرجة محسوسة .

بولندا : أما بولندا فانها ماكادت تظفر باستقلالها حتى اشتعلت نار الحرب بينها وبين روسيا السوفيتية ، فكان ذلك سببا فى زيادة الصعاب التى تعترض كل دولة حديثة فى سبيل تنظيم شئونها السياسية والنقدية . ومن ثم لبثت الحكومة البولندية سنين عديدة تعتمد على آلة الاصدار فى الحصول على ما يعوزها من المال ، ولذلك زاد المتداول من النقود الورقية من ٥٫٣١٦ مليونا من الماركات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ١٢٥٫٣٧١ مليارا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . وكان حدوث ذلك مصحوبا بكل نتائج التضخم التى عرفناها : فمن تدهور فى الصرف البولندى حتى أصبح الدولار الأمريكى الذى كان يساوى ١١٠ ماركا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ يساوى ٦٫٣٧٥٫٠٠٠ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، الى ارتفاع بليغ فى الأثمان فى الداخل ، الى نقص فى قيمة النقود المتداولة مقدرة بالذهب ، حتى لقد هبط

مقدارها من ٨٣٫٥ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٢٠ الى ١٩٫٥ مليونا فى آخر سنة ١٩٢٣ (١) .

ولما اشتدالخطب عمد الناس فى حالات كثيرة ـ كما حصل فى المانيا ـ الى النص فى عقودهم على أن يكون الدفع على أساس الذهب ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لمعالجة الاضطراب العام ، ولذلك عمدت الحكومة الى عمل حاسم ، فقررت إيجاد وحدة نقود جديدة اسمها : زلوتى (Zloty) تعادل قيمتها قيمة فرنك ذهبي ، وتستبدل بالنقود الورقية على أساس أن الزلوتى = ١٫٨٠٠٫٠٠٠ مارك بولندى . وقد استطاعت بولندا أن تحتفظ بقيمة الزلوتى فى الخارج طوال سنة ١٩٢٤ دون أن تمس الاحتياطى من الصكوك الأجنبية الذى كونته للمحافظة على تلك القيمة . غير أن قيمة الزلوتى لم تلبث بعد ذلك أن سارت فى طريق الهبوط ابتداء من شهر يولية سنة ١٩٢٥ ، حتى أصبح الدولار الأمريكي فى نوفمبر من تلك السنة يعادل ٩٫٤٠ زلوتى بعد أن كان سعره عند التعادل ٥٫١٨ (٢) .

ولما رغبت الحكومة البولندية فى سنة ١٩٢٧ فى تثبيت قيمة الزلوتى لم تر ضرورة لارجاعه الى قيمته الأصلية بل ثبتته على أساس ٥٠٪ تقريبا من تلك القيمة . ويقول الأستاذ فيشر فى صدد ذلك : إن بولندا باتباعها هذا الحل أحسنت صنعا اذ استطاعت بذلك أن تتلافى شر البطالة والكساد اللذين منيت بهما انجلترا بسبب ارجاع الجنيه الانجليزى الى قيمته الأصلية (٣) .

---

(١) بونيه فى (Expériences Monétaires) ، ص ١٣٠ ـ ١٣١

(٢) وقد كان ذلك راجعاً الى استنفاد الاحتياطي المخصص للمحافظة على سعر الصرف بسبب استيراد مقادير عظيمة من حبوب من الخارج على أثر محصول عجز كبير فى المحصول البولندى وتعذر الحصول على اعتمادات كافية فى الخارج

(٣) فيشر ، فى (Money Illusion) ، ص ٩٤ ـ ٩٥

ايطاليا : وأما ايطاليا فقد كان الاصلاح النقـدى فيها يشبه فى جوهره الاصلاح النقـدى في بلجيكا وفرنسا . وترجع مقـدمات الاصلاح الايطالى الى العهد الذى تسلم فيه الفاشيست زمام الحكم فى سنة ١٩٢٢ ، فقد كان هناك عجز فى الميزانية العامة قدره ١٥٫٧٦٠ مليون ليرة فتمكنت الحـكومة الفاشيستية أن تخفضه فى السنة التالية إلى ٣٫٠٢٩ مليونا ، كما استطاعت أن تنقص البنكنوت المتداول بمقدار ١٫٨٠٠ مليونا . وقد ظلت جهود الحكومة الفاشيستية فى السنوات التـالية منصرفة إلى ضغط النفقات العامة وزيادة الايرادات حتى تسنى لها أن تعيد الى الميزانية توازنها ، كما استطاعت أن تحول دينها السائر المؤلف من أذون الخزانة الى دين مربوط [١] .

ولـما اطمأنت الحكومة من تلك النـاحية شرعت فى آخر سنـة ١٩٢٥ فى تثبيت الليرة تثبيتا فعليا عن طريق تدخلها فى سوق الصرف ، مستخدمة لهذا الغرض الاعتمادات الكثيرة التى استطاعت الحصول عليها بسهولة فى الأسواق الخارجية ، ولكنها لم تقف عند ذلك ، بل عمدت في سـنة ١٩٢٧ الى استخـدام هذه الاعتمادات فى رفع قيمة الليرة (Rèvalorisation) ، ولكن ذلك لم يلبث أن أحدث كل النتائج التى تلازم عادة كل عملية من هذا القبيل ، فقد تدهورت تجارة ايطاليـا الخارجية ، وضعف انتاجها ، وزاد عدد العمال العاطلين فيها ، وانتشر روح التذمر بين العمال على أثر محاولة تخفيض أجورهم .

ازاء ذلك لم يتردد رئيس الحـكومة الفاشيستية فى النـكوص على عقبيه ، فبعد أن كان يدعو الى رفع قيمة الليرة حتى تعود الى

---

(١) من مقـال فى موضوع نظـام النقود والائتمان فى ايطاليا ، فى (Foreign Banking Systems, edited by Parker Willis) ، ص ٧٧٣ ومابعدها

أصلها ، وبعد أن استطاع فعلا أن يرفع قيمتها بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا اكتفى بأن ثبتها تثبيتا فعليا خلال بضعة أشهر على أساس ٩٠ ليرة للجنيه الانجليزى ، ثم قرر العدول نهائياً عن سياسة رفع قيمة الليرة ، وأصدر فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ قراراً بتثبيت العملة الايطالية تثبيتا قانونيا واعادة صرف أوراق البنكنوت بالذهب على أساس ٧٫٩١٩ جراما من الذهب الخالص لكل ١٠٠ ليرة . وبمقتضى ذلك يكون سعر الليرة عند التعادل : ٩٢٫٤٦ ليرة للجنيه الانجليزى و ١٩ ليرة للدولار الأمريكى . وقد كان فى ذلك اعتراف بما كانت تقضى به الضرورة من تثبيت العملة الايطالية تثبيتا يسجل فقدان الليرة جزءاً من قيمتها الأصلية .

تشيكوسلوفاكيا : وكذلك كان الاصلاح النقدى فى تشيكوسلوفاكيا يشبه من وجوه كثيرة الاصلاح النقدى فى إيطاليا ، فقد بذلت الحكومة التشيكوسلوفاكية عقب انتهاء الحرب جهداً عظيما فى تحسين قيمة عملتها ، وذلك بانتهاج سياسة مالية قاسية ، قوامها ضغط المصروفات وزيادة الضرائب ، وبفضل ذلك استطاعت أن تنقص كمية النقود الورقية المتداولة بمقدار الثلث تقريبا . ولكن هذه السياسة لم تحدث نتيجتها الطبيعية من حيث هبوط الأثمان ، ولذلك يروق لخصوم الانكماش أن يشيروا الى تلك التجربة فى معرض المحاجة ليثبتوا عدم صلوح سياسة الانكماش ، ولكنهم فى ذلك يغفلون عن أن الوسائل النقدية الأخرى لم تنقص إبان ذلك الوقت كما نقصت النقود الورقية ، بل أنها كانت فى سنة ١٩٢٦ أكثر منها فى سنة ١٩١٩ [١] . وفضلا عن ذلك فقد ظل الخوف من التضخم قائما ، ولذلك لم

---

(١) بونيه ، فى (Expériences Monétaires) ، ص ١١٩ — ١٢٠

تتحسن قيمة الكورون التشيكوسلوفاكى ولم تهبط الأثمان كما كان منتظرا .

بيد أنه فى أواخر سنة ١٩٢١ جعل ميزان تشيكوسلوفاكيا الحسابى يتحسن سريعا بسبب وفود رؤوس أموال كثيرة من الخارج اجتذبتها السياسة المالية الحكيمة التى كانت تسير عليها يومئذ الحكومة التشيكوسلوفاكية ، وذلك وسط حكومات كثيرة كانت لاتزال تمعن فى سياسة التضخم النقدى . ولذلك فسرعان ماتحسن سعر الكورون التشيكوسلوفاكى ، واستطاع بنك الاصدار بفضل ماتجمع لديه من الذهب ومن الصكوك الأجنبية أن يثبت سعر الصرف بين حدى ٢٫٩٠ و٣٫٠٣ دولار لكل ١٠٠ كورون .

الباب السابع

انهيار نظام الذهب الجديد

ما كادت عشر سنوات تنقضي على انتهـاء الحرب العظمى حتى كانت أغلبية الدول قد عادت إلى نظام الذهب ، واسترد ملك النقود عرشه المفقود . ولئن كانت تلك الدول لم تحجم عن بذل جهود مالية مضنية فى سبيل عودة الذهب ، فذلك لظنها أنها سوف تنعم فى ظل حكمه بانتظام الحالة النقـدية واستقرارها استقراراً لا غناء عنه للتقدم الاقتصادى . ولـكن الملك الذى عقدت عليه الآمال الـكبار ما لبث أن خيب ظنون أنصاره ، فقد عاد بصفات غير صفاته الأولى ، وبعد أن كان ملكا دستوريا يسير على نظام مقرر أصبح مستبداً لا يتقيد بقانون أو نظام[1] ، حتى غدا الاحتفاظ بحكمه عبئا ثقيلا على بعض الدول .

ولمـا اشتدت وطأة حكمه لم تر تلك الدول مندوحة من خلعه عن عرشه ، وكان فى مقدمتهـا انجلترا التى كانت أسبق الدول إلى اتبـاع نظام الذهب فى القرن التاسع عشر . وما كادت انجلترا تخرج عن هذا النظام فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى حذا حذوها دول أخرى كـثيرة ، ولم يستطع الاحتفـاظ به إلا قليل منهـا . وبذلك تحطم هذا الدرع الذى عاش الانسان داخله سـنين عديدة فى مأمن من أخطار كثيرة . وبتحطمه ظفر الانسان بحرية جديدة ، ولـكنه

---

(١) وقد استعرنا هذا التشبيه من « السير سولتر » فى كتابه : (Recovery) حيث عقد فصلا لنظام الذهب جعل عنوانه : « Gold, Tyrant or Constitutional Monarch » ، ص ٥٥

أيضا أصبح معرضا لأخطار جديدة [1] .

فما هى العوامل التى أدت إلى انهيار سلطان الذهب فى العهد الأخير وما هى نتائج ذلك فى الحياة الاقتصادية ؟ هذه وأمثالها أسئلة تجول بخاطر كل باحث . وللاجابة عنها يتعين بادئ ذى بدء أن نفصل سير نظام الذهب فى الأوقات العادية لنتطرق من ذلك إلى الكشف عن الأسباب التى أدت إلى اختلال سيره وتقويض سلطانه .

الفصل الأول

سير نظام الذهب فى الأوقات العادية

خصائص نظام الذهب وصفته الدولية : من خصائص نظام الذهب أن تكون وحدة النقود فى الدولة تساوى وزنا معينا من الذهب ، ولذلك يصفه هوترى (Hawtry) بأنه نظام قوامه ربط قيمة النقود فى الدولة بقيمة الذهب [2] ، وقد كان ذلك يتحقق قبل الحرب عن طريق سك نقود ذهبية من وزن وعيار محددين وجعل النقود الورقية

---

(١) سولتر ، فى كتابه (Recovery) ، ص ٨١

(٢) هوترى ، فى (The Gold Standard) ، ص ٣١

قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية . أما بعد الحرب فقد اختفت المسكوكات الذهبية من التداول ، وأصبح عماد نظام الذهب قابلية صرف النقود الورقية بالسبائك الذهبية (Gold bullion standard) أو بصكوك قابلة للصرف بالذهب بسعر محدد (Gold exchange standard)

وأيا كان الشكل الذى يتخذه نظام الذهب فهو يعتبر قبل كل شىء نظاما دوليا ، وظيفته الأولى تثبيت سعر الصرف بين الدول التى تسير عليه (أو بعبارة أدق : حصر تقلبات سعر الصرف بين هذه الدول فى دائرة ضيقة) ، وتحقيق التوازن فى الميزان الحسابى بينها . وقد كان قبل الحرب يسير سيراً منتظما ويؤدى وظيفته فى هدوء وبحالة مرضية

ولكى نبين كيفية سيره نقول : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فان من يشترى لهذا الغرض صكا فى أحدها مسحوبا على الآخر إنما يشترى حق الحصول فى البلد الآخر علي مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ذلك بنقوده الأهلية وهى أيضا تمثل مبلغا من الذهب ، ولذلك فان كل عملية صرف بين هذه البلاد هى فى الواقع عملية استبدال مقدار من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأهلية بمقدار آخر من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأجنبية .

ويخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية معادلا طلبها فان سعر الصرف يتحدد تبعا للنسبة بين كميتى الذهب الخالص الذى تشتمل عليه وحدة النقود فى الدولتين بحسب وزنهما القانونى ، وهى تلك الحالة التى يقال فيها بأن سعر الصرف عند التعادل . أما إذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فان سعر الصرف يرتفع فوق التعادل ، ولكنه فى ارتفاعه لا يتجاوز حداً يصبح عنده نقل

الذهب إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك في تسوية الديون الخارجية ، وهذا مايعرف « بحد خروج الذهب » . وأما إذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبيـة يربو على طلبها فان سعر الصرف يهبط ، ولـكنه فى هبوطه لايتجاوز حـداً يصبح عنـده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من اسـتخدام الصكوك فى التسوية الدوليـة ، وهذا مايعرف « بحد دخول الذهب » . وقد كانت نفقات نقل الذهب فى الأوقات العادية قليـلة ، ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين البـلاد ذات نظام الذهب محصورة بين حدين متقاربين لاتتجاوزهما .

وقد كان من عادة بنوك الاصدار أنه متى بلغ سعر الصرف حد خروج الذهب أوقاربه وخشيت أن يؤدى ذلك إلى استنفاد رصيدها الذهبي عمدت إلى رفع سعر الخصم ، ونسجت على منوالها البنوك الأخرى نظراً لمـا بينها من وثيق الارتباط ، فلا يلبث ارتفاع سعر الخصم أن يجذب من الخارج رؤوس أموال كثيرة تفـد إلى البلد لتثمر فى العمليات ذات الآجال القصيرة ، وهذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن فى الميزان الحسابى ، ويؤدى في النهاية إلى تخفيض سعر الصرف ، ومن ثم يحقق الغرض المنشود من حيث وقف تسرب الذهب إلى الخارج ، بل وأحيانا من حيث عودة ماتسرب منه كله أوبعضه .

وإذا لم تـكن حركة رؤوس الأموال كافية لاعادة التوازن وظل سعر الخصم مرتفعا مدة كافية ، فانه لاتلبث أن تبرز إلى الميدان قوى اقتصادية تعمل على تعـديل الميزان التجارى فى صالح الدولة ، ومن ثم تحقق التوازن المطلوب . ذلك أنه متى فقـد البـلد جانبا من احتياطيه الذهبي أدى ذلك إلى نقص فى كمية البنـكنوت المتداول وفى الاعتمادات التى تفتحها البنوك لعملائها ، وذلك نظراً للعـلاقة بين الرصيـد الذهبي

ومقـدار البنكنوت من جهة ، وبين مقـدار الرصيد النقدى فى البنوك وقدرتها على إنشاء الاعتمادات من جهة أخرى [١] ، فلا يلبث نقص الوسائل النقـدية وغلاء الائتمان أن يؤديا إلى هبوط أثمـان السلع والخـدمات لنقص طلب المستهلـكين من جهة ، ولانصراف كثير من المتمولين عن إنشاء المشروعات أو لتقليلهم الانتاج من جهـة أخرى . ومتى هبطت الأثمان أدى ذلك إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات .

وهذه النتائج يضاعف من قوتها أن تسرب الذهب الى بلد آخر يثير فيه قوى تحدث أثرها فى اتجاه مضاد للأول . ذلك أن زيادة الرصيـد الذهبي فى هـذا البـلد يؤدى الى زيادة كميـة البنكنوت والاعتمادات ، كما يؤدى الى هبوط سعر الخصم ، إذ كان من عادة بنوك الاصدار متى تدفق عليها الذهب أن تعمد الى خفض سعر خصمها فتحذو حذوها البنوك الأخرى ، فلا يلبث هبوط سعر الخصم وزيادة الوسائل النقـدية أن يفضيا بالأثمان الى الارتفاع ، ومتى ارتفعت فان الواردات تأخـذ فى الزيادة والصادرات في النقصان . وهكذا من الناحيتين تعمل القوى الاقتصادية على إعادة التوازن .

وعلى هذا النحو كان سير نظام الذهب قبل الحرب كفيلا بتحقيق التوازن فى الميزان الحسابى وجاعلا فى مكنة كل بلد أن يؤدى ماعليه للخارج بفضل مايثيره من التغيرات فى حركات رؤوس الأموال وفى الميزان التجارى . وإذ كان مجرد هذه التغيرات كافيا لتحقيق التوازن فقد حدا ذلك بكثير من الكتاب الى نعت سير هذا النظام « بالأتوماتيكى » (automatique) [٢] أى أنه يحدث التوازن المنشود من تلقاء نفسه

---

(١) راجع ماأوردناه عن ذلك آنفاً ، ص ٨٣

(٢) أنظر من قبيل ذلك : فريزر ، فى كتابه : (Great Britain and the Gold Standard) ، ص ٥ ، وسولتر ، فى (Recovery) ، ص ٦٢

وبأقل ما يستطاع من التقلقل . فاذا كان عدم التوازن وقتيا وبدرجة قليلة كانت حركة رؤوس الأموال كافية لاعادة التوازن ، وإذا كان عـدم التوازن عميقاً كان تغير حركة التجارة الدولية زعيما باحداث التوازن ، وكان سير نظام الذهب من القوة بحيث يستطيع احـداث التغير المطلوب .

بيد أن سير هـذا النظام ولو أنه « أتوماتيكى » إلا أنه يتطلب توافر بضعة شرائط لانتظام سـيره ، وقـد عبرت لجنة مكيلان (Mac Millan's Committee)[1] عن هذه الحقيقة أحسن تعبير بقولها « إن نظام الذهب كنظام دولى لايستطيع أن يؤدى وظيفته أيا كانت الشرائط ومهما تغيرت السياسات ، بل أن هناك أصولا لذلك إذا لم تراع أحدث نظام الذهبي نتائج غير مرغوب فيها بدلا من النتائج المرغوبة » وهذه الأصول سوف تبدو جليـة من خلال البحث فى أسباب انهيار نظام الذهب في العهد الأخير وهو مانعرض له الآن .

الفصل الثانى

أسباب انهيار نظام الذهب الجديد

بيانه هذه الأسباب اجمالا : لعل أهم مايلفت النظر فى موضوع العودة الى الذهب بعـد الحرب أن أغلب الدول لم تسترد هذا النظام بشكله القـديم ، إذ بعد أن كان نظـام المسكوكات الذهبية هو

---

(١) تقرير Mac Millan's Committee on Finance and industry ، يونية سنة ١٩٣١ ، ص ٢٣

السائد قبل الحرب أصبح نظـام الصرف بالذهب هو المتغلب بعد الحرب . وقد كان هذا الشكل يتضمن بطبيعته عيوبا خطيرة كان لها اثر كبير فى انهيار نظام الذهب . يضاف الى ذلك أن عهـد ما بعـد الحرب كان يحمل بين طياته عوامل كثيرة أفسدت سير هـذا النظام وأخلت بشرائطـه . وهانحن أولاء نستعرض هـذه العوامل جميعا فيما يأتى : (١) انتشار نظام الصرف بالذهب (٢) احتشاد الذهب فى الولايات المتحدة وفرنسا (٣) انعدام التوافق بين مستويات الأثمان (٤) اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية (٥) الافراط في الحماية الجمركية (٦) الذعر المالى . وسنبين فيما يلي ما كان لـكل منها من الأثر فى انهيارنظام الذهب الجديد .

§ ١ — انتشار نظام الصرف بالذهب

الأشكال المختلفة التى اتخذها نظام الذهب بعد الحرب : إذا نظر المتأمل فى نظام الذهب بعد الحرب وجد أنه اتخـذ ألوانا وصورا مختلفة ، وأفضـل ما يتبع للتفرقة بينها هو النظر الى الطريقة التى تصرف بها أوراق البنكنوت بحسب التشريع النقدى فى كل بلد . ومن تلك الوجهة نستطيع أن نقسم البلا د المختلفة الى الأقسام الآتية[١]:

(١) البلاد التى يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنـكنوت بالذهب وحده ، وذلك مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والسويد والـنرويج والدانمرقة وكندا والبرازيل

---

(١) زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or en Théorie et en Pratique) ، ص ١٥٣ وما بعدها

والمكسيك ، وهذه البلاد نفسها على أقسام ثلاثة :

(ا) فمنها مايكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بمسكوكات ذهبية ، وذلك مثل الولايات المتحدة والسويد والنرويج . فهى من الوجهة القانونية تتبع نظام المسكوكات الذهبية . غير أنه فى التداول الداخلى لم تكن هذه المسكوكات موجودة فعلا بدرجة كافية ، إذ كان من أثر اعتياد الأفراد التعامل بأوراق البنكنوت أثناء الحرب أن ظلوا يتعاملون بها بعد الحرب ، وانتهى الأمر بأن أصبحت بنوك الاصدار فيها تصرف أوراقها إما بسبائك الذهب وإما بمسكوك الذهب ، وأصبح نظامها من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب أو الصرف بالذهب أو خليط من الاثنين .

(ب) ومنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بمسكوكات ذهبية أو بسبائك ذهبية ، مثل فرنسا والدانمرقة وكندا . فنظامها من الوجهة القانونية خليط من نظام المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية ، غير أن بنك الاصدار فيها ظل يصرف أوراقه بسبائك الذهب وحدها ، ولذلك انتهى الأمر بأن أصبح نظامها من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب .

(ج) ومنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بسبائك ذهبية مثل بريطانيا العظمى والبرازيل والمكسيك . فهى من الوجهة القانونية تتبع نظام السبائك الذهبية ، وقد ظلت كذلك من الوجهة الفعلية إذ كانت أوراق البنكنوت فيها تصرف لدى الطلب بذهب غير مسكوك .

(٢) البلاد التى يكون مصرف الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بالذهب أو بمسكوك الذهب ، وذلك مثل ألمانيا

وسويسرا وفنلندا ورومانيا وإيطاليا وبلجيكا والهند والجزائر وسيام وهذه البلاد نقسها على قسمين :

(أ) فمنها مايكون لبنك الاصدار فيها أن يصرف أوراق البنكنوت إما بالمسكوكات الذهبية أوبالسبائك الذهبية أو بصكوك الذهب ، وذلك مثل ألمانيا وسويسرا وفنلندا ، فنظامها من الوجهة القانونية خليط من نظام المسكوكات الذهبيـة وسبائك الذهب والصرف بالذهب . غير أنه من الوجهة الفعلية لم يكن بنك الاصدار فيها يصرف أوراق البنكنوت إلا بسبائك الذهب أو صكوك الذهب ، ولم يتح لها أن تحقق ما كانت تأمله من صرف أوراقها بالمسكوكات الذهبيـة ، ولذلك انتهى نظامها النقدى بأن أصبح من الوجهة الفعلية خليطا من نظام سبائك الذهب والصرف بالذهب .

(ب) ومنها مايكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك الذهب ، وذلك مثل بلجيكا وإيطاليا والهند ، فنظامها من الوجهة القانونية خليط من سبائك الذهب والصرف بالذهب . وقد ظل كذلك من الوجهة الفعلية ، إذ كانت البنوك فيها تصرف أوراق البنكنوت تارة بسبائك الذهب وتارة بصكوك الذهب

(٣) البلاد التى يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بصكوك الذهب وحدها ، وذلك مثل مصر واليونان وبلغاريا واستونيا وفلسطين ومدينـة دانزج الحرة ، فنظامها من الوجهة القانونية نظام الصرف بالذهب . وقد ظل كذلك من الوجهة الفعلية ، إذ لم تكن بنوك الاصدار فيها تصرف أوراقها إلا بصكوك الذهب

ومن هذا البيان يتضح أن نظام الصرف بالذهب كان أكثر أشكال نظام الذهب انتشاراً بعد الحرب ، إذ لم يكن هناك سوى عدد قليل من

البلاد أهمها انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا هى التى كان الذهب العينى وحده عماد نظامها النقدى، ومع ذلك فاذا استثنيت الولايات المتحدة التى كان يجرى التداول فيها ببعض شهادات ذهبية تعتبر بطبيعتها كالذهب سواء بسواء، فان الذهب لم يكن موجوداً فى التداول الداخلى فى هذه البلاد وإنما لدى بنك الاصدار فقط. أما البلاد الأخرى فقد كان نظامها خليطا من نظام سبائك الذهب والصرف بالذهب، أومكونا من نظام الصرف بالذهب وحده، وكان احتياطى بنوك الاصدار فيها يتكون معظمه أو بعضه من صكوك الذهب، التى كان جزء كبير منها مودعا في الخارج على شكل حساب دائن فى البنوك الأجنبية.

وقد كان من أهم الأسباب التى دعت الى انتشار نظام الصرف بالذهب، رغبة كثير من الدول فى زيادة رصيدها الذهبي، استعداداً للعودة الى نظام الذهب، مع خشيتها أن يؤدى الاكثار من طلب الذهب الى ارتفاع قيمته ومن ثم ينخفض مستوى الأثمان وينعدم ثبات قيمة النقود. وقد كان مؤتمر جنوه الاقتصادى فى سنة ١٩٢٢ قد أبدى خوفه من خطر اشتداد طلب الذهب النقدى بعد الحرب، ولذلك اقترح اتباع نظام الصرف بالذهب كوسيلة للاقتصاد فى استعمال الذهب، وصادف هذا الاقتراح قبولا لدى أغلب الدول. وكان أهم ما يميز حركة الاصلاح النقدى بعد الحرب: (ا) عدم استعمال الذهب فى التداول الداخلى (ب) انتشار نظام الصرف بالذهب. وبفضل ذلك استطاعت السياسة النقدية فى السنوات الأولى بعد الحرب أن تتجنب نتائج اشتداد طلب الذهب للأغراض النقدية، ولكنها من الجهة الأخرى استهدفت لمخاطر نظام الصرف بالذهب وعيوبه.

عيوب نظام الصرف بالذهب : وتنحصر أهم عيوب نظام الصرف بالذهب فيما يأتى :

(١) إضعاف سير نظام الذهب ، فرؤوس الأموال التى تخرج من الولايات المتحدة مثلا لتدخل البلاد ذات نظام الصرف بالذهب من شأنها أن تزيد الرصيد النقدى فى هذه البلاد ، ولكن دون أن يقابل ذلك نقص فى الرصيد النقدى في الولايات المتحدة . ذلك أن بنك الاصدار الذى يستقبلها يدخلها فى حساب رصيده ويصدر مقابلها أوراق بنكنوت أو اعتمادات جديدة بينما يتركها وديعة فى نيويورك حيث تظل قاعدة للائتمان فيها ، ومعنى ذلك أن المقدار الواحد من الذهب يكون فى وقت واحد قاعدة للائتمان فى بلدين ، وفى ذلك مايؤدى إلى تضخم الائتمان في العالم . وفوق ذلك فان نظام الصرف بالذهب يؤدى الى الفصل بين حركات رؤوس الأموال وحركات الذهب ، كما حدث فى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حيث تدفقت على أوربا رؤوس أموال كثيرة من الولايات المتحدة دون أن يترك ذلك أثراً كبيراً فى الرصيد النقدى فى الولايات المتحدة ، وبذلك ظل الذهب النقدى موزعا توزيعا سيئا بين دول العالم المختلفة[1] .

(٢) استهداف البلاد التى تتخذ عملتها أساسا للنظام النقدى فى البلاد الأخرى لخطر الخروج عن قاعدة الذهب بسبب ذلك ، وليس أدل على هذا مما أصاب انجلترا بعد الحرب العظمى ، فقد اتخذت بلاد كثيرة الجنيه الانجليزى غطاء لنقودها الورقية بدلا من الذهب ، فكان من أثر ذلك أنه لما تزعزعت الثقة فى الجنيه الانجليزى تهافتت

---

(١) Les Doctrines Monétaires à l'Epreuve des Faits ، (مجموعة محاضرات خريجى مدرسة العلوم السياسية فى باريس عن سنة ١٩٣٢) ، ص ٢٠٩ — ٢١١

بنوك هذه البلاد على بنك انجلترا لاستبدال الذهب بما تملك من الجنيهات الانجليزية ، وكان من جراء ذلك أن فقد بنك انجلترا فى مدة وجيزة مقدارا عظيما من رصيده الذهبي ، وكان هذا من أقوى الأسباب التى دعت الى انهيار نظام الذهب فى انجلترا .

(٣) استهداف البلاد التى تسير على نظام الصرف بالذهب الى الخروج عن نظام الذهب بمجرد انهيار هذا النظام فى البلد الذى اتخذت عملته أساسا لنظام الصرف بالذهب . وهذه حالة شوهدت فى أجلى صورة عند ماخرجت انجلترا عن قاعدة الذهب فى سنة ١٩٣١ ، فقد كان علي الدول التى اتخذت الجنيه الانجليزى أساسا لعملتها أن تتبع أحد حلين كلاهما شر ، فاما أن تبيع مالديها من الجنيهات الانجليزية المتدهورة القيمة بالذهب وتتحمل الخسارة الناتجة عن ذلك ، وإما أن تظل محتفظة بالجنيهات الانجليزية ومن ثم تتبع نقودها خطى الجنيه الانجليزى فى تدهوره [١] .

(٤) استهداف البلاد التى تحتفظ برصيدها على شكل حساب دائن في بلد أجنبي يسير على نظام الذهب لخطر استيلاء الغير على هذا الرصيد في حالة حرب أو ماأشبه .

تلك هى إجمالا عيوب نظام الصرف بالذهب ، وقد أبرزتها الحوادث

---

(١) وقد كانت فرنسا فى مقدمة البلاد التى منيت بخسارة جسيمة من جراء خروج انجلترا عن قاعدة الذهب ولو أن فرنسا لم تكن تسير على نظام الصرف بالذهب ، وسبب ذلك احتفاظ بنك فرنسا ضمن رصيده بمقدار كبير من الجنيهات الانجليزية ، وقد بلغ مقدار خسارته من ذلك مليارين من الفرنكات ، وكذلك كانت حال بنك هولندا الذى بلغت خسارته من جراء تدهور الجنيه الانجليزى نحو ٣٠ مليون فلوران ، بينا بلغت خسارة بنك بلجيكا نحو ٦٥٠ مليوناً من الفرنكات البلجيكية — Lewinsohn, Histoire de la Crise, ص ٩٥ — ٩٦

الأخيرة للعيان فى أوضح صورة ، مما جعل كثيرا من الاقتصاديين يقرر أن اتباع هذا النظام كان السبب الرئيسى فى انهيار قاعدة الذهب فى العهد الأخير

§ ٢ — احتشاد الذهب النقدى فى الولايات المتحدة وفرنسا

تجمع الذهب وحبسه فى الولايات المتحدة وفرنسا : عند ماأخذت الدول بعد الحرب تعود الواحدة بعد الأخرى الى نظام الذهب كان ثمة خوف ألا تكفى كمية الذهب النقدى فى العالم للوفاء بحاجات الدول المختلفة ، وأن ينجم عن اشتداد طلب الذهب ارتفاع قيمته ومن ثم يحدث هبوط عام فى الأثمان ، ولذلك ظهرت حركة قوية ترمى الى الاقتصاد فى استعمال الذهب ، وذلك بالأخص عن طريق سحبه من التداول الداخلى واتباع نظام الصرف بالذهب . وكان أكبر الظن أن فى ذلك مايكفى لدرء خطر قلة الذهب النقدى العالمى ، لولا أن ظهر خطر آخر هو احتشاد أغلبية هذا الذهب فى بلدين اثنين هما الولايات المتحدة وفرنسا ، حتى لقد بلغ مقدار المتجمع فيهما فى سنة ١٩٣١ نحو ٣/٥ الذهب النقدي العالمى ، وهو الأمر الذى أدى الى ندورة الذهب النقدى فى البلاد الأخرى . ولم تكن الولايات المتحدة وفرنسا فى حاجة الى هذا المقدار العظيم لأغراضهما النقدية ، ولهذا ظل جزء كبير منه عاطلا في خزائنهما . وقد قدر بعض الاخصائيين فى سنة ١٩٢٨ أن ١/٤ الذهب الذى تملكه بنوك الفيدرال ريزرف فى الولايات المتحدة لاينتفع منه بشىء ، وكذلك ٢/٥ الرصيد الذهبي فى بنك فرنسا (١) .

---

(١) Boris, La Question de l'Or et La Crise Mondiale ، ص ٦٣

وقد كان ذلك راجعا الى السياسة النقدية العامة التى اختطتها كلتا الدولتين لنفسها ، وهى الحيلولة دون اتخاذ المقادير الجديدة من الذهب الوارد اليها قاعدة لاصدار مقادير جديدة من الوسائل النقدية تزيد عن حاجة التداول الداخلى ، وذلك حتى لايرتفع مستوى الأثمان فيها عن مستواها فى الدول الأخرى ، وحتى لاينشأ عن ذلك تدهور تجارة صادراتها . وقد كان فى حبس الذهب على هذا النحو خسارة كبيرة للولايات المتحدة وفرنسا ، إذ أن تركه عاطلا في خزائن البنوك معناه ضياع الفائدة التى كانت تنجم لو أنه اتخذ قاعدة لاصدار وسائل نقدية جديدة . على أن نتائج ذلك كانت أشد خطراً فى البلاد الأخرى ، فقد قدر بعض الباحثين أن كل ١٠٠ فرنك من الذهب تدخل فرنسا (أو أمريكا) تؤدى إلى إلغاء ٧٠٠ أو ٨٠٠ من الوسائل النقدية فى البلاد الأخرى . ولذلك كان تسرب الذهب الى الولايات المتحدة وفرنسا مصحوبا بحركة انكماش نقدى شديد فى البلاد التى يخرج منها ، وداعيا الى هبوط الأثمان فيها .

أسباب تجمع الذهب النقدى فى الولايات المتحدة ونتائجه : ومن السهل ادراك الأسباب التى دعت الى احتشاد الذهب النقدى فى الولايات المتحدة ، فقد كان ذلك راجعا بالأخص الى مركزها الممتاز كدائنة للدول الأخرى ، إذ خرجت دول الحلفاء من الحرب وفى ذمتها دين ثقيل للولايات المتحدة يمثل قيمة مااقترضته منها أثناء الحرب ، وماابتاعته من السلع الأمريكية مما لم تدفع ثمنه ، وقد زاد عبء هذا الدين بعد الحرب بسبب استمرار البلاد الأوربية فى شراء مقادير كبيرة من المواد الأولية والغذائية من الولايات المتحدة ، فكان من أثر ذلك أن أصبح هناك فائض كبير فى ميزان أمريكا الحسابى . غير

أنه كان يقلل من مقدار هـذا الفائض الأموال التى ينفقها السياح الأمريكيون فى الخارج ، والنفقات التى تؤديها الولايات المتحدة نظـير نقل جانب من بضائعها على سفن البلاد الأخرى وبخاصة السفن البريطانية . بيد أنه رغما من ذلك كان لايزال هناك فائض كبير فى ميزان أمريكا الحسابى يتعين على الدول الأخرى أن تؤديه اليها ذهبا . والجـدول الآتى يبين مقـدار الذهب المتجمع فى الولايات المتحـدة بـين سنتى ١٩١٥ و ١٩٣٠ [١] :

(بملايين الدولارات)

١٩١٥	٢ر٣١٢	١٩٢٣	٤ر٢٤٤
١٩١٦	٢ر٨٤٣	١٩٢٤	٤ر٤٩٩
١٩١٧	٣ر١٥٥	١٩٢٥	٤ر٣٩٩
١٩١٨	٣ر١٦٠	١٩٢٦	٤ر٤٦٢
١٩١٩	٢ر٩٩٤	١٩٢٧	٤ر٣٧٩
١٩٢٠	٢ر٩٢٦	١٩٢٨	٤ر١٤١
١٩٢١	٣ر٦٦٠	١٩٢٩	٤ر٢٨٤
١٩٢٢	٣ر٩٢٢	١٩٣٠	٤ر٥٩٣

ومن هـذا الجدول يتبين أن أكبر مقـدار من الذهب تجمع لدى الولايات المتحدة خلال تلك المدة كان فى سنة ١٩٢٤ حيث بلغ مالديها نحو ٤٥ ٪ من مجموع الذهب النقـدى العالمى ، وبذلك أصبح زمام نظام الذهب فى قبضة يدها ، ومن ثم فقد هذا النظام صفته « الأتوماتيكية » بمعنى أنه كان إذا عمدت الولايات المتحدة الى زيادة التداول النقدى فيهـا أدى ذلك الى هبوط قيمة الدولار ، وهبطت تبعا لذلك قيمة الذهب نظراً لارتباط قيمته بقيمة الدولار ارتباطا وثيقا . وفي ذلك الحين لم

(١) زولوتاس في (L'Etalon - Or) ، ص١٦٢

تكن حركة الاصلاح النقدى قد بدأت بعد فى أغلب الدول ، ولذلك كان يتعين عليها أن تدخل فى حسبانها هذا الموقف ، وذلك بالعمل على جعل قوة شراء عملتها متمشية مع قوة شراء الدولار ، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بقاعدة الذهب ، وحتى لاتتعرض لخطر تسرب رصيدها الذهبي الى الولايات المتحدة .

وقد بيّن بعض الاقتصاديين وفى مقدمتهم الأستاذ كاسل (Cassel)(١) أن نظام الذهب بعد الحرب لم يكن يماثل إلا فى الظاهر فقط نظام الذهب قبل الحرب ، وذلك لأن قيمة الذهب لم تكن هى التى تحدد قيمة الدولار وإنما قيمة الدولار هى التى كانت تحدد قيمة الذهب . ولم يتردد فى القول بأن الدولار أصبح فى حد ذاته عملة مستقلة ، وأن قوته الشرائية أصبحت خاضعة للسياسات المصرفية بغض النظر عن قيمة الذهب ، وبذلك صارت قيمة الذهب تابعة لقيمة الدولار وليس العكس . وقد استند الاقتصادى السويدى فى إبداء هذا الرأى على حقيقتين : (الأولى) أن الولايات المتحدة قد جمعت من الذهب مقادير من الوفرة بحيث صار فى مقدورها أن ترسل منها الى الخارج كميات عظيمة دون أن يؤدى نقص الغطاء الذهبي فيها بالضرورة الى نقص الوسائل النقدية المتداولة (الثانية) أن الولايات المتحدة قد أصبحت من الغنى بحيث تستطيع أن تستورد من الذهب مقادير وفيرة دون أن يقابل ذلك بالضرورة أى تعديل فى كمية النقود المتداولة .

ويؤخذ على هذا الرأى أن فيه شيئا من المغالاة ، وهو إن يكن صحيحا فى الوقت الذى لم يكن نظام الذهب متبعا إلا فى قليل من البلاد ، إلا أنه يفقد جزءاً كبيراً من قوته عند ما يكثر عدد البلاد التى

---

(١) Cassel, Postwar Monetary Stabilisation ، ص ٦٩

تتخذ الذهب نظاما لها . ذلك أنه إذا عمدت طائفة منها ولا سيما إذا كانت قوية اقتصاديا إلى رفع سعر الخصم فيها ، ومن ثم أحدثت هبوطا فى مستوى أثمانها ، فان الذهب يأخذ فى التدفق إليها تدفقا من شأنه أن يحمل الولايات المتحدة فى النهاية على حماية رصيدها الذهبي باتخاذ وسائل تؤدى إلى هبوط مستوى الأثمان فيها أيضا . كما أنه إذا عمدت طائفة من هذه البلاد إلى رفع مستوى الأثمان فيها ارتفاعا يؤدى إلى تسرب مقادير كبيرة من الذهب منها إلى الولايات المتحدة فان هذه لاتستطيع أن تظل طويلا ممتنعة عن توظيف جانب من رؤوس أموالها فى الخارج ، وهذا ما عمد إليه الأمريكيون بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٨ ، وأسفر عن نقص — بدرجة ما — فى رصيد أمريكا الذهبي كما يتضح من الجدول المتقدم [١] .

بيد أنه بعد سنة ١٩٢٨ عاد هذا الرصيد إلى التزايد من جديد ، وكان ذلك فى أول أمره ناشئا عن موجة النشاط الأمريكى التى تقدمت أزمة سنة ١٩٢٩ ، فقد حملت المتمولين الأمريكيين على سحب جانب كبير من رؤوس أموالهم فى الخارج لتوظيفها فى بلادهم ، كما جذبت إلى أمريكا جانبا كبيرا من رؤوس الأموال الأوربية التى وفدت إليها للاستفادة من حركة ارتفاع الأسعار فيها . وأما بعد سنة ١٩٢٩ فقد كان ذلك ناشئا عن الأزمة المالية العنيفة التى أرغمت كثيرا من الصيارفة والمتمولين الأمريكيين على سحب رؤوس أموالهم فى الخارج ، لتغطية مراكزهم فى الداخل ، وأيضا لجعلها بمأمن من أخطار جديدة . وقد استمر تدفق الذهب إلى أمريكا خلال سنتى ١٩٣٠

---

(١) انما يلاحظ أن هذا النقص قلل من مقداره اتباع نظام الصرف بالذهب فى كثير من البلاد الأخرى ، وذلك للأسباب التى بيناها آنفا

و ١٩٣١ بمقادير عظيمة حتى أصبحت الدول المدينة مهددة باستنفاد رصيدها الذهبي وكان ذلك باعثا لها إما على وضع قيود على تصدير الذهب ، وأما على وقف قاعدة الذهب إطلاقا .

أسباب تجمع الذهب النقدى فى فرنسا ونتائجه : وأما فى فرنسا فقد كان تجمع الذهب النقدى بعد سنة ١٩٢٦ راجعا الى أسباب أشرنا اليها فى معرض الكلام عن حركة الاصلاح النقدى فيها . ويكفى هنا أن نذكر أنه إبان عهد التضخم النقدى الذى تقدم حركة الاصلاح اجتمع للفرنسيين فى الخارج رؤوس أموال وفيرة أودعوها فى البنوك الأجنبية لخوفهم من استمرار تدهور قيمة الفرنك الفرنسى ، وساعد على حدوث ذلك ماكان عليه ميزان فرنسا الحسابى فى ذلك الحين ، إذ كانت دائنة للخارج بمقدار أرباح وفوائد رؤوس الأموال الفرنسية المثمرة فى البلاد الأجنبية ، وبمقدار ما يتبقى لها من أقساط ديون التعويضات بعد خصم ما كانت تدفعه من أقساط ديون الحرب التى عليها .

فلما بدأت حركة الاصلاح النقدى وعادت إلى النفوس الثقة فى العملة الفرنسية أخذ الفرنسيون يستردون جانبا كبيرا من رؤوس أموالهم فى الخارج ، بينا جعلت رؤوس أموال أجنبية كثيرة لاتجد الثقة والطمأنينة فى بلادها الأصلية تلقى عصا التسيار إلى فرنسا . وكان من أثر ذلك أن زاد الرصيد الذهبي فى فرنسا بين سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بنسبة الضعف تقريبا ، وواصل الذهب انسيابه اليها خلال السنوات التالية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، فقد كان كلما ساور الفرنسيين شىء من الخوف وعدم الثقة فى النظم النقدية والمصرفية فى بعض البلاد الأجنبية ، أو انتابتهم نوبة من نوبات الخوف السياسى التى اشتهر بها الشعب الفرنسى بعد الحرب ، سارعوا إلى سحب حسابهم الدائن فى الخارج

وعملوا بذلك على اشتداد تدفق الذهب إلى خزائن بنك فرنسا .

وقد كان مما يزيد الأمر خطرا أن الفرنسيين لم يكونوا يشمرون أموالهم فى الخارج لآجال طويلة وإنما لآجال قصيرة ، وكان أغلبها يتخذ شكل ودائع يودعها الفرنسيون في الخارج ابتغاء الحصول علي سعر فائدة أعلي قليلا من سعرها فى بلادهم ، وإذ كانت هذه الودائع معرضة للسحب فى كل وقت فقد كان ذلك مصدر خطر كبير علي البلاد المودعة فيها . ولئن كان سحب الأمريكيين لأموالهم فى الخارج ابتداء من سنة ١٩٢٩ من أهم أسباب الأزمة الأوربية وانهيار نظام الذهب ، فقد كانت حركة المد والجزر فى حساب الودائع الفرنسية فى الخارج من أهم أسباب عدم استقرار الحالة النقدية ، ومن ثم كانت عاملا آخر من عوامل تلك الأزمة (١) .

§ ٣ — انعدام التوافق بين مستويات الأثمان

الاخطاء التى ارتكبتها بعض البلاد بصدد ذلك : كثيراً ما أشار الاقتصاديون الى الحقيقة الآتية وهى : أن انتظام سير نظام الذهب كنظام مالى يتطلب توافقا بين مستويات الأثمان فى البلدان التى تأخذ به ، ولذلك كان لزاما عند العودة الى نظام الذهب أن يكون ذلك على أساس سعر بمقتضاه تكون قوة شراء وحدة النقود الذهبية داخل البلد تعادل قوة شرائها فى البلدان الأخرى ذات نظام الذهب . بيد أن كثيراً من الدول لم تراع هذه الحقيقة عند اصلاح نظامها النقدى

---

(١) من مقال فى صحيفة التيمس فى موضوع اكتناز الذهب فى فرنسا ، عدد ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣١

بعد الحرب ، فانك لتجد من الدول من عاد الى نظـام الذهب على أساس وحدة نقود ذات سعر يجعل قوة شرائهـا فى الداخل أعلى منها فى الخارج (وقد كانت قوة الشراء فى الخارج بعد الحرب تقدر بمستوى الأثمـان فى الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك مثـل فرنسا وبلجيكا واليونان ، على حين أن دولا أخرى بعكس ذلك أجرت إصلاحها النقدى على أساس سعر يجعل وحدة نقودها ذات قوة شراء فى الداخل أقل منها فى الخارج ، وذلك مثل بريطانيا العظمى وبلاد اسـكنديناوة . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ « ريست » (Rist) بقوله : « إن هناك أخطاء كثيرة ارتكبتها بعض البلاد عند اختيار سعر تثبيت عملتها حيث تغلبت اعتبارات خاصة بالنفوذ والتقاليـد على الاعتبارات الاقتصادية والمـالية البحتة » [1] .

ويكفى لتبيين ما كان لهـذه السياسة من الأثر السيء فى سير نظام الذهب بعد الحرب أن نتلمس ذلك فى حالة بلدين اثنين هما : بريطانيا العظمى وفرنسا .

(فأولا) أثر هذه السياسة فى بريطانيا العظمى : عنـد ما عادت بريطانيا العظمى إلى نظام الذهب فى سنة ١٩٢٥ على أساس سعر التعادل القديم كان مستوى الأثمان فى الداخل أعلى منه فى الخارج ، فقد كان الرقم القياسى لأثمـان الجملة وقتئذ في انجلترا ١٧١ على حين كان بين الولايات المتحدة ١٦٣ ، وقد استمر التباين فى مستوى الأثمـان فى البلدين قائما في السنوات التالية كما يتضح من الجدول الآتى :

---

(١) ريست ، في مقاله : (Le mécanisme de l'étalon - or-a-t-il été faussé ?) ــ عدد خاص من مجلة Revue d'Economie Politique ، ص ١٤

الرقم القياسى لأثمان الجملة فى كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة

الرقم الأساسي : ١٠٠ فى سنة ١٩١٣

السنة	بريطانيا العظمى Board of Trade	الولايات المتحدة Bureau of Labour	مقدار الفرق
١٩٢٥	١٥٩	١٤٨	١١
١٩٢٦	١٤٨	١٤٣	٥
١٩٢٧	١٤٢	١٣٧	٥
١٩٢٨	١٤٠	١٣٩	١
١٩٢٩	١٣٧	١٣٧	صفر
١٩٣٠	١٢٠	١٢٤	٤
١٩٣١	١٠٤	١٠٥	١

ومن هـذا يتبين أن مستوى الأثمان فى انجلترا ظل أعلى منه فى الولايات المتحدة حتى سنـة ١٩٢٨ ، وقد أحدثت هـذه الحال أثرها الطبيعى في ميزان انجلترا التجارى ، فنقصت صادراتها وزادت وارداتها ومن ثم اشتد العجز فى ميزانها التجارى . وقد كان مقدار هذا العجز ٣٢٤ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٢٤ فأصبح ٣٨٤ مليونا فى سنة ١٩٢٥ و٤٧٥ مليونا فى سنة ١٩٢٦ ، ثم أخذ فى السنوات التالية يتقلب بين الزيادة والنقصان ، ولكنه على كل حال كان دائما أكثر منه فى سنة ١٩٢٤ .

ومثل هذا العجز الشديد فى الميزان التجارى من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب الى الخارج تسربا يخشى منه على نظام الذهب . ويكفى هنا أن نشير الى أنه بين شهرى أغسطس ١٩٢٥ وفبراير ١٩٢٦ بلغ مقدار ما فقده بنك انجلترا من الذهب ٢٠٫٥٩٥٫٠٠٠ جنيه . وقد كان ينتظر بعد ذلك أن تظل حركة تسرب الذهب فى اطراد ، ولكن حال

دون ذلك وفود مقادير كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى انجلترا ، فقد كانت عودة انجلترا على أساس القيمة الأصلية للجنيه الانجليزى سببا فى إعادة الثقة إلى نفوس المتمولين ، ومن ثم اجتذبت إلى سوق لوندرة رؤوس أموال أجنبية كثيرة ، وساعد على ذلك أن سعر البنك فى لوندرة خلال سنين ١٩٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ظل باطراد أعلى منه فى كل من الولايات المتحدة وهولندا وسويسرا بمقدار ١ ٪ ، يضاف إلى ذلك أن تدهور الفرنك تدهوراً شديداً فى سنة ١٩٢٦ كان سببا فى التجاء رؤوس أموال فرنسية كثيرة الى انجلترا .

ومهما يكن من شيء فغاية مانريد أن نقرره هنا هو أن وجود التباين بين مستوى الأثمان فى انجلترا ومستواها فى الخارج بسبب العودة الى نظام الذهب على أساس السعر القديم للجنيه الانجليزى كان سببا فى اشتداد العجز فى ميزان انجلترا التجارى ، ومن ثم كان باعثا على تسرب الذهب منها إلى الخارج تسربا كان ينتظر أن يكون مطردا لولا أن حالت دون ذلك حركة وفود رؤوس أموال أجنبية كثيرة الى انجلترا .

(وثانيا) *أثر هذه السياسة فى فرنسا* : كانت عودة فرنسا الى نظام الذهب على أساس يغاير الأساس الذى عادت عليه انجلترا ، فبينا كانت عودة انجلترا على أساس سعر تعادل يجعل قيمة الجنيه الانجليزى فى الخارج أعلى منها فى الداخل ، كان سعر التعادل الذى ثبت على أساسه الفرنك الفرنسى يجعل قيمة الفرنك فى الداخل أعلى منه فى الخارج ، أى أن مستوى الأثمان داخل فرنسا مقدراً بالذهب كان أقل منه خارجها ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان التفاوت موجوداً قبل تثبيت الفرنك ، وظل قائما بعد تثبيته فعليا فى سنة

١٩٢٦ وقانونا فى سنة ١٩٢٨ كما يتضح من الجدول الآتى :

الرقم القياسى لأثمان الجملة فى كل من فرنسا والولايات المتحدة

الرقم الأساسي : ١٠٠ فى سنة ١٩١٣

السنة	فرنسا	الولايات المتحدة	مقدار الفرق
١٩٢٤	١٣٤	١٤١	٧
١٩٢٥	١٣٨	١٤٨	١٠
١٩٢٦	١١٩	١٤٣	٢٤
١٩٢٧	١٢٨	١٣٧	٩
١٩٢٨	١٢٩	١٤٠	١١
١٩٢٩	١٢٦	١٣٨	١٢
١٩٣٠	١١٠	١٢٤	١٤
١٩٣١	٩٢	١٠٥	١٣

وقد أحدث هذا التفاوت أثره الطبيعى فى ميزان فرنسا التجارى ، إذ كان انخفاض مستوى الأثمان فيها سببا فى زيادة صادراتها وانقلابها من دولة ذات ميزان تجارة غير موافق إلى دولة ذات ميزان تجارة موافق ، وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٢٧ . ولكن فى سنة ١٩٢٨ انتاب العجز ميزان فرنسا التجارى وظل العجز قائما خلال السنوات التالية ، وذلك رغما عن استمرار انخفاض مستوى الأثمان فيها (مقدراً بالذهب) عن مستواها فى الخارج . ويعزو بعض الاقتصاديين [١] ذلك إلى حركة تدفق رؤوس الأموال إلى فرنسا فى ذلك الحين ، إذ أن ذلك يؤدى فى العادة إلى زيادة الواردات من البضائع ، بينما أن وقف حركة تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ، وهى التى كانت شديدة قبل تثبيت الفرنك ، تؤدى فى العادة إلى نقص الصادرات . ولكن ذلك ليس معناه انعدام تأثير التباين فى مستوى الأثمان فى حركة الصادرات

(١) زولوتاس ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٨٦

والواردات من البضائع حتى فى هذه الحالة ، فمن المحقق أن الصادرات الفرنسية كانت تصبح أقل والواردات أكثر لو لم يوجد هذا التفاوت فى الأثمان .

وصفوة القول أن تثبيت عملة بعض البلاد على أساس سعر لم تلاحظ فيه العلاقة بين مستوى الأثمان فى الداخل والخارج كان خطأ كبيراً ، وقد نشأ عنه اضطراب عظيم فى المعاملات الدولية ومايتبع ذلك من سوء توزيع الذهب النقدى واختلال سير نظام الذهب . وقد كان مما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على بريطانيا العظمى وفرنسا بل أن دولا أخرى كثيرة لم تراع عند العودة إلى نظام الذهب تلك العلاقة بين مستوى الأثمان فى الداخل والخارج ، وكانت تحمل نصيبها من الوزر فى إفساد سير نظام الذهب .

§ ٤ – اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية

إن اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية وما كان لها من الأثر السيء فى سير نظام الذهب يمكن النظر اليه من نواح ثلاث :

(١) اختلال التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة . (٢) تقاعس الدول الغنية عن تقديم القروض الأجنبية بمقادير كافية . (٣) انعدام الانسجام فى حركات رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة .

(١) اختلال التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة : ظلت سوق رؤوس الأموال الدولية بعد الحرب العظمى يهيمن عليها عاملان خطيران :

(أ) النزعة الى المضاربة ، وذلك على أثر تقلقل النظم النقدية فى بلاد كثيرة وتعرض سعر الصرف للتقلبات الشديدة . ومع أن الحالة النقدية أصلحت بعد ذلك فى بلدان كثيرة وعاود سعر الصرف هدوءه فان هـذه النزعة ظلت مع ذلك متمكنة من النفوس (ب) عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصـادية فى أغلب البلدان .

وقد كانت أولى نتائج هذه الحالة فقدان التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة ، فبينا كانت سوق الأولى تعانى نقصا شديداً فى العرض كانت سوق الثانية مكتظة برؤوس الأموال المعروضة ، وقد بدا أثر ذلك واضحا فى تباين سعر فائدة النوعين من رؤوس الأموال ، فقد ظل هذا التباين عظيما مع أنه لو حدث فى الأوقات العـادية لـكان خليقا باحداث حركة انتقال من سوق رؤوس الأموال القصيرة الأجل الى سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، ولأدى ذلك الى حدوث التوازن بين النوعين ، ولـكن تغلب العاملين السابق الذكر حال دون ذلك . وقد كان من أثر زيادة الأخطار التى يتعرض لهـا المقرضون لآجال طويلة ـ سواء من حيث اشتداد خطر تقلب قيمة النقود في الداخل وسعر الصرف فى الخارج أو من حيث التعرض لأخطار الموراتوريوم ـ أن صاح أحد الصيارفة قائلا ، وقد سأله أحد عملائه فى الخارج أن يقرضه قرضا لثلاث سنوات ، « إن قرضا لثلاث سنوات الآن يعادل قرضا لمائة وخمسين سنة قبل الحرب[١] » .

(١) التقاعس فى تقديم القروض الاجنبية : ماكادت الحرب تضع أوزارها وينصرف العالم الى تنظيم شؤونه الاقتصادية حتى بدت الحاجة ماسة فى بلاد كثيرة الى عقد قروض ذات آجال طويلة تستعين بها علي إصلاح

---

(١) Le Monde Nouveau ، عدد ١ يونية سنة ١٩٣٣ ، ص ٦٠

ما خربته الحرب ، وعلى انشاء مشروعات جديدة ، وتنظيم الانتاج تنظيما علميا وايجاد التناسق بين المشروعات المختلفة . وإذ كانت رؤوس الأموال غير متوافرة فى هذه البلاد بدرجة كافية فقد أدت زيادة طلب الاقتراض الى ارتفاع سعر الفائدة فيها ، وكان ينتظر أن يكون هذا الارتفاع كافيا لاجتذاب رؤوس الأموال من البلاد الأخرى ، كما كانت الحال قبل الحرب ، حيث كان هناك بلاد مقرضة تكثر فيها رؤوس الأموال ويميل سعر الفائدة فيها الى الهبوط وأخرى مقترضة يميل فيها سعر الفائدة الى الارتفاع ، وكان هناك تيار من رؤوس الأموال يتجه من الأولى الى الثانية لايجاد التعادل فى سعر الفائدة بينها . أما بعد الحرب فقد كان ارتفاع سعر الفائدة فى البلاد التى اشتدت حاجتها الى رؤوس الأموال غير كاف لحمل المتمولين فى البلاد الأخرى على توظيف أموالهم لآجال طويلة فى البلاد الأولى ، وذلك بسبب ما كان يسود العالم من الاضطراب النقدى والاقتصادى والسياسى .

ومع ذلك فانه بالرغم من قلة الثقة التى كانت بادية فى أول الأمر لم يلبث تباين سعر الفائدة بين البلاد المختلفة أن أدى الى ظهور تيار من رؤوس الأموال يتجه نحو البلاد ذات سعر الفائدة المرتفع ، ويزداد اندفاعا كلما توطدت دعائم النظم النقدية والاقتصادية ، وبمضى الزمن جعل هذا التيار يحدث نتيجته الطبيعية من حيث تقليل التفاوت فى سعر الفائدة بين البلاد المقرضة والبلاد المقترضة ، حتى خيل للباحث فى وقت ما أن التوازن قد عاد الى أسواق رؤوس الأسواق المختلفة .

ولكن ذلك لم يدم طويلا ، فمنذ حوالى منتصف سنة ١٩٢٨ — وهو الوقت الذى اندفعت فيه الولايات المتحدة فى غمار النشاط الاقتصادى العظيم الذى تقدم أزمة سنة ١٩٢٩ — أخذ كثير من الدول

الدائنة يقبض يده عن اقراض الدول المدينة ، وفى الوقت نفسه أخذ تيار شديد من رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة يتجه نحو الولايات المتحدة تحت تأثير ارتفاع سعر الفائدة فيها بسبب النشاط العظيم والمضاربة الشديدة . ومنذ منتصف سنة ١٩٢٩ أخذت حركة رؤوس الأموال تتجه من جديد نحو البلاد المدينة ، ولكن ذلك لم يدم سوى أشهر قليلة ، إذ أخذت الثقة تضعف سريعا منذ منتصف سنة ١٩٣٠ ، وانتهى الأمر بأزمة الائتمان الشديدة التى وقعت فى صيف سنة ١٩٣١ ، وأدت إلى خروج انجلترا عن قاعدة الذهب .

وإذا أنت نظرت الى البلاد المقرضة بعد الحرب العظمى وجدت أنها تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا وكندا وسويسرا والسويد . أما البلاد المقترضة فتشمل بالأخص ألمانيا ودول أوربا الوسطى واستراليا وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبالجملة بقية العالم ما عدا الروسيا. والجدول الآتى يبين حركات رؤوس الأموال فى بعض البلدان الكبيرة خلال المدة التى يتناولها البحث[١] .

ميزان الوارد (+) والصادر (—) من رؤوس الأموال

(بملايين الدولارات)

	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الولايات المتحدة	— ١٧٣	— ٥٨٠	— ١٠٩٩	— ٢٠٦	— ١٩٦
المملكة المتحدة	+ ١٢٧	— ٣٨٥	— ٥٦٩	— ٥٧٤	— ١١٢
فرنسا	——	— ٥٠٤	— ٢٣٧	+ ٢٠	+ ٢٥٢
السويد	— ٣٣	— ٦٥	— ١٩	— ٧١	— ٢٦
ألمانيا	+ ١٥١	+ ١٠٧٢	+ ١٠٠٧	+ ٥٥٣	+ ١٤٨

(1) Balance of payements, 1930, Geneva 1932

ولسنا نبغى هنـا الدخول فى تفاصيل حركات رؤوس الأموال خلال هذه المدة ، وإنما نريد فقط أن نبين ماكان لهذه الحركات غير المنتظمة من الأثر السيء فى نظام الذهب .

ولا يضاح ذلك نقول : إن من المتفق عليه عنـد الاقتصاديين أن البلاد الدائنـة هى التى يكون فى ميزانها الحسابى فائض يقابله عجز فى الميزان الحسابى لتلك التى يطلق عليها اسم البلاد المدينة ، فاذا لم تقرض الأولى فائضها إلى الثانية تعين على هذه أن تؤدى ماهنالك من عجز فى ميزانها الحسابى بذهب تبعث به إلى البلاد الدائنة . وهـذا بفرض أن هـذه الدول تسير جميعا على نظام الذهب . وعلى هـذا يأخذ الرصيد الذهبي فى التزايد فى البـلاد الدائنـة ، وفى التنـاقص فى البـلاد المدينة ، حتى يأتى وقت تضطر فيه البلاد المدينة أن تخرج عن قاعدة الذهب [1] .

لهذا كان تقاعس البلاد الدائنة عن إقراض البلاد المدينة ابتـداء من سنة ١٩٢٨ ، وبالأخص منذ سنة ١٩٣٠ ، مؤديا إلى تدفق الذهب وصكوك الذهب من الثانية إلى الأولى تدفقا عرض النظام النقدى فى البلاد المدينـة لخطر شديد . وفيما يلى جدولان يبين أولهما التغيرات الطارئة على أرصدة الذهب فى آخر كل عام فى البلاد الدائنة والمدينة ، ويبين ثانيهما النقص الطارئ على الأرصدة من الصكوك فى البلاد المدينـة [2] .

---

(١) نعم ان هناك طريقة أخرى تستطيع بها البلاد المدينة أن تؤدي ماعليها ، وذلك بزيادة الصادرات من البضائع ، ولـكن ذلك يستلزم من جانب البلاد الدائنة قبول زيادة الواردات فيها ، وهذا شرط لم يكن متوافرا فى أغلب البلاد الدائنة لشدة حرصها على حماية أسواقها الداخلية

(١) وقد استعرنا هـذين الجدولين من زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or en Théorie et en Pratique) ، ص ٢٠٠

أرصدة الذهب (بملايين الدولارات)

البلاد	١٩٢٨		١٩٢٩		١٩٣٠		١٩٣١	
	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪	المقدار	٪
البلاد الدائنة	٦ر٢٠٦	٦٣	٦ر٧٦٦	٦٦	٧ر٦٩١	٧٠	٨ر٥٤٣	٧٨
البلاد المدينة	٣ر٧١٣	٣٧	٣ر٤٨٥	٣٤	٣ر١٨٧	٣٠	٢ر٤٧٨	٢٢

أرصدة الصكوك في البلاد الأجنبية (بملايين الدولارات)

١٩٢٨	١ر٤٣٣	١٩٣٠	١ر١٥٠
١٩٢٩	١ر٣٣٢	١٩٣١	٦٢٣

ومن هذين الجدولين يتبين أن أرصدة الذهب قد تزايدت فى البلاد الدائنة خلال تلك المدة بينما تناقصت فى البلاد المدينة ، كما تناقصت أيضا فى هذه البلاد أرصدة الصكوك الأجنبية تناقصا كبيراً . إنما يلاحظ بشأن هذه الصكوك أن ما طرأ عليها من نقص كبير فى عام ١٩٣١ لم يكن ناشئاً عن أسباب خاصة بحركة الاقتراض فحسب ، بل كان ناشئا أيضاً عن رغبة بلاد كثيرة كانت تسير علي نظام الصرف بالذهب فى التخلص من هذا النظام .

(٣) انعدام الانسجام فى حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل :
لحركات رؤوس الأموال الدولية ذات الآجال القصيرة أثر خطير فى سير نظام الذهب ، إذ تقوم بوظيفة المنظم لكمية النقود التى يحتاج اليها التعامل فى البلاد التى تسير على هذا النظام . ولكنها كى تستطيع أداء تلك الوظيفة يتعين وجود التضامن بين الأسواق النقدية المختلفة ، بمعنى انه اذا ارتفع سعر الخصم فى واحدة منها عنه فى الأخرى حمل ذلك رؤوس الأموال الأجنبية على الوفود الى هذه السوق من جهة ، ووضع حدا لتسرب الذهب منها الى الخارج من جهة أخرى . بيد

أن هذه النتيجة لايتسنى تحقيقها الا اذا كانت الأمور مستقرة والثقة مدعمة فى السوق النقدية ، وهذا شرط كان متوفرا فى أغلب البلاد ذات نظام الذهب قبل الحرب ، ولكنه كاد ينعدم فى نظام الذهب الجديد بعد الحرب ، فقد ظل كثير من أسباب القلق والاضطراب يسود الحالة الاقتصادية والسياسية والنقدية جميعا . ولهذا لم يعد فى وسع حركات سعر الخصم فى حالات كثيرة أن تجتذب رؤوس الأموال من جهة الى أخرى ، وأن تحدث النتائج النقدية المنشودة . وأصبحت رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة تحت تأثير الخوف وعدم الثقة تتحرك حركات هوجاء لاتخضع فيها لتقلبات سعر الخصم ، وبدلا من أن تقصد البلاد التى تشتد فيها الحاجة الى رؤوس الأموال ويرتفع فيها سعر الخصم جعلت تتجه نحو البلاد التى تكثر فيها رؤوس الأموال ويهبط سعر الخصم ولكن تتوافر فيها أسباب الثقة والطمأنينة . وقد كان من شأن هذه الحركات الهوجاء أن قوضت ركنا خطيراً من الأركان التى يستند عليها نظام الذهب وهو سياسة سعر الخصم[1] ، كما كانت من أهم الأسباب التى دعت الى تجمع الذهب فى عدد قليل من البلدان وحرمان الأخرى منه كما بينا آنفا .

§ ٥ — الافراط فى الحماية الجمركية

سوء أثر الحماية الجمركية فى سير نظام الذهب : خلفت الحرب وراءها طائفتين من الدول إحداها دائنة والأخرى مدينة ، وكان هناك سنويا أقساط عظيمة هى أقساط ديون الحرب وديون التعويضات يتعين على الدول المدينة أن تؤديها الى الدول الدائنة ، وقد زاد عبء

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٣٧ وما بعدها

هذه الديون بما أضيف اليها من قروض جديدة عقدت بعد الحرب لأغراض مختلفة . وإذ كانت الديون الدولية انما تسوى بواسطة الكمبيالات وما إليها من صكوك الدفع الدولى ، فقد كان لزاما على الدول المدينة أن تتلمس أسباب الحصول على هذه الصكوك من مصادر مختلفة أهمها ثلاثة : (١) زيادة الصادرات من البضائع والخدمات والأوراق المالية (٢) نقص الواردات من البضائع والخدمات والأوراق المالية (٣) عقد القروض الأجنبية [١] .

وأنت إذا تركت جانبا مسألة عقد القروض الأجنبية وجدت أن تعديل الميزان التجارى فى الدول المدينة بما يسمح لها بأداء ديونها يتحقق في نظام الذهب — فى الأوقات العادية — من تلقاء نفسه بمجرد فعل القوى الاقتصادية . ذلك أنه متى زاد طلب الصكوك الأجنبية فى الدول المدينة ارتفع سعر الصرف ، فيكون ارتفاعه مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد ، وإذا لم يكن ذلك كافيا فان سعر الصرف يواصل ارتفاعه حتى يبلغ حد خروج الذهب ، فيحمل ذلك بنك الاصدار على رفع سعر الخصم حماية لاحتياطيه الذهبي ، فيكون ارتفاعه داعيا الى هبوط الأثمان ، ومن ثم يؤدى ذلك الى زيادة الصادرات ونقص الواردات [٢] .

لذلك صح القول بأن سير نظام الذهب فى الأوقات العادية قمين بتعديل الميزان التجارى بما يسمح بأداء الديون الدولية . بيد أن نجاح نظام الذهب فى القيام بتلك الوظيفة متوقف الى حد كبير على السياسة الجمركية التى تتبعها الدول الدائنة ، فهذه إذا لم تقم العقبات

---

(١) للرجوع الى تفصيلات أوفى فى هذا الموضوع أنظر كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٧١ — ١٧٥ .

(٢) أنظر فى تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٠٣ — ١٠٥

فى سبيل زيادة الواردات اليها من الدول المدينة (أو من دول أخرى تبيعها الدول المدينة سلعها) مكنت لنظام الذهب من تأدية وظيفته ، ولكنها إذا عمدت الى رفع رسومها الجمركية وأمعنت فى سياسة حماية التجارة تعذر على الدول المدينة أن تحصل على الصكوك اللازمة لأداء ما عليها ، اللهم إلا عن طريق الاقتراض من الخارج ، فاذا لم يتح لها ذلك لم يبق أمامها سوى الاغتراف من رصيدها الذهبي وأداء ما عليها ذهبا الى الدول الدائنة ، وهذه حال اذا استمرت مدة كافية أدت الى خروج الدول المدينة عن نظام الذهب .

وما من شك فى أن السياسة الجمركية التى جرت عليها الدول الدائنة بعد الحرب كانت مشبعة بروح الحماية الشديدة ، وقد بلغت هذه الحماية أقصى مداها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ رفعت رسومها الجمركية منذ سنة ١٩٢٠ ثلاث مرات وغالت فى ذلك غلوا كبيرا ، مع أنها أصبحت منذ الحرب أكبر الدول الدائنة ، وكان خليقا بها من أجل ذلك أن تجعل رسومها الجمركية أكثر اعتدالا .

§ ٦ — الذعر المالى

وأخيرا نصل الى السبب المباشر فى انهيار نظام الذهب ، وهو الذعر المالى . ولقد أثبتنا من قبل عند البحث فى حركات رؤوس الأموال أن ضعف الثقة من شأنه أن يثير من جانب رؤوس الأموال حركات هوجاء تشل فعل سياسة سعر الخصم ، وتعرض نظام الذهب للخطر ، فاذا ما تحول ضعف الثقة الى ذعر مالى أصبح انهيار نظام الذهب

يكاد يكون محققا (١) .

مقدمات الذعر المالى فى سنة ١٩٣١ : ولقد كان صيف ١٩٣١ من تلك الوجهة شديد الوطأة على نظام الذهب ، فقد اجتمع فيه من أسباب عدم الثقة ما تحول سريعا الى ذعر مالى شديد كان فيه القضاء الأخير على نظام الذهب . وقد اعتاد الباحثون أن يرجعوا بداية هذا الذعر الى انهيار بنك « Credit-Anstalt » فى ١٤ مايو سنة ١٩٣١ ، وقد كان أكبر بنوك النمسا وأعظمها أثرا فى تمويل مشروعاتها الصناعية ، إذ كان يسيطر على ما يناهز ثلاثة أرباعها (٢) ، فكان ذلك نذيرا للمتمولين الأجانب بخطورة الحالة فى أوربا الوسطى ، وحافزا لهم على سحب رؤوس أموالهم من النمسا ، ثم من ألمانيا وغيرها من دول أوربا الوسطى .

بيد أن تلك الحركة لم تكن لتمتد ويشتد خطرها لو لم يكن هناك مقدمات ساعدت على انبثاق الذعر والقلق بين المتمولين ، فقد كانت وطأة الأزمة العالمية فى أوربا الوسطى شديدة خلال شتاء سنة ١٩٣١ ، حتى لقد تجاوز عدد العمال العاطلين فى ألمانيا وقتئذ الخمسة الملايين على حين بلغ عددهم فى النمسا ٥٠٠ر٠٠٠ مع أن عدد سكانها جميعاً لايتجاوز الستة الملايين ، وقد كسدت صناعتها وبارت تجارتها وأدى ذلك إلى عجز كبير فى ميزانيتها العامة أثار مخاوف الناس وهواجسهم

---

(١) وأنت ترى أن نظام الذهب بالشكل الذي كان سائدا به يقوم بطبيعته على الثقة اذ يتضمن وجود جزء كبير من التداول النقدى يبلغ نحو ٦٠ ٪ أو أكثر لايقابله غطاء من الذهب ، ولذلك فانه عند ما يفقد الجمهور أو المتمولون الأجانب الذين لهم ودائع فى بلد تقتهم فى عملته الأهلية ، ويطلبون صرف أوراق البنكنوت أو الودائع بالذهب ، فانه يستحيل على البنك المركزى أن يجد لديه من الذهب ما يكفى لذلك وهو ما يؤدي الى وقف قاعدة الذهب

(٢) أنظر فى تفاصيل انهيار هذا البنك : Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ٥٦

وارتسم أمامهم شبح التضخم النقدى المخيف ، وقد كانوا قريبي العهد به ، ولا يزالون يذكرون مساوئه . وبجانب تلك الصعاب المالية أخذت تبدو فى الأفق الألمانى نذر الاضطراب السياسى ، وذلك على أثر تقدم حزب النازى وتسرب الخوف من تقلده زمام الحكم لاسيما وقد كان يتوعد بالكف عن أداء أقساط الديون الأجنبية وديون التعويضات . وزاد الطين بلة ما أذاعته حكومتا ألمانيا والنمسا فى شهر مارس سنة ١٩٣١ خاصا بعقد اتحاد جركى بينهما ، فقد أثار ذلك عاصفة من الاستياء فى الأوساط السياسية ، وأغضب فرنسا بنوع خاص ، إذ رأت فيه خطوة أولى فى سبيل تحقيق الاتحاد السياسى بين الدولتين (Anschluss) وهو ما كانت تعمل سياسة فرنسا الخارجية منذ سنة ١٩١٨ على منعه ، فترك ذلك كله أثرا سيئا فى نفوس المتمولين الأجانب ، فلما وقع حادث (Credit - Anstalt) كانت النفوس مهيأة لاتباع أول ناعق .

انتشار أعراض عدم الثقة : وما حل صيف سنة ١٩٣١ حتى كانت أعراض عدم الثقة قد تفشت فى العالم طرا ، ولم تسلم من أخطارها بلاد مثل فرنسا والولايات المتحدة مع ما كان لهما من مركز رفيع ممتاز . ففى فرنسا أغلق بنك أوستريك (Oustric) أبوابه على حين اضطر بنك آدم (Banque Adam) — وهو من أقدم البنوك المحلية فى فرنسا وأكثرها فروعا — إلى وقف الدفع مؤقتا ، بينما كانت منشآت مالية أخرى تعانى صعابا شديدا . وقد استولى الخوف على المتمولين الفرنسيين فتهافتوا على المصارف يسحبون ودائعهم ، حتى لقد قدر ما اكتنزوه من أوراق البنكنوت وقتئذ بنحو $\frac{1}{4}$ المتداول ، وكان ذلك باعثا للبنوك الفرنسية على سحب مالها من رؤوس أموال ذات آجال قصيرة فى

سوق لوندرة مما أدى إلى هبوط كبير فى الرصيد الذهبي لبنك انجلترا

ولم تكن حال الولايات المتحدة بأحسن من ذلك ، فقد أخذت حركة الافلاس تنتشر بين بنوكها سريعا ، فأغلق كثير منها أبواب خزائنه ، وكان هذا الاغلاق نهائيا بالنسبة لبعضها ومؤقتا بالنسبة للبعض الآخر وذلك ريثما تعود الثقة والطمأنينة الى النفوس . وقد عمدت بنوك الفيدرال ريزرف وقتئذ ، علاجا لهذه الحالة ، الى اصدار نحو ١٠٠٠ مليون دولار من أوراق البنكنوت ، وهو الأمر الذى أدى الى نقص كبير فى مقدار الذهب الحر فيها ، وأثار الشكوك فى الخارج من حيث مقدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بنظام الذهب . وهكذا كان المتأمل فى صيف سنة ١٩٣١ سواء ولى وجهه شطر أوربا أو أمريكا صادف تلقا واضطرابا [١] .

ألمانيا مركز العاصفة : بيد أن مركز العاصفة الحقيقى كان ألمانيا ، إذ كانت محملة فوق ديون التعويضات بأعباء ديون ثقيلة ذات آجال قصيرة تدين بها بالأخص للولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا وهولندا ، وقد بلغ ماسحب من هذه الديون خلال الشهور السبعة الأولى من سنة ١٩٣١ نحو ٢٫٩٠٠ مليون من الماركات ، مما أدى الى فقد بنك الريخ أكثر من ٢٠٠٠ مليون مارك من رصيده الذهبي ، على حين أصبحت البنوك التجارية مهددة بأشد الأخطار ، لاسيما وقد اندفعت بلا روية فى توظيف جانب كبير من القروض ذات الآجال القصيرة التى حصلت عليها فى الخارج فى عمليات ذات آجال طويلة ، مما جعلها عاجزة عن سحبها فى الوقت المناسب . وقد تبين بجلاء وقتئذ أن الاستمرار في سحب رؤوس الأموال الأجنبية من المانيا واستنفاد

---

(١) فريزرق (Great Britain and the Gold Standard) ص ٩٢ — ٩٣

الذهب من خزائن بنك الريخ لا يلبثان أن يؤديا الى خروج المانيا عن قاعـدة الذهب ، ويجعلانها غير قادرة على نقل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها ، ولذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يونية سنة ١٩٣١ اصدار موراتوريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمـدة سنـة ، ولـكن فرنسا ترددت فى قبول هـذا الموراتوريوم ، وبذلك ضاع ماكان منتظرا من حسن تأثيره النفسانى .

وقد استمرت حركة سحب رؤوس الأموال الأجنبية من ألمانيا على أشدها حتى اضطر بنك « Darmstadter National Bank » وهو من أكبر البنوك الألمـانية أن يغلق أبوابه فى ١٣ يولية ، فاستولى عـلى الجمهور الألمانى جزع عظيم ، وتهافت الناس على البنوك يسحبون ودائعهم فأصبحت مأخوذة بين نارين : حركة السحب الداخـلي وحركة السحب الخارجى ، وأصبح النظام المصرفى فى ألمانيا على شفا جرف هار . ازاء ذلك قررت حكومة الريخ اغلاق البنوك يومين عمـدت خلالهما الى اجراء عملية تطهير عامـة بين البنوك ، فقررت ادماج الضعيف منها فى القوى ، وأمدتها بالأموال اللازمة تارة علي شكل قروض وتارة على شكل مشاركة مالية . أما بالنسبة للديون الأجنبية فقد صدر موراتوريوم بتأجيل أغلبها لمدة ستة شهور ، وأعقب ذلك إجراءات أخرى اتخذت لمنع فرار رؤوس الأموال الى الخارج وتنظيم توزيع الائتمان فى الداخل [١] .

سريان الذعر المالى الى انجلترا وخروجها عن قاعدة الذهب :

وقد كان للأزمة المصرفية فى ألمـانيا واعلان الموراتوريوم السالف الذكر رد فعل شديد فى انجلترا ، إذ كان لبنوكها رؤوس أموال

---

(١) Lewinsohn, Histore de le Crise ص ٦٨ ــ ٧٢

كثيرة وظفتها فى ألمانيا ، وقد بلغ مقدارها فى الوقت الذى توقفت فيه ألمانيا عن الدفع نحو ٧٣ مليون جنيه قروضا ذات آجال طويلة و٩٠ مليون جنيه قروضا ذات آجال قصيرة . فلما تجمدت هذه القروض فى ألمانيا أثار ذلك مخاوف المتمولين الأجانب الذين لهم رؤوس أموال مودعة أو موظفة فى سوق لوندرة ، واشتد الخوف على أثر نشر تقرير لجنة تحقيق مصرفى فى شهر مايو سنة ١٩٣١ ، إذ تبين منه أنه فى شهر مارس من تلك السنة كان على انجلترا للخارج من الديون القصيرة الأجل ٤٠٧ مليونا من الجنيهات ، بينا أنها لم تكن دائنة إلا بمقدار ١٥٣ مليونا ، ثم جاء تقرير لجنة مكميلان (Mac Millan's Committee) المشهور ضغثا على ابالة ، إذ كانت روح التشاؤم تبدو جلية من خلال بحثه فى حالة انجلترا المالية والصناعية ، فاستولى الرعب على البنوك والمتمولين الأجانب ، وسارعوا الى سحب رؤوس أموالهم الموظفة فى سوق لوندرة ، وساعد على اشتداد هذه الحركة وجود طائفة أخرى من المتمولين والصيارفة الأجانب كانوا يحتفظون دائما برصيد دائن فى سوق لوندرة لاستخدامه وقت الضرورة ، فلما تجمد مالهم من قروض فى ألمانيا والنمسا عمدوا الى الاغتراف من رصيدهم فى لوندرة .

وقد كان ضغط هذه الحركة شديدا على رصيد الذهب فى بنك انجلترا فبلغ ما فقده من الذهب خلال النصف الثانى من شهر يونية أكثر من ٣٠ مليون جنيه ، حتى اضطر الى طلب المعونة من زميليه بنك فرنسا وبنك الفيدرال ريزرف فى نيويورك فقدما له اعتمادا بمبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات ، ولكنه لم يلبث ان استنفد ، فعاد بنك انجلترا الى الاقتراض من زميليه السالفى الذكر ، فلم يضنا عليه هذه المرة أيضا بالمساعدة ، وقدما له اعتمادا

جديدا بمبلغ ٨٠ مليونا من الجنيهات . ولم يكن هذا صادرا عن مجرد رغبة البنكين فى مد يد المساعدة لزميل لهما فحسب ، بل كان صادرا أيضا عن عاطفة حب الذات ، أذ كان جزء كبير من رصيد بنك فرنسا مؤلفا من الجنيهات الانجليزية ، فكان يخشي إذا تدهور الجنيه الانجليزى أن يؤدى ذلك الى خسارة كبيرة تحل به ، كما كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تخشي خطر الاغراق الذى سوف ينشأ عن تدهور قيمة الجنيه الانجليزى في الخارج (exchange dumping) إذا خرجت انجلترا عن قاعدة الذهب .

غير أن حركة سحب رؤوس الأموال من سوق لوندرة ظلت من الشدة بحيث استنفدت أيضا الاعتماد الثانى ، واضطر بنك انجلترا أن يخطر الحكومة الانجليزية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣١ بأنه أصبح يستحيل عليه تقديم الذهب . وعلى أثر ذلك قررت الحكومة فى اليوم التالى وقف العمل بالنص الوارد فى قانون نظام الذهب الصادر فى سنة ١٩٢٥ ، والذى بمقتضاه كان يتعين على بنك انجلترا أن يبيع الذهب بسعر معين ، وعرض على البرلمان مشروع قانون بذلك ، فأقره فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ . وبذلك تم خروج انجلترا عن نظام الذهب ، ولم تنقض سوى أيام قلائل حتى كان الجنيه الانجليزى قد فقد حوالى ٣٠ ٪ من قيمته الأصلية [١] .

وقد كتب يومئذ « ريست » (Rist) الاقتصادى الفرنسى المشهور يصف هذا الحادث ويعلق عليه بقوله : « لقد سقط الجنيه الانجليزى

---

(١) ويلاحظ أن بنك انجلترا كان لا يزال لديه وقت خروجه عن نظام الذهب نحو ١٣٠ مليون جنيه من الذهب ، ولكنه صرح وقتئذ أنه لا يستطيع التصرف فى هذا الرصيد بسبب الاعتمادات التى حصلت عليها انجلترا فى الولايات المتحدة وفرنسا

كجندى عظيم وهو يدافع عن ثبات عملات أوربا الوسطى . لقد كان للوندرة أموال كثيرة تجمدت فى ألمانيا والنمسا ، ولذلك أصبح يستحيل عليها خلال الأشهر الأخيرة أن تقابل سحب رؤوس الأموال الأجنبية منها باستدعاء رؤوس أموالها من الخارج . وقصارى القول أن لوندرة لم تكن تدافع عن عملتها فحسب ، وإنما أيضا عن عملات كثير من دول أوربا ، وقد كان سقوط الجنيه الانجليزى نتيجة ذعر لامبرر له »(١) .

ونحن وإن كنا نوافق الأستاذ ريست على أن الذعر المالى هو السبب المباشر لسقوط الجنيه الانجليزى إلا أن اختلال سير نظام الذهب بعد الحرب — للأسباب التى أوردناها آنفا — كان هو أس الداء ومصدر البلاء .

الفصل الثالث

الاضطراب النقـــدى العـام

أثر خروج انجلترا عن نظام الذهب فى الدول الأخرى :

أحـدث خروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى سنة ١٩٣١ دويا شـديداً فى العالم كله ، ووصفه الـكتاب يومئذ بأنه أعظم حادث اقتصادى وقع بعـد الحرب العظمى . وإذ كانت انجلترا معتبرة بمثابة قطب الرحى من النظم النقـدية القائمة على الذهب ، فقـد أدى عدولها عن قاعدة الذهب إلى تصدع أركان هذه النظم جميعا ، وظهر أثر ذلك فى موضعين :

---

(١) مجلة Economist ، فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٣١

(١) تدهور قيمة الأرصدة النقدية المكونة من الجنيهات الانجليزية :
فقد كانت هناك بلاد كثيرة تسير على نظام الصرف بالذهب كما تقدم متخذة الجنيه الانجليزى أساساً لعملتها ، ولذلك كان جزء كبير من احتياطيها النقدى ممثلا بالجنيهات الانجليزية ، وذلك مثل مصر واليونان وبلغاريا واستونيا وغيرها . كما كانت هناك بلاد تسير على نظام خليط من سبائك الذهب ومن الصرف بالذهب ، وذلك مثل بولونيا وبلجيكا وإيطاليا ، وهذه أيضاً كان جزء كبير من احتياطيها ممثلا بالجنيهات الانجليزية . وكذلك كانت هناك بلاد تسير على نظام سبائك الذهب ، ولكنها مع ذلك كانت تحتفظ ضمن احتياطيها النقدى بمقدار كبير من الجنيهات الانجليزية وذلك مثل فرنسا . فهذه البلاد جميعا تحرج مركزها النقدى بسبب فقدان أرصدتها جزءاً كبيراً من قيمتها على أثر تدهور قيمة الجنيه الانجليزى . بيد أن ذلك وحده لم يكن كافيا لخروجها عن نظام الذهب ، وتلك التى هجرت منها هذا النظام إنما هجرته بدافع من بواعث أخرى أضيفت إلى ذلك .

(٢) خروج بلاد كثيرة عن نظام الذهب اما قانوناً واما فعلا .
ومن تلك الوجهة نستطيع أن نقسم البلاد المختلفة إلى الأقسام الآتية :

(ا) بلاد أوقفت نظام الذهب رسمياً : ويأتى فى مقدمتها السويد والنرويج والدانمرقة . وقد كان خروج هذه البلاد السكندناوية عن نظام الذهب راجعا بالأخص الى عاملين : (ا) سحب مقادير كبيرة من الذهب منها وترحيلها الى فرنسا (ب) ارتباطها بانجلترا فى المعاملات التجارية بروابط وثيقة ، فكان من شأن تدهور قيمة الجنيه الانجليزى ـ لو أن هذه البلاد ظلت محتفظة بقاعدة الذهب ـ أن يؤدى الى تدهور تجارة صادراتها الى انجلترا

وقد حذا حذو هذه البلاد فنلندا والبرتغال . أما خارج القارة الأوربية فقد اقتفت أغلب المستعمرات البريطانية والممتلكات المستقلة إثر انجلترا فى وقف نظام الذهب ، ولم يتخلف عن ذلك الا افريقية الجنوبيـة نظراً لأنها أعظم البلاد منتجات الذهب ، ولذلك كانت تحرص على المحافظة علي قيمة المعدن النفيس ومكانته ، ومع ذلك فقد اضطرت آخر الأمر أن تخرج بدورها عن هذا النظام (سنة ١٩٣٣) وذلك تحت ضغط انكماش متزايد فى تجارة صادراتها . أما كندا فكانت من المهارة بحيث استطاعت أن تتخذ لها طريقاً وسطاً بين الجنيه الانجليزى والدولار الأمريكى ، وذلك لقربها من الولايات المتحدة ولما بين البلدين من روابط تجارية وثيقة ، فخرجت عن نظام الذهب ولكنها لم تجعل عملتها تبلغ من التدهور مبلغ الجنيه الانجليزى .

ومن البلاد المستقلة التى تبعت انجلترا فى الخروج عن نظام الذهب مصر والأرجنتين وبوليفيا واليابان . وقـد كان خروج اليابان ناشئا بالأخص عن استمرار تناقص الرصيد الذهبي فى بنك اليابان الأهلى من جهة ، وعن رغبتها فى انعاش تجارة الصادرات فيها بعد إذ اشتدت منافسة البضائع البريطانية لها من جهة أخرى .

(ب) بلاد قيدت تجارة الصكوك فيها فى سبيل الاحتفاظ ظاهرا بنظام الذهب : ويأتى فى مقـدمة هذه البلاد المانيا ، ويجرى مجراها بلاد أخرى كثيرة نذكر منها : النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا واليونان ويوجوسلافيا ورومانيا وبلغاريا وليتوانيا واستونيا . وهى ترمى من وراء هذا التقييد الى إيجاد توازن مصطنع بين عرض الصكوك المستخدمة فى التسويات الدولية وطلبها ، والاحتفاظ تبعا بذلك بثبات قيمة العملة فى المبادلات الخارجية احتفاظا إسميا . وأهم المسائل التى يتناولها التقييد

مايأتى : (١) تصدير رؤوس الأموال الى الخارج على شكل صكوك أو نقود أهليـة (٢) بيع الصكوك وفاء لأثمان بضائع مستوردة (٣) بيع الصكوك لأجل السياحة فى البلاد الأجنبية (٤) شراء الصكوك الأجنبيـة لاتقاء خطر تدهور قيمة العملة الأهلية .

وتتباين درجة هذا التقييد قوة وضعفا تبعا لتباين البلاد وظروفها الاقتصادية . وقد يصل حده الأقصى فتلغى حرية الاتجار بالصكوك ويعهـد الى البنك المركزى أو هيئـة مالية أخرى باحتكار شرائها وبيعها ، وفى هذه الحالة لا يستطـاع الحصول عليهـا إلا من تلك الهيئـة وبالسعر الذى تحدده ، كما يصبح المصدرون ملزمين بأن يبيعوها كل مايتوافر لهم من هذه الصكوك وبالسعر المحدد . على أن مثل هذا الاحتكار لايتسنى وجوده إلا من الوجهة القانونية فقط ، ذلك أنه لايكاد يوجد فى إحدى الدول حتى يقوم الى جانبه مايعرف بالبورصة السوداء (Black Bourse) للمعاملات غير القانونية ، وفيها تباع وتشترى الصكوك بسعر يختلف عن السعر القانونى . ولم تستطع دولة ما أن تقضى على هـذه البورصات ولو أنه أتيح لبعضها أن يحصر نشاطها فى دائرة ضيقـة ، على حين أن دولا أخرى اعترفت بعجزها ازاءها وأباحت التعامل فيها باذن خاص ، كما هى الحال الآن فى النمسا ، حيث أصبح للمصـدرين والمستوردين الذين يحرزون أذنا خاصا من البنك الأهلى أن يتعاملوا بسعر هذه البورصات (١) .

ومهما يكن من الأمر فان البلاد التى تتبع هذه الطريقة لا تعد من

(١) أنظـر فى تفصيـل هذا الموضـوع : Einzig, Exchange Control الفصلين العاشر والحادى عشر — Questions monétaires de l'heure présente, (عدد خاص من مجـلة الاقتصاد السيـاسى الفرنسية) ص ٤٢ — ٦٨ — ومقـال فى Le Monde Nouveau ، ص ١٠٤ — ١١٥

الوجهة الفعلية سائرة على نظام الذهب ، ذلك أنه متى أصبحت البنوك المركزية غير ملزمة بأن تبيع الذهب أو صكوك الذهب بسعر ثابت وبكيسة غير محددة فان نظام الذهب لايعود قائماً . ومن أهم الأسباب التى حدت بالبلاد السالفة الذكر إلى اتباع هذه الطريقة بدلا عن الخروج إطلاقا عن نظام الذهب هو خوفها من نتائج نظام النقود الورقية الالزامية بالشكل الذى ساد به من قبل ، وأيضا لأن أغلبها مدين للخارج بمبالغ طائلة ، وكثير من هذه الديون منصوص فيه على الدفع بالذهب أوهو لبلاد كانت تسير على نظام الذهب ، فنى الخروج عن قاعدة الذهب مايؤدى إلى زيادة أعباء هذه الديون ، بينما هى تستفيد من جراء هبوط قيمة الجنيه الانجليزى بالنسبة للديون التى تدفع بتلك العملة

(ج) *بلاد احتفظت بقاعدة الذهب* :وهذه تشمل فرنسا وهولندا وسويسرا وبلجيكا ، وكذلك ايطاليا وبولندا مع بعض التحفظات ، ومن تلك الدول تكوّن مايسمى بكتلة الذهب (Bloc-Or) . غير أن أغلبها ظل مع ذلك مهدداً بالخروج عن قاعدة الذهب ، فهولندا كانت عدة مرات على قاب قوسين أو أدنى من هذا الخروج بسبب نزوح جانب كبير من رصيدها الذهبي الى فرنسا ، على حين كان اشتداد وطأة الأزمة فى سويسرا باعثا لها على التفكير أكثر من مرة فى العدول عن قاعدة الذهب ، بينما اضطرت بلجيكا أخيراً أن تخرج عن هذه القاعدة . ولا يزال كثير من الكتاب يبدى ارتيابه فى امكان استمرار البلاد الباقية على نظام الذهب ، وذلك بسبب ماتتحمله من انكماش شديد فى تجارة صادراتها ، وما تصادفه من صعاب فى موازنة ميزانياتها .
وتعتبر فرنسا زعيمة كتلة الذهب وأشدها تصميما على الدفاع عن هذا النظام مهما عظمت التكاليف وجلت التضحيات ، كما يعتبر الفرنك

الفرنسي فى الوقت الحاضر أقوى العملات دعامة وأفضلها مركزاً . وقد ظلت فرنسا وسط الاضطراب النقدى العام ملاذ الخائفين من المتمولين فى البلاد الأخرى يرسلون اليها بأموالهم كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا .

(د) *الولايات المتحدة الأمريكية* : كانت أزمة الجنيه الانجليزى فى صيف سنة ١٩٣١ مثيرة لأزمة مثلها فى الدولار الأمريكى ، فقد سرت أعراض ضعف الثقة من الجنيه الانجليزى الى الدولار الأمريكى . وإذ كان كثير من البنوك والمتمولين فى البلاد المختلفة يحتفظون بأرصـدة لهم ممثلة بالدولارات الأمريكية فقد عمدوا الى تصفيتها واستبدال الذهب بها ، فنشأ عن ذلك ضغط شديد على الرصيد الذهبي فى الولايات المتحدة ، وأخذ الذهب يتدفق منها الى الخارج حتى خيل لبعض الناس يومئذ أنها على وشك الخروج عن نظام الذهب ، ولكنها مع ذلك ظلت محتفظة به الى عام ١٩٣٣ حيث عدلت عنه بدورها .

بيد أن خروج أمريكا عن قاعدة الذهب لم يكن ضرورة قضت بها ظروف خارجية قاهرة كما فى حالة انجلترا . وفى هذا المعنى يقرر معهد البنوك فى أمريكا (The American Institute of Banking) مايأتى : « لامراء فى أنه فى الوقت الذى خرجت فيـه الولايات المتحـدة عن قاعـدة الذهب كان مركزها الاقتصادى الدولى من القوة ورصيـدها الذهبي من الوفرة بحيث لم يكن فى مقـدور أى ضغط خارجى أن يضطرها الى هذا الخروج »(١) .

فهى إذاً أسباب داخليـة التى جرفت نظام الذهب فى أمريكا : فقد تجرعت طبقة الزراع فى الولايات المتحدة مرارة الفقر المدقع بسبب

---

(١) وارد في : Robbins, The Great Depression ، ص ١٢٢

تدهور أسعار الحاصلات الزراعية تدهوراً بليغا ، فهوت قوتهم الشرائية الى الحضيض وعجزوا عن سداد ديونهم ، وأصبحت تلك الديون لاتتناسب مع قيمة حاصلاتهم ومزارعهم ، فأفلس كثير من دائنيهم من بنوك ومعاهد مالية . وكان من أثر ذلك ومع الارتباط الوثيق بين تلك البنوك وسائر البنوك والمعاهد الأمريكية أن اختل النظام المصرفى من أساسه ، حتى أنه عند ماتسلم الرئيس روزفلت زمام الحكم كان كثير من البنوك قد أفلس ، وعدد عديد على شفا الافلاس ، كل ذلك بينما كان انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وضعف القوة الشرائية حائلين دون تصريف منتجات الصناعة ، فتكدست السلع ، واشتد الكساد ، وبلغت البطالة درجة مخيفة ، حتى لقد بلغ عدد العمال العاطلين فى أوائل سنة ١٩٣٣ ١٤ مليونا .

ازاء ذلك كان طبيعيا أن يجعل الرئيس روزفلت رفع الأسعار همه الأول ، لاعتقاده أنه متى زادت كمية النقود التى يحصل عليها الزارع أو الصانع ثمنا لناتجه سهل عليه سد نفقاته وأداء ديونه ، وزادت قوة الشراء العامة ، فيحل النشاط محل الكساد .

وقد كانت الولايات المتحدة دائما موطنا صالحا للدعوة الى التضخم وبخاصة فى المناطق الزراعية ، ولكن تلك الدعوة لم تنشط فى وقت مثلما نشطت فى ذلك الحين ، وقد وجدت لها بين أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب أنصارا كثيرين أشداء . وقد كان الرئيس الجديد قد جمع حوله لفيفا من كبار الاخصائيين فى المسائل الاقتصادية والمالية أطلق عليهم اسم « عصبة الرؤوس المفكرة » (Brain Trust) ، وهؤلاء كانوا يعتقدون أن ثبات قيمة الدولار أصبحت غير ضرورية ، بل غير مرغوب فيها ، وأنه متى تغيرت الظروف الاقتصادية الأساسية وجب

أن تتغير قيمة النقود تبعا لذلك ، وإذ كان مستوى الأثمان قد هبط كثيراً بسبب الأزمة فقد أصبحت قيمة الدولار الذهبي غير متلائمة مع هذا المستوى ، ولذلك قالوا بتخفيض قيمة الدلار كي تعود الأثمان الى مستواها الأول .

وقد صادفت هذه الآراء قبولا لدى الرئيس روزفلت ، ولم يبق إلا أن يصدر قرارا بوقف نظام الذهب ، حتى يتسنى له تخفيض قيمة الدولار ، وتم له ذلك فى ١٩ إبريل سنة ١٩٣٣ ، حيث تقرر إلغاء قابلية صرف أوراق البنكنوت بالذهب ، كما ألغيت حرية تصدير الذهب وهى التى لم تكن قائمة فعلا منذ بضعة أسابيع ، وأعد مشروع قانون أصبح نهائيا في شهر مايو وبمقتضاه خول للرئيس أن يصدر ثلاثة مليار دولار نقودا ورقية جديدة ، وأن يخفض قيمة الدولار الى حد مقداره ٥٠ ٪ من قيمته الأصلية (١) .

وقد أثار خروج الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب عاصفة من الاستياء فى أوربا لأن هذا الخروج كان بمحض إرادتها ، وعُد عملها يومئذ انتهاكا لحرمة ثبات قيمة النقود وعبثا بحقوق الدائنين (٢) .

---

(١) وقد صدر هذا القانون على شكل ملحق بسيط لقانون جديد خص بمساعدة الزراع ، وفى ذلك مايشعر بأن تخفيض قيمة الدولار انما هو بقصد مساعدة الزراع وتفريج ضائقتهم — Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ١٧٩ — ١٨٠

(٢) غير أنه يلاحظ من جهة أخرى أن تخفيض قيمة العملة فى الولايات المتحدة لم يكن من شأنه أن يحدث من المساوىء مثلما يحدث اذا اتبع فى بعض بلاد أوربا ، حيث يشمر معظم مدخرات الأفراد فى قروض الحكومات وأمثالها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت : نعم ان الغاء جزء من ديون تبلغ قيمتها ١٣٠ بليون دولار لمصلحة المدينين هو تضحية ثقيلة الوطأة على الدائنين ، الا أنه يجب ألا يغيب عن البال أن أولئك الدائنين كانوا على يقين من أنه اذا بقى الدولار عند سعره القديم فإن الجانب الأكبر من الديون المطلوبة لهم سوف يفقد بلا مرد ، فالانخفاض فى قيمة العملة من شأنه أن يبعث فى نفوسهم أملا فى الحصول على جزء على الأقل من ديونهم — تقرير صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن التجربة الأمريكية للانعاش الاقتصادي ، صحيفة التجارة والصناعة ، ابريل سنة ١٩٣٤

مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي والاضطراب النقدي : وقد حدث بعد ذلك بقليل أن عقد مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي في صيف سنة ١٩٣٣ ، فكان في مقدمة المسائل الواردة في برنامج أعماله المسألة النقدية . وقد دارت بشأنها مناقشات طويلة بين ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا كان من نتيجتها اعداد مشروع اتفاق ثلاثي أساسه تثبيت مؤقت لأسعار الدولار والجنيه الانجليزي والفرنك الفرنسي ، ولكن الرئيس روزفلت أبى إقرار هذا المشروع ، وفاجأ المؤتمر ببرقيته التاريخية المشهورة التي يقول فيها : « إن متانة الاقتصاد الداخلي لأمة من الأمم لأعظم شأنا في رفاهيتها من السعر الذي تساويه عملتها في المبادلة بعملات الأمم الأخرى . دعوني أصارحكم فأقول إن الولايات المتحدة ترمي الى الوصول الى الدولار الذي يكون له من قوة الشراء ومن الصلاحية والمقدرة لسداد الديون بعد جيل ما نرجو أن نوفق له في القريب العاجل »[1]. وهكذا أظهر الرئيس روزفلت بجلاء أن الذي يبغى الوصول اليه ليس ثبات قيمة العملة في المبادلات بعملات الأمم الأخرى (أو بعبارة أخرى ثبات سعر الصرف) وإنما ثبات قوة شرائها في الداخل بعد رفع مستوى الأسعار .

وقد أحدثت هذه البرقية ضجة أخرى في دوائر المؤتمر ، وعدت بمثابة ثورة على قواعد النقد المقررة ، وإليها يعزى إخفاق المؤتمر إذ كان المسلم به أن تثبيت العملة شرط ضروري لكل إصلاح أو اتفاق اقتصادي . وقد أجابت على النظرية الأمريكية فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا باجتماعها مع بعضها بعضا بصفتها « كتلة الذهب »

(١) تقرير صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي، ص ١٩

تحت رئاسة وزير مالية فرنسا ، وتعاهدت بأنها ستظل تحافظ فى المستقبل على حرية سير نظام الذهب على أساس القيمة الحالية لنقودها الأهلية .

أما إنجلترا فقد اتجهت ميولها فى طريق وسط بين النظرية الأمريكية ونظرية كتلة الذهب ، فبينما كانت ترى مصلحتها المالية فى تثبيت سعر عملتها في المبادلات الخارجية إذ بها تلحظ من ناحية أخرى أن انتعاش صناعتها مرتبط بالارتفاع العام فى مستوى الأثمان ، ولذلك وجهت همها بعد ذلك إلى الاحتفاظ بأكبر قدر مستطاع من ثبات سعر الصرف مع العمل على رفع مستوى الأثمان بمقدار يسير[1]

الفصل الرابع

بعض نتائج التطور النقدى الأخير

منذ أن خرجت انجلترا عن نظام الذهب ودائرة البلاد التى هجرته تتسع تدريجا بينما تنكمش دائرة البلاد التى ظلت محتفظة به . وفى الحق أن هذا النظام لم يعد اليوم متبعا بأكمله إلا فى فرنسا وسويسرا وهولندة ، أما بقية البلاد فقد هجرته إما صراحة وإما ضمنا بالتجائها إلى تقييد تجارة الصكوك فيها . وقد تفرع عن هذا التطور جملة من النتائج النقدية والاقتصادية نستعرضها فيما يأتى :

(١) **التنافس بين نظام الذهب ونظام الاسترلينى** : لم يكن إطلاق عملات أغلب البلاد فى العهد الأخير من عقال الذهب مصحوبا بتضخم نقدى شديد كما حدث أثناء الحرب العظمى ، بل لقد كان هم

(١) تقرير سعادة احمد باشا عبد الوهاب المشار اليه آنفا ، ص ٢١

هذه البلاد متجها إلى تحقيق درجة من الثبات فى قيمة نقودها فى الداخل أى فى مستوى الأثمان العام. وقد التفت طائفة منها حول بريطانيا العظمى، وجعلت عملتها تقتفى خطوات الجنيه الاسترلينى فى صعوده وهبوطه. ومن تلك البلاد السويد والنرويج والدانمرقة وفنلندا والبرتغال ومصر وأغلب البلاد التابعة للامبراطورية البريطانية وإلى حد ما اليابان. ولئن كانت هذه البلاد لم تكوّن بينها رسميا «كتلة الاسترلينى» التى يطالب بها كثير من الاقتصاديين، إلا أن بنوكها المركزية فى تعاون وثيق مع بعضها بعضا، وأظهر مايكون هذا التعاون بين بريطانيا العظمى والبلاد السكنديناوية.

وقد أوجد التفاف عملات هذه البلاد حول الجنيه الاسترلينى نظاما نقديا خاصا يعتبر فى حد ذاته منافسا خطيراً لنظام الذهب، ذلك أن أولى وظائف نظام الذهب إيجاد علاقة ثابتة بين عملات البلاد التى تسير عليه، وهذا مايحققه إلى حد كبير نظام الاسترلينى. وإذا ظلت هذه الطريقة ناجحة من الوجهة العملية فانه لايعود بتلك البلاد حاجة ملحة إلى العودة إلى نظام الذهب، على الأقل مالم يعقد اتفاق دولى يقيم نظام الذهب فى المستقبل علي قواعد تحول دون اختلال سيره مرة أخرى.

(٢) *التنافس بين الجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى.*

عند ما أوقفت أمريكا نظام الذهب تنبأ كثير من الكتاب بأن التسابق سوف يقوم بين الاسترلينى والدولار فى سبيل التخفيض، حتى لاتبز إحدى الدولتين الأخرى فى الاستيلاء على الأسواق الخارجية. بيد أن انخفاض قيمة الدولار فى الخارج لم يلبث أن عوض عنه — الى حد كبير — ارتفاع مستوى الأثمان داخل الولايات المتحدة،

وبذلك خف ضغط هبوط الدولار على الصادرات الانجليزية . ومع ذلك ظلت انجلترا ترقب عن كثب تطورات الحالة النقدية فى أمريكا ، غير مترددة فى تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني كلما خشيت خطر هبوط قيمة الدولار الأمريكى ، ولكنها كانت دائما تحرص على أن يكون هذا التخفيض بالتدريج وبهدوء يختلف كثيرا عن التقلبات الفجائية العنيفة التى كانت تنتاب الدولار الأمريكى[١] .

(٣) العدول عن نظام الصرف بالذهب : لقد تكلمنا آنفا عن نظام الصرف بالذهب ، وبينا ما يوجه اليه من الانتقادات ، وما كان له من الأثر فى انهيار نظام الذهب فى بعض البلاد . وقد كان كل من الجنيه الانجليزى والدولار الأمريكى أساس العملة فى أغلب البلاد ذات نظام الصرف بالذهب ، فلما ظهرت أعراض عدم الثقه بالجنيه الانجليزى سارعت بنوك مركزية كثيرة الى تصفية ما لديها من الجنيهات الانجليزية ، وأدى ذلك الى زيادة الصعاب التى كان يواجهها بنك انجلترا في ذلك الحين ، ثم ما لبثت أن امتدت أزمة عدم الثقة من الجنيه الانجليزى الى الدولار الأمريكى ، فحولت أرصدة كثيرة بالدولارات الى ذهب ، وسرت هذه الحركة الى كافة الأرصدة المكونة من عملات أجنبية ، مما أدى الى نقصانها بدرجة كبيرة وزيادة الأرصدة من الذهب كما يتضح من الجدول الآتى [٢] .

(١) Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ١٩٥ — ١٩٦

(٢) زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or) ، ص ٢٣٨

الأرصدة من الذهب والصكوك الأجنبية (بالملايين)

	سبتمبر سنة ١٩٣١		يونية سنة ١٩٣٢	
	ذهب	أرصدة أجنبية	ذهب	أرصدة أجنبية
بنك فرنسا (فرنكات)	٥٩ر٣٤٦	٢٢ر٧٠٦	٨٢ر١٠٠	٦ر٠٦٨
البنك الأهلي السويسري (فرنكات سويسرية)	١ر٦٩٩	٣٤١	٢ر٦٠٧	٥٦
بنك هولندة (جولدن)	٧٠٢	٢١٩	٩٨٠	٦٩
البنك الأهلي البلجيكي (فرنكات)	٧ر٩٤١	٤ر١١٩	١٣ر١٤١	—
بنك بولندة (زلوتي)	٥٦٨	١١٦	٤٨٤	٤٦
بنك الريخ (ريشمارك)	١ر٣٠١	١٣٩	٨٣٣	١٣٠
بنك ايطاليا (ليرة)	٧ر٢١٨	٢ر٩٣٧	٧ر٤٣٧	١ر٤٢٠
البنك الأهلي النمسوى (شلن)	١٩٠	٢٠٢	١٤٩	٤٣
بنك اليونان (درخمة)	٤٩١	١ر٨٦٥	٤٩٤	٤٠٧

بيد أن بنوك الاصدار الواردة فى هذا الجدول تنقسم الى قسمين : (ا) بنوك حولت أرصدتها من الصكوك الأجنبية الى ذهب لتأمن شر تدهور قيمة هذه الصكوك فى المستقبل ، وهذه تشمل بنوك بلجيكا وهولندة وفرنسا وسويسرا (ب) بنوك أنقصت هذه الأرصدة ولكن دون أن يقابل ذلك زيادة فى أرصدتها من الذهب ، وهذه تشمل بنوك بلاد كان ميزانها الحسابى فى غير صالحها فعمدت الى سد العجز فيه باستخدام هذه الصكوك بدلا من الذهب . ومهما يكن من شىء فانه فى الحالتين يشاهد نقص كبير فى الأرصدة المكونة من الصكوك الأجنبية . ومن ذلك تبدو واضحة تلك النزعة الى تصفية نظام الصرف بالذهب والعدول عنه نهائيا . وبعيد جدا أن يسترد هذا النظام مكانته فى المستقبل بعد الذى وضح من مساوئه .

(٤) ظهور أمارات الانتعاش فى البلاد التى عدلت عن قاعدة الذهب: كان من أهم مظاهر الأزمة العالمية الكبرى هبوط مستوى الأثمان العام ، وكان الاعتقاد السائد أن حركة الأعمال لايرجى لها انتعاش إلا اذا وقفت حركة الهبوط وعادت الأثمان الى الصعود . فلما خرجت انجلترا عن قاعدة الذهب فى سنة ١٩٣١ شوهد عقب ذلك ارتفاع عام فى الأثمان فيها لم يلبث أن امتد إلى البلاد التى حذت حذوها فى الخروج عن نظام الذهب ، كما يدل عليه الجدول الآتى :

	بريطانيا العظمى	السويد	فنلندا	النرويج	الدانمرقة
سبتمبر سنة ١٩٣١	٩٩	١٠٧	٧٩	١١٧	١٠٩
أكتوبر سنة ١٩٣١	١٠٤	١٠٨	٨٢	١١٩	١١٣
نوفمبر سنة ١٩٣١	١٠٦	١١٠	٨٧	١١٩	١١٧
ديسمبر سنة ١٩٣١	١٠٦	١١١	٩٢	١٢٢	١١٩
يناير سنة ١٩٣٢	١٠٦	١٠٩	٩٤	١٢٣	١١٨
فبراير سنة ١٩٣٢	١٠٥	١١٠	٩٣	١٢٣	١١٩
مارس سنة ١٩٣٢	١٠٥	١٠٩	٩٢	١٢٢	١١٧

وقد أحدث ذلك انتعاشا محسوسا فى الحالة الاقتصادية . وقد قدر بعض الباحثين أن درجة النشاط فى الانتاج والتجارة والنقل فى إنجلترا قد عادت فى سنة ١٩٣٣ إلى ما كانت عليه تقريبا فى سنة ١٩٣٠ ، حتى صناعة الفحم التى كانت دائما موضع التشاؤم فى انجترا بعد الحرب أصابها بعض الانتعاش ، كل ذلك بينما نقص عدد العمال العاطلين بمقدار $\frac{٣}{٤}$ المليون خلال سنة ١٩٣٣ (وقد كان عددهم فى صيف سنة ١٩٣٢ ثلاثة ملايين تقريبا) ، وكذلك بدت علائم التحسن فى حالة المالية العامة

فنى الوقت الذى خرجت فيه انجلترا عن نظام الذهب كان فى الميزانية البريطانيـة عجز قدره ١٠٪ ، فمالبث أن زال هـذا العجز بعد ذلك وتحول إلى فائض قدره ٣١ مليونا من الجنيهات فى ربيع سنة ١٩٣٤ ، وقد ظهر التحسن أيضا فى ميزان انجلترا الحسابى ، فقد كان به من العجز مايبلغ حوالى ١٠٠ مليون من الجنيهات ، فما جلت سنة ١٩٣٤ حتى كانت معالم هذا العجز قد اختفت تمـاما . وقد نقص العجز فى ميزان انجلترا التجارى بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٢١ بمقدار ١٥٠ مليونا ، بينما كان دخل رؤوس الأموال الانجليزية المثمرة فى البلاد الأجنبية والمستعمرات يتزايد باطراد . كل ذلك جعل بعض مؤرخى الأزمة العالميـة يقول : « إن انجلترا وقد كانت الأولى فى سلوك طريق التدهور النقدى الوعر كانت الأولى أيضا فى اجتياز أبعد نقطة فى الأزمة . وعلى خلاف ما كانوا يتنبأون به من أن مرض انجلـترا الاقتصادى سوف يكون غير قابل للشفاء خـلال سنين عديدة ، فها هى ذى انجلترا اليوم فى عنفوان النشاط الاقتصادى [١] » .

وكذلك الحال فى الولايات المتحـدة فانها ما كادت تغـادر مرساها الذهبي حتى اتجهت الأثمـان فيها نحو الصعود ، غير أنها لم تسر فى ذلك على وتيرة واحدة ، فبينما اشتد ارتفاع أثمـان المواد التى تتناولها المضاربة كالمواد الأولية كانت المنتجات الأخري تسير الهوينا فى طريق الصعود ، ثم مالبث أن تبين أن قوة شراء الجمهور لم تجار الأسعار فى ارتفاعها كما كان يرجى ، ولذلك خشى أن تكتظ الأسواق بالسلع البـائرة ، وأن يؤدى ذلك إلى تدهور جديد فى الأثمـان . ولذلك عمدت الحكومة إلى

---

(١) Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ١٩٨

طائفة من التدابير المالية ابتغاء تحقيق الأغراض الآتية[١] :

(ا) زيادة قوة الاستهلاك حتى تجارى الأسعار فى ارتفاعها (ب) تقليل عدد العمال العاطلين وذلك بالأخص عن طريق الاقلال من ساعات العمل والقيام بالمشروعات ذات المنفعة العامة (ج) العمل على جعل ارتفاع الأسعار في الحاصلات الزراعية أسرع منه فى المنتجات الصناعية بحيث تصبح قوة شراء الزراع أعظم من قوة شراء الصناع والتجار .

وقد نجحت هذه التدابير فى تقليل عدد العمال العاطلين بنحو مليونين أو ثلاثة ملايين ، ولكنها لم تنجح فى رفع أسعار الحاصلات الزراعية بدرجة كافية ، ولذلك اشتدت مطالبة الزراع بالتضخم النقدى وتخفيض قيمة الدولار لرفع الأسعار . ولتحقيق ذلك عمدت الحكومة إلى تحديد سعر رسمى تشترى به هيئة الانعاش المالى الذهب من المناجم الأمريكية ، ولكنه مالبث أن تبين أن تحديد سعر الذهب الذى يستخرج من مناجم الولايات المتحدة على قلته بالنسبة لما يستخرج من سائر أنحاء العالم ليس له أثر فى سوق الصرف الخارجى ، وأن قيمة الدولار فيها تميل إلى الارتفاع بينما يراد خفضها برفع سعر الذهب . ولذلك كان لزاما أن يشترى الذهب من غير أمريكا أيضا . وقد نجحت هذه التدابير فى الجملة فى خفض قيمة الدولار فى المعاملات الخارجية .

وأخيراً رؤى أن من أهم شرائط الانتعاش تحقيق درجة من الثبات فى سوق الصرف ، فطلب الرئيس روزفلت الى مجلس الأمة أن يعين الحد الأعلى لاعادة تقدير الدولار بنسبة ٦٠ ٪ من سعره الذهبي ،

---

(١) من احسن ما يرجع اليه فى هذا الموضوع محاضرة سعادة احمد عبد الوهاب باشا وتقريره عن التجربة الأمريكية العظمى ، صحيفة التجارة والصناعة ، ابريل سنة ١٩٣٤ ، ص ٦٩٧ — ٧٣٢

وكان القانون الذى صدر من قبل فى الربيع قد جعل الحـد الأدنى للدولار بنسبة ٥٠ ٪ . وفى أول فبراير سنة ١٩٣٤ حدد الرئيس روزفلت قيمة الدولار الجديدة بنسبة ٥٩٫٦ ٪ من قيمته الأصلية ، وقد اختير هذا الرقم ليكون السعر الجديد للذهب ٣٥ دولاراً للأوقية الخالصة . وتنفيذاً لهذه السياسة تقرر أن يعهد الى بنك الفيدرال ريزرف فى نيويورك بشراء كل مايقدم اليه من الذهب بسعر محدد . وبذلك أصبح فى نيويورك سوق حرة للذهب ، وفى ذلك ما يشعر بالرجوع الى ضرب من ضروب قاعدة الذهب تختلف عن القاعدة القديمة فى أن سعر الدولار بالذهب قابل للتغيير من آن الى آن .

بيد أنه لم يحن الوقت بعد لاصدار حكم عن قيمة التدابير الأمريكية الأخيرة ونصيبها من النجاح أو الفشل . غير أننا إذا اتخذنا ارتفاع الأسعار مقياسا لذلك فلا يسعنا إلا التسليم بنجاحها الى حد كبير ، كما يدل على ذلك جدول الأسعار الآتى (١) .

---

(١) League of Nations, World Economic Survey سنة ١٩٣٣ — ٣٤ ، ص ٤٣

السعر الأساسى : متوسط سنة ١٩٣٢ = ١٠٠

السنــــة	متوسط أثمان الجملة	القمح	القطن	السكر	الصوف	المطاط	البترول	القصدير
١٩٣٣								
يناير	٩٤	٩٢	٩٧	٩٢	٩٥	٨٨	٧٢	١٠٣
فبراير	٩٢	٩٦	٩٤	٩٤	٩٤	٨٥	٦٤	١٠٧
مارس	٩٣	١٠٤	٩٩	١٠٢	٩٢	٨٨	٦٤	١١١
ابريل	٩٣	١٢٨	١٠٩	١٠٦	٩٧	١٠١	٦٤	١٢٤
مايو	٩٧	١٤٩	١٣٤	١١٢	١٢٤	١٣٣	٥٨	١٦٤
يونية	١٠٠	١٤٧	١٤٧	١١٧	١٤٩	١٥٨	٦٢	٢٠١
يولية	١٠٦	١٨٧	١٦٧	١١٩	١٦٨	٢٠٠	٨٠	٢١١
أغسطس	١٠٨	١٦٨	١٤٨	١١٨	١٧٧	١٨٧	٩٦	٢٠٣
سبتمبر	١٠٩	١٦٤	١٥٠	١٢٣	١٨٥	١٨٨	١١٠	٢١١
أكتوبر	١١٠	١٥٨	١٤٩	١١٤	١٩٥	١٩٧	١١٦	٢١٨
نوفمبر	١١٠	١٦٦	١٥٦	١٠٩	١٩٥	٢٢٣	١٢١	٢٤٢
ديسمبر	١٠٩	١٥٧	١٥٨	١١٠	٢٠٠	٢٣٧	١٢١	٢٤١
١٩٣٤								
يناير	١١١	١٦٦	١٧٣	١٠٩	٢٠٠	٢٥٠	١٢١	٢٣٧
فبراير	١١٤	١٧٤	١٩١	١١٤	٢٠٠	٢٧٨	١١٦	٢٣٦
مارس	١١١	١٦٨	١٩١	١١٥	١٩٩	٢٩٦	١١٦	٢٤٢

(٥) اشتداد حركة تقييد الواردات : ونريد أخيراً أن نذكر ماكان للتطور النقدى الأخير من أثر فى ارتفاع موجة الحماية الجمركية واشتداد تقييد الواردات ، ولم تكن تلك الحركة قاصرة على البلاد التى أرادت الاحتفاظ بنظام الذهب فى ظل حماية جمركية شديدة تدفع عنها خطر منافسة البلاد ذات العملات المتدهورة ، بل كانت حركة عامة تناولت أغلب البلاد ، وكان فى مقدمتها تلك التى أرادت أن تقيد تجارة

الصكوك فيها ابتغاء الاحتفاظ اسما بنظام الذهب ، فقد كان هذا التقييد يتضمن بالضرورة تقييد الواردات ، وكان ذلك يحدث باحدى طريقتين : (الأولى) ألا تقدم صكوك التسويات الدولية إلا لأداء أثمان الواردات من المواد الضرورية (الثانية) أن توزع هذه الصكوك بمقادير معلومة بين الأنواع المختلفة من الواردات .

وبجانب ذلك اتبعت بلاد كثيرة نظام الحصص (Systéme du Contingentement)[1] على حين عمدت بلاد أخرى فى سبيل المحافظة على ميزانها التجارى الى ايجاد نظام خاص للمقاصة بمقتضاه تدفع قيمة ما تستورد بقيمة ماتصدر ، بينما كانت بلاد كثيرة تحرم استيراد مواد الترف ، وغيرها تمعن فى رفع الرسوم الجمركية . وتلك النزعة العامة الى العزلة الاقتصادية لم تسلم منها بلاد ظلت سنين طويلة تنتهج خطة حرية التجارة مثل انجلترا وهولندا ، فقد عمدت كل منهما فى العهد الأخير الى فرض رسوم جمركية حامية .

ولقد قيل بأن تلك الأساليب المختلفة من الحماية إنما هى للمحافظة على ثبات قيمة النقود في المعاملات الخارجية ومنعها من التدهور ، مع أن تلك الأساليب بطبيعتها تؤدى الى أشد الاضطراب النقدى . وقد نجم عنها تدهور التجارة الخارجية ، وعجز البلاد المدينة عن أداء ما عليها من الديون للخارج . ذلك أن الوسيلة الطبيعية لأداء تلك الديون هى تصدير المنتجات والخدمات الأهلية ، فاذا رفضت البلاد الدائنة ـ بما تقيم من الحواجز الجمركية ـ أن تتقبل هذه المنتجات والخدمات اضطربت الحالة الاقتصادية في البلاد المدينة ، وأصبحت الصكوك التى تحصل عليها من تجارة صادراتها قليلة لا تكفى لأداء

---

(١) راجع فى تفصيل هذا النظام كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ٢٢٠

ديونها ودفع قيمة وارداتها من المواد الضرورية . وبذلك تصبح مأخوذة بين أمرين : فاما أن تفى بالتزاماتها الخارجية وبذلك تجعل تموين الاقتصاد الأهلي بالمواد الضرورية متعذرا ، وإما أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها لتضمن الحصول على تلك المواد . وقد آثرت أغلب البلاد المدينة الأمر الثانى ، ومن هنا نشأت حركة وقف دفع الديون الدولية وإعلان موراتوريوم بشأنها فى أغلب الحالات .

الفهرس

صحيفة

صحيفة

صحيفة